

امام علیؑ

سید مجتهد حسینی روحانی قمی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المسائل المنتخبة

كاتب:

محمد صادق روحاني

نشرت في الطباعة:

مكتبة الالفين

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٩	المسائل المنتخبة
١٩	اشارة
١٩	[القسم الأول فى أحكام العبادات]
١٩	[أحكام التقليد]
٢٠	أقسام الاحتياط
٢٢	الطهارة
٢٢	اشارة
٢٢	(الوضوء)
٢٣	اشارة
٢٣	شرائط الوضوء
٢٣	اشارة
٢٣	الأول - النية:
٢٣	الثانى - طهارة ماء الوضوء.
٢٤	الثالث - إباحته؛
٢٤	الرابع - إطلاق ماء الوضوء؛
٢٤	الخامس - أن لا يكون ماء الوضوء - إذا كان قليلاً - من المستعمل فى الغسل الواجب على الأحوط.
٢٤	السادس - طهارة أعضاء الوضوء؛
٢٤	السابع - إباحة مكان الوضوء و مصبّ مائه، و إباحة الإناء الذى يتوضأ منه؛
٢٤	الثامن - أن لا يكون مانع من استعمال الماء شرعاً؛
٢٥	التاسع - الترتيب؛
٢٥	العاشر - الموالاة؛
٢٥	الحادى عشر - المباشرة؛

- ٢٥ (نواقض الوضوء)
- ٢٥ اشارة
- ٢٦ الأول: البول؛
- ٢٦ الثاني: الغائط؛
- ٢٦ الثالث: خروج الريح من المخرج المعتاد.
- ٢٦ الرابع: النوم.
- ٢٦ الخامس: كل ما يزيل العقل.
- ٢٦ السادس: الاستحاضة،
- ٢٦ موارد وجوب الوضوء:
- ٢٧ (الغسل)
- ٢٧ موجب الغسل ستة:
- ٢٧ اشارة
- ٢٧ (غسل الجنابة)
- ٢٧ تتحقق الجنابة بأمرين:
- ٢٧ الأول: خروج المنى؛
- ٢٧ الثاني: الجماع في قبل المرأة و دبرها- على الأحوط-؛
- ٢٨ (كيفية الغسل)
- ٢٨ شرائط الغسل:
- ٢٩ (الحيض و شرائطه)
- ٢٩ اشارة
- ٣٠ أقسام الحائض:
- ٣٠ اشارة
- ٣٠ (أحكام ذات العادة)
- ٣٢ (أحكام المبتدئة و المضطربة و الناسية)

- ٣٢ (أحكام الحائض)
- ٣٣ (النفاس)
- ٣٤ (الاستحاضة)
- ٣٤ اشارة
- ٣٤ (أقسام الاستحاضة و أحكامها)
- ٣٥ (أحكام الميت و غسله)
- ٣٥ اشارة
- ٣٦ شرائط المغتسل:
- ٣٧ كيفية تغسيل الميت:
- ٣٨ (تكفين الميت)
- ٣٨ اشارة
- ٣٨ شروط الكفن:
- ٣٩ اشارة
- ٣٩ (الحنوط)
- ٣٩ (الصلاة على الميت)
- ٣٩ اشارة
- ٤٠ كيفية صلاة الميت:
- ٤١ (دفن الميت)
- ٤١ (صلاة ليلة الدفن)
- ٤٢ (غسل متي الميت)
- ٤٢ (الأغسال المستحبة)
- ٤٣ (أحكام الجائر)
- ٤٥ (التيّم و أحكامه)
- ٤٥ اشارة

- ٤٦ (ما يصح به التيمم)
- ٤٦ (كيفية التيمم و شرائطه)
- ٤٨ (دائم الحدث)
- ٤٨ (النجاسات و أحكامها)
- ٤٨ اشارة
- ٥٠ (ما تثبت به الطهارة أو النجاسة)
- ٥٠ (المطهّرات)
- ٥٠ اشارة
- ٥٠ الأول: الماء المطلق:
- ٥٢ الثاني من المطهّرات: الأرض:
- ٥٢ الثالث من المطهّرات: الشمس:
- ٥٢ الرابع من المطهّرات: الاستحالة:
- ٥٣ الخامس من المطهّرات: الانقلاب:
- ٥٣ السادس من المطهّرات: الانتقال:
- ٥٣ السابع من المطهّرات: الإسلام:
- ٥٣ الثامن من المطهّرات: التبعية:
- ٥٤ التاسع من المطهّرات: غياب المسلم البالغ أو المميز:
- ٥٤ العاشر من المطهّرات: زوال عين النجاسة:
- ٥٤ الحادى عشر من المطهّرات: استبراء الحيوان:
- ٥٥ الثاني عشر من المطهّرات: خروج الدم بالمقدار المتعارف من الذبيحة:
- ٥٥ (الصلاة)
- ٥٥ اشارة
- ٥٥ (النوافل اليومية)
- ٥٦ (مقدّمات الصلاة)

- اشارة ٥٦
- الأولى: الوقت. ٥٦
- الثانية: القبلة و أحكامها: ٥٧
- الثالثة: الطهارة في الصلاة. ٥٨
- الرابعة: مكان المصلّي: ٥٨
- الخامسة: لباس المصلّي: ٦٠
- شرائط لباس المصلّي: ٦٠
- اشارة ٦٠
- الأول: الطهارة، ٦٠
- الثاني: إباحته؛ ٦٠
- الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة التي تحلها الحياة، ٦١
- الرابع: أن لا يكون ممّا لا يؤكل لحمه من الحيوان على الأحوط وجوباً، ٦١
- الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال. ٦١
- السادس: أن لا يكون اللباس من الحرير الخالص للرجال، ٦٢
- (الأذان و الإقامة) ٦٢
- أجزاء الصلاة و واجباتها ٦٣
- اشارة ٦٣
- الأول: في التبتة: ٦٣
- الثاني: في تكبيرة الإحرام: ٦٤
- الثالث: في القراءة: ٦٥
- الرابع: في الركوع: ٦٧
- اشارة ٦٧
- واجبات الركوع: ٦٧
- اشارة ٦٧

- الأول: أن يكون الانحناء بقصد الركوع بمقدار تصل أطراف الأصابع إلى الركبة في مستوى الخلقه؛ ٦٧
- الثاني: القيام قبل الركوع؛ ٦٨
- الثالث: الذكر؛ ٦٨
- الرابع: القيام بعد الركوع؛ ٦٨
- الخامس: في السجود: ٦٩
- اشارة ٦٩
- و يعتبر في السجود أمور: ٦٩
- الأول: أن يكون على سبعة أعضاء؛ ٦٩
- الثاني: أن لا يكون المسجد أعلى من الموقف و لا أسفل منه بما يزيد على مقدار لبنه؛ ٧٠
- الثالث: يعتبر في مسجد الجبهه أن يكون من الأرض أو نباتها ٧٠
- الرابع: يعتبر الاستقرار في المسجد؛ ٧٠
- الخامس: يعتبر في المسجد الطهارة، و الإباحه، ٧٠
- السادس: يعتبر الذكر في السجود؛ ٧١
- السابع: يعتبر الجلوس بين السجدين؛ ٧١
- الثامن: يعتبر استقرار المواضع السبعة ٧١
- السادس: في التشهد: ٧٢
- السابع: في السلام: ٧٣
- الثامن: في الترتيب و المواله؛ ٧٣
- القنوت ٧٣
- مبطلات الصلاة ٧٤
- اشارة ٧٤
- الأول: أن تفقد الصلاة شيئاً من الأجزاء أو مقدماتها؛ ٧٤
- الثاني: أن يحدث المصلّى أثناء صلاته و لو في الآت المتخلله؛ ٧٤
- الثالث: التكفير في الصلاة؛ ٧٤

- ٧٤ الرابع: الالتفات عن القبلة متعمداً بتمام البدن أو بالوجه فقط
- ٧٥ الخامس: التكلم في الصلاة بكلام الآدميين متعمداً إذا كان مؤلفاً من حرفين،
- ٧٥ السادس: القهقهة؛
- ٧٥ السابع: البكاء متعمداً؛
- ٧٥ الثامن: كل عمل يخلّ بهيئة الصلاة عند المشرعة؛
- ٧٦ التاسع: التأمين؛ عامداً في غير حال التقية،
- ٧٦ العاشر: الشك في عدد الركعات؛
- ٧٦ الحادي عشر: أن يزيد في صلاته أو ينقص منها شيئاً متعمداً؛
- ٧٦ أحكام الشك في الصلاة
- ٧٦ اشارة
- ٧٧ الشك في عدد الركعات
- ٧٧ الشكوك التي لا يعتنى بها
- ٧٩ صلاة الاحتياط
- ٨٠ قضاء الأجزاء المنسيّة
- ٨٠ سجود السهو
- ٨١ صلاة الجماعة
- ٨١ اشارة
- ٨٢ موارد مشروعية الجماعة؛
- ٨٢ شرائط الإمامة؛
- ٨٣ شرائط صلاة الجماعة؛
- ٨٥ أحكام صلاة الجماعة
- ٨٦ أحكام صلاة المسافر
- ٨٦ اشارة
- ٨٧ و للتقصير شرائط؛

- ٨٧ الشرط الأول: قصد المسافه؛
- ٨٧ الشرط الثاني: استمرار القصد؛
- ٨٨ الشرط الثالث: أن لا يتحقق أثناء المسافه شيء من قواطع السفر
- ٨٨ الشرط الرابع: أن يكون سفره سائغاً؛
- ٨٩ الشرط الخامس: أن لا يكون سفره للصيد لهواً
- ٨٩ الشرط السادس: أن لا يكون ممن لا مقر له؛
- ٨٩ الشرط السابع: أن لا يكون السفر عملاً له؛
- ٩٠ الشرط الثامن: أن يصل إلى حد الترخص؛
- ٩٠ قواطع السفر
- ٩٠ اشارة
- ٩١ الأول: المرور بالوطن؛
- ٩١ الثاني: قصد الإقامة في مكان واحد عشرة أيام،
- ٩٣ الثالث: بقاء المسافر في محلّ خاصّ ثلاثين يوماً؛
- ٩٣ أحكام الصلاة في السفر
- ٩٣ التخيير بين التقصير و الإتمام
- ٩٤ قضاء الصلاة
- ٩٤ صلاة الاستيجار
- ٩٤ صلاة الآيات
- ٩٧ الصوم و شرائط وجوبه
- ٩٨ اشاره
- ٩٩ ثبوت الهلال في شهر رمضان
- ١٠٠ نية الصوم:
- ١٠٠ المفطرات:
- ١٠٠ و هي عشرة:

- الأول و الثاني: تعمّد الأكل و الشرب؛ ١٠١
- الثالث من المفطرات: تعمّد الكذب على الله، أو على رسوله، أو على أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام، ١٠١
- الرابع من المفطرات: تعمّد الارتماس في الماء على الأحوط، ١٠٢
- الخامس من المفطرات: تعمّد الجماع؛ ١٠٢
- السادس من المفطرات: الاستمناة ١٠٢
- السابع من المفطرات: تعمّد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر، ١٠٢
- الثامن من المفطرات: تعمّد إدخال الغبار الغليظ، أو غير الغليظ في الحلق على الأحوط؛ ١٠٣
- العاشر من المفطرات: تعمّد الاحتقان بالماء أو بغيره من المائعات؛ ١٠٣
- أحكام المفطرات ١٠٣
- موارد وجوب القضاء فقط ١٠٤
- أحكام القضاء ١٠٤
- الزكاة ١٠٥
- اشارة ١٠٥
- زكاة الأموال ١٠٥
- زكاة الحيوان ١٠٦
- زكاة النقدين ١٠٨
- زكاة الغلّة الأربع ١٠٨
- أحكام الزكاة ١١٠
- موارد صرف الزكاة: ١١١
- اشارة ١١١
- الأول و الثاني: الفقراء و المساكين، ١١١
- الثالث: العاملون عليها من قبل النبي صلى الله عليه و آله أو الإمام عليه السلام، أو الحاكم الشرعى أو نائبه. ١١١
- الرابع: المؤلفة قلوبهم؛ ١١١
- الخامس: العبيد تحت الشدّة، ١١١

- ١١٢ السادس: الغارمون؛
- ١١٢ السابع: سبيل الله: □
- ١١٢ الثامن: ابن السبيل؛
- ١١٣ زكاة الفطرة
- ١١٣ اشارة
- ١١٤ مقدار الفطرة و نوعها:
- ١١٥ الخمس
- ١١٥ اشارة
- ١١٥ الأول: فيما يجب فيه الخمس:
- ١١٥ اشارة
- ١١٥ الأول: ما يغنمه المسلمون في الحرب من الكفار
- ١١٥ الثاني: المعادن؛
- ١١٦ الثالث: الكنز؛
- ١١٦ الرابع: الغوص؛
- ١١٧ الخامس: الحلال المخلوط بالحرام؛
- ١١٧ السادس: الأرض التي تملكها الذمي من مسلم ببيع أو هبة
- ١١٧ السابع: أرباح المكاسب؛
- ١٢٠ الثاني: في مستحق الخمس:
- ١٢٠ اشارة
- ١٢١ سهم الإمام عليه السلام
- ١٢١ [القسم الثاني في المعاملات]
- ١٢١ أحكام التجارة
- ١٢١ اشارة
- ١٢٢ المعاملات المكروهة

١٢٢	المعاملات المحرمة
١٢٤	شرائط المتبايعين
١٢٥	شرائط العوضين
١٢٦	عقد البيع
١٢٦	بيع الثمار
١٢٦	النقد و النسيئة
١٢٧	بيع السلف
١٢٧	اشارة
١٢٧	شرائط بيع السلف
١٢٨	أحكام بيع السلف
١٢٨	بيع النقدين
١٢٨	الخيارات
١٣٠	خاتمة في الإقالة:
١٣٠	أحكام الشفعة
١٣١	أحكام الشركة
١٣٢	أحكام الصلح
١٣٣	أحكام الإجارة
١٣٣	اشارة
١٣٤	شرائط المنفعة المقصودة من الإجارة:
١٣٥	مسائل في الإجارة
١٣٧	أحكام الجعالة
١٣٨	أحكام المزارعة
١٣٩	أحكام المضاربة
١٤٠	أحكام المساقاة

١٤١	المحجور عليهم من التصرف في أموالهم
١٤١	أحكام الوكالة
١٤٣	أحكام القرض
١٤٤	أحكام الحوالة
١٤٥	أحكام الرهن
١٤٥	أحكام الضمان
١٤٦	أحكام الكفالة
١٤٦	أحكام الوديعة
١٤٧	أحكام العارية
١٤٨	أحكام الهبة
١٥٠	أحكام الإقرار
١٥٠	أحكام النكاح
١٥١	اشارة
١٥١	أحكام العقد
١٥١	صيغة العقد الدائم
١٥١	صيغة العقد غير الدائم
١٥٢	شروط العقد:
١٥٣	العيوب الموجبة لخيار الفسخ
١٥٣	أسباب التحريم
١٥٥	أحكام العقد الدائم
١٥٦	النكاح المنقطع
١٥٧	مسائل متفرقة
١٥٩	أحكام الرضاع
١٥٩	اشارة

- ١٦٢ الرضاع و آدابه
- ١٦٢ مسائل متفرقة في الرضاع
- ١٦٣ الطلاق و أحكامه
- ١٦٣ اشارة
- ١٦٤ عدّة الطلاق
- ١٦٤ عدّة الوفاة
- ١٦٥ الطلاق البائن و الرجعي
- ١٦٥ اشاره
- ١٦٥ الرجعة و حكمها
- ١٦٦ الطلاق الخلعى
- ١٦٦ المبارءة و حكمها
- ١٦٧ مسائل متفرقة في الطلاق
- ١٦٧ أحكام الغصب
- ١٦٩ أحكام اللقطة
- ١٧١ أحكام الذباحة
- ١٧١ اشارة
- ١٧٢ كيفة الذبح
- ١٧٢ شرائط الذبح
- ١٧٢ اشارة
- ١٧٣ نحر الإبل
- ١٧٤ آداب الذبحة و النحر
- ١٧٤ مكروهات الذبحة و النحر
- ١٧٤ أحكام الصيد بالسلاح
- ١٧٥ حكم الصيد بالكلب

١٧٦	صيد السمك و الجراد
١٧٦	أحكام الأطةمة و الأشربة
١٧٦	اشارة
١٧٨	آداب الأكل و الشرب
١٧٩	النذر و أحكامه
١٨١	العهد و حكمه
١٨١	اليمين و حكمها
١٨٢	الوقف و أحكامه
١٨٤	الوصية و أحكامها
١٨٧	أحكام الكفارات
١٨٨	أحكام الإرث
١٨٨	اشارة
١٨٩	إرث الطبقة الأولى
١٩٠	إرث الطبقة الثانية
١٩٢	إرث الطبقة الثالثة
١٩٣	ارث الزوج و الزوجة
١٩٤	مسائل متفرقة في الإرث
١٩٥	تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

المسائل المنتخبة

إشارة

نام كتاب: المسائل المنتخبة

موضوع: فقه فتاوى

نويسنده: قمى، سيد محمد حسينى روحانى

تاريخ وفات مؤلف: ١٤١٨ هـ ق

زبان: عربى

قطع: وزيرى

تعداد جلد: ١

ناشر: شركة مكتبة الألفين

تاريخ نشر: ١٤١٧ هـ ق

نوبت چاپ: اول

مكان چاپ: كويت

[القسم الأول فى أحكام العبادات]

[أحكام التقليد]

□

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على رسوله محمد و عترته الطاهرين، و اللعنة الدائمة على أعداءهم أجمعين.

و بعد:

يجب على كل مكلف أن يحرز امتثال التكاليف الإلزامية الموجهة إليه فى الشريعة المقدسة، و يتحقق ذلك بأحد أمور: اليقين، الاجتهاد، التقليد، الاحتياط، و بما أن موارد اليقين فى الغالب تنحصر فى الضروريات، فلا مناص للمكلف فى إحراز الامتثال من الأخذ بأحد الثلاثة الأخيرة:

الاجتهاد: هو استنباط الحكم الشرعى من مداركه المقررة.

ثم إن الاجتهاد واجب كفايى، فإذا تصدى له من يكتفى به سقط التكليف عن الباقيين، و إذا تركه الجميع استحقوا العقاب جميعاً.

التقليد: هو الالتزام بالعمل بفتوى المجتهد.

المقلد قسمان:

١- العامى المحض؛ و هو الذى ليست له أية معرفة بمدارك الأحكام الشرعية.

٢- من له حظ من العلم و مع ذلك لا يقدر على الاستنباط.

الاحتياط: هو العمل الذى يتيقن معه ببراءة الذمة من الواقع

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٨

المجهول.

ثم إنه قد يتعذر العمل بالاحتياط على بعض المكلفين، و قد لا يسعه تمييز موارد- كما ستعرف ذلك- و على هذا فوظيفة من لا

يتمكّن من الاستنباط هو التقليد، ألا إذا كان واجداً لشروط العمل بالاحتياط فيختير - حينئذٍ - بين التقليد و العمل بالاحتياط.

(مسألة ١): المجتهد: مطلق، و متجزئ.

المجتهد المطلق: هو الذى يتمكّن من الاستنباط فى جميع أبواب الفقه.

المتجزئ: هو القادر على استنباط الحكم الشرعى فى بعض الفروع دون بعضها.

فالمجتهد المطلق يلزمه العمل باجتهاده، أو بالاحتياط، و كذلك المتجزئ بالنسبة إلى الموارد التى يتمكّن فيها من الاستنباط، و أما فيما لا يتمكّن فيه من الاستنباط فحكمه حكم غير المجتهد، فيختير فيه بين التقليد و العمل بالاحتياط.

(مسألة ٢): المسائل التى يمكن أن يتلى بها المكلف عادة - كمسائل الشك و السهو - يجب عليه على الأحوط أن يتعلم أحكامها، ألا إذا أحرز من نفسه عدم الابتلاء بها.

(مسألة ٣): عمل العامى من غير تقليد و لا احتياط باطل، ألا إذا تحقّق معه أمران:

١- موافقة عمله لفتوى المجتهد الذى يلزمه الرجوع إليه، مع كونه

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٩

موافقاً - أيضاً - لفتوى المجتهد الذى كانت وظيفته الرجوع إليه حين عمله.

٢- قصد القرية منه إذا كان العمل عبادة.

(مسألة ٤): المقلد يمكنه تحصيل فتوى المجتهد الذى قلده بأحد طرق ثلاثة:

١- أن يسمع حكم المسألة من المجتهد نفسه.

٢- أن يخبره بفتوى المجتهد عادلان، أو شخص يوثق بقوله و تطمئن النفس به.

٣- أن يرجع إلى الرسالة العمليّة التى فيها فتوى المجتهد مع الاطمئنان بصحتها.

(مسألة ٥): إذا مات المجتهد و لم يعلم المقلد بذلك إلا بعد مضيّ مدّة؛ فإن أعماله الموافقة لفتوى المجتهد الذى يتعين عليه تقليده

فعلاً إن وافقت - أيضاً - لفتوى المجتهد الذى كانت وظيفته الرجوع إليه حين العمل، كانت صحيحة، نعم يحكم بالصحة فى بعض

موارد المخالفة على قول، و ذلك فيما إذا كانت المخالفة مغتفرة حينما تصدر لعذر شرعى، كما إذا اكتفى المقلد بتسيحة واحدة فى

صلاته حسب ما كان يُفتى به المجتهد الأول، و لكن المجتهد الثانى يُفتى بلزوم الثلاثة، ففى هذه الصورة يحكم بصحة صلاته على

قول.

(مسألة ٦): لا يبعد جواز العمل بالاحتياط، سواء استلزم التكرار أم لا.

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ١٠

أقسام الاحتياط

الاحتياط قد يقتضى الفعل، و قد يقتضى الترك، و قد يقتضى التكرار.

أما الأول؛ ففى كلّ مورد تردّد الحكم فيه بين الوجوب و غير الحرمة، فالاحتياط - حينئذٍ - يقتضى الإتيان به.

و أما الثانى؛ ففى كلّ مورد تردّد الحكم فيه بين الحرمة و غير الوجوب، فالاحتياط فيه يقتضى الترك.

و أما الثالث؛ ففى كلّ مورد تردّد الواجب فيه بين الفعلين، كما إذا لم يعلم المكلف فى مكان خاصّ أنّ وظيفته الإتمام فى الصلاة أو

القصر فيها، فإنّ الاحتياط يقتضى - حينئذٍ - أن يأتى بها مرّة قصرًا، و مرّة تاماً.

(مسألة ٧): كلّ مورد لا يتمكّن المكلف فيه من الاحتياط يتعيّن عليه الاجتهاد أو التقليد، كما إذا تردّد مال بين صغيرين أو مجنونين،

أو صغير و مجنون؛ فإنّ الاحتياط فى مثل ذلك متعذر، فلا بد من الاجتهاد أو التقليد.

(مسألة ٨): قد لا- يسع العامى أن يميز ما يقتضيه الاحتياط، مثال ذلك: إن الفقهاء قد اختلفوا فى جواز الوضوء و الغسل بالماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر، فالاحتياط يقتضى ترك ذلك، ألا انه إذا لم يكن عند المكلف غير هذا الماء، فالاحتياط يقتضى أن يتوضأ أو

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ١١

يغتسل به، و يتيمم- أيضاً- إذا أمكنه التيمم. و قد يعارض الاحتياط من جهة، الاحتياط من جهة أخرى، و يعسر على العامى تشخيص ذلك، مثلاً:

إذا تردّد عدد التسيحة الواجبة فى الصلاة بين الواحدة و الثلاث، فالاحتياط يقتضى الإتيان بالثلاث، لكنّه إذا ضاق الوقت و استلزم هذا الاحتياط أن يقع مقدار من الصلاة خارج الوقت- و هو خلاف الاحتياط- ففى مثل ذلك ينحصر الأمر فى التقليد أو الاجتهاد.

(مسألة ٩): إذا قلّد مجتهداً يُفتى بحرمة العدول- حتى إلى المجتهد الأعم- يجب عليه العدول إلى الأعم.

(مسألة ١٠): يصح تقليد الصبى المميّز، فإذا مات المجتهد الذى قلّده الصبى قبل بلوغه يجب عليه البقاء على تقليده إن كان أعلم، كما يجب عليه أن يعدل عنه إلى غيره إذا كان الثانى أعلم.

(مسألة ١١): يعتبر فى من يجوز تقليده أمور:

١- البلوغ.

٢- العقل.

٣- الرجولة.

٤- الإيمان- بمعنى أن يكون اثنى عشرياً-.

٥- العدالة.

٦- طهارة المولد.

٧- الضبط، بمعنى أن لا يقلّ ضبطه عن المتعارف.

٨- الاجتهاد.

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ١٢

٩- الحياة؛ على تفصيل سيأتى.

(مسألة ١٢): تقليد المجتهد الميّت قسماً: ابتدائى، و بقائى.

التقليد الابتدائى: هو أن يقلّد المكلف مجتهداً ميّتاً من دون أن يسبق منه تقليده حال حياته.

التقليد البقائى: هو أن يقلّد مجتهداً معيّنًا شرطاً من حياته، و يبقى على تقليد ذلك المجتهد بعد موته.

(مسألة ١٣): لا يجوز تقليد الميّت ابتداءً و لو كان أعلم من المجتهدين الأحياء.

(مسألة ١٤): الأقوى و جوب البقاء على تقليد الميّت إذا كان أعلم من المجتهد الحى.

(مسألة ١٥): لا يجوز العدول إلى الميّت- ثانياً- بعد العدول عنه إلى الحى.

(مسألة ١٦): الأعم: هو الأقدر على استنباط الأحكام، و ذلك بأن يكون أكثر إحاطةً بجهات المدارك و أدقّ فيها و فى تطبيقاتها من غيره.

(مسألة ١٧): يجب الرجوع فى تعيين الأعم إلى أهل الخبرة و الاستنباط، و لا يجوز الرجوع- فى ذلك- إلى من لا خبرة له بذلك.

(مسألة ١٨): إذا كان أحد المجتهدين أعلم من الآخر يجب تقليد الأعم منهما.

و إذا تردّد الأعم بين شخصين أو أكثر- و لو كان ذلك من جهة تعارض البيّتين- وجب العمل بأحوط الأقوال، و مع عدم الإمكان

يقلد

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣

من يظنُ أعلميته، و مع عدمه يقلد محتمل الأعلمية إذا كان الاحتمال خاصاً بأحدهما و لو كان ضعيفاً، و مع احتمالها في حق الجميع يحتاط في المعاملات، و أما العبادات فللقول بعدم وجوب الاحتياط فيها وجه، و إن كان الأحوط كونها كالمعاملات.

(مسألة ١٩): إذا لم يكن للأعلم فتوى في مسألة خاصة، جاز للمقلد الرجوع فيها إلى غيره مع رعاية الأعلم فالأعلم.

(مسألة ٢٠): يثبت الاجتهاد، أو الأعلمية بأحد أمور:

١- الاختبار؛ و هذا إنما يتحقق فيما إذا كان المقلد قادراً على تشخيص ذلك.

٢- شهادة العدلين.

و العدالة: هي الاستقامة في العمل، و تتحقق بفعل الواجبات، و ترك المحرمات، حتى الصغائر على الأحوط.

و يعتبر في شهادة العدلين أن يكونا من أهل الخبرة، و أن لا تعارضها شهادة مثلها بالخلاف، و لا يبعد ثبوتها بشهادة رجل واحد من

أهل الخبرة إذا كان ثقة و حصل منها الاطمئنان، و مع التعارض فلا يبعد أن يؤخذ بقول من كان منهما أكثر خبرة.

٣- الشيع؛ بأن يكون اجتهاد مجتهد أو أعلميته متسالماً عليه عند كثير من أهل الخبرة، بحيث يحصل اليقين أو الاطمئنان بذلك.

(مسألة ٢١): الاحتياط المذكور في هذه الرسالة قسماً: واجب، و مستحب.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤

الاحتياط الواجب: هو الذي لا يكون مسبوقاً أو ملحوقاً بذكر الفتوى، و في حكم الاحتياط ما إذا قلنا: فيه إشكال، أو فيه تأمل .. أو ما يشبه ذلك.

الاحتياط المستحب: ما يكون مسبوقاً أو ملحوقاً بذكر الفتوى، و قد يعبر عنه بكلمة: الأحوط الأولى.

(مسألة ٢٢): لا يجب العمل بالاحتياط المستحب، و أما الاحتياط الواجب فلا بد في موارد من العمل بالاحتياط، أو الرجوع إلى الغير، مع رعاية الأعلم فالأعلم.

تنبيه:

اعلم أن كثيراً من المستحبات المذكورة في هذه الرسالة يبنى استحبابها على قاعدة التسامح في أدلة السنن - و حيث لم تثبت عندنا - فيؤتى بها برجاء المطلوبة، و كذا المكروهات فتترك برجاء المطلوبة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥

الطهارة

إشارة

تجب الطهارة بأمرين: الحدث، و الخبث.

الحدث: هي القذارة المعنوية التي توجد في الإنسان فقط بأحد أسبابها، و هو قسمان: أصغر، و أكبر، فالأصغر يوجب الوضوء، و الأكبر يوجب الغسل.

الخبث: هي النجاسة الطارئة على الجسم من بدن الإنسان و غيره، و يرتفع بالغسل أو بغيره من المطهرات الآتية.

(الوضوء)

إشارة

يتركب الوضوء من أربعة أمور:

١- غسل الوجه؛ و حدّه من قصاص الشعر إلى طرف الذقن طولاً، و ما دارت عليه الإبهام و الوسطى عرضاً. فيجب غسل كلّ ما دخل في هذا الحدّ، و يجب أن يكون الغسل من الأعلى إلى الأسفل.

٢- غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع. و المرفق: هو المفصل، أي منتهى عظمى الذراع و العضد.

و يجب غسل مجمع العظام مع اليد، و يعتبر أن يكون الغسل من

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦

الأعلى إلى الأسفل.

٣- مسح مقدّم الرأس و يكفي المسمى؛ و الأحوط أن يمسح مقدار ثلاثة أصابع مضمومة طولاً و عرضاً، و الأحوط وجوباً أن يكون المسح باليد اليمنى.

٤- مسح الرجلين؛ و الواجب مسح ما بين أطراف الأصابع إلى المفصل على الأحوط. و يكفي المسمى عرضاً، و الأحوط المسح بكلّ الكفّ على تمام الظهر، و يجب أن يكون مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى، و الأحوط تقديم اليمنى على اليسرى.

و يجب غسل مقدار من الأطراف زائداً على الحدّ الواجب، و كذلك المسح، تحصيلاً لليقين بتحقيق المأمور به. و لا بدّ في المسح من أن يكون بالبلّمة الباقية في اليد، فلو جفّ ما على اليد من البلل لعذر أخذ من سائر أعضاء الوضوء من الوجه و اليدين، إلا أن يكون عدم إمكان حفظ البلل في الماسح لحرّ أو غيره، فالأقوى حينئذٍ وجوب المسح بالماء الجديد، و الأحوط المسح به ثمّ التيمم.

(مسألة ٢٣): يجوز النكس في مسح الرجلين، بأن يمسح من المفصل إلى أطراف الأصابع، و الأولى في مسح الرأس أن يكون من الأعلى إلى الأسفل.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧

شرائط الوضوء

إشارة

يشترط في الوضوء أمور:

الأول - النية:

بأن يكون الداعي إليه قصد القربة، و الأحوط وجوباً إخطارها بالقلب حين الشروع في العمل. و يعتبر فيها الإخلاص، و يجب استدامتها إلى آخر العمل، و لو قصد أثناء الوضوء قطعه أو تردّد في إتمامه، ثمّ عاد إلى قصده الأوّل قبل جفاف تمام الأعضاء السابقة، و لم يطرأ عليه مفسد آخر جاز له إتمام وضوئه من محل القطع أو التردّد.

الثاني - طهارة ماء الوضوء.

الثالث - إباحته؛

فلا- يصحّ الوضوء بالماء النجس أو المغصوب، و في حكمهما المشتبه بالنجس و المشتبه بالحرام إذا كانت الشبهة محصورة، بأن لا تبلغ كثرة أطرافها حدّاً يوجب خروج بعض الأطراف عن مورد التكليف.

(مسألة ٢٤): إذا انحصر الماء المباح أو الماء الطاهر بما كان مشتبهاً بغيره- و لم يمكن التمييز، و كانت الشبهة محصورة- و جب التيمم.

(مسألة ٢٥): إذا توضّأ بماء فانكشف بعد الفراغ أنّه لم يكن مباحاً فالمشهور بين الفقهاء صحّته، إدراجاً له في باب الصلاة في اللباس المغصوب جهلاً، و لكنّه مشكل، نعم يصحّ الوضوء بالماء المغصوب نسياناً لغير الغاصب.

(مسألة ٢٦): الوضوء بالماء النجس باطل و لو كان ذلك من جهة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨

الجهل أو الغفلة أو النسيان.

الرابع - إطلاق ماء الوضوء؛

فلا يصحّ الوضوء بالماء المضاف، و في حكم المضاف المشتبه به و إن كانت الشبهة غير محصورة، و لا فرق في بطلان الوضوء بالماء المضاف بين صورتى العمد و غيره.

(مسألة ٢٧): إذا اشتبه الماء المطلق بالمضاف جاز له أن يتوضّأ بهما متعاقباً، و إذا لم يكن هناك ماء مطلق آخر و جب ذلك، و لا يسوغ له التيمم.

الخامس - أن لا يكون ماء الوضوء - إذا كان قليلاً - من المستعمل في الغسل الواجب على الأحوط.**السادس - طهارة أعضاء الوضوء؛**

بمعنى أن يكون كلّ عضو طاهراً حين غسله أو مسحه، و لا يعتبر طهارة جميع الأعضاء عند الشروع فيه بل تكفى طهارة كلّ عضو حين غسله.

السابع - إباحة مكان الوضوء و مصبّ مائه، و إباحة الإناء الذي يتوضّأ منه؛

بمعنى أنه إذا انحصر المكان أو المصبّب أو الإناء بالمغصوب سقط وجوب الوضوء، و وجب التيمم.

(مسألة ٢٨): يحرم استعمال أواني الذهب و الفضة في الوضوء على الأحوط، فإذا انحصر الماء بما كان في شيء من تلك الأواني، و

لم يتمكّن من إراقة مائه في محل آخر بقصد التخلص لم يجب الوضوء و وجب التيمم، و أما إذا لم ينحصر الماء به فيصحّ الوضوء لو توضّأ به.

الثامن - أن لا يكون مانع من استعمال الماء شرعاً؛

و إلا وجب

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩
التيتم على تفصيل يأتي.

التاسع - الترتيب؛

بأن يغسل الوجه أولاً، ثم اليد اليمنى، ثم اليسرى، ثم يمسح الرأس، ثم الرجلين. والأحوط - وجوباً - رعاية الترتيب في مسح الرجلين، فيقدم مسح الرجل اليمنى على مسح الرجل اليسرى ولا يمسحهما معاً.

العاشر - الموالاة؛

وهي تتحقق بالشروع في غسل كل عضو أو مسحه قبل أن تجف الأعضاء السابقة عليه على المشهور، والأحوط اعتبار الموالاة العرفية، بمعنى اخص منه، نعم إذا كان الفصل بين الأعضاء لحاجة عرضت أثناء الوضوء لا يضر فوت الموالاة العرفية المذكورة ما لم تجف الأعضاء، كما لا يضر الجفاف من جهة الحر أو الريح إذا كانت الموالاة العرفية متحققة، ومثله التجفيف.

الحادي عشر - المباشرة؛

بأن يباشر المكلف بنفسه أفعال الوضوء إذا أمكنه ذلك، ومع عدمه يجوز أن يوضئه غيره لكن يتولى النية بنفسه، ويلزم أن يكون المسح بيد نفس المتوضئ.

(مسألة ٢٩): من تيقن الوضوء وشك في الحدث بنى على الطهارة، ومن تيقن الحدث وشك في الوضوء بنى على الحدث، ومن تيقنهما وشك في المتقدم والمتأخر منهما وجب عليه الوضوء إن جهل تاريخهما أو تاريخ الوضوء، وأما إذا علم تاريخ الوضوء و جهل تاريخ الحدث بنى على بقاءه، وإن كان الأحوط الوضوء.

(مسألة ٣٠): من شك في الوضوء بعد الفراغ من الصلاة - واحتمل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠

الالتفات إلى ذلك قبلها - بنى على صحة الصلاة وتوضاً للصلوات الآتية، ومن شك أثناء الصلاة قطعها وأعادها بعد الوضوء.

(مسألة ٣١): إذا علم اجماً بعد الصلاة بطلان صلاته - لنقصان ركن فيها - مثلاً - أو بطلان وضوءه - وجبت عليه إعادة الصلاة فقط.

(نواقض الوضوء)

إشارة

نواقض الوضوء ستة:

الأول: البول؛

و في حكمه البلل المشتبه به قبل الاستبراء.

الثاني: الغائط؛

و لا ينتقض الوضوء بالدم أو الصديد الخارج من أحد المخرجين ما لم يكن معه بول أو غائط، كما لا ينتقض بخروج المذى - الرطوبة الخارجة بعد ملامعة الرجل المرأة-، و الودي - الرطوبة الخارجة بعد البول-، و الودي - الرطوبة الخارجة بعد المنى.

الثالث: خروج الريح من المخرج المعتاد.**الرابع: النوم.****الخامس: كل ما يزيل العقل.****السادس: الاستحاضة،**

على تفصيل سيأتي.

موارد وجوب الوضوء:

يجب الوضوء لثلاثة أمور:

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١

- ١- الصلاة الواجبة ما عدا صلاة الميت؛ و أما الصلوات المستحبة فيعتبر الوضوء في صحتها كما يعتبر في الصلوات الواجبة.
 - ٢- الأجزاء المنسية من الصلاة الواجبة، و كذا صلاة الاحتياط، و أما الوضوء لسجدتي السهو فهو أحوط.
 - ٣- الطواف الواجب و إن كان جزء لحجة أو عمرة مستحبين، دون الطواف المندوب و إن وجب بالندر.
- (مسألة ٣٢): يحرم على غير المتوضئ أن يمسه بيده كتابه القرآن، و الأحوط أن لا يمسه اسم الجلالة و الصفات المختصة به تعالى، و الأولى إلحاق أسماء الأنبياء و الأئمة و الصديقه الطاهرة عليهم السلام به.
- (مسألة ٣٣): يجب على المكلف حال التخلي - بل و في سائر الأحوال أيضاً- أن يستر عورته عن الناظر المحترم - الشخص المميز-، و يستثنى من هذا الحكم الزوج و الزوجه، و الأمة و مولاها، أو الذي حُلَّت له الأمة من قبل مولاها، على تفصيل لا حاجة إلى بيانه.
- (مسألة ٣٤): الأحوط ترك استقبال القبلة و استدبارها حال البول أو التغوط، و كذلك الاستقبال و الاستدبار بنفس البول أو الغائط أيضاً، و إن لم يكن الشخص مستقبلاً أو مستدبراً.
- (مسألة ٣٥): يستحب الاستبراء بعد البول، و هو المسح بالإصبع من مخرج الغائط إلى أصل القضيب ثلاث مرّات، و مسح القضيب بإصبعين - أحدهما من فوقه و الآخر من تحته- إلى الحشفة ثلاث مرّات، و عصر الحشفة ثلاث مرّات، و للاستبراء كيفية أخرى غير ما

ذكرناها.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢
(مسألة ٣٦): لا يجب الاستنجاء في نفسه، ولكنه يجب لما يعتبر فيه طهارة البدن.

(الغسل)

موجب الغسل ستة:

إشارة

- ١- الجنابة.
- ٢- الحيض.
- ٣- النفاس.
- ٤- الاستحاضة.
- ٥- مس الميت.
- ٦- الموت.

(غسل الجنابة)

تتحقق الجنابة بأمرين:

الأول: خروج المنى؛

و في حكمه الرطوبة المشتبهة به الخارجة بعد خروجه وقبل الاستبراء بالبول.

الثاني: الجماع في قبل المرأة و دبرها - على الأحوط-؛

و هو يوجب الجنابة للرجل و المرأة. و لا يترك الاحتياط في وطء غير المرأة-

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣

في الواطئ و الموطوء- بالجمع بين الغسل و الوضوء فيما إذا كانا محدثين بالحدث الأصغر؛ و إلا يكفي الغسل.

(مسألة ٣٧): يجب غسل الجنابة لأربعة أمور:

- ١- الصلاة الواجبة؛ ما عدا صلاة الميت.
 - ٢- الأجزاء المنسية من الصلاة و كذا الاحتياط؛ و تعتبر الطهارة في سجود السهو على الأحوط.
 - ٣- الطواف الواجب؛ و إن كان جزء لحجة أو عمرة مندوبتين.
 - ٤- الصوم؛ على تفصيل سيأتي.
- (مسألة ٣٨): يحرم على الجنب أمور:

- ١- مسّ كتابة القرآن.
 - ٢- مسّ لفظ الجلالة على الأحوط، وكذا الصفات الخاصّة بالذات المقدّسة. و الأولى ترك مسّ أسماء المعصومين (عليهم السلام).
 - ٣- دخول المسجد لأخذ شيء منه.
 - ٤- المكث في المساجد؛ و لا يحرم اجتيازها؛ بأن يدخل من باب و يخرج من آخر.
 - ٥- وضع شيء في المساجد و إن كان في حال الاجتياز أو من الخارج.
 - ٦- الدخول في المسجد الحرام و مسجد النبي - صلّى الله عليه و آله و سلّم - و إن كان على نحو الاجتياز.
 - ٧- قراءة إحدى العزائم الأربع؛ و هي الآيات التي يجب السجود
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤
- لقراءتها، و الأحوط الأولى أن لا يقرأ شيئاً من السور التي فيها العزائم و هي: (ألم تنزيل، حم السجدة، النجم، اقرأ).
- (مسألة ٣٩): المشاهد المشرفة للمعصومين عليهم السلام تلحق - على الأحوط - بالمساجد، و الأولى إلحاق الرواق بها أيضاً. نعم الصحن المطهر لا يلحق بها.

كيفية الغسل

- الغسل قسمان:
- ارتماسي؛ و ترتيبي.
- الارتماسي: هو غمس البدن في الماء؛ و الأحوط وجوباً كونه دفعة واحدة عرفية، و يعتبر فيه أن يكون جميع البدن خارج الماء قبله على الأحوط.
- الترتيب: و الأحوط في كفيته أن يغسل البدن بثلاث غسلات.
- ١- غسل الرأس و الرقبة و شيء مما يتصل بها من البدن.
 - ٢- غسل الطرف الأيمن و شيء مما يتصل به من الرقبة و من الطرف الأيسر.
 - ٣- غسل الطرف الأيسر و شيء مما يتصل به من الرقبة و من الطرف الأيمن.
- و الأحوط - لزوماً - رعاية الترتيب بين الطرفين؛ الأيمن و الأيسر.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥
- (مسألة ٤٠): ذكر جماعة أن الغسل الترتيبي يتحقق بتحريك كلّ من الأعضاء الثلاثة بقصد غسل ذلك العضو فيما إذا كان جميع البدن تحت الماء، و كذلك تحريك بعض العضو - و هو في الماء - بقصد غسله، لكن الأحوط عدم الاكتفاء به، و لزوم إخراج تمام العضو من الماء ثم إدخاله فيه، أو فصل الماء عنه و إيصاله إليه ثانياً.

شروط الغسل:

- يعتبر في الغسل جميع ما تقدم اعتباره في الوضوء من الشرائط، و لكنّه يمتاز عن الوضوء من وجهين:
- الأول: أنّه لا يعتبر في غسل كلّ عضو هنا أن يكون الغسل من الأعلى إلى الأسفل؛ و قد تقدم اعتبار هذا في الوضوء.
- الثاني: الموالاة؛ فإنّها غير معتبرة في الغسل و قد كانت معتبرة في الوضوء.
- (مسألة ٤١): غسل الجنابة يجزئ عن الوضوء، و الأظهر ذلك في بقية الأغسال الواجبة، أو الثابت استحبابها - أيضاً - إلّا غسل الاستحاضة المتوسطة؛ فإنه لا بدّ معه من الوضوء كما سيأتي.

و الأحوط وجوباً ضمّ الوضوء إلى غسل مسّ الميت إن لم يكن على وضوء، كما أن الأحوط استحباباً ضمّ الوضوء إلى سائر الأغسال غير غسل الجنابة.

(مسألة ٤٢): إذا كان على المكلف أغسال متعددة - كغسل الجنابة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦

و الجمعة و الحيض و غير ذلك - جاز له أن يغتسل غسلًا واحداً بقصد الجميع و يجزئه ذلك، و أما إذا نوى أحدها - و إن كان غسل الجنابة - فلا إشكال في إجزائه عمّا قصده، و في إجزائه عن غيره كلام، و الأحوط وجوباً عدم الاجتزاء به.

(مسألة ٤٣): إذا أحدث بالأصغر أثناء غسل الجنابة فالأحوط عليه استينافه مع التوضي بعده.

(مسألة ٤٤): إذا شكّ في غسل الجنابة بنى على عدمه، و إذا شكّ فيه بعد الفراغ من الصلاة - و احتمل الالتفات إلى ذلك قبلها - فالصلاة محكومة بالصحة، لكنّه يجب عليه أن يغتسل للصلاة الآتية، هذا إذا لم يصدر منه الحدث الأصغر بعد الصلاة. و إلّا و جب عليه الجمع بين الوضوء و الغسل. و إذا علم إجمالاً بعد الصلاة بطلان صلاته أو غسله - لنقصان ركن مثلاً أو بطلان غسله - و جبت عليه إعادة الصلاة فقط.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧

(الحيض و شرائطه)

إشارة

الحيض: دم تعتاده النساء في كلّ شهر مرّة في الغالب، و قد يكون أكثر من ذلك أو أقل.

(مسألة ٤٥): الغالب في دم الحيض أن يكون أسود أو أحمر، حارّاً عبيطاً، يخرج بدفق و حرقة، و أقلّه ثلاثة أيام و أكثره عشرة أيام، و يعتبر فيه الاستمرار في الثلاثة الأولى و الليلتين المتوسطتين بينهما، فلو لم يستمرّ الدم لم تجر عليه أحكام الحيض. نعم الفترات اليسيرة المتعارفة - و لو في بعض النساء - لا تخلّ بالاستمرار المعترف فيه.

(مسألة ٤٦): يعتبر التوالى في الأيام الثلاثة التي هي أقلّ الحيض؛ فلو رأت الدم يومين ثمّ انقطع، ثمّ رأت يوماً أو يومين قبل انقضاء عشرة أيام من ابتداء رؤيته الدم فهو ليس بحيض، و إن كان الأحوط استحباباً في مثل ذلك الجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضة في أيام الدم، و الجمع بين أحكام الحائض و الطاهرة في أيام النقاء.

(مسألة ٤٧): يعتبر في دم الحيض أن يكون بعد البلوغ و قبل اليأس، و يتحقق بلوغ المرأة بإكمال تسع سنين، و لو رأت قبل إحراز إكمال التسع دماً - و كان بصفات الحيض - فلا يبعد كونه حيضاً، يكون علامة لبلوغها. و الأوجه تحقق يأسها ببلوغ خمسين سنه، لكن الاحتياط لا يترك إلى الستين - سواء فيه القرشية و غيرها -.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨

(مسألة ٤٨): يجتمع الحيض مع الحمل قبل ظهوره و بعد ظهوره، نعم يلزم على الحامل - على الأحوط - الجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضة في صورة واحدة؛ و هي ما إذا رأت الدم بعد مضيّ عشرين يوماً من عاداتها و كان الدم بصفات الحيض، و في غير هذه الصورة حكم الحامل و غير الحامل على حدّ سواء.

(مسألة ٤٩): لا حدّ لأكثر الطهر بين الحيضتين، و لكنّه لا يكون أقلّ من عشرة أيام و تسع ليال متوسطة بينها.

(مسألة ٥٠): إذا تردّد الدم الخارج من المرأة بين الحيض و دم البكارة؛ استدخلت قطنه في الفرج و صبرت مليّاً ثمّ استخراجها استخراجاً رقيقاً، فإن خرجت مطوّقة بالدم فهو دم البكارة، و إن كانت منغمسة به فهو دم الحيض، و لا يصحّ عملها بقصد الأمر الجزمي

بدون ذلك ظاهراً.

أقسام الحائض:

إشارة

الحائض قسمان: ذات العادة، و غير ذات العادة.

و ذات العادة ثلاثة أقسام:

١- وقتية و عددية.

٢- عددية فقط.

٣- وقتية فقط.

و غير ذات العادة- أيضاً- ثلاثة أقسام:

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩

١- مبتدئة.

٢- و مضطربة.

٣- و ناسية.

ذات العادة الوقتية و العددية: هي المرأة التي ترى الدم مرتين متماثلتين من حيث الوقت و العدد؛ كأن ترى الدم في شهر من أوله إلى اليوم السابع، و ترى في الشهر الثاني مثل الأول.

ذات العادة الوقتية فقط: هي التي ترى الدم مرتين متماثلتين من حيث الوقت دون العدد؛ كأن ترى الدم في الشهر الأول من أوله إلى اليوم السابع، و في الشهر الثاني من أوله إلى اليوم السادس، أو من ثانيه إلى اليوم السابع، أو ترى الدم في الشهر الأول من اليوم الثاني إلى اليوم السادس، و في الشهر الثاني من أوله إلى اليوم السابع.

ذات العادة العددية فقط: هي التي ترى الدم مرتين متماثلتين من حيث العدد دون الوقت؛ كأن ترى الدم في شهر من أوله إلى اليوم السابع، و في الشهر الثاني من الحادي عشر إلى السابع عشر- مثلاً.

المبتدئة: هي التي ترى الدم لأول مرة.

المضطربة:- و يطلق عليها: المتحيرة أيضاً:- هي التي تكررت رؤيتها للدم و لكنها لم تستقر لها عادة من حيث الوقت أو العدد.

الناسية: هي التي كانت لها عادة و نسيتهها.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠

(أحكام ذات العادة)

(مسألة ٥١): ما تراه المرأة أيام عاداتها أو قبلها بيوم أو يومين من حمرة أو صفرة فهو حيض، و ما تراه من صفرة في غير ذلك فليس من الحيض، و على هذا الأساس تتحيز ذات العادة الوقتية برؤية الدم أيام عاداتها أو قبلها بيوم أو يومين و إن لم يكن الدم بصفات الحيض، فإن لم يكن أقل من ثلاثة أيام كان حيضاً، و إن انقطع قبل أن تمضي عليه ثلاثة أيام كان عليها قضاء ما فات منه في أيام الدم من الصلاة.

(مسألة ٥٢): ذات العادة العددية فقط تحتاط بالجمع بين أعمال المستحاضة و تروك الحائض برؤية الدم، سواء أ كان بصفات الحيض أم لم يكن، فإن استمر ثلاثة أيام جعله حيضاً و إن لم يستمر فهو استحاضة، و إن تجاوز الدم عدد العادة- و لم يتجاوز العشرة- كان

الجميع حيضاً، وإن تجاوزها كان مقدار العادة حيضاً و الباقي استحاضةً.

(مسألة ٥٣): إذا رأت ثلاثة أيام متواليات و انقطع؛ ثم رأت ثلاثة أيام أو أزيد؛ فإن كان مجموع الدمين و النقاء المتخلل لا يزيد عن عشرة كان الطرفان حيضاً، و فى النقاء المتخلل تحتاط و جوباً بالجمع بين تروك الحائض و أعمال الطاهرة، و إن تجاوز المجموع عن العشرة؛ فإن لم يكن واحد منهما فى العادة، فالأظهر جعل الأول منهما حيضاً- سواء اختلفا فى الصفات أم تساويا فيها-، فإن كان أحدهما فى أيام العادة دون الآخر

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١

جعلت ما فى العادة حيضاً و الآخر استحاضةً، و كذلك الحكم إذا كان بعض أحدهما فى العادة دون الآخر فتجعل ما بعضه فى العادة حيضاً، و إن كان بعض كل واحد منهما فى العادة؛ فإن كان ما فى الطرف الأول من العادة ثلاثة أيام أو أزيد فتجعل الدم الأول حيضاً، و أما الثانى؛ فإن كانت المرأة تراه بعد مضي عشرة أيام من رؤيتها الدم الأول فهو استحاضةً، و إن كانت رآته و لم تمض عشرة أيام منها، فما كان من الدم الثانى داخلاً فى العشرة فهو حيض و الباقي استحاضةً، و إن كان ما فى العادة فى الطرف الأول أقل من ثلاثة أيام فتحتاط فى تمام الدم الأول بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضة، و فى النقاء المتخلل تحتاط و جوباً بالجمع بين المحرمات على الحائض فتتركها و بين الواجبات على الطاهرة فتعملها، و أما الدم الثانى فتحتاط فيه بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضة إلى عشرة أيام و بعدها يكون الدم استحاضةً.

(مسألة ٥٤): إذا تجاوز الدم أيام العادة؛ فإن علمت المرأة بأنه يتجاوز العشرة و جب عليها أن تغتسل و تعمل عمل المستحاضة فيما زاد، و لا حاجة إلى الاستظهار، و إن احتملت الانقطاع فى اليوم العاشر أو قبله و جب عليها الاستظهار إلى تمام العشرة من أول رؤية الدم. و الاستظهار: هو الاحتياط بترك العبادة، و يختص الاستظهار بما إذا لم يكن الدم مستمرّاً قبل أيام العادة، و إلّا فلا- يجوز لها الاستظهار، و يلزمها عمل المستحاضة بعد انقضاء أيام العادة.

(مسألة ٥٥): إذا انقطع الدم قبل العشرة و جب عليها الغسل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢

و الصلاة و لو ظنت عودة الدم بعد ذلك، و أما إذا علمت عودة الدم بعد ذلك فقد تقدم حكمها فى المسألة (٥٣).

(مسألة ٥٦): إذا رأت الدم قبل زمان عادتها بيوم أو يومين و استمرّ إلى ما بعد العادة؛ فإن لم يتجاوز مجموع العشرة كان جميعه حيضاً، و إن تجاوزها فما كان منه فى أيام العادة فهو حيض و ما كان فى طرفها فهو استحاضةً، مثلاً إذا كان زمان العادة من أول الشهر إلى اليوم الخامس، فرأت الدم قبله يومين و استمرّ بعد العادة إلى اليوم السابع من الشهر كان المجموع حيضاً، و إذا استمرّ إلى اليوم التاسع من الشهر؛ فما رآته من أوله إلى اليوم الخامس فهو حيض و ما تقدّمه أو تأخّر عنه فهو استحاضةً. و كذلك الحكم إذا رأت الدم قبل زمان عادتها بثلاثة أيام أو أكثر و كان بصفات الحيض و استمرّ إلى ما بعد العادة، فإن حكمه كما إذا رأت الدم قبل العادة بيوم أو يومين.

(مسألة ٥٧): إذا رأت الدم قبل أيام العادة بصفات الحيض ثم عاد عليها الدم كذلك بعد زمان عادتها، فكل من الدمين حيض إذا كان النقاء بينهما لا يقلّ عن عشرة أيام.

(مسألة ٥٨): إذا رأت الدم قبل أيام العادة و استمرّ إليها و زاد على العشرة، فما كان فى أيام العادة فهو حيض- و إن كان بصفات الاستحاضة- و ما كان قبلها فهو استحاضةً و إن كان بصفات الحيض، و إذا رآته أيام العادة و ما بعدها و تجاوز العشرة كان ما بعد العادة استحاضةً.

(مسألة ٥٩): إذا شكّت المرأة فى انقطاع دم الحيض استبرأت؛

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣

و ذلك بأن تدخل قطنه و تتركها في موضع الدم ثم تخرجها؛ فإن كانت نقيّة فقد انقطع حيضها فيجب عليها الاغتسال و الإتيان بالعبادة، و إلّا فلا.

(مسألة ٦٠): المرأة التي يجب عليها الفحص إذا اغتسلت من دون فحص حكم ببطلان غسلها، إلّا إذا انكشف أن الغسل كان بعد النقاء و قد اغتسلت برجاء أن تكون نقيّة.

(أحكام المبتدئة و المضطربة و الناسية)

(مسألة ٦١): المرأة المبتدئة أو المضطربة أو الناسية إذا رأت الدم - سواء أ كان واجداً لصفات الحيض أم لا - تحتاط بالجمع بين أعمال المستحاضة و تروك الحائض إلى ثلاثة أيام، فإن استمرّ فيها تجعله حيضاً.

(مسألة ٦٢): ما تراه الناسية أو المضطربة من الدم إذا تجاوز العشرة - و كان بعضه بصفات الحيض و بعضه الآخر بصفات الاستحاضة - كان ما بصفته الحيض حيضاً و ما بصفته الاستحاضة استحاضة، و إذا اختلف في اللون - فكان بعضه أحمر و بعضه أسود، أو كان بعضه أصفر و بعضه أحمر - فلا عبرة به، و تكون ذات الدم فاقدة التمييز، فيرجع إلى العدد؛ و هي الثلاثة في كلّ شهر على الأحوط.

و أما المبتدئة؛ فهي ترجع إلى عادة أقاربها فتحيض بقدرها و الباقي استحاضة؛ فإن لم تكن لها أقارب أو اختلفت عاداتهن و كان الدم بصفته واحدة، تجعل من كلّ شهر ثلاثة أيام حيضاً و الباقي استحاضة، و أما

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤

إذا اختلفت عاداتهن مع أوصاف الدم فالأحوط لزوم العمل بالوظيفتين.

(أحكام الحائض)

لا - تصحّ من الحائض الصلاة الواجبة و المستحبة، و لا قضاء لما يفوتها من الصلوات اليوميّة حال الحيض، و الأحوط وجوب قضاء صلاة الآيات و المنذورة في وقت معيّن. و لا يصحّ منها الصوم أيضاً، لكن يجب عليها أن تقضى ما يفوتها من الصوم في شهر رمضان، بل و المنذور في وقت معيّن على الأقوى، و لا يصحّ الطواف أيضاً من الحائض بلا فرق بين الواجب منه و المندوب.

(مسألة ٦٣): يحرم على الحائض كلّ ما كان يحرم على الجنب، و قد تقدم ذلك في مسألة (٣٨).

(مسألة ٦٤): يحرم وطء الحائض في القبل - عليها و على الفاعل -، بل الأحوط وجوباً ترك إدخال بعض الحشفة أيضاً، و أما وطؤها في الدبر في هذا الحال و في غيرها فجائز، إلّا أن الاحتياط في تركه.

و يجوز وطؤها بعد انقطاعه و قبل الغسل، و الأحوط أن يكون ذلك بعد غسل الفرج.

(مسألة ٦٥): الأحوط استحباباً التكفير في وطء الرجل زوجته حال الحيض مع علمه بذلك. و الكفارة تختلف باختلاف زمان الوطء، فإن أيام الدم تنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ فإذا كان الوطء في القسم الأول فكفارته

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥

ثمانى عشرة حية من الذهب المسكوك، و إذا كان في القسم الثاني فهي تسع حبات منه، و إذا كان في القسم الثالث فأربع حبات و نصف.

و الأحوط استحباباً دفع الدينار نفسه مع الإمكان، و إلّا دفع قيمة الذهب وقت الدفع. و لا شيء على الساهى و الناسى و الصبى و المجنون و الجاهل بالموضوع أو الحكم.

(مسألة ٦٦): لا يصحّ طلاق الحائض و ظهارها، و تفصيل ذلك يأتي في محله.

(مسألة ٦٧): غسل الحيض كغسل الجنابة من حيث الترتيب و الارتماس، و الظاهر إغناؤه عن الوضوء - كما تقدّم -.

(النفاس)

النفاس: هو الدم الذي تراه المرأة مع ظهور أول جزء من الولد، أو تراه بعده خلال عشرة أيام، مع العلم باستناده إلى الولادة، و تسمى المرأة- في هذه الحال- ب: النفساء، و لا نفاس لمن لا ترى الدم من الولادة إلى عشرة أيام.
(مسألة ٦٨): لا- حدّ لأقلّ النفاس، و يمكن أن يكون بمقدار لحظة فقط، و أكثره عشرة أيام، و أما إذا زاد الدم على العشرة فيأتي حكمه.

(مسألة ٦٩): النفساء ثلاثة أقسام:

١- التي لا يتجاوز دمها العشرة، فجميع الدم في هذه الصورة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٦

نفاس.

٢- التي يتجاوز دمها العشرة و تكون ذات عادة عديدة في الحيض، ففي هذه الصورة كان نفاسها بمقدار عاداتها و الباقي استحاضة.

٣- التي يتجاوز دمها العشرة و لا- تكون ذات عادة في الحيض- كالمبتدئة و المضطربة- فالأحوط و جوباً عليها الجمع بين أعمال الطاهرة و النفساء إلى ثمانية عشر يوماً من الولادة، و إن استمرّ الدم بعدها فهو استحاضة.

(مسألة ٧٠): إذا كانت النفساء ذات عادة في الحيض و تجاوز دمها عن عددها و جب عليها الاستظهار إلى تمام العشرة من حين رؤية الدم- و قد تقدم معنى الاستظهار في المسألة (٥٤)-.

(مسألة ٧١): إذا رأت الدم في اليوم الأول من الولادة ثم انقطع، ثم عاد في اليوم العاشر من الولادة أو قبله ففيه صورتان:

الصورة الأولى: أن لا يتجاوز الدم الثاني اليوم العاشر من أول رؤية الدم، ففي هذه الصورة كان الدم الأول و الثاني كلاهما نفاساً، و الأحوط و جوباً في النقاء المتخلل الجمع بين أعمال الطاهرة و تروك النفساء.

الصورة الثانية: أن يتجاوز الدم الثاني اليوم العاشر من أول رؤية الدم، و هذا على أقسام:

١- أن تكون المرأة ذات عادة عديدة في حيضها و قد رأت الدم الثاني في زمان عاداتها؛ ففي هذه الصورة كان الدم الأول و ما وقع في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧

العادة من الدم الثاني نفاساً، و ما زاد على العادة من الدم استحاضة، و في النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بين أعمال الطاهرة و تروك النفساء، فإذا كانت عاداتها في الحيض سبعة أيام فرأت الدم حين ولادتها يومين فانقطع، ثم رأت في اليوم السادس و استمرّ إلى أن تجاوز اليوم العاشر- من حين الولادة- كان زمان نفاسها اليومين الأولين و اليوم السادس و السابع، و ما زاد على اليوم السابع فهو استحاضة.

٢- أن تكون المرأة ذات عادة و لكنّها لم تر الدم الثاني حتى انقضت مدة عاداتها فرأت الدم و تجاوز اليوم العاشر؛ ففي هذه الصورة كان نفاسها هو الدم الأول و كان الدم الثاني استحاضة، و يجري عليها أحكام الطاهرة في النقاء المتخلل.

٣- أن لا- تكون المرأة ذات عادة في حيضها و قد رأت الدم الثاني قبل مضيّ عادة أقاربها و تجاوز اليوم العاشر؛ ففي هذه الصورة تحتاط و جوباً إلى ثمانية عشر يوماً بالجمع بين أعمال المستحاضة و تروك النفساء في أيام الدم، و في النقاء المتخلل تحتاط بين أعمال الطاهرة و تروك النفساء. و إن تجاوز عن ثمانية عشر يوماً فيومين من بعدها استحاضة.

و ما بعد العشرين يوماً؛ إن كان الدم بصفات الحيض أو في أيام عاداتها فهو حيض، و إلّا فهو استحاضة أيضاً. و إذا كانت عاداتهن أقلّ

من العشرة احتاطت إلى اليوم العاشر، و ما بعده استحاضة.

ثم إن ما ذكرناه في الدم الثاني يجرى في الدم الثالث والرابع وهكذا..، مثلاً إذا رأت الدم في اليوم الأول والرابع والسادس ولم يتجاوز

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨

اليوم العاشر كان جميع هذه الدماء نفاساً، وفي النقاء المتخلل بينها تحتاط بين أعمال الطاهرة وتروك النفاس، وإذا تجاوز الدم اليوم العاشر- في هذه الصورة-، وكانت عاداتها في الحيض تسعة أيام، كان نفاسها أيام الدم إلى اليوم التاسع، و ما زاد استحاضة، و تحتاط في النقاء المتخلل بينها، وإذا كانت عاداتها خمسة أيام، كان نفاسها الأيام الأربعة الأولى و فيما بعدها كانت طاهرة أو مستحاضة.

(مسألة ٧٢): أحكام الحائض من الواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات تثبت للنفساء أيضاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩

(الاستحاضة)

إشارة

الاستحاضة: هو الدم الذي تراه المرأة حسب ما يقتضيه طبعها غير الحيض والنفاس، فكل دم لا يكون حيضاً ولا نفاساً ولا يكون من دم العذرة أو القروح أو الجروح فهو استحاضة، والغالب في الاستحاضة أن يكون على خلاف ما ذكرناه للحيض من الصفة، ولا حد لأقله ولا لأكثره.

(أقسام الاستحاضة وأحكامها)

الاستحاضة على ثلاثة أقسام: كثيرة، ومتوسطة، وقليلة.

الكثيرة: هي أن يغمس الدم القطنة التي تحملها المرأة و يتجاوزها.

المتوسطة: هي أن يغمسها الدم ولا يتجاوزها.

والقليلة: هي أن تتلوث القطنة بالدم ولا يغمسها.

(مسألة ٧٣): يجب على المرأة في الاستحاضة الكثيرة ثلاثة أغسال: غسل لصلاة الصبح، و غسل للظهرين إذا جمعتهما، و غسل للعشاءين كذلك. و إذا أرادت التفريق بين الظهرين أو العشاءين وجب عليها الغسل لكل صلاة، و الأظهر كفاية الغسل عن الوضوء في الكثيرة.

(مسألة ٧٤): يجب على المرأة في الاستحاضة المتوسطة أن تتوضأ لكل صلاة و أن تغتسل لكل يوم مرة، فإذا كانت الاستحاضة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠

متوسطة قبل أن تصلي صلاة الفجر توضأت و اغتسلت و صلّت، و يكفي غيرها من الصلوات الوضوء فقط. و إذا كانت قبل صلاة الظهر توضأت و اغتسلت لها، و صلّت غيرها من الصلوات بالوضوء وهكذا.

و الضابط؛ أنها تضم إلى الوضوء غسلًا واحداً للصلاة التي تحدث الاستحاضة المتوسطة قبلها، و الأولى تقديم الوضوء على الغسل.

(مسألة ٧٥): لا يجب الغسل للاستحاضة القليلة، و لكنّه يجب معها الوضوء لكل صلاة واجبة أو مستحبة، و لا تحتاج الأجزاء المنسية و صلاة الاحتياط إلى تجديد الوضوء.

(مسألة ٧٦): الأحوط وجوباً للمستحاضة أن تختبر حالها حال إرادة الصلاة؛ بإدخال القطنة في الموضع و الصبر عليها بالمقدار

المتعارف لتعرف أنها من أى قسم من الأقسام الثلاثة، و إذا صلّت من دون اختبار بطلت إلّا إذا طابق عملها الوظيفة اللازمة لها، و حصل منها قصد القربة.

هذا فيما إذا تمكّنت من الاختبار و إلّا أخذت بالمقدار المتيقّن، هذا فيما اذا لم تكن لها حالة سابقة معلومة، و إلّا أخذت بها. (مسألة ٧٧): إذا انتقلت المرأة من الاستحاضة الأدنى إلى الأعلى - كالكليّة إلى المتوسطة - فإن كان قبل الشروع فى أعمال الأدنى فلا إشكال فى أنّها تعمل عمل الأعلى للصلاة الآتية، و أما الصلاة التى صلّتها قبل الانتقال فلا إشكال فى عدم لزوم إعادتها. و إن كان بعد الشروع فى أعمال الأدنى فعليها إتيان أعمال الأعلى كلّاً على الأحوط، و لا عبرة بما أتته من الأعمال قبل الانتقال، و كذا الحكم إذا كان الانتقال فى أثناء

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١

الصلاة؛ فإذا اغتسلت المتوسّطة للصبح و دخلت صلاة الصبح، و فى اثنائها حصل الانتقال من المتوسّطة إلى الكثيرة تعيد الغسل و تستأنف صلاة الصبح. و إذا ضاق الوقت عن الغسل تيمّمت بدل الغسل و صلّت، و إذا ضاق الوقت عن ذلك أيضاً فالأحوط الاستمرار على عملها ثمّ القضاء.

(مسألة ٧٨): يجب فى الاستحاضة تبديل القطنه التى تحملها أو تطهيرها لكل صلاة إذا تمكّنت من ذلك على الأحوط وجوباً، و كذلك الخرقه التى تشدّها المرأة فوق القطنه فى الاستحاضة الكثيرة، و يجب عليها غسل ظاهر الفرج إن أصابه الدم. (مسألة ٧٩): يجب على المستحاضة أن تصلّى بعد التوضّى و الاغتسال من دون فصل، لكن يجوز لها الإتيان بالأذان و الإقامة و الأدعية المأثورة و ما تجرى العادة بفعله قبل الصلاة، أو يتوقّف فعل الصلاة على فعله و لو من جهة لزوم المشقّة و العسر بدونه، و كذلك الإتيان بالمستحبات فى الصلاة.

و يجب أن تتحفّظ من خروج الدم - مع الأيمن من الضرر - من حين الفراغ من الغسل إلى أن تتمّ الصلاة، فإذا قصّرت و خرج الدم أعادت الصلاة، بل الأحوط وجوباً إعادة الغسل.

(مسألة ٨٠): إذا انقطعت الاستحاضة الكثيرة أو المتوسطة بعد الغسل قبل الصلاة أو بعدها، و جب على المرأة أن تغتسل للصلوات الآتية لرفع حدث الاستحاضة.

(مسألة ٨١): يجوز للمستحاضة مسّ كتابه القرآن بمجرد إتيانها

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٢

بالوظائف المقرّرة لها من الوضوء أو الغسل. و الأحوط تركه بعد ذلك أيضاً ما دام حدث الاستحاضة باقياً.

(مسألة ٨٢): يجوز طلاق المستحاضة، و لا يجرى عليها حكم الحائض و النفساء.

(مسألة ٨٣): ما يترتب على الحيض - من حرمة و طء الحائض، و حرمة دخولها المساجد، و وضع شىء فيها، أو المكث بها، و قراءة آيات السجدة - لا يترتب شىء من ذلك على الاستحاضة القليلة، كما أن تلك الأحكام لا تترتب على الكثيرة أو المتوسطة إذا قامت المرأة بوظيفتها من الأغسال، لكن الأحوط وجوباً توقّف جواز وطئها على الغسل، و الأحوط الأولى رعاية الاحتياط فيما إذا لم تقم بوظيفتها.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٣

(أحكام الميّت و غسله)

(مسألة ٨٤): الأحوط توجيه الميت المسلم و من بحكمه حال نزعها إلى القبلة؛ بأن يوضع على قفاه و تُمدّ رجلاه نحوها، و لا يعتبر فيه إذن الولي، و لا فرق في الميت بين الرجل و المرأة و الكبير و الصغير.
و يستحب الإسراع في تجهيزه إلا أن يشتهه أمر موته فينتظر حتى يتبين موته.

(مسألة ٨٥): يجب تغسيل الميت على المكلفين كفاية؛ فيسقط عن الباقيين بقيام واحد به، و كذلك سائر واجبات الميت التي سذكرها، و يختصّ وجوب التغسيل بالميت المسلم و من بحكمه - كأطفال المسلمين و مجانينهم - حتى المخالف على الأحوط، و يستثنى من ذلك صنفان:

١- من قتل رجماً أو قصاصاً، على تفصيل بين في محله.

٢- من قتل في جهاد مع الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص أو دفاع عن الإسلام، بشرط خروج روحه في المعركة قبل انقضاء الحرب.
(مسألة ٨٦): إذا أوصى الميت - بتغسيه أو بسائر ما يتعلق به من التكفين و الصلاة عليه و الدفن - إلى شخص خاص فهو أولى به من غيره، و إن كان الأحوط الأولى اعتبار إذن الولي، و مع عدم الوصية فالزوج أولى بزوجه على الأحوط، و في غير الزوجة كان الأولى بميراث الميت من

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٤

الرجال أولى بأحكامه من النساء، و البالغون مقدّمون على غيرهم على الأحوط. و إذا لم يكن للميت وارث فيكون أمره إلى آحاد المكلفين.

(مسألة ٨٧): يجب تغسيل السقط و تحنيطه و تكفينه إذا تمّت له أربعة أشهر، و لا يصلّى عليه. و إذا لم تتمّ له أربعة أشهر فالأحوط أن يلفّ في خرقة و يدفن، لكن لو ولجته الروح حينئذٍ فالأحوط - إن لم يكن أقوى - جريان حكم من تمّت له أربعة أشهر عليه.
(مسألة ٨٨): يحرم النظر إلى عورة الميت كما يحرم النظر إلى عورة الحي، و لكن الغسل لا يبطل بذلك.

(مسألة ٨٩): يعتبر في غسل الميت إزالة النجاسة عن كلّ عضو قبل الشروع فيه، و الأحوط الأولى تطهير تمام البدن قبل أن يشرع في الغسل.

و يستحب أن يوضع مستقبل القبلة كالمحتضر.

شروط المغسل:

يعتبر في من يباشر غسل الميت: البلوغ - على الأحوط وجوباً - و العقل، و الإيمان، و أن يكون مماثلاً للميت في الذكورة و الأنوثة. و الأقوى في الزوج و الزوجة، عدم جواز تغسيل كلّ منهما للآخر إلا مع الضرورة و فقد المماثل، و كذا الحكم في المحارم بنسب أو رضاع.

و أما الطفل الذي لم يزد سنّه على ثلاث سنين، فيجوز تغسيه لغير المماثل، فللرجل أن يغسل ابنه ثلاث سنين و من دونها، كما يجوز للمرأة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٥

تغسيل ابن ثلاث سنين و من دونه.

(مسألة ٩٠): إذا غسل المسلم غير الاثني عشرى من يوافقه في المذهب على مذهبه سقط الوجوب عن المؤمنين، و إذا غسله اثنا عشرى و جب أن يغسله على الطريقة الاثني عشرية في غير موارد التقيّة.

(مسألة ٩١): إذا لم يوجد مسلم اثنا عشرى مماثل للميت، جاز للزوج ان يغسل زوجته، كما ان للزوجة ان تغسل زوجها، و يجوز -

أيضاً- ان يغسل الميت أحد محارمه في هذه الصورة، و إن لم يوجد واحد ممن ذكر جاز أن يغسله المسلم المماثل غير الاثنى عشرى، و إن لم يوجد هذا- أيضاً- جاز أن يغسله الكافر الكتابي المماثل؛ بأن يأمره المسلم بالاغتسال أولاً على الأحوط، و بتغسيل الميت ثانياً، و الأحوط على الأمر أن يتولى التيه، و الأولى تيه كل من الأمر و المغسل. و إذا أمكن التغسيل بالماء العاصم- كالكر و الجارى- تعين ذلك على الأحوط، إلا إذا أمكن أن لا يمس الماء و لا بدن الميت فيتخير حينئذٍ بينهما، و إن لم يوجد الكتابي- أيضاً- سقط وجوب الغسل و دفن بلا غسل.

كيفية تغسيل الميت:

يجب تغسيل الميت على الترتيب الآتى:

١- بالماء المخلوط بالسدر.

٢- بالماء المخلوط بالكافور.

٣- بالماء القراح.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٦

و الأحوط وجوباً أن لا يغسل الميت ارتماسياً إن أمكن الغسل الترتيبي؛ بأن يغسل الرأس و الرقبه، ثم الطرف الأيمن، ثم الطرف الأيسر، و الأحوط استحباباً أن لا يرتمس كل واحد من الأطراف الثلاثة أيضاً، و إذا كان الميت مُحرمًا لا يُجعل الكافور في ماء غسله، إلا إذا كان موته بعد طواف الحج أو العمرة.

(مسألة ٩٢): لا بد من أن يكون السدر و الكافور بمقدار يصدق معه عرفاً أن الماء مخلوط بهما، و يعتبر أن لا يكونا في الكثرة بحد يخرج معه الماء عن الإطلاق إلى الإضافة.

(مسألة ٩٣): إذا لم يوجد السدر أو الكافور فيجب أن يغسل حينئذٍ بالماء القراح بدلاً من الغسل بما هو المفقود منهما، و الأحوط استحباباً أن يضاف إليه التيمم.

و إذا لم يوجد الماء القراح؛ فإن تيسر ماء السدر أو الكافور فالأحوط أن يغسل به بدلاً من الغسل بالماء القراح، و يضم إليه التيمم، و إلا اكتفى بالتيمم.

(مسألة ٩٤): إذا كان عنده من الماء ما يكفي لغسل واحد فقط، فإن لم يوجد السدر و الكافور يغسل بالماء القراح، و لا حاجة إلى التيمم بدلاً من الغسل بماء السدر و الكافور، و إن وجد السدر مع الكافور أو بدونه، يغسل الميت بماء السدر، ثم ييمم الميت بدلاً من الغسل بالماء القراح، و إن وجد الكافور فقط يغسل بماء الكافور، ثم ييمم بدلاً من الغسل بالماء القراح.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٧

(مسألة ٩٥): إذا لم يوجد الماء أصلاً ييمم مرة واحدة على الأقوى، و الأحوط التيمم ثلاثاً برجاء المطلوبية. و يشترط في الانتقال إلى التيمم الانتظار إذا احتمل تجدد القدرة على التغسيل.

(مسألة ٩٦): إذا كان الميت جريحاً أو محروقاً أو مجدوراً أو نحو ذلك و خيف من تناثر لحمه إذا غسل، و جب أن ييمم بيد الحى الميمم، و الأحوط وجوباً مع التمكن أن يكون بيد الميت أيضاً.

(مسألة ٩٧): يجوز تغسيل الميت من وراء الثوب و إن كان المغسل مماثلاً له، بل لا يبعد أن يكون ذلك أولى من تغسيله مجرداً.

(مسألة ٩٨): ما تقدم في غسل الجنابة من شرائط الماء و الإناء و المكان و نحو ذلك يجرى في غسل الميت أيضاً، و الصخرة أو الساجه التي يغسل عليها الميت يجرى عليها حكم المكان، كما أن السدر و الكافور يجرى عليهما حكم الماء.

(مسألة ٩٩): الأحوط لزوم قصد القرية في التغسيل، ولا يجوز أخذ الأجرة عليه على الأحوط. ولا بأس بأخذ الأجرة على المقدمات.
 (مسألة ١٠٠): إذا تنجس بدن الميت - أثناء الغسل - بنجاسة خارجية أو من الميت، وجب تطهير الموضع، ولا تجب إعادة الغسل، نعم إذا خرج بول أو منى من الميت في أثناء الغسل فالأحوط وجوباً استيناف الغسل حينئذ.
 المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٨

(تكفين الميت)

إشارة

يجب تكفين الميت المسلم بقطعات ثلاث: مئزر، و قميص، و إزار.
 والواجب في المئزر أن يكون بمقدار يستر ما بين السرة و الركبة، و الأفضل أن يكون من الصدر إلى القدم.
 والواجب في القميص أن يستر البدن من المنكبين إلى نصف الساق، و الأفضل أن يستره إلى القدمين.
 والواجب في الإزار - طولاً - أن يستر جميع البدن و يشد طرفاه، و - عرضاً - أن يقع أحد جانبيه على الآخر.
 و الأولى في كل قطعة أن تكون وحدها ساترة لما تحتها، و لو حصل الستر بالمجموع كفى.
 و إذا لم تيسر القطعات الثلاث فالأحوط تكفين الميت بما يتمكن منها.
 و لا بد في التكفين من إذن الولي - على ما تقدم في التغسيل - و لا يعتبر فيه نيّة القرية.

(مسألة ١٠١): لا يجب على أحد - و إن كان ممن تجب نفقة الميت عليه - بذل الكفن إذا لم يكن للميت مال يكفي لكفنه، و إذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكاة فالأحوط صرفه فيه.

(مسألة ١٠٢): يخرج المقدار الواجب من الكفن من أصل التركة،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٩

و كذا السدر و الكافور و الماء، و قيمة الأرض التي يدفن فيها، و أجرة حمل الميت، و أجرة حفر القبر .. إلى غير ذلك مما يصرف في أي عمل من واجبات الميت، فإن كل ذلك يخرج من أصل التركة و إن كان الميت مديوناً أو كانت له وصية. هذا فيما إذا لم يوجد من يتبرع بشيء من ذلك، و إلا لم يخرج من التركة، و ما يخرج من أصل التركة لا بد أن يكون أقل قيمة إلا مع رضا الورثة.
 و أما ما يصرف فيما زاد على الواجب؛ فإن كان الميت قد أوصى بذلك خصوصاً أو عموماً أخرج من الثلث، و إلا توقف جواز صرفه على إجازة الكبار من الورثة من حصصهم.

(مسألة ١٠٣): كفن الزوجة على زوجها مع تمكنه و إن كانت مؤسرة، و كذا المطلقة الرجعية، و لا يترك الاحتياط في المنقطعة و الناشزة. هذا إذا لم يتبرع غير الزوج بالكفن و إلا سقط عنه. و كذلك إذا أوصت به من مالها، و الأحوط وجوباً وجوب الاستقراض على الزوج لكفنها في صورة عدم يساره إن لم يكن حرجياً، و كذا إذا كان محجوراً عليه، أو كان ماله متعلقاً به حتى غيره برهن أو غيره.

(مسألة ١٠٤): تجوز كتابة القرآن كلاً أو بعضاً على الكفن بشرط أن لا يتنجس بالدم أو غيره من النجاسات. و الأولى أن يكتب على خرقة و يوضع على رأسه أو صدره، ليؤمن به من النجاسة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٠

شروط الكفن:

إشارة

يعتبر في الكفن الإباحة، والأحوط وجوباً أن لا يكون نجساً، ولا مُدْهَباً، ولا من الحرير الخالص، ولا من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، ولا من الجلد وإن كان مما يحلّ أكله. وكلّ هذه الشروط - غير الإباحة - تختص بحال الاختيار، ويسقط في حال الضرورة. ولا بأس بالحرير غير الخالص بشرط أن يكون الخليط أزيد من الحرير على الأحوط استحباباً، فلو انحصر الكفن في المغصوب دفن عارياً، ولو انحصر في غيره من الأنواع التي لا يجوز التكفين بها اختياراً كفن به. فإذا انحصر في واحد منها تعين، وإذا تعدد دار الأمر بين أحدها ففي الحكم بالتخير أو تعيين بعضها دون الآخر وجهان.

(مسألة ١٠٥): الشهيد لا يُكْفَن بل يدفن بثيابه، إلّا إذا كان بدنه عارياً فيجب تكفينه.

(مسألة ١٠٦): يستحبّ وضع جريدتين خضراوين مع الميت، والأولى أن تكونا من النخل، وإلّا فمن السدر، وإلّا فمن الرمان، وإلّا فمن الخلاف (الصفصاف). وتكتب عليها الشهادتان وأسماء الأئمة (عليهم السلام)، والأولى أن تكون الكتابة بالتربة الحسينية.

(الحنوط)

يجب تحنيط الميت المسلم، وهو مسح مواضعه السبعة للسجود

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥١

بالكافور المسحوق غير الزائلة رائحته، ويكفي فيه المسمّى، والأفضل أن يكون سبعة مثاقيل، ويستحبّ خلطه بقليل من التربة الحسينية.

ويشترط في الكافور إباحته وطهارته على الأحوط، فيسقط وجوب التحنيط عند عدم التمكن من الكافور المباح.

(مسألة ١٠٧): الأحوط وجوباً أن يكون المسح باليد بل بالراحة، وأن يبتدأ من الجهة على الأحوط، ولا ترتيب في سائر الأعضاء.

ويعتبر أن يكون المحنّط بالغاً عاقلاً على الأحوط.

(مسألة ١٠٨): يسقط التحنيط فيما إذا مات الميت في إحرام العمرة أو الحجّ، فيجنب من الكافور - بل من مطلق الطيب - إلّا إذا كان موته بعد طواف الحجّ أو العمرة، فيجب تحنيطه كغيره من الأموات.

(مسألة ١٠٩): التحنيط واجب كفائي، إلّا أن وليّ الميت أولى به من غيره، وقد مضى تفصيل ذلك في المسألة (٨٦).

(الصلاة على الميت)

إشارة

تجب الصلاة على كلّ ميت مسلم وإن كان فاسقاً، ووجوبها كفائي، والأولوية في الصلاة كما تقدّمت في المسألة (٨٦).

(مسألة ١١٠): إنما تجب الصلاة على الميت إذا كملت له ستّ سنين، وفي استحبابها على غيره - وقد تولّد حيّاً - إشكال، والأحوط الإتيان بها رجاءً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٢

(مسألة ١١١): تصحّ الصلاة على الميت من الصبي المميّز، إلّا أنّه لا يسقط بها الوجوب عن البالغين.

(مسألة ١١٢): يجب تقديم الصلاة على الدفن، إلّا أنّه إذا دفن قبل أن يصلّى عليه - عصياناً أو لعذر - وجب أن يصلّى عليه وهو في القبر، ولا يجوز نبش قبره للصلاة عليه.

كيفية صلاة الميت:

الصلاة على الميت خمس تكبيرات، والأحوط وجوباً في كيفيتها أن يأتي بعد كل منها بذكر خاص ما عدا الأخيرة، وهو الشهادتان بعد الأولى، والصلاة على محمد وآله بعد الثانية، والدعاء للمؤمنين بعد الثالثة، والدعاء للميت بعد الرابعة، والخامسة تتم الصلاة. والأفضل أن يقول بعد التكبير الأولى: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونديراً بين يدي الساعة»، وبعد التكبير الثانية: «اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد و آل محمد و ترحم علي محمد و آل محمد كأفضل ما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد و صل على جميع الأنبياء والمرسلين و الشهداء و الصديقين و جميع عباد الله الصالحين»، وبعد التكبير الثالثة: «اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات، تابع اللهم بيننا و بينهم بالخيرات إنك مجيب الدعوات إنك على كل شيء قدير»،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٣

وبعد الرابعة: «اللهم إن هذا المسجى قدأمننا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به، اللهم إننا لا نعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به منّا، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، و إن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته و اغفر له، اللهم اجعله عندك في أعلى عتقين و أخلف على أهله في الغابرين و ارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين» ثم يكبر، و بها تتم الصلاة. و لا بد من رعاية تذكير الضمائر و تأنيثها بالنسبة إلى الميت.

و تختص هذه الكيفية بما إذا كان الميت مؤمناً بالغاً.

و في الصلاة على أطفال المؤمنين يقول بعد التكبير الرابعة: «اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفاً و فرطاً و أجراً».

(مسألة ١١٣): يعتبر في صلاة الميت أمور:

١- النية؛ و المعتبر منها قصد القرية مطلقاً دون الوجوب أو الندب.

٢- استقبال المصلّي للقبلة.

٣- أن يكون رأس الميت على يمين المصلّي.

٤- أن يوضع على قفاه.

٥- أن يكون الميت أمام المصلّي محاذياً لبعضه إلا أن يكون مأموماً و قد استطال الصف حتى خرج عن المحاذاة.

٦- أن لا يكون بين الميت و المصلّي بُعد على نحو لا يصدق الوقوف عنده إلا مع اتصال الصفوف في الصلاة جماعة، و الأحوط وجوباً أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علوّاً مفرطاً.

٧- أن لا يكون حائل بينهما، و لا يضرب الستر بمثل التابوت و نحوه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٤

٨- القيام مع القدرة عليه.

٩- الموالاة بين التكبيرات و الأذكار؛ بأن لا يفصل بينهما بمقدار تمنحى به صورة الصلاة.

١٠- أن تكون بعد الغسل و التحنيط و التكفين، و إلا بطلت، و لا بد من إعادتها. و إذا تعدّر غسل الميت - أو التيمم بدلاً عنه - و كذلك التكفين و التحنيط لم تسقط الصلاة عليه.

١١- أن يكون الميت مستور العورة و لو بنحو الحجر و اللبن إن تعدّر الكفن.

١٢- إباحة مكان المصلّي على الأحوط الأولى.

١٣- إذن الولي مع عدم وصيته الميت بصلاة شخص معين عليه، و إلا فالأحوط الأولى اعتبار إذنه.

(دفن الميت)

يجب دفن الميت المسلم وجوباً كفاً. والوليّ أولى به من غيره كما تقدّم في المسألة (٨٦).

و يجب أن يراعى في دفنه حفظ بدنه من السباع، وأن لا تظهر رائحته في الخارج.

و يجب أن يوضع في القبر على طرفه الأيمن مستقبل القبلة.

(مسألة ١١٤): يجب دفن الجزء المبان من الميت حتى إذا كان شعراً

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٥

أو سناً أو ظفراً على الأحوط.

(مسألة ١١٥): من مات في السفينة و لم يمكن دفنه - و لو بتأخيره لخوف فساده، أو غير ذلك - يوضع في خايئه و نحوها و يشدّ رأسها

بإستحكام، فإن لم يتيسّر ذلك يُشدّ برجله ما يثقله من حجر أو نحوه، ثمّ يلقى في البحر، و الأحوط وجوباً اختيار الأول مع الإمكان.

(مسألة ١١٦): لا يجوز دفن الميت في مكان يستلزم هتك حرمة كالبالوعة، و المواضع القدره.

(مسألة ١١٧): لا يجوز الدفن في المكان المملوك إلّا بإذن المالك، أمّا الموقوف لغير الدفن - كالمدارس و الحسينيات و نحوهما -

فعدم جواز الدفن فيها محلّ تأمل.

(مسألة ١١٨): إذا دفن الميت في مكان لا- يجوز دفنه فيه، و جب نبش قبره و إخراجه - إذا لم يلزم هتك حرمة - و دفنه في موضع

يجوز دفنه فيه.

(مسألة ١١٩): إذا دفن الميت بلا- غسل أو كفن أو حنوط و جب إخراجه مع القدرة لإجراء الواجب عليه و دفنه ثانياً إن لم يلزم منه

هتك حرمة.

(مسألة ١٢٠): لا- يجوز نبش القبر من غير ضرورة تقتضيه. نعم يجوز ذلك للنقل إلى المشاهد المشرفة و نحو ذلك من الغايات

الراجحة شرعاً، فإنّ في ذلك تعظيماً للميت و إظهاراً لعلوّ شأنه.

(مسألة ١٢١): إذا كان الميت ناقصاً - كما إذا لم تكن له يد أو رجل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٦

أو رأس، أو تناثر لحمه و لم يبق منه إلّا هيكله العظمي - تجرى عليه جميع الأحكام المتقدّمة، و أمّا إذا كان الموجود منه لا يصدق

عليه عنوان الميت، فالأحوط وجوباً رعايته ما يأتي:

١- إذا كان الموجود تمام الصدر أو بعضه، و كان فيه القلب تجرى عليه جمع الأحكام المتقدّمة، و يقتصر في التكفين على القميص و

الإزار، و لا يترك الاحتياط فيما لم يكن فيه القلب.

٢- إذا كان الموجود منه العظم المجرد، أو هو مع اللحم، يُغسل و يُحنّط و يُلفّ في خرقة و يدفن على الأحوط وجوباً.

٣- إذا كان الموجود منه لحمًا مجرداً يُلفّ في خرقة و يدفن على الأحوط وجوباً، و لا يجب تغسيله، و كذلك الحال في السنّ و الشعر

و الظفر.

(صلاة ليلة الدفن)

□
روى الشيخ الكفعمي عن ابن فهد عن النبي صلّى الله عليه و آله أنّه قال: «لا- يأتي على الميت أشدّ من أوّل ليلة، فارحموا موتاكم

بالصدقة، فإن لم تجدوا فليصلّ أحدكم ركعتين له: يقرأ في الأولى - بعد الحمد - آية الكرسي، و في الثانية - بعد الحمد - سورة القدر

عشر مرّات، فيقول بعد السلام: «اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد و ابعث ثوابها إلى قبر ... فلان» و يسمّى الميت.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٧

و رويت لهذه الصلاة كيفية أخرى أيضاً، و الأحوط قراءة آية الكرسي، إلى: «هُم فِيهَا خَالِدُونَ».

(غسل مس الميت)

يجب الغسل على من مس الميت بعد برده، و قبل إتمام غسله، و لا فرق في الممسوس و الماس بين أن يكون من الظاهر و الباطن، كما لا فرق - على الأحوط - بين كونهما ممّا تحلّه الحياة و ما لا تحلّه - كالظفر - و الأحوط استحباباً الغسل بمسّ العظم و السنّ، نعم المسّ بالشعر لا يوجب، و كذا مسّ الشعر. و لا يختص الوجوب بما إذا كان الميت مسلماً، فيجب في مسّ الميت الكافر أيضاً، و أما مسّ من لا يجب تغسيله - كالمقتول في المعركة في جهاد أو دفاع عن الإسلام، أو المقتول بقصاص أو رجم بعد الاغتسال بأمر الحاكم - فلا يوجب الغسل.

(مسألة ١٢٢): يجوز لمن عليه غسل المسّ دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها و قراءة العزائم، نعم لا يجوز له مسّ كتابة القرآن و نحوها ممّا لا يجوز للمحدث مسّه، و لا يصحّ له كلّ عمل مشروط بالطهارة - كالصلاة - إلّا بالغسل، و الأحوط ضمّ الوضوء إليه إن لم يكن على وضوء.

(مسألة ١٢٣): يجب الغسل بمسّ القطعة المبانة من الميت أو الحيّ إذا كانت مشتملة على العظم دون الخالية منه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٨

(مسألة ١٢٤): إذا يُمّس الميت بدلاً من تغسيله لعذر، فالظاهر وجوب الغسل بمسّه.

(الأغسال المستحبة)

قد ذكر الفقهاء - قدس الله أسرارهم - كثيراً من الأغسال المستحبة، و لكنّه لم يثبت استحباب جملة منها، و الثابت منها ما يلي:

١- غسل الجمعة، و هو من المستحبات المؤكّدة، و وقته من طلوع الفجر الثاني يوم الجمعة إلى الغروب، و الأحوط استحباباً عدم الاجتزاء به عن الوضوء إذا وقع بعد الزوال. و إذا فاتته إلى الغروب فيجوز قضاؤه إلى غروب يوم السبت، و يجوز تقديمه يوم الخميس رجاءً إذا خيف إعواز الماء يوم الجمعة، و يعيده في يوم الجمعة إذا وجد الماء فيه، و إذا فاتته حينئذ يعيده يوم السبت رجاءً.

٢- ٧- غسل الليلة الأولى، و ليلة السابع عشر، و التاسع عشر، و الحادي و العشرين، و الثالث و العشرين، و الرابع و العشرين من شهر رمضان المبارك.

٨، ٩- غسل يومى العيدين - الفطر و الأضحى -، و وقته من طلوع الفجر إلى الزوال، و لا بأس بالإتيان به بعده رجاءً، و الأولى أن يؤتى به قبل صلاة العيد.

١٠- غسل ليلة عيد الفطر، و الأولى أن يؤتى به أوّل الليل.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٥٩

١١- ١٢- غسل اليوم الثامن و التاسع من ذى الحجة الحرام، و الأولى في اليوم التاسع أن يؤتى به قريباً من الزوال.

١٣- الغسل لقضاء صلاة كسوف الشمس إذا تركها متعمداً عالماً به مع احتراق القرص.

١٤- غسل من مسّ الميت بعد تغسيله.

١٥- غسل الإحرام.

١٦- غسل دخول الحرم.

١٧- غسل دخول مكة.

- ١٨- غسل زيارة الكعبة المشرفة.
- ١٩- غسل دخول الكعبة المشرفة.
- ٢٠- غسل النحر و الذبح.
- ٢١- غسل الحلق.
- ٢٢- غسل دخول المدينة المنورة.
- ٢٣- غسل دخول حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
- ٢٤- غسل المباهلة مع الخصم. □
- ٢٥- غسل وداع قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
- ٢٦- غسل الاستخارة.
- ٢٧- غسل الاستسقاء.
- ٢٨- الغسل عند احتراق الشمس في الكسوف.
- ٢٩- الغسل لزيارة الحسين عليه السلام.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٠
- و الأظهر أن هذه الأغسال تجزى عن الوضوء، و أما غيرها فيؤتى بها رجاءً، و لا بدّ معها من الوضوء فنذكر جملة منها:
- ١- الغسل في ليالي الفرد من شهر رمضان المبارك، و تمام ليالي العشر الأخيرة، و أول يوم منه.
- ٢- غسل آخر في الليلة الثالثة و العشرين من شهر رمضان المبارك قبيل الفجر.
- ٣، ٤- غسل الثامن عشر من ذى الحجة الحرام و هو يوم الغدير، و كذا يوم الرابع و العشرين منه.
- ٥- ٩- غسل يوم عيد النيروز، و أول رجب، و آخره، و نصفه، و يوم المبعث- و هو السابع و العشرون منه.
- ١٠- غسل يوم النصف من شعبان.
- ١١- ١٤- غسل اليوم التاسع و السابع عشر من ربيع الأول، و اليوم الخامس و العشرين من ذى القعدة.
- ١٥- الغسل لزيارة سائر المعصومين- عليهم السلام- من قريب أو بعيد.
- ١٦- الغسل لقتل الوزغ.
- ١٧- غسل المرأة التي تطيبت لغير زوجها.
- ١٨- غسل من نام على سكر.
- ١٩- غسل من مشى لرؤية المصلوب.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦١

(أحكام الجائر)

- الجيرة: هي ما يوضع على العضو من الألواح أو الأدوات الحديدية أو الخرق و الأديوية و نحوها إذا حدث فيه كسر أو جرح أو قرح، و في ذلك صورتان:
- ١- أن يكون شيء من ذلك في مواضع الغسل كالوجه و اليدين.
- ٢- أن يكون في مواضع المسح كالرأس و الرجلين. و على التقديرين؛ فإن لم يكن في غسل الموضع أو مسحه ضرر أو حرج و جب غسل ما يجب غسله و مسح ما يجب مسحه؛ و أما إذا استلزم شيئاً من ذلك ففيه صور:

الأولى: أن يكون الكسر أو الجرح أو القرحة في أحد مواضع الغسل، و لم تكن في الموضع جبيرة، ففي هذه الصورة يكفي غسل ما حول الكسر و الجرح و القرحة، و الأحوط الأولى مع ذلك أن يضع خرقة على الموضع و يمسح عليها.

الثانية: أن يكون الكسر أو الجرح أو القرحة في أحد مواضع الغسل، و كان عليه جبيرة؛ ففي هذه الصورة يغسل ما حوله و يمسح على الجبيرة بمقدار من الماء؛ أى باقل ما يتحقق به الغسل في الوضوء.

الثالثة: أن يكون شئ من ذلك في أحد مواضع المسح، و كانت عليه جبيرة، ففي هذه الصورة يجزئ المسح على الجبيرة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٢

الرابعة: أن يكون شئ من ذلك في أحد مواضع المسح و لم تكن عليه جبيرة، فالأحوط لزوماً في هذه الصورة أن يضع خرقة عليه و يمسح عليها، ثم يتيمم.

(مسألة ١٢٥): يعتبر في الجبيرة أمران:

الأول: طهارة ظاهرها؛ فإذا كانت الجبيرة نجسة و لا يمكن تطهيرها، فالأحوط فيها أن يشدّ عليها خرقة طاهرة فيمسح عليها، و إن لم توجد خرقة طاهرة فالأحوط غسل غير موضع الجبيرة مع التيمم، هذا فيما إذا كان وجوب المسح على الجبيرة - على تقدير طهارتها - معلوماً، و أما فيما إذا كان المسح عليها من باب الاحتياط، و لم يتمكن المكلف من المسح على الجبيرة الطاهرة، فالأحوط الجمع بين الوضوء - من دون أن يمسح على الجبيرة - و بين التيمم.

الثاني: إباحتها؛ فلا يجوز المسح عليها إذا لم تكن مباحة، فيجب تبديلها، أو استرضاء مالكةا، و إن لم يتمكن منهما سقط وجوب الوضوء، أو وجوب المسح على الجبيرة على التفصيل المتقدم.

(مسألة ١٢٦): يعتبر في جواز المسح على الجبيرة أمور:

الأول: أن يكون في العضو كسر أو جرح أو قرحة، فإذا لم يتمكن من غسله أو مسحه لأمر آخر - كنجاسته مع تعذر إزالتها، أو لزوم الضرر من استعمال الماء - يتعين عليه التيمم، و أمّا إذا كان على أعضاء الوضوء حاجب لا يمكن إزالته بغير حرج، فيشكل جريان حكم الجبيرة فيه، و الأحوط ضمّ التيمم إلى الوضوء أو الغسل، و كذلك إذا كان اللاصق

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٣

بالعضو دواء.

الثاني: ان لا تزيد الجبيرة على المقدار المتعارف، و إلّا وجب رفع المقدار الزائد و غسل ما تحته، إذا كان ممّا يغسل، و مسحه إذا كان ممّا يمسح. و إن لم يتمكن من رفعه، أو كان فيه حرج؛ ففي الاكتفاء بحكم الجبيرة إشكال، و الأحوط ضمّ التيمم إليه.

الثالث: أن يكون الجرح أو نحوه في نفس مواضع الوضوء، فلو كان في غيرها، و كان مما يضرّ به الوضوء تعين عليه التيمم، و كذلك الحال فيما إذا كان الجرح أو نحوه في جزء من أعضاء الوضوء، و كان ممّا يضرّ به غسل جزء آخر، كما إذا كان الجرح في إصبعه، و اتفق أنه يتضرر بغسل الذراع، فإنه يتعين التيمم في مثل ذلك أيضاً.

(مسألة ١٢٧): إذا كان تمام الوجه أو إحدى اليدين مجبراً، فالأحوط لزوماً أن يجمع بين الوضوء - مع المسح على الجبيرة - و بين التيمم، و كذا إذا كان تمام الرأس أو إحدى الرجلين مجبراً.

(مسألة ١٢٨): إذا كانت الجبيرة في باطن الكف مستوعبة لها، و مسح المتوضئ عليها بدلاً من غسل العضو، يمسح رأسه و رجليه بهذه الرطوبة، كما لو كانت غير مجبّرة.

(مسألة ١٢٩): إذا توضأ مع المسح على الجبيرة، و صلّى ثم ارتفع العذر - بعد خروج الوقت - لم يجب عليه قضاء تلك الصلاة بلا إشكال، بل يجوز له أن يصلّى صلوات أخرى واجبة أو مستحبة بذلك الوضوء بعينه، و أما إذا زال العذر قبل خروج الوقت، و تمكن المكلف من إعادة الصلاة مع

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٤

الوضوء الاختياري وجبت إعادتها على الأحوط.

(مسألة ١٣٠): إذا خاف الضرر من غسل العضو الذي فيه جرح أو نحوه، فمسح على الجبيرة و صلى، ثم انكشف خارج الوقت أنه لم يكن فيه ضرر، أو اعتقد أن العضو فيه قرح أو جرح أو كسر فصلّى مع الوضوء عن جبيرة، ثم انكشف بعد خروج الوقت سلامة العضو، فالظاهر في صورتين وجوب القضاء.

(مسألة ١٣١): يجري حكم الجبيرة في الأغسال - غير غسل الميت - كما كان يجري في الوضوء، ولكنّه يختلف عنه في الجملة، فإن كان المحلّ مجبوراً تعيّن عليه الاغتسال مع المسح على الجبيرة على الأحوط، وكذا إذا كان مكشوفاً، والأحوط أن يلفّ خرقة على الموضع - بعد غسل أطرافه - و يمسح عليها، وإن كان الأظهر جواز الاجتزاء بغسل أطرافه. و أما غسل الميت فلا يجري فيه حكم الجبيرة، فإن أمكن الغسل من غير جبيرة فهو وإلا فييمم الميت.

(التيمم وأحكامه)

إشارة

يصحّ التيمم بدلاً من الغسل أو الوضوء في تسعة مواضع:

الأول: ما إذا لم يجد من الماء مقدار ما يفي بوظيفته الأولية من غسل أو وضوء. و يجب الفحص عن الماء إذا احتل وجوده في رحله

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٥

على الأحوط إلى أن يحصل العلم أو الاطمئنان بعدمه، و أما إذا كان في البرّ فيجب الفحص في الجوانب الأربعة غلوة سهم في الحزنه - أي الأرض الوعرة -، و غلوة سهمين في الأرض السهلة. و لا يجب الفحص أكثر من ذلك، و يسقط وجوب الفحص عند عدم التمكن منه.

(مسألة ١٣٢): إذا تيمم من غير فحص - فيما يلزمه الفحص - و تمسّى منه قصد القربة، و انكشف أن الماء لم يكن، أو أنه لم يكن يصل إليه لو طلبه صحّ.

(مسألة ١٣٣): إذا انحصر الماء الموجود عنده بما يحرم التصرف فيه - كما إذا كان مغصوباً، أو كان في إناء من ذهب أو فضة و لم يمكن تخليصه منه بإرافته في إناء آخر - لم يجب الوضوء، و وجب عليه التيمم.

و الماء الموجود - حينئذٍ - بحكم المعدوم.

الثاني: ما إذا خاف على نفسه، أو عرضه، في وصوله إلى الماء الموجود، و كذا إن خاف على ماله المعتدّ به بحيث يقع في الحرج لو تلف، و أمّا إذا لم يكن كذلك لزمه تحصيل الماء و إن خاف ضياعه أو تلفه.

الثالث: ما إذا خاف ضرراً على نفسه من استعمال الماء، كما إذا خاف حدوث مرض أو امتداده أو شدّته، و إنّما يشرع التيمم في هذه الصورة إذا لم تكن وظيفته الطهارة المائية مع المسح على الجبيرة، و إلا وجبت، و قد مرّ تفصيل ذلك.

الرابع: ما إذا خاف من استعمال الماء في الطهارة المائية تلف النفس أو تضرّرها بالعطش، و في ذلك صور:

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٦

١- أن يخاف من استعمال الماء تلف نفسه فعلاً، أو بعد ذلك، أو أن يتلى بمرض، أو يقع في حرج، بأن يحتمل حدوث العطش و أن لا يكون عنده آنذاك من الماء ما يكفي لرفع عطشه.

٢- أن يخاف من استعمال الماء في الطهارة تلف شخص آخر أو مرضه ممن يجب عليه حفظه من التلف أو المرض.

٣- أن يخاف العطش على غيره ممن يهّمه أمره على نحو يتوجّه إليه من عطشه حرج، و يندرج في هذه الصورة ما إذا خاف تلف حيوان أو مرضه الموجب لوقوعه في حرج، ففي جميع هذه الصور يسقط وجوب الوضوء، و ينتقل الأمر إلى الطهارة الترايية. الخامس: ما إذا استلزم تحصيل الماء مشقة لا تتحمل عادة، و من هذا القبيل ما إذا كان في شراء الماء أو تملكه مجاناً من المالك لا تتحمل عادة.

السادس: ما إذا توقف تحصيل الماء على بذل مال يضرّ بحاله، بمعنى أنه يوقعه في الحرج، و مع عدمه يجب الشراء، و إن كان بأضعاف قيمته.

السابع: ما إذا استلزم تحصيل الماء فوات الصلاة في وقتها.

الثامن: ما إذا استلزم الطهارة المائية فوات الصلاة في وقتها على المشهور، لكن الأحوط إتيان الصلاة بالطهارة الترايية في الوقت ثم القضاء خارجه مع الطهارة المائية.

التاسع: ما إذا كان بدن المكلف أو لباسه متنجساً و لم يكف الماء

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٧

الموجود عنده للطهارة الحديثية و الخبيثة معاً، فإن الأولى في هذه الصورة أن يصرف الماء في إزالة النجاسة أولاً، ثم يتيمم بعد ذلك.

(ما يصحّ به التيمم)

يجوز عند تعدّر الطهارة المائية التيمم بالتراب اليابس دون غيره من وجوه الأرض، ثم التراب النديّ- اي المرطوب-، و ليتحرّ الأجفّ فالأجفّ. و إذا تعدّر جميع ذلك يتمم بالغبار، و إذا تعدّر الغبار يتمم بالطين.

و يجب حفظ هذا الترتيب في التيمم على الأقوى. و إذا تعدّر جميع ذلك فهو فاقد الطهورين، و الظاهر وجوب القضاء عليه و سقوط الأداء، و إن كان الأحوط هو الجمع.

(مسألة ١٣٤): إذا كان طين و تمكّن من تجفيفه وجب ذلك، و لا تصل معه النوبة إلى التيمم بالغبار أو الطين.

(مسألة ١٣٥): إذا اشبه ما يصحّ به التيمم بما لا يصحّ، لزم تكرار التيمم ليتيقّن معه بالامثال.

(كيفية التيمم و شرائطه)

(مسألة ١٣٦): يجب في التيمم أمور:

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٨

١- ضرب باطن اليدين معاً على ما يصحّ التيمم به دفعة واحدة معاً.

٢- مسح الجبهة و الجبينين باليدين من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى، و إلى الحاجبين، و الأحوط مسحهما أيضاً.

٣- المسح بباطن اليد اليسرى تمام ظاهر اليد اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم المسح بباطن اليمنى تمام ظاهر اليسرى، و تقديم اليمنى على اليسرى مبنى على الاحتياط الوجوبى، و الأظهر الاجتزاء بضربه واحدة مطلقاً سواء أ كان بدلاً من الوضوء أم من الغسل. و الأحوط الأولى أن يضرب يديه مرّة أخرى على ما يصحّ التيمم به قبل مسح اليدين، فيمسح ظاهر يده اليمنى بباطن اليسرى، ثم يمسح ظاهر اليسرى بباطن اليمنى قاصداً بذلك إدراك الواقع.

(مسألة ١٣٧): يشترط في التيمم أمور:

١- أن يكون المكلف معذوراً من الطهارة المائية؛ فلا يصحّ التيمم في موارد الأمر بالوضوء أو الغسل.

٢- إباحة نفس ما يتيمم به و محلّه؛ و الأحوط اعتبار إباحة الفضاء الذي يقع فيه التيمم.

٣- طهارة ما يتيمم به.

٤- أن لا يمتزج طهارة ما يتيمم به بغيره ممّا لا يصحّ التيمم به- كالتبن أو الرماد؛ نعم لا بأس بذلك إذا كان المزيج مستهلكاً.

٥- طهارة أعضاء التيمم على الأحوط الأولى مع التمكن.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٦٩

٦- أن لا يكون حائل بين الماسح و الممسوح؛ فإن كان على بعض الأعضاء مانع أو نجاسة لها جرم و لا يمكن رفعهما، أو كانت عليه

جيرة، أو كان المكلف أقطع ياحدى يديه، فالأظهر عدم انتقال وظيفته إلى الضرب بظاهر الكف، بل يكون فاقد الطهورين.

و الأحوط التيمم بما يمكنه و الصلاة معه، و يجب القضاء بعد ذلك.

٧- أن يكون المسح من الأعلى إلى الأسفل على الأحوط وجوباً.

قمي، سيد محمد حسيني روحاني، المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، در يك جلد، شركة مكتبة الألفين، كويت، اول،

١٤١٧ هـ ق

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)؛ ص: ٦٩

٨- التيمم؛ على تفصيل مرّ في الوضوء.

٩- الترتيب بين الأعضاء؛ على ما مرّ.

١٠- الموالاة؛ و المناط فيها أن لا يفصل بين الأفعال ما يخلّ بهيئته عرفاً.

١١- المباشرة؛ مع التمكن منها.

١٢- أن يكون التيمم بعد دخول وقت الصلاة على الأحوط وجوباً.

نعم إذا تيمم لأمر واجب أو مستحبّ قبل الوقت- و لم ينقض تيممه حتى دخل وقت الصلاة- لم تجب عليه إعادة التيمم، و جاز أن يصلى مع ذلك التيمم إذا كان عذره باقياً.

(مسألة ١٣٨): لا- يجوز التيمم مع العلم بارتفاع العذر و التمكن من الطهارة المائية قبل خروج الوقت. و الأحوط وجوباً تأخير التيمم و

الصلاة مع رجاء التمكن في الوقت، و أما مع اليأس من تحصيل الطهارة المائية فلا إشكال في جواز البدار، و إذا ارتفع العذر أثناء

الوقت فلا تجب الإعادة.

(مسألة ١٣٩): إذا تيمم بعد دخول الوقت فصلى، ثم دخل وقت

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٠

صلاة أخرى و لم يرتفع العذر جاز له أن يصليها بذلك التيمم، و لم يحتج إلى تيمم آخر، و إذا كان التيمم لفقدان الماء فوجده بعد

الصلاة، بل أثنائها بعد الدخول في الركوع من الركعة الأولى لم يحتج إلى الإعادة، و أما إذا كان الوجدان قبل الركوع فالأحوط

وجوباً الإتمام و الإعادة بالطهارة المائية.

(مسألة ١٤٠): إذا صلى مع التيمم الصحيح ثم ارتفع عذره صحّت صلاته، و لا تجب إعادتها لا في الوقت و لا في خارجه.

(مسألة ١٤١): تيمم المجنب مجزٍ عن الوضوء، فإذا تيمم لعذر ثم أحدث بالحدث الأصغر فالأحوط وجوباً أن يجمع بين التيمم و

الوضوء مع التمكن، و أن يأتي بالتيمم بدلاً منه أيضاً إذا لم يتمكن من الوضوء، و أما تيمم المحدث بالحدث الأكبر- غير الجنابة- فلا

يجزى عن الوضوء، و لا بد من ضمّ الوضوء إلى التيمم، و إذا أحدث بالأصغر و لم يتمكن من الغسل لزمه التيمم بدلاً من الغسل مع

الوضوء، فإن لم يتمكن من الوضوء - أيضاً - تيمم بدلاً منه أيضاً.

(دائم الحدث)

من استمر به البول أو الغائط أو النوم و نحو ذلك، يختلف حكمه باختلاف الصور الآتية:

الأولى: أن يجد فترة في جزء من الوقت يمكنه أن يأتي فيها

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧١

بالصلاة متطهراً - و لو مع الاقتصار على واجباتها - ففي هذه الصورة يجب ذلك، و يلزمه التأخير إذا كانت الفترة في أثناء الوقت أو في آخره، نعم إذا كانت الفترة في أول الوقت أو في أثناءه - و لم يصل حتى مضى زمان الفترة - صحت صلاته إذا عمل بوظيفته الفعلية، و إن أتم بالتأخير.

الثانية: أن لا يكون له فترة أصلاً، أو تكون له فترة يسيرة لا تسع الطهارة و بعض الصلاة، أو أن تكون له فترة كذلك و لكن يشق عليه تجديد الطهارة كلما خرج منه البول أو غيره، ففي هذه الصور يتوضأ أو يغتسل أو يتيمم حسبما يقتضيه تكليفه الفعلي، ثم يصلي، و لا يعنى بما يخرج منه بعد ذلك قبل الصلاة أو في أثناءها، و الأحوط لزوماً أن يبادر إليها بعد الطهارة.

الثالثة: أن يكون له فترة تسع الطهارة و بعض الصلاة و لا يشق عليه تجديد الطهارة كلما خرج منه البول أو نحوه، فحكمه الوضوء و الصلاة في الفترة و يجعل في جنبه الماء، فإذا خرج منه شيء يتوضأ ثم يبنى على صلاته من حيث قطعها.

(مسألة ١٤٢): يجب على المسلوس و نحوه أن يتحفظ من تعدى النجاسة إلى بدنه و لباسه مع القدرة عليه، كأن يتخذ كيساً فيه قطن، و الأحوط وجوباً تغييره لكل من الصلاتين - الظهر و العصر، و المغرب و العشاء -.

(مسألة ١٤٣): إذا احتمل حصول فترة يمكنه الإتيان فيها بالصلاة متطهراً فالأحوط تأخيرها إلى أن ينكشف له الحال، فلو بادر إليها

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٢

و انكشف بعد ذلك وجود الفترة لزمته إعادتها. و كذلك الحال فيما إذا اعتقد عدم الفترة ثم انكشف خلافه. نعم لا يضر بصحة الصلاة وجود الفترة في خارج الوقت، أو برؤه من مرضه فيه.

(النجاسات و أحكامها)

إشارة

النجاسات إحدى عشرة:

١، ٢- البول و الغائط من الإنسان و من كل حيوان لا يحل أكل لحمه بالأصل، أو بالعارض - كالجمل، و موطوء الإنسان - إذا كانت له نفس سائلة. و لا بأس ببول الطائر و ذرقه، و إن كان مما لا يؤكل لحمه.

و الأحوط الاجتناب عن بول ما يشك في أن له نفس سائلة.

٣- المنى من الإنسان و من كل حيوان له نفس سائلة و إن كان مأكول اللحم، و الأحوط نجاسة منى ما لا نفس له سائلة أيضاً.

٤- ميتة الإنسان و كل حيوان له نفس سائلة، و لا بأس بما لا تحل له الحياة من أجزائها، كالوبر و الصوف، و الشعر و الظفر، و القرن و العظم و نحو ذلك. و في حكم الميتة القطعة المبانة من الحي إذا كانت مما تحل له الحياة، و لا بأس بما ينفصل من الأجزاء الصغار، كالثالول، و البثور، و الجلدة التي تنفصل من الشفة أو من بدن الأجر و نحو ذلك، كما لا بأس بالإنفحة المستخرجة من الجدى الميت، و هي ما يستحيل إليه اللبن الذي يرتضعه الجدى قبل أن يأكل، و الأحوط الاجتناب عن كيسها - أى الكرش -، و أما

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٣

اللبن في الضرع فإنه طاهر، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه.

(مسألة ١٤٤): يظهر الميت المسلم بتغسيله، فلا يتنجس ما يلاقيه مع الرطوبة. وقد تقدم وجوب غسل مس الميت بملاقاته بعد برده و قبل تغسيله، وإن كانت الملاقاة بغير رطوبة.

٥- الدم الخارج من الإنسان و من كل حيوان له نفس سائلة، و يستثنى من ذلك الدم المتخلف في ذبيحة ما كول اللحم، فإنه محكوم بالطهارة إذا خرج الدم بالمقدار المتعارف بذبح شرعي. و الأحوط الأولى الاجتناب عما تخلف في عضو يحرم أكله كالطحال و النخاع و نحو ذلك.

(مسألة ١٤٥): الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس و منجس، و أما المتكوّن في صفار البيض فهو نجس على الأحوط، و لكنه لا ينجس سائر الأجزاء إذا لم يعلم ملاقاته لها، و لو من جهة احتمال انفصاله عنها بحائل.

٦، ٧- الكلب و الخنزير البريان بجميع أجزائهما.

٨- الكافر، و المشهور بين الفقهاء نجاسته مطلقاً، و إن كان من أهل الكتاب، و هو الأحوط.

و أما الناصب فالأحوط نجاسته و إن كان مظهراً للشهادتين و الاعتقاد بالمعاد. و من أنكر حكماً من أحكام الدين مع علمه بثبوته على وجه يرجع إلى إنكار الرسالة يحكم بكفره، و كذلك من علم إنكاره من فعله، كمن استهزأ بالقرآن. أو أحرقه- و العياذ بالله- متعمداً.

(مسألة ١٤٦): لا فرق في نجاسة الكافر و الكلب و الخنزير بين

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٤

الحى و الميت، و لا بين ما تحلّ الحياة من أجزائه و غيره.

٩- الخمر على الأحوط، و كذا كل مسكر مائع بالأصالة، و الأظهر طهارة (الإسبرتو) بجميع أنواعه، سواء في ذلك المتخذ من الأخشاب و غيره.

(مسألة ١٤٧): العصير العنبي لا ينجس بغليانه بنفسه أو بالنار أو بغير ذلك، و لكنّه يحرم شربه ما لم يذهب ثلثاه بالنار أو ينقلب خلاً.

و الظاهر عدم كفاية ذهاب الثلثين بغير النار في الحلية، و أما عصير التمر أو الزبيب فالأظهر أنّه لا ينجس و لا يحرم بالغليان، و لا بأس بوضعهما في المطبوخات مثل المرق و المحشى و الطبخ و غيرها، و إن كان الأحوط الاجتناب عنها.

(مسألة ١٤٨): الدنّ الدسم لا بأس بأن يجعل فيه العنب للتخليل إذا لم يعلم إسكاره بعد الغليان، أو علم و كانت الدسومة خفيفة لا تعدّ عرفاً من الأجسام. و أما إذا علم إسكاره و كانت الدسومة معتداً بها، فالظاهر أنّه يبقى على نجاسته و لا يظهر بالتخليل.

١٠- الفقاع على الأحوط، و هو قسم من الشراب يتخذ من الشعير- غالباً- و لا يظهر إسكاره، و يحرم شربه، و أما ماء الشعير الذي يصفه الأطباء و يؤخذ من الشعير فهو طاهر و حلال.

١١- عرق الإبل الجلالة و غيرها من الحيوان الجلال على الأحوط، و لا تجوز الصلاة فيه إذا كان على البدن أو اللباس.

(مسألة ١٤٩): الأظهر طهارة عرق الجنب من الحرام، و لا تجوز

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٥

الصلاة فيه على الأحوط و جوباً، و منه عرق الرجل الذي يقارب زوجته في زمان يحرم مقاربتها فيه كزمان الحيض. نعم إذا كان الوطء مع الجهل بالحال أو الغفلة فلا إشكال في طهارة عرقه و جواز الصلاة فيه.

(مسألة ١٥٠): ينجس الملقى للنجس مع الرطوبة المسرية في أحدهما، و كذلك الملقى للمتنجس بملاقاة النجس، و أما المتنجس بملاقاة المتنجس فان لاقى ماء قليلاً أو مثله من المائعات فينجسه أيضاً، و أما غير الماء فالأقوى عدم نجاسته، و الأحوط استحباباً

تطهيره.

(ما تثبت به الطهارة أو النجاسة)

كل ما شك في نجاسته مع العلم بطهارته سابقاً فهو طاهر. وكذلك فيما إذا لم تُعلم حالته السابقة، ولا يجب الفحص عما شك في طهارته و نجاسته وإن لم يحتج الفحص إلى مئونة، و أما إذا شك في طهارته- بعد العلم بنجاسته سابقاً- فهو محكوم بالنجاسة. و تثبت النجاسة بالعلم الوجداني، و بالبيئة العادلة، أما ثبوتها بإخبار ذي اليد، أو بإخبار مطلق الثقة- وإن لم يكن عادلاً- إذا لم يحصل من قولهما الاطمئنان فمشكل، و الأحوط وجوباً نجاسته، و كذلك إخبار العادل الواحد. و لا تثبت النجاسة بالظن و إن كان قوياً، و أما إذا أخبرت الزوجة أو الخادمة بنجاسة ما في يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى في الحكم بالنجاسة على الأحوط، و كذا إذا أخبرت المريئة للطفل أو

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٦

المجنون بنجاسته أو نجاسة ثيابه.

و تثبت الطهارة بما تثبت به النجاسة.

(المطهرات)

إشارة

المطهرات اثنا عشر:

الأول: الماء المطلق:

و هو الذى يصح إطلاق الماء عليه من دون إضافته إلى شىء، و هو على أقسام:

الجارى، ماء الغيث، ماء البئر، الماء الراكد الكثير- الكثر و ما زاد-، الماء الراكد القليل- ما دون الكثر-.

(مسألة ١٥١): الماء المضاف- و هو الذى لا- يصح إطلاق الماء عليه من دون إضافته، كماء العنب، و ماء الرمان، و ماء الورد و نحو ذلك- لا يرفع حداً و لا خبثاً، و يتنجس بملاقاة النجاسة حتى الكثير منه. و يستثنى من ذلك ما إذا جرى من العالى إلى السافل، أو من السافل إلى العالى بدفع، ففى مثل ذلك ينجس المقدار الملقى للنجس فقط؛ فإذا صب ما فى الإبريق من ماء الورد على يد كافر لم يتنجس ما فى الإبريق و إن كان متصلاً بما فى يده.

(مسألة ١٥٢): الماء الجارى- و هو ما ينبع من الأرض و يجرى فى النهر و نحوه- لا ينجس بملاقاة النجس و إن كان قليلاً إلا إذا تغير أحد

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٧

أوصافه- اللون، و الطعم، و الريح-، و العبرة بالتغير بأوصاف النجس، و لا بأس بالتغير بأوصاف المتنجس.

(مسألة ١٥٣): يطهر الماء المتنجس- غير المتغير بالنجاسة فعلاً- باتصاله بالماء الجارى أو بغيره من المياه المعتصمة- كالماء البالغ كراً، و ماء البئر، و المطر- و يعتبر مزجه بشىء من ذلك.

(مسألة ١٥٤): المطر حال نزوله فى حكم الجارى، فلا- ينجس بملاقاة النجس ما لم يتغير أحد أوصافه، على ما تقدم آنفاً فى الماء

الجاري.

(مسألة ١٥٥): لا يتنجس ماء البئر بملاقاة النجاسة وإن كان قليلاً، لاعتصامه بالمادة، نعم إذا تغير أحد أوصافه المتقدمة يحكم بنجاسته، و يظهر بزوال تغيره بنفسه مع مزجه بما ينبع من المادة، أو بنزح مقدار يزول به التغير.

(مسألة ١٥٦): الماء الراكد ينجس بملاقاة النجس إذا كان دون الكر، إلّا أن يكون جاريًا على النجس من العالي إلى السافل، أو من السافل إلى العالي مع الدفع، فلا ينجس حينئذٍ إلّا المقدار الملاقى للنجس، كما تقدّم آنفاً في الماء المضاف. و أما إذا كان كراً فما زاد فهو لا ينجس بملاقاة النجس، إلّا إذا تغير أحد أوصافه - على ما تقدّم -.

و مقدار الكر - وزناً - (٣٧٦ / ٧٤) كيلوغراماً، و مساحته ما يبلغ مكعبه (٣٣ / ٦٥٦) شبراً.

(مسألة ١٥٧): الغسالة التي تتعقبها طهارة المحلّ، إذا جرت من

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٨

الموضع النجس لم يتنجس ما اتصل به من المواضع الطاهرة، و لا - يحتاج إلى التطهير، من غير فرق بين البدن و الثوب و غيرهما من المتنجسات.

(مسألة ١٥٨): الظاهر أنّ غسالة الاستنجاء من الغائط أو البول نجسة لكنّها معفو عنها - بمعنى عدم وجوب الاجتناب عن ملاقيتها - بشروط:

١- أن لا تتميز فيها عين النجاسة.

٢- أن لا تتغير بملاقاة النجاسة.

٣- أن لا تتعدى النجاسة من المخرج على نحو لا يصدق معه الاستنجاء.

٤- أن لا تصيبها نجاسة أخرى من الداخل أو الخارج.

(مسألة ١٥٩): تختلف كيفية التطهير باختلاف المتنجسات و المياه، و هذا تفصيله.

١- اللباس و الفرش المتنجس بالبول يطهر بغسله في الماء الجاري مرّة، و لا يعتبر العصر فيه، و الأحوط استحباباً تحريكه بمقدار يسير، و لا - بدّ من غسله - مرّتين - إذا غسل في الماء القليل، بشرط العصر أو الدلك، و الأحوط وجوباً كون الكر و ماء المطر كالقليل في اعتبار العصر و التعدّد.

٢- البدن المتنجس - بالبول أو غير البدن من الأجسام - يطهر بغسله في الماء الجاري مرّة واحدة، و بالماء القليل مرّتين، و الأحوط اعتبار التعدّد في الكرّ.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٧٩

٣- الأواني المتنجسة بالخمير - على القول بنجاسته - لا بدّ في طهارتها من الغسل ثلاث مرّات، سواء في ذلك الماء القليل و غيره.

٤- يكفي في طهارة المتنجس ببول الصبي الرضيع صبّ الماء عليه مرّة، و إن كانت المرّتان أحوط، و لا حاجة - معه - إلى العصر فيما إذا كان المتنجس لباساً أو نحوه، و لكن يشترط أن لا يكون الصبي متغذياً معتاداً بالغذاء، و لا يضرّ تغذيه آنفاً، و أن يكون ذكراً لا أنثى على الأحوط.

٥- الإناء المتنجس بولوغ الكلب، الأحوط في كفيّته تطهيره أن يمسح الإناء بالتراب اليابس أوّلاً، ثمّ يختلط التراب بمقدار من الماء فيمسح الإناء به، ثمّ يغسل الإناء بالماء القليل ثلاثاً، و تكفي في الكرّ أو الجاري مرّة واحدة، و الأحوط استحباباً ذلك فيما إذا تنجس الإناء بلطع الكلب، بل بمطلق مباشرته حتى وقوع شعره أو عرقه فيه.

٦- الإناء المتنجس بولوغ الخنزير، أو بموت الجرذ فيه، لا بدّ في طهارته من غسله سبع مرّات، من غير فرق بين الماء القليل و غيره.

٧- إذا تنجس داخل الإناء - بغير الخمير و ولوغ الكلب أو الخنزير و موت الجرذ فيه - يطهر بغسله في الماء القليل مرّة واحدة. و بالماء

القليل ثلاث مرّات، و كذا في الكرّ على الأحوط، و يجرى هذا الحكم فيما إذا تنجّس الإناء بملاقاة المنتجّس أيضاً. و يدخل في ذلك ما إذا تنجّس بالمنتجّس بالخمير، أو بولوغ الكلب، أو الخنزير، أو موت الجرذ، فإنّه يكفي في جميع ذلك غسله مرّة واحدة في الجارى، و بالماء القليل ثلاث مرّات، و كذا بالكرّ أيضاً على الأحوط وجوباً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٠

٨- يكفي في طهارة المنتجّس - غير ما ذكرناه - أن يغسل بالماء مرّة واحدة و إن كان الماء قليلاً، و لا تكفى الغسله المزيلاً، و الأحوط الغسل مرّتين، و لا بد في طهارة اللباس و نحوه من العصر أو الدلك إذا غسل في غير الجارى.

(مسألة ١٦٠): الماء القليل المتصل بالكرّ، أو بغيره من المياه المعتصمة - و إن كان الاتّصال بوساطة أنبوب و نحوه - يجرى عليه حكم الكرّ، فلا ينفعل بملاقاة النجاسة، و يقوم مقام الكرّ في تطهير المنتجّس به.

(مسألة ١٦١): إذا تنجّس اللباس المصبوغ، يغسل كما يغسل غيره، و لا يضربه خروج الغسالة عنه ملوّنه و إن بلغت حدّ الإضافة إذا كان الماء حين الوصول إليه باقياً على إطلاقه.

(مسألة ١٦٢): إذا نفذت النجاسة في الحبّ، أو الكوز، أو الحنطة، أو الشعير أو نحو ذلك كفى في طهارة ظاهرها أن توضع في الماء الجارى، و أما طهارة باطنها بذلك ففيه إشكال.

(مسألة ١٦٣): العجين أو الدقيق أو الحليب لا يمكن تطهيره إذا تنجّس.

(مسألة ١٦٤): يعتبر في التطهير بالماء القليل انفصال الغسالة عن المغسول بالمقدار المتعارف و لو كان المغسول غير الإناء و اللباس.

الثاني من المطهّرات: الأرض:

و هي تطهّر باطن القدم و النعل بالمشى عليها أو المسح بها، بشرط

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨١

أن تزول عين النجاسة إن كانت.

و يعتبر في الأرض - على الأحوط وجوباً - أن تكون يابسة و طاهرة. و الأحوط الاقتصار على النجاسة الحادثة من المشى على الأرض النجسة، و الأحوط استجاباً المشى خمسة عشر خطوة.

و لا فرق في الأرض بين التراب و الرمل و الحجر، و في كفاية المفروشة بالآجر أو الجصّ أو النورة إشكال.

الثالث من المطهّرات: الشمس:

و هي تطهّر ظاهر الأرض بشرط زوال عين النجاسة، و رطوبة المحلّ، و استناد اليبوسة إلى إشراق الشمس عرفاً و إن شاركها غيرها في الجملة من ريح أو غيره، و في تطهيرها لباطن الأرض إشكال.

الرابع من المطهّرات: الاستعالة:

و هي تبدل شيء إلى شيء آخر مختلفين في الصورة النوعية عرفاً.

فإذا استحالت عين النجس أو المنتجّس إلى جسم طاهر - كالعذرة تصير تراباً و البول بخاراً، و الكلب ملحاً - طهرت، و من هذا القبيل البخار المتصاعد من الأجسام النجسة أو المنتجّسة، و الماء المتكوّن من البخار المتصاعد من الماء المنتجّس و نحوه، و كذلك ما يتكوّن من الأجسام النجسة بشرط أن لا يصدق عليه أحد العناوين النجسة - كالمكوّن من بخار الخمر - و أما صيرورة الخشب

المتنجسة فحماً بالنار أو رماداً

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٢
فطهارتها بها محل إشكال، بل الأحوط وجوباً نجاستها.

الخامس من المطهرات: الانقلاب.

كالخمر إذا انقلب خللاً، سواء أ كان الانقلاب بعلاج أم كان بغيره.

السادس من المطهرات: الانتقال:

و ذلك كانتقال دم الإنسان إلى جوف ما لا نفس له، كالبقّ و القمل و البرغوث. و يعتبر فيه أن يكون على وجه يعدّ النجس المنتقل من أجزاء المنتقل إليه. و أما إذا لم يعدّ من ذلك أو شك فيه لم يحكم بطهارته، و ذلك كالدم الذي يمصّه العلق من الإنسان فإنه لا يطهر بالانتقال. و أما إذا وقع البقّ على جسد الشخص فقتله و خرج منه الدم فلا يحكم بنجاسته إلا إذا علم أن الذي تلوث به الجسد من الدم تلوث به حين امتصاصه فإنه نجس.

السابع من المطهرات: الإسلام:

فإنه مطهر لبدن الكافر من النجاسة الناشئة من كفره. و أما النجاسة العرضية- كما إذا لاقى بدنه البول مثلاً- فهي لا تزول بالإسلام، بل لا بدّ من إزالتها بغسل البدن. و الأقوى أنه لا فرق بين الكافر الأصلي و غيره، فإذا تاب المرتد- و لو كان فطرياً- يحكم بطهارته. المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٣

الثامن من المطهرات التبعية:

و هي في عدّة موارد:

- ١- إذا أسلم الكافر يتبعه ولده غير البالغ في الطهارة، بشرط أن لا يظهر الكفر إن كان مميّزاً، و كذلك الحال فيما إذا أسلم الجدّ أو الجدة أو الأم.
 - ٢- إذا أسلم المسلم ولد الكافر فهو يتبعه في الطهارة إذا لم يكن معه أبوه أو جدّه، و الحكم بالطهارة- هنا أيضاً- مشروط بعدم إظهاره الكفر إن كان مميّزاً.
 - ٣- إذا انقلب الخمر خللاً يتبعه في الطهارة الإناء الذي حدث فيه الانقلاب، بشرط أن لا يكون الإناء متنجساً بنجاسة أخرى.
 - ٤- إذا غُسل الميت تتبعه في الطهارة يد الغاسل و السدّة التي يُغسّل عليها و الثياب يغسل فيها، و أما سائر الآلات المستعملة في التّغسيل، و لباس الغاسل و سائر بدنه فالحكم بطهارتها تبعاً للميت مشكل.
- (مسألة ١٦٥): إذا تغيّر ماء البئر بملاقاة النجاسة، فقد مرّ سابق في مسألة: (١٥٥) أنه يطهر بزوال تغيّره بنفسه مع مزجه بما ينبع منه، أو بنزح مقدار منه، و قد ذكر بعضهم أنه إذا نزح حتّى زال تغيّره تتبعه في الطهارة أطراف البئر و الدلو و الحبل و ثياب النازح إذا أصابها شيء من الماء المتغيّر، و لكنّه لا دليل على ذلك، فالظاهر أنّها لا تتبع ماء البئر في الطهارة.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٤

التاسع من المطهّرات: غياب المسلم البالغ أو المميّز:

فإذا تنجّس بدنه أو لباسه و نحو ذلك مما في حيازته، ثم غاب يحكم بطهارة ذلك المتنجّس بشروط:

١- أن يحتمل تطهيره، فمع العلم بعدمه لا يحكم بطهارته.

٢- أن يكون من في حيازته المتنجّس عالماً بنجاسته، فلو لم يعلم بها لم يحكم بطهارته مع الغياب.

٣- أن يستعمله فيما هو مشروط بالطهارة، كأن يصلّى في لباسه الذي كان متنجّساً، أو يشرب في الإناء الذي قد تنجّس، أو يسقى فيه غيره و نحو ذلك، مع احتمال أن يكون المستعمل عالماً بالاشتراط.

و في حكم الغياب العمى و الظلمة، فإذا تنجّس بدن المسلم أو ثوبه و لم ير تطهيره- لعمى أو لظلمة- يحكم بطهارته عند تحقّق الشروط المزبورة.

العاشر من المطهّرات: زوال عين النجاسة:

و تتحقّق الطهارة بذلك في ثلاثة مواضع:

الأوّل: بواطن الإنسان؛- كباطن الأنف و الأذن و العين و نحو ذلك- فإذا خرج الدم من داخل الفم أو أصابته نجاسة خارجية فإنّه يطهر بزوال عينها، بل في ثبوت النجاسة لبواطن الإنسان إلى ما دون الحلق منع.

الثاني: بدن الحيوان؛ فإذا أصابته نجاسة خارجية أو داخلية فإنّه يطهر بزوال عينها، بل في ثبوت النجاسة لجسد الحيوان منع.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٥

الثالث: مخرج الغائط؛ فإنّه يطهر بزوال عين النجاسة، و لا حاجة معه إلى الغسل، و يعتبر في طهارته بذلك أمور:

١- أن لا تتعدّى النجاسة من المخرج إلى أطرافه زائداً على المقدار المتعارف، و أن لا يصيب المخرج نجاسة أخرى من الخارج أو الداخل كالدم.

٢- أن تزول العين بحجر أو خرقة أو قرطاس و نحو ذلك.

٣- طهارة ما تزول به العين؛ فلا- تجزى إزالتها بالأجسام المتنجّسة، و كذا يعتبر جفافه، نعم لو كانت الرطوبة فيه بنحو لا يسرى إلى المخرج فلا بأس بها.

٤- ثلاث مسحات و إن زالت العين بمسحة واحدة مثلاً؛ و إذا لم تزل العين بها لزم المسح إلى أن تزول، و الأحوط استحباباً أن تكون المسحات بثلاث قطع.

(مسألة ١٦٦): يحرم الاستنجاء بما هو محترم في الشريعة الإسلامية، و الأقرب عدم حرمة الاستنجاء بالعظم أو الروث، و يطهر المحل بهما أيضاً.

(مسألة ١٦٧): الملاقي للنجس- في باطن الإنسان أو الحيوان- لا يحكم بنجاسته إذا خرج و هو غير ملوّث به؛ فالنواة أو الدود أو ماء الاحتقان الخارج من الإنسان كلّ ذلك لا يحكم بنجاسته إذا لم يكن ملوّثاً بالنجس، و من هذا القبيل الإبرة المستعملة في الترياق إذا خرجت من بدن الإنسان و هي غير ملوّثة بالدم.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٦

الحادي عشر من المطهّرات: استبراء الحيوان:

كلّ حيوان مأكول اللحم إذا كان جلالاً- أى تعود أكل عذرة الإنسان- يحرم أكل لحمه، و الأحوط نجاسة بوله و مدفوعه، و يحكم

بطهارتهما بعد الاستبراء.

والاستبراء: أن يُمنع ذلك الحيوان عن أكل النجاسة مدّة يخرج بعدها عن صدق الجلال عليه. والأحوط - مع ذلك - أن يراعى في الاستبراء المدّة المنصوص عليها، فللدجاجة ثلاثة أيام، وللبطة خمسة، وللغنم عشرة، وللبقرة عشرون، وللإبل أربعون يوماً.

الثاني عشر من المطهّرات: خروج الدم بالمقدار المتعارف من الذبيحة:

فإنّه بذلك يحكم بطهارة ما يتخلّف منه في جوفها، وهذا الحكم مختصّ بالحيوان المحلّل أكله، وقد مرّ تفصيل ذلك في أحكام النجاسات.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٧

(الصلاة)

إشارة

الصلوات الواجبة في زمان الغيبة ستّة أنواع:

الأول: الصلوات اليوميّة.

الثاني: صلاة الآيات.

الثالث: صلاة الطواف الواجب.

الرابع: الصلاة الواجبة بالإجارة، والنذر، والعهد، ونحو ذلك.

الخامس: الصلاة الفائتة عن الوالد، فتجب على الولد الأكبر قضاؤها بعد موت أبيه، وأما الأمّ فلا تجب على الولد قضاء الصلاة الفائتة عنها، والأولى القضاء عنها أيضاً.

السادس: الصلاة على الميت.

(النوافل اليوميّة)

يستحبّ التنفّل في اليوم واللييلة بأربع و ثلاثين ركعة؛ ثمان ركعات لصلاة الظهر قبلها، و ثمان ركعات لصلاة العصر كذلك، و أربع ركعات بعد صلاة المغرب لها، و ركعتان بعد صلاة العشاء من جلوس لها، و تحسبان بركعة، و ثمان ركعات نافلة الليل بعد تجاوز نصفه، و أفضله السحر،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٨

و الظاهر أنّه الثلث الأخير من الليل، و كلّما قرب من الفجر كان أفضل، و ركعتا الشفع بعد صلاة الليل، و ركعة الوتر بعد الشفع، و ركعتا نافلة الفجر قبل فريضته، و وقتها السدس الأخير من الليل، و ينتهي بطلوع الحمرة المشرقية على المشهور، و يجوز دسها في صلاة الليل قبل ذلك.

(مسألة ١٦٨): النوافل ركعتان .. ركعتان إلّا صلاة الوتر، فإنّها ركعة واحدة، و يجوز الاكتفاء فيها بقراءة الحمد من دون سورة، كما يجوز الاكتفاء ببعضها دون بعض، و يستحبّ القنوت فيها.

و الأولى أن يقنت قبل الركوع في صلاة الوتر بالدعاء الآتي:

«لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العليّ العظيم سبحان الله ربّ السموات السبع و ربّ الأرضين السبع و ما فيهنّ و ما بينهنّ و

رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وَأَنْ يَدْعُوا لِأَرْبَعِينَ مُؤْمِنًا أَمْوَاتًا وَأَحْيَاءً.

وَأَنْ يَقُولَ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ رَبِّي وَأَتُوبُ إِلَيْهِ» سَبْعِينَ مَرَّةً.

وَأَنْ يَقُولَ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ لِجَمِيعِ ظَلْمِي وَجْرَمِي وَإِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي وَأَتُوبُ إِلَيْهِ» سَبْعَ مَرَّاتٍ.

وَأَنْ يَقُولَ: «هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ» سَبْعَ مَرَّاتٍ.

وَأَنْ يَقُولَ: «رَبِّ أَسْأَتٍ وَظَلَمْتِ [نَفْسِي] وَبَسَّ مَا صَنَعْتَ، وَهَذِهِ يَدَايَ يَا رَبِّ جَزَاءَ مَا كَسَبْتُ، وَهَذِهِ رَقَبَتِي خَاضِعَةٌ لِمَا أَتَيْتِ، وَهِيَ أَنَا ذَا بَيْنَ يَدَيْكَ فَخِذْ لِنَفْسِكَ مِنْ نَفْسِي الرِّضَا حَتَّى تَرْضَى، لَكَ الْعُتْبَى، لَا

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٨٩

أَعُودُ».

وَأَنْ يَقُولَ: «الْعَفْوُ» ثَلَاثِمِائَةَ مَرَّةً.

وَأَنْ يَقُولَ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَتَبَّ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ».

(مسألة ١٦٩): تسقط - في السفر - نوافل الظهر والعصر، ولا تسقط بقيته النوافل، وفي سقوط الوتيرة إشكال، ولا بأس بإتيانها رجاءً.

(مسألة ١٧٠): صلاة الغفيلة ركعتان ما بين فرضي المغرب والعشاء، يقرأ في الركعة الأولى بعد سورة الحمد «وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ، فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْعَمِّ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ» و يقرأ في الركعة الثانية بعد سورة الحمد «وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» ثم يقنت فيقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَفَاتِحِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا أَنْتَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَفْعَلَ بِي ..»

و يطلب حاجته، ثم يقول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ وَلِيُّ نِعْمَتِي وَالْقَادِرُ عَلَيَّ طَلَبْتِي تَعَلَّمْ حَاجَتِي فَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمَّا [و في نسخة: إِلَّا] قَضَيْتَهَا لِي» -.

و يجوز الإتيان بركعتين من نافله المغرب بصورة الغفيلة، فيكون من تداخل المستحبين.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٠

مقدمات الصلاة

إشارة

مقدمات الصلاة خمس:

الأولى: الوقت.

(مسألة ١٧١): وقت صلاة الظهرين من زوال الشمس إلى الغروب، و تختص صلاة الظهر من أوله بمقدار أدائها، كما تختص صلاة العصر من آخره بمقدار أدائها، ولا تراحم كل منهما الاخرى في وقت اختصاصها.

و لو صَلَّى الظهر قبل الزوال معتقداً دخول الوقت و دخل الوقت و هو في الصلاة فالمشهور أن صلاته صحيحة، لكن الأحوط لزوماً إتمامها و إعادتها.

(مسألة ١٧٢): يعتبر الترتيب بين الصلاتين، فلا يجوز تقديم العصر على الظهر اختياراً، نعم إذا صَلَّى العصر قبل أن يأتي بالظهر لسيان و

نحوه صحّت صلاته، فإن التفت في أثناء الصلاة عدل بها إلى الظهر و أتمّ صلاته، و إن التفت بعد الفراغ يجعلها ظهراً، ثم يأتي بأربع ركعات بقصد ما في الذمّة من دون تعيين للظهر أو العصر.

(مسألة ١٧٣): لا يجوز تأخير صلاة الظهرين عن سقوط قرص الشمس على الأظهر.

(مسألة ١٧٤): وقت صلاة العشاءين من أول الغروب إلى نصف

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩١

الليل، و تختصّ صلاة المغرب من أوله بمقدار أدائها، كما تختصّ العشاء من آخره بمقدار أدائها- كما تقدّم في الظهرين- و يعتبر الترتيب بينهما، و لكنّه لو صلّى العشاء قبل أن يصلّى المغرب- لنسيان و نحوه-، و لم يتذكّر حتى فرغ منها صحّت صلاته، و أتى بصلاة المغرب بعدها، و لو كان في الوقت المختصّ بالعشاء على الأحوط.

(مسألة ١٧٥): الأحوط استجباً تأخير صلاة المغرب إلى ذهاب الحمرة المشرقية، و الأولى عدم تأخيرها عن غروب الشفق.

(مسألة ١٧٦): إذا دخل في صلاة العشاء، ثم تذكر أنّه لم يصلّ المغرب، عدل بها إلى صلاة المغرب إذا كان تذكره قبل أن يقوم إلى الركعة الرابعة، و إذا كان تذكره بعد القيام إلى الركعة الرابعة فالأحوط أن يعدل إلى المغرب فيجلس و يتمّ صلاته، ثم يأتي بصلاة المغرب احتياطاً و بعدها يأتي بصلاة العشاء، و قد مرّ آنفاً حكم التذكّر بعد الصلاة.

(مسألة ١٧٧): إذا لم يصلّ صلاة المغرب أو العشاء حتى انتصف الليل، وجب عليه أن يصلّيها قبل أن يطلع الفجر بقصد ما في الذمّة من دون نية الأداء أو القضاء.

(مسألة ١٧٨): وقت صلاة الصبح من الفجر إلى طلوع الشمس، و يعرف الفجر باعتراض البياض في الافق، و يسمّى ب: الفجر الصادق.

(مسألة ١٧٩): يعتبر في جواز الدخول في الصلاة أن يستيقن بدخول الوقت، أو تقوم به البيّنة، و لا- يبعد الاعتماد على أذان الثقة العارف بالوقت، بل لا يبعد جواز الاعتماد على إخباره إذا حصل الاطمئنان منه،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٢

و الظاهر عدم جواز الاكتفاء بالظنّ في الغيم و غيره من الأعذار النوعية أيضاً فلا يترك الاحتياط بالتأخير إلى أن يتيقن بدخول الوقت. (مسألة ١٨٠): إذا صلّى معتقداً دخول الوقت- بأحد الأمور المذكورة- ثم انكشف له أنّ الصلاة وقعت بتمامها خارج الوقت بطلت صلاته، بل إذا انكشف وقوع بعضها فيه أعادها أيضاً على الأحوط لزوماً.

(مسألة ١٨١): لا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها اختياراً، و لا بدّ من الإتيان بجميعها في الوقت، و لكنّه لو أخرها عصياناً أو نسياناً حتى ضاق الوقت، و تمكّن من الإتيان بها- و لو بركة- و جبت المبادرة إليها، و كانت الصلاة أداءً على الأقوى.

(مسألة ١٨٢): الأقوى جواز التنفل لمن عليه الفريضة أدائياً أو قضائياً ما لم تتضيّق.

الثانية: القبلة و أحكامها:

(مسألة ١٨٣): يجب استقبال المكان الواقع فيه البيت الشريف- الذي هو من تخوم الارض إلى عنان السماء- في الفرائض و تواجبها من الأجزاء المنسية، بل سجود السهو على الأحوط الأولى، و حجر إسماعيل خارج عنها. نعم لا بدّ من إدخاله في الطواف، و أما النوافل فلا يعتبر فيها استقبال القبلة حال المشى أو الركوب، و الأحوط اعتباره فيها حال الاستقرار.

(مسألة ١٨٤): ما كان من الصلوات الواجبة زمان الحضور- كصلاة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٣

العيدين- يعتبر فيها استقبال القبلة و إن كانت مستحبةً فعلاً، و أما ما عرض عليه الوجوب بنذر و شبهه فالأقوى عدم اعتبار الاستقبال فيه، و إن كان الاستقبال أحوط.

(مسألة ١٨٥): لا- بد من إحراز استقبال القبلة بتحصيل العلم، و تقوم مقامه اليئنة إن لم يتمكّن من العلم، و إخبار الثقة الموجب للاطمئنان، و كذا قبله بلد المسلمين في صلواتهم و قبورهم و محاريبهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط، و مع عدم التمكن يبذل جهده في تحصيل المعرفة بها و يعمل على ما تحصّل له و لو كان ظناً، و مع عدم التمكن منه أيضاً يجرى التوجّه إلى الجهة العرفية، و مع الجهل بها يصلّى إلى أى طرف شاء، و الأحوط استحباباً أن يصلّى إلى أربع جهات مع سعة الوقت.

(مسألة ١٨٦): إذا اعتقد أنّ القبلة في جهة فصلّى إليها، ثم انكشف له الخلاف، فإن كان انحرافه لم يبلغ حدّ اليمين أو اليسار توجه إلى القبلة و أتمّ صلاته فيما إذا كان الانكشاف أثناء الصلاة، و إذا كان بعد الفراغ منها لم تجب الإعادة، نعم إذا كان ذلك عن جهل بالحكم فالأقوى لزوم الإعادة في الوقت و القضاء في خارجه. و أما إذا بلغ الانحراف حدّ اليمين أو اليسار، أو كانت صلاته إلى دبر القبلة؛ فإن كان الانكشاف قبل مضيّ الوقت أعادها، و لا يجب القضاء إذا انكشف الحال بعد مضيّ الوقت.

الثالثة: الطهارة في الصلاة.

(مسألة ١٨٧): تعتبر في الصلاة طهارة ظاهر البدن حتى الظفر

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٤

و الشعر، و طهارة اللباس، نعم لا- بأس بنجاسة ما لا- تتمّ فيه الصلاة من اللباس- كالقلنسوة و التكة و الجورب- و لا بأس بحمل المنتجس في الصلاة إذا كان ممّا لا تتمّ الصلاة فيه، بل لا يبعد جواز الحمل مطلقاً.

(مسألة ١٨٨): لا بأس بنجاسة البدن أو اللباس من دم القروح أو الجروح قبل البرء إذا كانت في التطهير أو التبديل مشقة نوعاً و إن لم تكن فيه مشقة شخصاً. و الأحوط وجوباً في غير موارد المشقة النوعية هو التطهير أو التبديل.

(مسألة ١٨٩): لا بأس بالصلاة في الدم إذا كان أقلّ من الدرهم بلا فرق بين اللباس و البدن، و لا بين أقسام الدم، و يستثنى من ذلك دم نجس العين، و دم الميتة، و دم الحيوان المحرّم أكله عدا الإنسان، فلا يعفى عن شيء منها و إن قلّ. و الأحوط إلحاق دم الحيض بها، و أما دم النفاس و الاستحاضة فالأقوى جواز الصلاة فيهما، و الأحوط استحباباً إزالتها.

و إذا شك في دم أنه أقلّ من الدرهم أم لا، أو علم أنه أقلّ من الدرهم و شك في كونه من الدماء المذكورة المستثناة فالأحوط عدم العفو.

(مسألة ١٩٠): إذا صلّى جاهلاً بنجاسة البدن أو اللباس ثم علم بها بعد الفراغ منها صحّت صلاته. و إذا علم بها في الأثناء؛ فإن احتمل حدوثها فعلاً و تمكّن من التجنّب عنها- و لو بغسلها على نحو لا ينافي الصلاة- فعل ذلك و أتمّ صلاته و لا شيء عليه، و إن علم أنها كانت قبل ذلك؛ فإن كان الوقت واسعاً بطلت و استأنف الصلاة، و إن كان الوقت ضيقاً حتى عن إدراك ركعة فالأحوط إتمامها و الإتيان بها بعد الوقت.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٥

(مسألة ١٩١): إذا علم بنجاسة البدن أو اللباس فنيها و صلّى بطلت صلاته، و لا فرق بين أن يتذكّرها أثناء الصلاة، و بين أن يتذكّرها بعد الفراغ منها، بل لو تذكّرها بعد مضيّ الوقت قضاه.

(مسألة ١٩٢): تجب الطهارة من الحدث بالوضوء أو الغسل أو التيمم، و قد مرّ تفصيل ذلك في مسائل الوضوء و الغسل و التيمم.

الرابعة: مكان المصلّى:

(مسألة ١٩٣): لا- تجوز الصلاة على الأحوط- فريضة أو نافلة- في مكان يكون المسجد- بل المواضع السبعة- فيه مغصوباً عيناً أو

منفعة، والأحوط استحباباً اعتبار الإباحة فيه إذا كان الركوع أو السجود بالإيماء.

ولا فرق في ذلك بين العالم بحكم الغضب والجاهل به على الأظهر. نعم إذا نسي الغضب أو كان معتقداً عدمه و صلى فيه ثم تذكر صحّت صلاته إذا لم يكن هو الغاصب، وكذا تصحّ صلاة من كان مضطراً.

(مسألة ١٩٤): إذا أوصى الميت بصرف الثلث - من داره مثلاً في مصرف ما - لم يجز التصرف فيه قبل إخراج الثلث، فلا يجوز الوضوء أو الغسل ولا الصلاة في ذلك المكان.

(مسألة ١٩٥): إذا كان على الميت حق واجب - من خمس أو زكاة - لم يجز التصرف في تركته قبل أدائه، ولا يجوز الوضوء أو الصلاة فيها قبل أداء ذلك الحق إلّا إذا ضمنوا أدائه.

(مسألة ١٩٦): لا تجوز الصلاة - ولا سائر التصرفات - في مال الغير

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٦

إلّا بإذنه ورضاه، وهو يتحقق بوجوه:

١- الإذن الصريح من المالك.

٢- الإذن بالفحوى؛ فلو أذن له بالتصرف في داره - مثلاً - بالجلوس والأكل والشرب والنوم فيها، وعلم منه إذنه في الصلاة أيضاً جاز له أن يصلي فيها، وإن لم يأذن للصلاة صريحاً.

٣- شاهد الحال؛ وذلك بأن تدلّ القرائن على رضی المالك بالتصرف في ماله.

(مسألة ١٩٧): لا بأس بالصلاة في الأراضي الواسعة - المزروعة منها وغير المزروعة - فيما إذا لم يكن مالكاها صغيراً أو مجنوناً، ولم يكن لها حائط، ولم يحرز منع المالك وعدم رضاه، وإذا كان المالك صغيراً أو مجنوناً، أو كانت كراهة المالك معلومة أو مظنونة فالأحوط الاجتناب عنها.

ولا بأس بالتصرف في البيوت المذكورة في القرآن الكريم والأكل منها ما لم تعلم كراهة المالك، وتلك البيوت هي: بيوت الأب، والأم، والأخ، والأخت، والعم، والعمّة، والخال، والخالة، والصديق، والبيت الذي كان مفتاحه بيد الإنسان.

(مسألة ١٩٨): الأرض المفروشة لا تجوز الصلاة عليها إذا كان الفرش أو الأرض مغصوباً على المشهور.

(مسألة ١٩٩): الأرض المشتركة لا تجوز فيها الصلاة ولا سائر التصرفات، إذا لم يأذن فيها جميع الشركاء.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٧

(مسألة ٢٠٠): العبرة في الأرض المستأجرة بإجازة المستأجر دون المؤجر.

(مسألة ٢٠١): إذا كانت الأرض المملوكة متعلقة لحقّ موجب لعدم جواز التصرف فيه، فلا بدّ في جواز التصرف فيها من إجازة المالك وذی الحقّ معاً.

(مسألة ٢٠٢): المحبوس بغير حقّ في الأرض المغصوبة - إذا لم يتمكن من التخلص - تصحّ صلاته فيها.

(مسألة ٢٠٣): يعتبر في مكان المصلّي أن لا يكون نجساً على نحو تسرى النجاسة منه إلى اللباس أو البدن، ومع عدم السراية لا بأس بالصلاة عليها. نعم تعتبر الطهارة في مسجد الجبهة، كما سيأتي.

(مسألة ٢٠٤): لا يجوز التقدّم في الصلاة على قبور المعصومين (عليهم السلام) - بمعنّى استدبار القبر الشريف - إذا كان فيه هتك وإساءة أدب.

(مسألة ٢٠٥): الأقوى صحّة صلاة كلّ من الرجل والمرأة إذا كانا متحاذيين حال الصلاة، أو كانت المرأة متقدّمة إذا كان الفصل بمقدار شبر أو أكثر، وإن كان الأحوط استحباب أن يتقدّم الرجل بموقفه على مسجد المرأة، أو يكون بينهما حائل، أو بعد عشرة أذرع بذراع اليد، ولا فرق بين المحارم وغيرهم، والزوج والزوجة وغيرهما.

(مسألة ٢٠٦): يستحب للرجل أن يأتي بفرائضه في المسجد، و الأفضل للمرأة أن تصلي في بيتها.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٨

الخامسة: لباس المصلي:

(مسألة ٢٠٧): يعتبر في الصلاة و توابعها ستر العورة مع الاختيار، و هي في الرجل القبل و الدبر و البيضتان، و في المرأة جميع بدنها غير الوجه الواجب غسله في الوضوء و اليدين إلى الزند، و أما القدمين إلى الساقين ظاهرهما و باطنهما فالأحوط سترهما، و لا يعتبر ستر الرأس و شعره و الرقبه في صلاة غير البالغة و الأمة.

و الأحوط استحباباً ستر العورة في سجود السهو.

(مسألة ٢٠٨): يعتبر في الستر أن يكون باللباس، و مع عدم التمكن جاز الستر بغير المنسوج من القطن أو الصوف و نحوهما، و كذا يجزئ الستر بالطين و الحناء و نحوهما.

(مسألة ٢٠٩): إذا انكشف له أثناء الصلاة أن عورته لم تستر فعلياً، أعاد صلاته على الأحوط استحباباً بعد إتمام الأولى، و إذا كان الانكشاف بعد الفراغ من الصلاة صحّت و لم تجب الإعادة، و كذلك إذا كان الانكشاف أثناء الصلاة و كانت العورة مستورة عند ذاك.

(مسألة ٢١٠): إذا لم يتمكن المصلي من الساتر بوجه صلى عارياً، فإن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالساً، و أوماً للركوع و السجود، و جعل إيماءه للسجود أكثر من إيماءه للركوع على الأحوط، و أما إذا أمن من الناظر المحترم صلى قائماً مومياً للركوع و السجود - كما مر -، و الأحوط وضع يديه على سواته.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٩٩

شرائط لباس المصلي:

إشارة

يشترط في لباس المصلي أمور:

الأول: الطهارة،

و قد مرّ تفصيله في المسألة: (١٨٧) و ما بعدها.

الثاني: إباحته؛

فيما إذا كان ساتراً للعورة فعلياً، و الأحوط الأولى ذلك في غير الساتر، بل في المحمول أيضاً إذا لم يتحرك بالحركات الصلاة، و أما إذا تحرك بها فالأحوط هو البطلان.

(مسألة ٢١١): إذا صلى في ثوب ثم انكشف له حرمة صحّت صلاته، و كذلك إذا نسي حرمة و تذكّرها بعد الصلاة إذا لم يكن هو الغاصب.

(مسألة ٢١٢): إذا اشترى ثوباً بما فيه الحق - كالمرهون - لم تجز الصلاة فيه قبل أداء ذلك الحق، بل إذا اشترى ثوباً بعين مال فيه

الخمس أو الزكاة- مع عدم أدائهما من مال آخر- كان حكمه حكم المغصوب على الأحوط.

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة التي تحلها الحياة،

من دون فرق بين ما تتم الصلاة فيه و ما لا تتم فيه الصلاة، و لا فرق بين الميتة النجسة و الطاهرة على الأحوط. و أما ما لا تحلها الحياة من ميتة حيوان يحل أكل لحمه- كالشعر و الصوف- فلا بأس بالصلاة فيه.

(مسألة ٢١٣): لا يبعد جواز حمل أجزاء الميتة في الصلاة إن لم يكن ملبوساً، و كذلك كل ما لم تثبت تذكيره شرعاً.

(مسألة ٢١٤): اللحم أو الجلد و نحوهما المأخوذ من يد المسلم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٠

يحكم عليه بالتذكية، و يجوز أكله و الصلاة فيه، إلما إذا علم أن المسلم قد أخذه من كافر فلا- يترتب عليه آثار الطهارة في بعض الصور، و في حكم المأخوذ من يد المسلم ما صنع في بلاد الإسلام، و كذا ما وجد فيها و كان عليه أثر الاستعمال.

(مسألة ٢١٥): اللحم أو الجلد و نحوهما المأخوذ من الكافر أو المجهول إسلامه، أو ما وجد في بلاد الكفر لا يجوز أكله، و لا تصح

الصلاة فيه، و أما المأخوذ من المجهول إسلامه فهو بمنزلة المأخوذ من المسلم إذا كان في بلاد يغلب عليها المسلمون.

(مسألة ٢١٦): تجوز الصلاة في ما لم يحرز أنه جلد و إن أخذ من يد الكافر.

(مسألة ٢١٧): إذا صلى في ثوب جهلاً ثم علم أنه كان ميتة فالأحوط إعادة صلاته. و أما إذا نسي ذلك و تذكره بعد الصلاة؛ فإن كان

الثوب ممّا تتم فيه الصلاة، و كانت الميتة نجسة أعادها، و إلّا لم تجب الإعادة.

الرابع: أن لا يكون ممّا لا يؤكل لحمه من الحيوان على الأحوط وجوباً،

و لا- فرق هنا بين ما تتم الصلاة فيه و ما لا- تتم الصلاة فيه، بل و لا فرق بين الملبوس و المحمول، و يستثنى من ذلك جلد الخنزير و السنجاب، و كذلك وبرهما، ما لم يمتزج بوبر غيرهما ممّا لا يؤكل لحمه- كالأرنب و الثعلب و غيرها-، و الأحوط ترك الصلاة في جلد السنجاب.

(مسألة ٢١٨): لا بأس بالصلاة في شعر الإنسان من نفس المصلى

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠١

أو غيره. و الأحوط أن لا يصلى فيما نسج منه، و إن كان الأظهر جوازه أيضاً.

(مسألة ٢١٩): لا بأس بالصلاة في فضلات الحيوان الذي لا- لحم له، و إن كان محرّم الأكل، كدم البقّ و البرغوث و القمل و نحو ذلك.

(مسألة ٢٢٠): لا بأس بالصلاة في ما يحتمل أنه من غير المأكول- كالماهوت و الفاستونه، و غيرها-، و كذلك فيما إذا لم يعلم أنه من

أجزاء الحيوان- كالصدف العادي الموجود في الأسواق-.

(مسألة ٢٢١): إذا صلى في ما لا يؤكل لحمه جهلاً أو نسياناً حتى فرغ من الصلاة صحّت صلاته، و إن كان الأحوط استحباب إعادتها.

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال.

و المراد من اللباس هنا مطلق ما يلبسه الإنسان، و إن لم يكن من الثياب- كالخاتم و الزناجير المعلقة-، و الأحوط أن لا يكون زرّ اللباس من الذهب. نعم لا بأس بشدّ الأسنان بالذهب أو تلييسها به، بل الظاهر عدم حرمة جعل الأسنان من الذهب، كما لا بأس بحمل

الذهب في الصلاة، و من هذا القبيل حمل الساعة الذهبية، أما إذا كان مذهباً بالتمويه و الطلى على نحو يُعدّ عند العرف لوناً فلا بأس به.

(مسألة ٢٢٢): يحرم لبس الذهب للرجال في غير حال الصلاة أيضاً.

(مسألة ٢٢٣): إذا شك في فلزّ و لم يعلم أنّه من الذهب جاز لبسه في نفسه، و لا يضرب بالصلاة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٢

(مسألة ٢٢٤): لا فرق في حرمة لبس الذهب و إبطاله الصلاة بين أن يكون ظاهراً و بين عدمه.

(مسألة ٢٢٥): إذا صلّى في فلزّ لم يعلم أنّه من الذهب، أو نسيه ثمّ التفت إليه بعد الصلاة صحّت صلاته.

السادس: أن لا يكون اللباس من الحرير الخالص للرجال،

من دون فرق بين ما تتمّ الصلاة فيه و ما لا تتمّ الصلاة فيه على الأحوط وجوباً. و أما إذا امتزج بغيره و لم يصدق عليه الحرير الخالص جاز لبسه و الصلاة فيه.

(مسألة ٢٢٦): لا بأس بكفّ الثوب بالحرير الخالص. و الأحوط أن لا يزيد على أربعة أصابع مضمومة.

(مسألة ٢٢٧): لا بأس بحمل الحرير في الصلاة، و إن كان مما تتمّ الصلاة فيه.

(مسألة ٢٢٨): القمّل - من به مرض القمل - يجوز له لبس الحرير الخالص، كما يجوز لبسه في الحرب، و في حال الاضطرار، و لكن الظاهر أنّه لا يجوز الصلاة فيه في هذه الموارد أيضاً. نعم إذا كان الاضطرار حال الصلاة جازت الصلاة فيه.

(مسألة ٢٢٩): إذا صلّى في الحرير نسياناً، ثمّ انكشف له الحال بعد الصلاة صحّت صلاته، و أما إذا صلّى فيه جهلاً فالأحوط الإعادة.

(مسألة ٢٣٠): إذا شك في لباس، و لم يعلم أنّه من الحرير أم لا جاز لبسه و الصلاة فيه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٣

(مسألة ٢٣١): تختصّ حرمة لبس الذهب و الحرير بالرجال، و لا بأس به للنساء في الصلاة و غيرها. و كذلك الحال في الأطفال الذكور في غير حال الصلاة.

(مسألة ٢٣٢): يحرم لبس لباس الشهرة إذا استلزم الهتك، و إن صلّى فيه - في هذه الصورة - فلا يبعد بطلان صلاته إذا لم يكن له ساتر سواه.

(مسألة ٢٣٣): الأحوط أن لا يتزّيا كلّ من الرجل و المرأة بزّي الآخر في اللباس، كأن يجعل لباسها لباساً لنفسه، و أما إذا لبسه بداع آخر فلا بأس به. و فيما إذا حرم اللبس لم يضرب لبسه بالصلاة إذا لم يكن ساتراً له بالفعل حالها.

(مسألة ٢٣٤): إذا انحصر لباس المصلّي بالمغصوب أو الحرير أو الذهب أو الميتة أو غير مأكول اللحم من الحيوان، و اضطرّ إلى لبسه جاز و صحّت صلاته فيه، و إن لم يضطرّ صلّى عارياً في الثلاثة الأول، و أما النجس و ما لا يؤكل لحمه فالأحوط الجمع بين الصلاة فيهما و بين الصلاة عارياً.

(مسألة ٢٣٥): الظاهر جواز الصلاة في جورب يستر ظهر القدم و لا يستر الساق، إلّا أن الأحوط تركه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٤

(الأذان و الإقامة)

يستحبّ الأذان و الإقامة استحباباً مؤكداً في الصلوات اليومية أداء و قضاء، حضراً و سفراً، في الصحة و المرض، للجامع و المنفرد، رجلاً كان أو امرأة. و كيفية الأذان أن يقول:

(الله أكبر) أربع مرات، (أشهد أن لا إله إلا الله) مرتين، (أشهد أن محمداً رسول الله) مرتين، (حي على الصلاة) مرتين، (حي على الفلاح) مرتين، (حي على خير العمل) مرتين، (الله أكبر) مرتين، (لا إله إلا الله) مرتين. و كيفية الاقامة؛ أن يقول: (الله أكبر) مرتين، ثم يمضي على ترتيب الأذان إلى (حي على خير العمل)، و بعد ذلك يقول: (قد قامت الصلاة) مرتين، (الله أكبر) مرتين، (لا إله إلا الله) مرة واحدة. و تستحب الصلاة على محمد و آل محمد عند ذكر اسمه الشريف، و تحسن الشهادة بولاية أمير المؤمنين (عليه السلام)، و هي مكتملة للشهادة بالرسالة.

(مسألة ٢٣٦): الأحوط للرجال عدم ترك الإقامة للصلاة، و إن كان الأقوى جواز الترك مطلقاً.

(مسألة ٢٣٧): يسقط الأذان و الإقامة في موارد:

١- ما إذا دخل في صلاة الجماعة و قد أذن لها و أقيم و إن لم يسمع.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٥

٢- ما إذا دخل المسجد للصلاة- جماعة أو فرادى- و الجماعة قائمة، أو لم تتفرق صفوفها بعد التمام بشرط الاتحاد في المكان عرفاً، و صحة الصلاة جماعة، و كونها أدائيتين و مشتركيتين في الوقت، و كونها بالأذان و الإقامة.

٣- المشهور أنه إذا سمع أذان و إقامة غيره للصلاة، فإنه يجزى عن أذانه و إقامته، هذا إذا سمع تمام الفصول، و إن سمع بعضها أتم ما بقي بشرط مراعاة الترتيب، و إن سمع أحدهما لا يجزى عن الآخر.

(مسألة ٢٣٨): يسقط الأذان- عزيمة- للعصر يوم عرفة إذا جمعت مع الظهر، و للعشاء ليلة المزدلفة إذا جمعت مع المغرب.

(مسألة ٢٣٩): يستحب في الأذان و الإقامة الطهارة، و القيام، و الاستقبال، بل الظاهر اشتراط الإقامة بالطهارة و القيام و الاستقبال و الاستقرار، و لا بأس بالتكلم في أثنائها و ان كان مكروهاً، و تشتد كراهته بعد قول المقيم: «قد قامت الصلاة»، إلا فيما يتعلق بالصلاة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٦

أجزاء الصلاة و واجباتها

إشارة

الصلاة لها أحد عشر جزءاً: النية، و تكبيرة الإحرام، و القيام، و القراءة، و الذكر، و الركوع، و السجود، و التشهد، و التسليم، و الترتيب، و الموالاة، و تأتي أحكامها في ضمن فصول:

الأول: في النية:

□ و هي من الأركان، فتبطل الصلاة بنقصانها و لو كان عن سهو. و معنى النية: أن يقصد المكلف عنوان عمله قاصداً به التقرب إلى الله تعالى، فلو أتى به لا يقصد التقرب، أو بضميمة غيره بطل العمل.

□ و يعتبر إخطار النية و استمرارها. بمعنى أنه لا بد من وقوع جميع أجزاء الصلاة بقصد التقرب إلى الله تعالى، و لا يضر غيابها عن القلب في الأثناء كما كان يضر عند الشروع، بل لو كان حاله بحيث لو التفت إلى نفسه لرأى أنه يفعل عن قصد الأمر، و إذا سئل أجاب بذلك، كفى.

(مسألة ٢٤٠): إذا تردد المصلي في إتمام صلاته، أو عزم على القطع، فإن لم يأت بشيء من أجزائها في الحال، و لم يأت بمبطل آخر جاز له الرجوع إلى نيته الأولى و إتمام صلاته.

(مسألة ٢٤١): إذا دخل في صلاة معينة، ثم قصد بسائر الأجزاء صلاة أخرى غفلةً واشتباهاً صحّت صلاته على ما نواه أولًا، ولا فرق في ذلك بين أن يلتفت إلى ذلك بعد الفراغ من الصلاة أو في أثناءها، مثلًا: إذا المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٧

شرع في فريضة الفجر، ثم تخيّل أنّه في نافله الفجر فأتمّها كذلك، أو أنّه التفت إلى ذلك قبل الفراغ و عدل إلى الفريضة صحّت صلاته.

(مسألة ٢٤٢): إذا شك في التيه - وهو في الصلاة - فعليه الإعادة مطلقاً، سواء علم بتيته فعلاً، أو لم يعلم بها.

الثاني: في تكبيره الإحرام:

وهي أيضاً من الأركان، فتبطل الصلاة بنقصانها عمداً أو سهواً. والمشهور أن زيادتها السهوئية مبطله أيضاً، ولكن الأظهر خلافه.

(مسألة ٢٤٣): الواجب في التكبير أن يقول: (الله أكبر)، ولا يجزى مرادفها بالعربية، ولا ترجمتها بغير العربية، والأحوط أن لا يوصلها بجملته أخرى قبلها، بل الأحوط أن يقتصر على هيئتها، ولا يقول: الله أكبر من أن يوصف، أو من كل شيء، ولكن الأقوى جواز وصلها بما بعدها من الاستعاذة أو البسملة.

(مسألة ٢٤٤): الجاهل يلقنه غيره أو يتعلم، فإن لم يتمكن اجترأ منها بما أمكنه، وإن عجز جاء بمرادفها، ومع عدم التمكن بوجه يأتي بترجمتها.

(مسألة ٢٤٥): الأخرس يأتي بالتكبير على قدر ما يمكنه، فإن عجز عن النطق أخطرها بقلبه وأشار بإصبعه، والأحوط الأولى أن يحرك بها لسانه إن أمكن، وكذلك حاله في القراءة وفي سائر أذكار الصلاة.

(مسألة ٢٤٦): يعتبر في تكبيره الإحرام - مع القدرة - القيام

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٨

والاستقرار، ومع عدم التمكن من أيّ منهما يسقط وجوبه، والأحوط رعاية الاستقلال أيضاً؛ بأن لا يتكئ على شيء مع الإمكان.

(مسألة ٢٤٧): إذا كبر وهو غير قائم بطلت صلاته وإن كان عن سهو على الأحوط، ولا تبطل بعدم الاستقرار إذا لم يكن عن عمد، هذا إذا التفت إليه بعد الدخول في الركوع.

(مسألة ٢٤٨): الأحوط الأولى أن يكون القيام على القدمين، ولا بأس بأن يجعل ثقله على إحداهما أكثر منه على الأخرى. ويجب أن لا يفصل بينهما بمقدار لا يصدق معه القيام.

(مسألة ٢٤٩): إذا لم يتمكن من القيام كبر على الترتيب الآتي:

١- جالساً.

٢- مضطجعا على الجانب الأيمن مستقبل القبلة.

٣- مضطجعا على الجانب الأيسر كذلك.

٤- مستلقياً على قفاه كالمحتضر.

وهذه المراتب مرتبة؛ بمعنى أنّه مع التمكن من السابق لا تصل التوبة إلى اللاحق.

(مسألة ٢٥٠): إذا شك في تكبيره الإحرام بعد الدخول في القراءة لم يعتن به، ويجب الاعتناء به قبله. وإذا شك في صحتها بعد الفراغ، فإن دخل في الجزء الذي بعدها لم يعتن به إن كان منشأ شكه في الصحّة من ناحية غير الموالاة والترتيب، وإلا فيجب الاعتناء به.

(مسألة ٢٥١): يشرع الإتيان بست تكبيرات مضافاً إلى تكبيرة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٠٩
الإحرام، فيكون المجموع سبعاً، ويجوز الاقتصار على الخمس، وعلى الثلاث.

الثالث: في القراءة:

وهي واجبة في الصلاة، ولكنها ليست بركن، وهي عبارة عن قراءة سورة الفاتحة وسورة كاملة بعدها على الأحوط إلّا في المرض والاستعجال وفي ضيق الوقت أو الخوف ونحوها، فتسقط قراءة السورة فيها، والأحوط استحباباً الاقتصار على صورة المشقة - في الجملة - بقراءتها، والأظهر كفاية الضرورة العرفية، ومحل تلك القراءة الركعة الأولى والثانية من الفرائض اليومية. وإذا قدم السورة على الحمد؛ فإن كان متعمداً بطلت صلاته، وإن كان ساهياً أو ناسياً وذكر قبل الركوع أعادها بعد الحمد، وإن ذكر بعد الركوع مضى في صلاته.

(مسألة ٢٥٢): يجب أن يأتي بالقراءة صحيحة، فيجب عليه التعلّم مع الإمكان، فإن أخره عمداً حتى ضاق الوقت وجب عليه الائتمام بمن يحسنها على الأحوط لزوماً إذا لم يكن عليه حرجياً، وكذا إذا لم يتمكن من التعلّم، وإلا جاز أن يأتي بما تيسر منها، نعم إذا كان مقصراً في ترك التعلّم وجب عليه أن يصلي مأموماً.

والأحوط القراءة بإحدى القراءات السبع، كما أنّ الأحوط وجوباً فيها ترك الوقف بحركة والوصل بسكون، وكذا في سائر الأذكار الواجبة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٠
في الصلاة.

(مسألة ٢٥٣): إذا نسي القراءة في الصلاة حتى ركع مضى في صلاته، ولا شيء عليه، والأحوط الأولى أن يسجد سجدين للسهو بعد الصلاة.

(مسألة ٢٥٤): البسملة جزء من كلّ سورة عدا سورة التوبة.

(مسألة ٢٥٥): لا يجوز قراءة السور الطوال فيما إذا استلزمت وقوع شيء من الصلاة خارج الوقت. ولا يجوز أن يقرأ شيئاً من سور العزائم على إشكال، ولا بأس بقراءتها في النوافل، فإن قرأها فيها وجب عليه السجود أثناء النافلة عند قراءة آية السجدة، ويعود إلى صلاته.

(مسألة ٢٥٦): يجب السجود فوراً على من قرأ آية السجدة أو أصغى إليها. وأما من سمعها بغير اختيار لم يجب عليه السجود مطلقاً على الظاهر. ولو قرأ آية السجدة في صلاة الفريضة سهواً، أو أنه أصغى إليها أو سمعها وجب عليه أن يومي برأسه إلى السجدة وهو في الصلاة، ثم يأتي بها بعد الفراغ منها على الأحوط.

(مسألة ٢٥٧): لا بأس بقراءة أكثر من سورة واحدة في النوافل، والأحوط الأولى أن لا يزيد على الواحدة في الفرائض.

(مسألة ٢٥٨): سورة (الفيل) وسورة (قريش) هما بحكم سورة واحدة بمعنى أنه لا يجوز الاكتفاء بقراءة إحداهما في صلاة الفريضة، وكذلك الحال في سورتى (الضحى) و (الانشراح).

(مسألة ٢٥٩): لا بدّ من تعيين البسملة حين قراءتها، وأنها لأية

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١١

سورة، ولا تجزئ قراءتها من دون تعيين.

(مسألة ٢٦٠): يجوز العدول في الفريضة من سورة إلى سورة أخرى قبل أن يتجاوز نصفها، والأحوط عدم العدول ما بين النصف و

الثالثين، ولا يجوز العدول بعد ذلك. هذا في غير سورتي (التوحيد) و (الكافرون)، فإنه لا يجوز العدول عن كل منهما إلى أية سورة و إن لم يتجاوز النصف، ويستثنى من هذا الحكم مورد واحد؛ وهو ما إذا قصد المصلي في صلاة الظهر يوم الجمعة قراءة سورة (الجمعة) في الركعة الأولى و قراءة سورة (المنافقون) في الركعة الثانية، إلا أنه ذهل عما نواه، فقرأ سورة أخرى و تجاوز النصف، أو قرأ سورة (الإخلاص) أو (الكافرون) بدل إحداهما، فيجوز له أن يعدل حينئذ إلى ما نواه إلا عن سورة (الكافرون)، والأحوط وجوباً عدم العدول عن سورتي (الجمعة) و (المنافقون) يوم الجمعة إلى غيرهما حتى إلى سورتي (التوحيد) و (الكافرون) إلا مع الضرورة، فيعدل إلى إحداهما دون غيرهما على الأحوط.

(مسألة ٢٤١): إذا لم يتمكن المصلي من إتمام السورة لنسيانه كلمة أو جملة منها و لم يتذكرها، جاز له أن يعدل إلى أية سورة شاء و إن كان قد تجاوز النصف، أو كان ما شرع فيه سورة (الإخلاص) أو (الكافرون).

(مسألة ٢٤٢): الأحوط وجوباً المدد فيما إذا كانت واو و ما قبلها مضموم، أو ياء و ما قبلها مكسور، أو ألف و ما قبلها مفتوح إذا كان بعدها سكون لازم، و يكفي في المدد الصدق العرفي و لا يعتبر الزائد عليه، بل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٢

الأحوط المدد في مثل (جاء)، و (جىء)، و (سوء).

(مسألة ٢٤٣): إذا اجتمع حرفان متجانسان أصليان في كلمة واحدة و جب الإدغام ك (مد) و (رد)، و كذا يجب إدغام لام التعريف إذا دخلت على التاء و الثاء و الدال و الذال و الراء و الزاء و السين و الشين و الصاد و الضاد و الطاء و الظاء و اللام و النون، و إظهارها في بقيئة الحروف، و الأحوط لزوماً الإدغام فيما إذا وقعت النون الساكنة أو التنوين قبل حروف يرملون (ى، ر، م، ل، و، ن).

(مسألة ٢٤٤): يجب حذف همزة الوصل في الدرج، مثل همزة:

(الله) و (الرحمن)، فإذا أثبتتها بطلت القراءة، و كذا يجب إثبات همزة القطع مثل همزة: (إياك) و (أنعمت)، فإذا حذفها بطلت القراءة. (مسألة ٢٤٥): الأحوط أنه يجب على الرجل فيما إذا صلى منفرداً أو كان إماماً أن يجهر بالقراءة في فريضة الفجر، و في الركعتين الأولىين من المغرب و العشاء، و أن يخافت بها في الظهرين، و يستحب له الجهر بالبسملة فيهما، و يأتي حكم قراءة المأموم في أحكام صلاة الجماعة.

و يجب على المرأة أن تخفت في الظهرين، و تتخير في غيرهما، و الأولى لها الخفوت عند سماع الأجنبي صوتها، و العبرة في الجهر و الخفوت بالصدق العرفي.

(مسألة ٢٤٦): يستحب للمصلي في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر يوم الجمعة الجهر.

(مسألة ٢٤٧): إذا جهر في القراءة موضع الخفوت، أو خفت موضع

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٣

الجهر - جهلاً منه بالحكم أو نسياناً - صححت صلاته. و إن كان الأحوط الأولى الإعادة، و إذا علم بالحكم أو تذكر أثناء القراءة فالأحوط - إن لم يكن أقوى - وجوب إعادة القراءة.

(مسألة ٢٤٨): لا بأس بقراءة الحمد و السورة في المصحف و بالتلقين، و إن كان الأحوط استحباباً الاقتصار في ذلك على حال الاضطرار.

(مسألة ٢٤٩): يتخير المصلي في الركعة الثالثة من المغرب و الأخيرتين من الظهرين و العشاء بين قراءة الحمد و التسيحات الأربع، و الأحوط لزوماً للمأموم في الصلاة الجهرية اختيار التسيح، و يتعين الخفوت في هذه الركعات. و الأحوط وجوباً أن لا يجهر بالبسملة فيما إذا اختار قراءة الحمد. و يجزئ في التسيحات أن يقول: «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» مرة واحدة، و أما تكرارها ثلاث مرات، فالأولى إتيانها بقصد القرينة المطلقة دون الجزئية و لو استحباباً، و الأحوط الإتيان بالاستغفار بعد التسيحات.

(مسألة ٢٧٠): إذا لم يتمكّن من التسيّحات تعيّن عليه قراءة الحمد.

(مسألة ٢٧١): يجوز التفريق في الركعتين الأخيرتين؛ بأن يقرأ في إحداهما سورة فاتحة الكتاب، و يسبّح في الأخرى. □

(مسألة ٢٧٢): من نسي قراءة الحمد في الركعة الأولى والثانية فالأحوط أن يختارها على التسيّحات في الركعة الثالثة أو الرابعة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٤

(مسألة ٢٧٣): من نسي القراءة أو التسيّحة حتى ركع فلا شيء عليه، والأولى أن يسجد سجدين للسهو بعد الصلاة.

(مسألة ٢٧٤): حكم القراءة والتسيّحات - من جهة اعتبار القيام، والطمأنينة، والاستقلال فيها - كما مرّ في تكبير الإحرام، وما ذكرناه

من الفروع هناك يجري بتمامه هنا، غير أنّهما يفترقان من جهتين:

١- إذا نسي القيام حال القراءة، فإن تذكّره قبل الركوع تداركه، وإلا صحّت صلاته.

٢- إذا لم يتمكّن من القيام في تمام القراءة وجب القيام فيها بالمقدار الممكن، وكذلك إذا لم يتمكّن من الجلوس في تمام القراءة أو من الاضطجاع على الجانب الأيمن أو الأيسر - على الترتيب الذي ذكرناه في المسألة: (٢٤٩) -.

(مسألة ٢٧٥): إذا شكّ في القراءة؛ فإذا كان شكّه في صحّتها - بعد ما دخل في الجزء الذي بعدها، بأن دخل في القنوت مثلاً - لم يعتن

بالشكّ في بعض الموارد، كما تقدّم في المسألة: (٢٥٠)، وإذا شكّ في نفس القراءة بعد ما دخل في الجزء اللاحق لم يعتن به، وأمّا

إذا شكّ فيها قبل الدخول في الجزء اللاحق لزم عليه القراءة.

(مسألة ٢٧٦): إذا شكّ في قراءة الحمد - بعد ما دخل في السورة - لم يعتن بالشكّ، وإذا دخل في جملة و شك في جملة سابقة

عليها، أو كان في آخر الآية و شك في أولها، فعدم الاعتناء بالشكّ مشكل.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٥

الرابع: في الركوع:

إشارة

وهو من الأركان أيضاً، و تبطل الصلاة بنقيصته عمداً أو سهواً، وكذلك تبطل بزيادته عمداً أو سهواً على الأحوط، إلّا في صلاة

الجماعة - على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى. □

و يجب الركوع في كلّ ركعة مرّة واحدة إلّا في صلاة الآيات، ففي كلّ ركعة منها خمس ركوعات - وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى -.

واجبات الركوع:

إشارة

تجب في الركوع أمور:

الأول: أن يكون الانحناء بقصد الركوع بمقدار تصل أطراف الأصابع إلى الركبة في مستوى الخلق؛

و من كانت يده طويلة يرجع في مقدار الانحناء إلى مستوى الخلق.

الثاني: القيام قبل الركوع؛

و تبطل الصلاة بتركه عمداً، و في تركه سهواً صورتان:

- ١- أن يتذكر القيام المنسى بعد دخوله في السجدة الثانية، أو بعد الفراغ منها، ففي هذه الصورة تبطل الصلاة أيضاً.
- ٢- أن يتذكره قبل دخوله في السجدة الثانية، فيجب عليه حينئذ القيام ثم الركوع، و تصح صلاته. و الأحوط - استجباً - إعادة الصلاة بعد الإتمام، و أن يسجد سجدتي السهو إذا كان تذكره بعد دخوله في السجدة الأولى.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٦

(مسألة ٢٧٧): إذا لم يتمكّن من الركوع عن قيام و كانت وظيفته الصلاة قائماً فالأحوط بالجمع بالصلاة قائماً مع الإيماء و جالساً مع الركوع عن جلوس، و إن لم يتمكّن من الركوع جالساً يؤم إليه برأسه إن أمكن، و إلاً أوماً بعينه تغميضاً له، و فتحاً للرفع منه.

(مسألة ٢٧٨): إذا شك في القيام قبل الركوع؛ فإن كان شكّه بعد الدخول في السجود لم يعتن به و مضى في صلاته، و إن كان قبل ذلك لزمه القيام ثم الركوع، و الأحوط حينئذ إعادة الصلاة بعد إتمامها.

الثالث: الذكر؛

و الأحوط اختيار التسيب من أفراد، و يجزئ منه أن يقول: «سبحان الله» ثلاثاً، أو «سبحان ربّي العظيم و بحمده» مرّة واحدة، و الأحوط عدم ترك التكبير للركوع قبله، و كذلك بعد رفع الرأس منه.

(مسألة ٢٧٩): يعتبر في الذكر الطمأنينة مع القدرة، و تسقط مع العجز. و إذا نسي الذكر أو الطمأنينة فيه حتى رفع رأسه من الركوع فالأحوط الرجوع و التدارك ثم إعادة الصلاة، و إن تذكر بعد الدخول في السجدة الثانية صحّت صلاته، و إذا تذكر عدم الطمأنينة - هو في الركوع - أعاد الذكر على الأحوط وجوباً.

الرابع: القيام بعد الركوع؛

و يعتبر فيه الانتصاب و الطمأنينة.

(مسألة ٢٨٠): إذا شك في الركوع أو في القيام بعده - و قد دخل في السجود - لم يعتن بشكّه، و كذلك إذا شك في القيام و لم يدخل في السجود، و إن كان الأحوط فيه الرجوع و تدارك القيام المشكوك فيه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٧

رجاءً، و أما إذا شك في الركوع و لم يدخل في السجود و جب عليه الرجوع لتداركه.

(مسألة ٢٨١): إذا نسي الركوع حتى دخل في السجدة الثانية بطلت صلاته، و إن تذكره قبل ذلك لا يبعد الاجتزاء بتدارك الركوع و الإتمام، و الأحوط استجباً إعادة أيضاً، و يجب على الأحوط أن يسجد سجدتي السهو لزيادة السجدة الواحدة.

(مسألة ٢٨٢): من كان على هيئة الراكع في أصل الخلقة أو لعارض؛ فإن تمكّن من القيام منتصباً - و لو بأن يتكئ على شيء - لزمه ذلك حال التكبير و القراءة و قبل الركوع و بعده، و إلاً فإن تمكّن من رفع بدنه بمقدار يصدق على الانحناء بعده الركوع في حقّه عرفاً لزمه ذلك، و إن لم يتمكّن من ذلك و لكن تمكّن من الانحناء بمقدار لا يخرج عن حدّ الركوع فالأحوط عليه ذلك مع الإيماء برأسه، و إلاً أوماً برأسه، و إن لم يتمكّن فبعينه.

(مسألة ٢٨٣): يعتبر في الانحناء أن يكون بقصد الركوع، فلو انحنى بمقداره لا بقصد الركوع، بل لغاية أخرى - كقتل العقرب و نحوه - فالأحوط بطلان صلاته.

(مسألة ٢٨٤): إذا انحنى للركوع وفي أثناء الهوى غفل و جلس للسجود نسياناً ففيه صور ثلاث:

١- أن يكون نسيانه قبل أن يصل إلى حدّ الركوع، فيلزمه - حينئذٍ - الرجوع والانحناء للركوع.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٨

٢- أن يكون نسيانه بعد تحقّق مسمّي الركوع، فتصحّ صلاته، والأحوط استحباباً أن يقوم منتصباً ثمّ يهوى إلى السجود، وإذا التفت إلى ذلك و قد سجد سجدة واحدة مضى في صلاته، والأحوط استحباباً إعادة الصلاة بعد الإتمام، وإذا التفت إلى ذلك و قد سجد سجدتين صحّ سجوده و مضى.

٣- أن يكون نسيانه قبل تحقّق مسمّي الركوع حتى هوى إلى السجود و خرج عن حدّ الركوع، فيلزمه أن يرجع إلى القيام ثمّ ينحني إلى الركوع ثانياً، و يتمّ صلاته.

الخامس: في السجود:

إشارة

و يجب في كلّ ركعة سجدتان، و هما معاً من الأركان، فتبطل الصلاة بنقيصتهما عمداً أو سهواً، و بزيادتهما كذلك على الأحوط. و سيأتي حكم زيادة السجدة الواحدة و نقصانها.

و يعتبر في السجود أمور:

الأول: أن يكون على سبعة أعضاء؛

و هي: الجبهة، و الكفّان، و الركبتان، و الإبهامان من الرّجل.

و المدار في تحقّق مفهوم السجدة على وضع الجبهة بقصد التعظيم، و على هذا المعنى تدور الزيادة و النقيصة. و أما وضع غيرها - من الأعضاء المذكورة - على الأرض فهو و إن كان واجباً حال السجود إلّا أنه ليس بركن، فلا يضرب بالصلاة تركه من غير عمد، و إن كان الترك في كلتا

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١١٩

السجدتين.

(مسألة ٢٨٥): يعتبر فيما يصحّ السجود عليه اتّصال أجزائه على الأحوط، فلا يجوز السجود على السبحة غير المطبوخة.

(مسألة ٢٨٦): الواجب وضعه على الأرض من الجبهة ما يصدق على وضعه السجود عرفاً، و من اليدين باطن الكفّ، و في الضرورة ينتقل إلى الظاهر، ثمّ الأقرب فالأقرب على الأحوط، و من الركبتين بمقدار المسمّي، و من الإبهامين طرفاهما على الأحوط. و لا يعتبر في وضع هذه المواضع أن يجعل ثقله على جميعها و إن كان أحوط.

و يعتبر أن يكون السجود على النحو المتعارف، فلو وضعها على الأرض - و هو نائم على وجهه - لم يجزه ذلك، نعم لا بأس بإلصاق الصدر و البطن بالأرض حال السجود، و الأحوط تركه.

(مسألة ٢٨٧): الأحوط لمن قطعت يده من الزند، أو لم يتمكّن من وضعها على الأرض أن يسجد على ذراعه، مراعيّاً لما هو الأقرب إلى الكفّ، و إن لم يتمكّن من السجدة على باطن كفّه يسجد على ظاهرها، و من قطع إبهام رجله يسجد على سائر أصابعها على

الأحوط.

الثاني: أن لا يكون المسجد أعلى من الموقف و لا أسفل منه بما يزيد على مقدار لبنة؛

وقدّر بأربع أصابع مضمومة، فلو وضع جبهته سهواً على مكان مرتفع أو سافل - و كان التفاوت أزيد من المقدار المزبور؛ فإن لم يصدق معه السجود لزمه أن يرفع رأسه و يسجد، و إن صدق معه السجود فالأحوط جرّ الجبهة إلى المكان المستوى من غير رفع، هذا إذا كان سهواً،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٢٠

و لو كان عمداً بطلت صلاته.

الثالث: يعتبر في مسجد الجبهة أن يكون من الأرض أو نباتها

غير ما يؤكل أو يلبس؛ فلا يجوز السجود على الحنطة و الشعير و القطن - و لو قبل الغزل و النسيج - و نحو ذلك، نعم لا بأس بالسجود على ما يأكله الحيوان من النبات، و يشكل السجود على الأعشاب الطيبة - كالخوبه، و عنب الثعلب، و ورد لسان الثور و نحوها - مما له طعم و ذوق حسن، و الأحوط وجوباً ترك السجدة على ورق الكرم قبل جفافه، و على ورق الشاي، و يجوز السجود على قشر اللوز و الجوز، و على نواة التمر و سائر النوى، و على القرطاس اختياراً و إن اتّخذ مما لا يصحّ السجود عليه. و السجود على الأرض أفضل من السجود على غيرها، و السجود على التراب أفضل من السجود على غيره، و أفضل اقسامه التربة الحسينية على مشرفها آلاف السلام و التحيّة.

و لا- يجوز السجود على الذهب و الفضة و سائر الفلزات، و على القير و الزفت، و على الزجاج و البلور، و على الرماد و الفحم، و غير ذلك ممّا لا يصدق عليه الأرض أو نباتها، و كذا لا يجوز أن يسجد على الخزف و الآجر، و على النورة بعد طبخها، و على العقيق و الفيروزج، و الياقوت و الألماس و نحوها، أما الجصّ - بعد طبخه - فلا يبعد صحّة السجود عليه إلا أن الأحوط تركه.

(مسألة ٢٨٨): لا يجوز السجود على ما يؤكل في بعض البلدان و إن لم يؤكل في بلد آخر.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٢١

(مسألة ٢٨٩): إذا لم يتمكّن من السجود على ما يصحّ السجود عليه - لفقدانه أو من جهة الحرّ أو البرد أو غير ذلك - سجد على ثوبه، فإن لم يتمكّن منه أيضاً سجد على ظهر كفّه.

(مسألة ٢٩٠): إذا سجد سهواً على ما لا يصحّ السجود عليه جاز أن يرفع رأسه و يسجد على ما يصحّ السجود عليه، و إن كان الأحوط الجرّ على ما يصحّ السجود عليه، و إذا وضعها على ما يصحّ السجود عليه جاز جرّها إلى الأفضل و الأسهل.

(مسألة ٢٩١): لا بأس بالسجود على ما لا يصحّ السجود عليه اختياراً حال التقيّة، و لا يجب التخلّص منها بالذهاب إلى مكان آخر، نعم لو كان في ذلك المكان وسيلة لترك التقيّة؛ بأن يصلّى على البارية أو نحوها ممّا يصحّ السجود عليه و جب اختيارها.

الرابع: يعتبر الاستقرار في المسجد؛

فلا يجزى وضع الجبهة على الوحل و الطين، أو التراب الذي لا تتمكّن الجبهة عليه، و لا بأس بالسجود على الطين إذا تمكّنت الجبهة عليه، و لكن إذا لصق بها شيء من الطين أزاله للسجدة الثانية على الأحوط.

الخامس: يعتبر في المسجد الطهارة، و الإباحة،

و تجزئ طهارة الطرف الذى يسجد عليه، و لا تضرّ نجاسة الباطن أو الطرف الآخر، و اللازم طهارة المقدار الذى يعتبر وقوع الجبهة عليه فى السجود. فلا بأس بنجاسة الزائد عليه على الأظهر. إلا إذا كانت مسرية إلى بدنه و لباسه، و قد تقدّم الكلام فى اعتبار الحليّة فى مكان المصلّى فى المسألة: (١٩٣).

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٢٢

السادس: يعتبر الذكر فى السجود؛

و الحال فيه كما ذكرناه فى ذكر الركوع، و الأحوط فى التسيحة الكبرى هنا «سبحان ربّي الأعلى و بحمده».

السابع: يعتبر الجلوس بين السجدين؛

و أما الجلوس بعد السجدة الثانية- جلسة الاستراحة- فى الركعة الأولى و الثالثة ممّا لا تشهد فيه فالأحوط إتيانه.

الثامن: يعتبر استقرار المواضع السبعة

- المتقدّم ذكرها- على الأرض حال الذكر؛ فلو حرّكها متعمداً و جبت الإعادة حتى فى غير الجبهة على الأحوط، و لا بأس بتحريكها فى غير حال الذكر، بل لا بأس برفعها و وضعها ثانياً فى غير حال الذكر ما عدا الجبهة. و لو تحرّكت المواضع حال الذكر من غير عمد أعاد الذكر على الأحوط.

(مسألة ٢٩٢): من لم يتمكّن من الانحناء للسجود و جب عليه أن يرفع ما يسجد عليه إلى حدّ يتمكّن من وضع الجبهة عليه، فإن لم يتمكّن من ذلك أيضاً أو ما برأسه للسجود، و مع العجز عنه أو ما له بعينه، و جعل إيماءه للسجود أكثر من إيماءه للركوع على الأحوط الأولى.

(مسألة ٢٩٣): إذا ارتفعت الجبهة من المسجد قهراً؛ فإن كان قبل الذكر فلا تحتسب له السجدة فيرجع و يسجد، و إن كان بعده حسبت له، و عليه؛ فإن أمكن حفظها عن الوقوع ثانياً فهو، و إلا يرفع رأسه و يأتي بما يجب عليه من سجدة أو غيرها.

(مسألة ٢٩٤): إذا كان فى الجبهة جرح لا يتمكّن معه من وضعها

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٢٣

على الأرض لزمه حفر الأرض، ليقع موضع الجرح فى الحفرة و يضع الموضع السالم من الجبهة على الأرض، فإن لم يتمكّن من ذلك سجد على الحاجب إن أمكن، ثم الذقن، ثم على أحد طرفى الجبهة مقدّماً للأيمن على الأحوط استحباباً، ثم الأنف، و الأحوط ضمّ الإيماء مع كلّ منهما بوجاء المطلوبيّة، فإن تعذّر ذلك كلّ أو ما إلى السجود.

(مسألة ٢٩٥): من نسى السجدين حتى دخل فى الركوع بطلت صلاته على الأحوط، و إن تذكّرهما قبل ذلك رجع و تداركهما، و من نسى سجدة واحدة، فإن ذكرها قبل الركوع رجع و تداركها، و إن ذكرها بعد ما دخل فى الركوع مضى فى صلاته و قضاها بعد الصلاة مع سجدة السهو على الأحوط.

(مسألة ٢٩٦): من نسى السجدين من الركعة الأخيرة حتى سلّم؛ فإن ذكرهما بعد أن يأتي بما ينافى الصلاة عمداً و سهواً بطلت صلاته، و كذا إذا ذكرهما قبل الإتيان به على الأحوط.

(مسألة ٢٩٧): من نسى سجدة من الركعة الأخيرة و ذكرها بعد السلام قبل الإتيان بما ينافى الصلاة عمداً و سهواً، رجع على الأحوط و تداركها و أتمّ صلاته، ثم يقضى المنسى و سجد سجدة السهو، و إذا ذكرها بعد الإتيان بالمنافى قضاها، و سجد سجدة السهو على الأحوط.

(مسألة ٢٩٨): من نسي وضع عضو من الأعضاء السبعة - غير الجبهة - على الأرض و ذكره بعد رفع الجبهة، فإنه يرجع و يتدارك المنسى في محلّه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٢٤

(مسألة ٢٩٩): إذا ذكر - بعد رفع الرأس من السجود - أن مسجده لم يكن ممّا يصحّ السجود عليه، ففي المسألة صور:

١- أن يكون ذلك في السجدة الواحدة، و يكون الالتفات إليه بعد ما دخل في ركن آخر؛ ففي هذه الصورة يتم الصلاة و يقضى تلك السجدة بعدها، و يسجد سجدة السهو على الأحوط.

٢- أن يكون ذلك في السجدة الواحدة، و يكون التفاته إليه قبل الدخول في ركن آخر، فالأحوط في هذه الصورة لزوم الرجوع لتدارك السجدة و الإتيان بما بعدها، و إعادة الصلاة.

٣- أن يكون ذلك في السجدين، و يكون التفاته إليه حينما لا يمكنه التدارك، كما إذا دخل في ركن، أو أن ذلك كان في الركعة الأخيرة، و قد أتى بشيء من المنافيات بعد ما سلم، ففي هذه الصورة يحكم بصحة الصلاة على الأظهر.

٤- أن يكون ذلك في السجدين و أمكنه التدارك، و الأحوط في هذه الصورة أن يتدارك السجدين ثم يعيد صلاته.

(مسألة ٣٠٠): إذا نسي الذكر أو الطمأنينة حال الذكر، و ذكره بعد رفع الرأس من السجود فالأحوط هو الرجوع و التدارك و إعادة الصلاة إذا كان الترك في كلتا السجدين معاً.

(مسألة ٣٠١): إذا نسي الجلسة بين السجدين حتى سجد الثانية صحّت صلاته.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٢٥

السادس: في التشهد:

و هو واجب في الثانية مرة بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الثانية، و في الثالثة و الرابعة مرتين؛ الأولى كما ذكر، و الثانية بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة من صلاة الظهرين و المغرب، و العشاء، و لكل من صلاتي الاحتياط و الوتر تشهد، و الأحوط في كفيته أن يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده و رسوله، اللهم صلّ على محمد و آل محمد».

و يجب تعلّم التشهد مع الإمكان، و العاجز عن التعلّم - إذا لم يجد من يلقّنه - اقتصر على ما يسعه من الشهادة و الصلوات إن صدق عليه الشهادة، و إن عجز فالأحوط و جوباً أن يأتي بترجمته رجاءً، و الأحوط من ذلك تكرار الصلاة بالإتيان بما أمكنه من التشهد، و إذا عجز عنها أتى بسائر الأذكار بقدره.

(مسألة ٣٠٢): يعتبر في التشهد أمور:

١- أدائه صحيحاً:

٢- الجلوس حاله مع القدرة عليه، و لا تعتبر في الجلوس كفيته خاصّة.

٣- الطمأنينة عند اشتغاله بالذكر.

٤- الموااة بين أجزائه؛ بأن يأتي بها متعاقبة على نحو يصدق عليه عنوان التشهد.

(مسألة ٣٠٣): إذا نسي التشهد الأول، و ذكره قبل أن يدخل في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٢٦

الركوع الذي بعده، لزمه الرجوع لتداركه، و الأحوط و جوباً أن يسجد سجدة السهو للقيام في غير محلّه، و لو تذكره بعده فالأحوط أن يقضيه بعد الصلاة، و يسجد سجدة السهو. و لو نسي الجلوس فيه تداركه مع الإمكان، و إلا مضى في صلاته و سجد بعدها

سجدتى السهو على الأحوط، و من نسي الطمأنينة فيه مضى، و من نسي التشهد الأخير حتى سلم؛ فإن ذكره قبل الإتيان بما ينافى الصلاة فإنه يرجع على الأحوط و يتدارك المنسى و يتم صلاته، ثم يقضى المنسى و يسجد سجدتى السهو، و إن ذكره بعد الإتيان بالمنافى، فهو كمن نسي التشهد الأول و ذكره بعد الدخول فى الركوع.

(مسألة ٣٠٤): إذا تشهد فشك فى صحته و دخل فى الجزء الذى بعده لم يعتن بشكه فى بعض الموارد كما تقدم فى المسألة: (٢٥٠)، و إذا شك فى الإتيان بالشهادتين حال الصلاة على محمد و آل محمد، أو شك فى مجموع التشهد، أو فى الصلاة على محمد و آل محمد ما قام، أو حين السلام الواجب لم يعتن بشكه، و أما إذا كان شكه قبل التسليم و قبل أن يصل إلى حد القيام لزمه التدارك، و كذا إذا تشهد و شك فى صحته قبل الدخول فى الجزء اللاحق.

السابع: فى السلام:

و هو واجب فى الركعة الأخيرة من الصلاة بعد التشهد، و يعتبر أداؤه صحيحاً حال الجلوس مع الطمأنينة كما فى التشهد. و صورته: «السلام

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ١٢٧

علينا و على عباد الله الصالحين» أو «السلام عليكم»، و يجرى كل من هاتين الجملتين. و إذا اقتصر على الجملة الثانية: فالأحوط الأولى أن يقول: «السلام عليكم و رحمة الله و بركاته».

و يستحب الجمع بين الجملتين، و أن يقول قبلهما: «السلام عليك أيها النبى و رحمة الله و بركاته». و العاجز عن السلام كالعاجز عن التشهد فى الحكم المتقدم.

(مسألة ٣٠٥): من نسي السلام تداركه إذا ذكره قبل أن يأتى بشيء من منافيات الصلاة، و إن ذكره بعد ذلك- كأن يذكره بعد ما صدر منه الحدث، أو بعد فصل طويل مخلّ بهيئة الصلاة- صحّت صلاته و لا شيء عليه، و إن كان الأحوط إعادتها.

(مسألة ٣٠٦): إذا شك فى صحّة السلام أو فى أصله بعد ما أتى بشيء من المنافيات و لو سهواً لم يعتن بالشك. و إذا شك فى أحدهما- أصل السلام أو صحته- قبل أن يدخل فى شيء منها لزمه التدارك، سواء دخل فى التعقيب أم لم يدخل.

الثامن: فى الترتيب و الموالاة:

يجب الإتيان بواجبات الصلاة مرتبة على النحو الذى ذكرناه، فإذا خالف الترتيب- عمداً- بطلت صلاته، و قد بينا حكم المخالفة سهواً فى المسائل المتقدمة.

و تجب الموالاة بين أجزاء الصلاة؛ بأن يؤتى بها متواليه على نحو

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ١٢٨

ينطبق على مجموعها عنوان الصلاة، و لا يضرّ بالموالاة تطويل الركوع، أو السجود، أو القنوت، أو الإكثار من الأذكار، أو قراءة السور الطوال .. و نحو ذلك.

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ١٢٩

القنوت

يستحب القنوت فى كل صلاة- فريضة كانت أو نافلة- مرّة واحدة، و يتعدّد القنوت فى صلوات العيدين و الآيات، و محلّه فى بقية

الصلوات قبل الركوع من الركعة الثانية، والقنوت في صلاة الوتر قبل ما يركع، وفي استحباب القنوت الثانية فيها بعد الركوع إشكال. ويتأكد استحباب القنوت في الصلوات الجهرية- ولا سيما صلاة الفجر والمغرب- وفي الوتر من النوافل. (مسألة ٣٠٧): لا يعتبر في القنوت ذكر مخصوص، ويكفي فيه كل دعاء أو ذكر أو حمد أو ثناء، والظاهر أنه لا تتحقق وظيفة القنوت بالدعاء الملحون أو بغير العربية وإن كان لا يقدح ذلك في صحة الصلاة، والأولى قراءة المأثور عن المعصومين عليهم السلام، وقد وردت أذكار خاصة في بعض النوافل فلتطلب من مظانها. (مسألة ٣٠٨): من نسي القنوت حتى ركع؛ يستحب له أن يأتي به بعد الركوع، وإن ذكره بعد ما سجد فيستحب له أن يأتي به بعد الصلاة جالساً مستقبلاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٠

مبطلات الصلاة

إشارة

مبطلات الصلاة أحد عشر أمراً:

الأول: أن تفقد الصلاة شيئاً من الأجزاء أو مقدماتها؛

على التفصيل المتقدم في المسائل المرتبطة بها-

الثاني: أن يحدث المصلي أثناء صلاته ولو في الآت المتخللة؛

ولا فرق في ذلك بين العمد والسهو، ولا بين الاختيار والاضطرار، وقد تقدم في صفحة: (٧٠) وما بعدها حكم دائم الحدث، وفي المسألة:

(٣٠٥) حكم ناسي السلام حتى أحدث.

الثالث: التكفير في الصلاة؛

وهو أيضاً مبطل لها- حال الاختيار- إذا كان بقصد الجزئية، وإلا فالأحوط الإتمام ثم الإعادة، نعم هو حرام حرمة تشريعية مطلقاً، سواء أكان بقصد الجزئية أم لم يكن كذلك، ولا بأس به حال التقيّة. والتكفير: هو أن يضع المصلي إحدى يديه على الأخرى خضوعاً وتأديباً، ولا بأس بالوضع المزبور لغرض آخر كالحكّ ونحوه.

الرابع: الالتفات عن القبلة متعمداً بتمام البدن أو بالوجه فقط

ولو سهواً أو قهراً من ريح أو نحوه.

وتفصيل ذلك أن الالتفات إلى اليمين أو اليسار قد يكون يسيراً،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣١

ولا يخرج معه المصلي عن كونه مستقبلاً للقبلة فهذا لا يضرّ بالصلاة، ولكنه مكروه، وإذا كان كثيراً؛ فقد يصل الانحراف إلى حدّ

يواجه نقطة اليمين أو اليسار أو يزيد على ذلك، فهذا يبطل الصلاة، بل الحكم كذلك مع السهو أيضاً، فتجب الإعادة في الوقت، نعم إذا انكشف الحال بعد خروج الوقت لم يجب القضاء؛ وقد لا- يصل الانحراف إلى هذا الحد، بل يكون الانحراف فيما بين نقطتي اليمين و اليسار، ففي هذه الصورة تبطل الصلاة إذا كان الانحراف عن عمد دون ما إذا كان عن سهو، لكنّه إذا علم به- و هو في الصلاة- لزمه التوجّه إلى القبلة فوراً.

الخامس: التكلّم في الصلاة بكلام الآدميين متعمداً إذا كان مؤلفاً من حرفين،

و يلحق به الحرف الواحد المفهم مثل (ق)، و لا- فرق في ذلك بين صورتى الاختيار و الاضطرار، و استثنى من ذلك ما إذا سلّم شخص على المصلّى، فإنّه يجب عليه أن يردّ عليه سلامه بمثله. فإذا قال: (السلام عليك) وجب ردّه بمثله، و الأحوط وجوباً المماثلة في التعريف و التنكير و الإفراد و الجمع، و يختصّ هذا الاستثناء بما إذا وجب الردّ على المصلّى، و أما فيما إذا لم يجب عليه كان ردّه مبطلاً لصلاته، و هذا كما إذا لم يقصد المسلم بسلامه تحية المصلّى، و إنّما قصد به أمراً آخر من استهزاء أو مزاح و نحوهما، و كما إذا سلّم المسلم على جماعة منهم المصلّى- و كان فيهم من يردّ سلامه- فإنّه لا يجوز للمصلّى أن يردّ عليه سلامه، و لو ردّه بطلت صلاته. (مسألة ٣٠٩): لا بأس بالدعاء، و بذكر الله سبحانه، و بقراءة القرآن المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٢ في الصلاة، و لا يندرج شيء من ذلك في كلام الآدميين. (مسألة ٣١٠): لا تبطل الصلاة بالتكلّم أو بالسلام فيها سهواً، و إنّما تجب بذلك سجدة واحدة للسهو بعد الصلاة على الأحوط.

السادس:: القهقهة؛

و هي تُبطل الصلاة و إن كانت بغير اختيار؛ و لا بأس بها إذا كانت عن سهو. و القهقهة: هي الضحك المشتمل على الصوت و الترجيع.

السابع: البكاء متعمداً؛

و هو يُبطل الصلاة إذا كان مع الصوت، و لأمر من أمور الدنيا، و الأحوط وجوباً ترك ما لا يشتمل على الصوت أيضاً، و لا فرق في بطلان الصلاة به بين صورتى الاختيار و الاضطرار، نعم، لا- بأس به إذا كان عن سهو، كما لا- بأس بالبكاء اختياراً إذا كان لأمر أخروي- كخوف من العذاب، أو طمع في الجنة، أو كان خضوعاً لله سبحانه و لو لأجل طلب أمر دنيوي-، و كذلك البكاء لشيء من مصائب أهل البيت سلام الله عليهم، لأجل التقرب به إلى الله.

الثامن: كلّ عمل يخلّ بهيئة الصلاة عند المتشرعة؛

و منه الأكل أو الشرب إذا كان على نحو تمنحى به صورة الصلاة، و لا فرق في بطلان الصلاة بذلك بين العمد و السهو، نعم لا بأس بابتلاع ما تخلف من الطعام في فضاء الفم أو خلال الأسنان، كما لا بأس بأن يضع شيئاً قليلاً من السكر في فمه ليذوب و ينزل إلى الجوف تدريجاً، و لا بأس أيضاً بالأعمال اليسيرة؛ كالإيماء باليد لتفهم أمر ما، و كحمل الطفل أو إرضاعه، و عدّ الركعات بالحصى.. و نحوها، فإن كلّ ذلك لا يضرّ بالصلاة، كما لا يضرّ بها

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٣

قتل الحية أو العقرب.

(مسألة ٣١١): من كان مشتغلاً بالدعاء في صلاة الوتر عازماً على الصوم جاز له أن يتخطى إلى الماء الذي أمامه بخطوتين أو ثلاثة ليشربه إذا خشى مفاجأة الفجر وهو عطشان، والأحوط الاقتصار على الوتر المندوب دون الواجب كالمنذور، ولا يتعدى من الدعاء إلى سائر الأحوال، ولا يبعد التعدى من الوتر إلى سائر النوافل، ولا يجوز التعدى من الشرب إلى الأكل.

التاسع: التأمين؛ عامداً في غير حال التقيّة،

و لا بأس به معها أو سهواً.

و التأمين هو: قول (آمين) بعد قراءة سورة الفاتحة، ويختصّ البطلان بما إذا قصد الجزئية، أو لم يقصد به الدعاء، فلا بأس به إذا قصده و لم يقصد الجزئية.

العاشر: الشك في عدد الركعات؛

على تفصيل سيأتي.

الحادي عشر: أن يزيد في صلاته أو ينقص منها شيئاً متعمداً؛

و يعتبر في الزيادة أن يقصد بها الجزئية فلا تتحقق الزيادة بدونها. نعم تبطل الصلاة بزيادة الركوع، و كذا بزيادة السجود عمداً و إن لم يقصد بها الجزئية على الأحوال.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٤

أحكام الشك في الصلاة

إشارة

(مسألة ٣١٢): من شك في الإتيان بصلاة في وقتها لزمه الإتيان بها، و لا يعتنى بالشك إذا كان بعد خروج الوقت.

(مسألة ٣١٣): من شك في الإتيان بصلاة الظهر - بعد ما صلى العصر - لزمه الإتيان بها، و الأحوال أن يجعل ما أتى به ظهراً ثم يأتي بصلاة أخرى بقصد ما في الذمّة. و من شك في الإتيان بصلاة المغرب - بعد ما صلى العشاء - لزمه الإتيان بها.

(مسألة ٣١٤): من شك في الإتيان بالظهرين - و لم يبق من الوقت إلّا مقدار فريضة العصر - لزمه الإتيان بها، و لا يجب عليه قضاء صلاة الظهر، و كذلك الحال في العشاءين.

(مسألة ٣١٥): من شك في صحّة صلاته بعد الفراغ منها لم يعتن بشكّه، و إذا شك في صحّة جزء من الصلاة بعد الدخول في الجزء المترتب عليه لم يعتن بالشك إذا كان منشأ الشك في الصحّة من ناحية غير الموالاة و الترتيب، و إذا شك في أصل الإتيان به بعد ما دخل في الجزء المترتب عليه لم يعتن به، و أمّا إذا كان الشك في الصحّة أو الإتيان قبل الدخول في الجزء اللاحق لزمه الإتيان، و قد مرّ تفصيل ذلك في مسائل واجبات الصلاة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٥

الشك في عدد الركعات

(مسألة ٣١٦): من شك في صلاة الفجر أو غيرها من الصلوات الثنائية الواجبة أو في صلاة المغرب - ولم يحفظ عدد ركعاتها - بطلت صلاته.

(مسألة ٣١٧): من شك في عدد ركعات الصلوات الرباعية فالأحوط لزوماً التروى يسيراً، فإن استقرّ الشك و كان في الثنائية أو الثلاثية أو الأوليين من الرباعية بطلت، وإن كان في غيرها - وقد أحرز الأوليين برفع الرأس عن السجدة الثانية من الركعة الثانية - عمل بوظيفة الشاك في تسعة مواضع، و أعاد صلاته في ما عداها؛ و المواضع التسعة كما يلي:

١- من شك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين - برفع الرأس عن السجدة الثانية - بنى على الثلاث، و أتم صلاته، ثم أتى بركعة من قيام احتياطاً.

٢- من شك بين الثلاث و الأربع - أينما كان الشك - بنى على الأربع و أتم صلاته، ثم أتى بركعتين من جلوس أو بركعة من قيام، و الأحوط استحباباً اختيار الأول، و إن كانت وظيفته الصلاة جالساً احتاط بركعة جالساً.

٣- من شك بين الاثنتين و الأربع بعد السجدين بنى على الأربع،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٦

و أتى بركعتين من قيام بعد الصلاة.

٤- من شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بعد السجدين، بنى على الأربع، و أتم صلاته، ثم أتى بركعتين قائماً، ثم بركعتين جالساً.

٥- من شك بين الأربع و الخمس - بعد السجدين - بنى على الأربع، و سجد سجدة السهو بعد الصلاة، و لا شيء عليه.

٦- من شك بين الأربع و الخمس - حال القيام -، هدم قيامه و أتى بوظيفة الشاك بين الثلاث و الأربع.

٧- من شك بين الثلاث و الخمس - حال القيام -، هدم قيامه و أتى بوظيفة الشاك بين الاثنتين و الأربع.

٨- من شك بين الثلاث و الأربع و الخمس - حال القيام -، هدم قيامه و أتى بوظيفة الشاك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع.

٩- من شك بين الخمس و الست - حال القيام -، هدم قيامه و أتى بوظيفة الشاك بين الأربع و الخمس بعد السجدين.

و الأحوط في المواضع الأربعة الأخيرة أن يسجد سجدة السهو بعد صلاة الاحتياط لأجل القيام الذي هدمه.

(مسألة ٣١٨): إذا شك في صلاته، ثم انقلب شكّه إلى الظنّ - قبل أن يتمّ صلاته - لزمه العمل بالظنّ، و لا يعتنى بشكّه الأول، و إذا

ظنّ ثمّ انقلب إلى الشك لزمه ترتيب أثر الشك، و إذا انقلب ظنّه إلى ظنّ آخر، أو انقلب شكّه إلى شك آخر لزمه العمل على طبق الظنّ أو الشك الثاني.

و على الجملة؛ يجب على المصلّي أن يراعى حالته الفعلية و لا

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٧

عبرة بحالته السابقة، مثلاً إذا ظنّ أن ما بيده هي الركعة الرابعة، ثم شك في ذلك لزمه العمل بوظيفة الشاك، و إذا شك بين الاثنتين و

الثلاث فبنى على الثلاث، ثم انقلب شكّه إلى الظنّ بأنّها الثانية، عمل بظنّه، و إذا انقلب إلى الشك بين الاثنتين و الأربع لزمه أن يعمل

بوظيفة الشك الثاني، و إذا ظنّ أن ما بيده الركعة الثانية، ثم تبدل ظنّه بأنّها الثالثة، بنى على أنها الثالثة و أتم صلاته.

الشكوك التي لا يعتنى بها

لا يعتنى بالشك في ستة مواضع:

١- ما إذا كان الشك بعد الفراغ من العمل؛ كما إذا شك بعد ما صلى الفجر في أنّها كانت ركعتين أو أقلّ أو أكثر، و أما إذا شك

في صحّة الجزء بعد الفراغ منه و قبل الدخول في الجزء اللاحق فلا بد من الاعتناء بالشك، بل قد يجب الاعتناء به بعد الدخول أيضاً، و قد مرّ تفصيله في المسألة:
(٣١٥).

٢- ما إذا كان الشك بعد خروج الوقت؛ كما إذا شك في الإتيان بصلاة الفجر بعد ما طلعت الشمس.

٣- ما إذا كان الشك في الإتيان بجزء بعد ما دخل في جزء آخر مترتب عليه.

٤- ما إذا كثر شكه؛ فإذا شك في الإتيان بواجب بنى على الإتيان

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٨

به، كما إذا شك - كثيراً - بين السجدة و السجدين، فإنه يبنى - حينئذٍ - على أنه أتى بسجدين، و إذا شك في الإتيان بمفسد بنى على عدمه، كمن شك - كثيراً - في صلاة الفجر بين الاثنتين و الثلاث فإنه يبنى على أنه لم يأت بالثالثة، و يُتمّ صلاته، و لا شيء عليه، و لا فرق في عدم الاعتناء بالشك - إذا كثر - بين أن يتعلّق بالأجزاء أو أن يتعلّق بالشرائط.

و على الجملة؛ لا- يعنى بشك كثير الشك، و يبنى معه على صحّة العمل المشكوك فيه. و تتحقّق كثرة الشك بزيادة الشك على المقدار المتعارف بحدّ يصدق معه عرفاً أنّ صاحبه كثير الشك، و تتحقّق - أيضاً - بأن لا تمضى عليه ثلاث صلوات إلّا و يشك في واحدة منها، و يعتبر في صدق الكثرة أن لا يكون ذلك من جهة عروض عارض من خوف أو غضب أو همّ أو نحو ذلك.

قمي، سيد محمد حسيني روحاني، المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، در يك جلد، شركة مكتبة الألفين، كويت، اول، ١٤١٧ هـ ق

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)؛ ص: ١٣٨

ثمّ أنّه يختصّ عدم الاعتناء بشك كثير الشك بموضع كثرته، فلا بدّ من أن يعمل في ما عداه بوظيفة الشاكّ كغيره من المكلفين، مثلاً إذا كانت كثرة شكّه في خصوص الركعات لم يعتن بشكّه فيها، فإذا شك في الإتيان بالركوع أو السجود أو غير ذلك - مما لم يكثر شكّه فيه - لزمه الإتيان به إذا كان الشك قبل الدخول في الغير.

٥- ما إذا شك الإمام و حفظ عليه المأموم، أو بالعكس، فإذا شك الإمام بين الثلاث و الأربع - مثلاً - و كان المأموم حافظاً لم يعتن الإمام بشكّه و رجع إلى المأموم، و كذلك العكس، و يختصّ رجوع كلّ منهما إلى الآخر بالشك في الركعات دون الأفعال.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٣٩

(مسألة ٣١٩): لا- فرق في رجوع الشاكّ - من الإمام أو المأموم - إلى الحافظ منهما بين أن يكون حفظه على نحو اليقين، أو أن يكون على نحو الظنّ، فالشاكّ منهما يرجع إلى الظانّ كما يرجع إلى المتيقّن، و إذا اختلفا بالظنّ و اليقين عمل كلّ منهما بوظيفته، مثلاً إذا ظنّ المأموم في الصلوات الرباعية أن ما بيده هي الثالثة و جزم الإمام بأنها الرابعة، و جب على المأموم أن يضمّ إليها ركعة متّصلة، و لا يجوز له أن يرجع إلى الإمام.

(مسألة ٣٢٠): إذا اختلف الإمام و المأموم في جهة الشك؛ فإن لم تكن بينهما جهة مشتركة عمل كلّ منهما بوظيفته، كما إذا شك المأموم بين الاثنتين و الثلاث، و شك الإمام بين الأربع و الخمس، و إن كانت بينهما جهة مشتركة أخذ بها و ألغى كل منهما جهة الامتياز من طرفه، مثلاً إذا شك الإمام بين الثلاث و الأربع، و كان شك المأموم بين الاثنتين و الثلاث بنى على الثلاث؛ فإنّ المأموم يرجع إلى الامام في أن ما بيده ليست بالثانية، و الإمام يرجع إلى المأموم في أنها ليست بالرابعة، و لا حاجة - حينئذٍ - إلى صلاة الاحتياط.

٦- ما إذا كان الشك في عدد الركعة من النوافل، فإن هذا الشك لا يعتنى به، و المصلى يتخير بين البناء على الأقل و البناء على الأكثر فيما إذا لم يستلزم البطلان، ويتعين البناء على الأقل فيما إذا استلزمه، كما إذا شك بين الاثنتين و الثلاث. و الأفضل البناء على الأقل في موارد التخيير.

(مسألة ٣٢١): يعتبر الظن بالركعات في غير الأوليين من الفريضة كاليقين، و أما الظن بالأفعال فيها فالظاهر حكمه حكم الشك، فإذا ظن

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٠

بإتيان جزء في محله لزمه الإتيان به، و إذا ظن بعدم الإتيان بعد تجاوز المحل مضى، و ليس له أن يرجع و يتدارك، و الأحوط استحباباً إعادة الصلاة في صورتين.

(مسألة ٣٢٢): إذا وجبت النافلة لعارض - كندر و شبهه - فالظاهر أن حكم الشك في النافلة جارٍ عليها أيضاً.

(مسألة ٣٢٣): إذا ترك في صلاة النافلة ركناً سهواً - و لم يمكن تداركه بطلت، كما إذا خرج من الصلاة، و لا تبطل بزيادة الركن سهواً كما هو المشهور، و عليه إذا ترك ركناً - مثل الركوع - سهواً و تذكر بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة رجع و تدارك، و لا تبطل بزيادة الأركان.

صلاة الاحتياط

صلاة الاحتياط واجبة، و لكن يجوز أن يدعها و يعيد الصلاة.

و يعتبر فيها أمور:

١- أن يؤتى بها بعد الصلاة قبل الإتيان بشيء من منافياتها.

٢- أن يؤتى بها تاممة الأجزاء و الشرائط على النحو المعتبر في أصل الصلاة، غير أن صلاة الاحتياط ليس لها أذان و لا إقامة، و ليس فيها سورة - غير فاتحة الكتاب - و لا قنوت.

٣- أن يخفت في قراءتها، و إن كانت الصلاة الأصليّة جهريّة، و الأحوط الأولى الإخفات في البسمله أيضاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤١

(مسألة ٣٢٤): من أتى بشيء من المنافيات - قبل صلاة الاحتياط - لزمته إعادة أصل الصلاة على الأحوط.

(مسألة ٣٢٥): إذا علم قبل أن يأتي بصلاة الاحتياط أن صلاته كانت تامّة سقط وجوبها، و إذا علم أنها كانت ناقصة فالأحوط استيناف الصلاة مطلقاً و في جميع الفروض.

(مسألة ٣٢٦): إذا علم بعد صلاة الاحتياط نقص صلاته بالمقدار المشكوك فيه لم تجب عليه الإعادة، و قامت صلاة الاحتياط مقامه، مثلاً إذا شك بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع و أتم صلاته، ثم تبين له - بعد صلاة الاحتياط - أن صلاته كانت ثلاثاً صحّت صلاته، و كانت الركعة من قيام أو الركعتان من جلوس بدلاً من الركعة الناقصة.

(مسألة ٣٢٧): إذا شك في الإتيان بصلاة الاحتياط، فإن كان شكه بعد خروج الوقت، أو بعد الإتيان بما ينافي الصلاة عمداً و سهواً، أو بعد فوت الموالاة لم يعتن بشكّه، و إلّا لزمه الإتيان بها.

(مسألة ٣٢٨): إذا شك في عدد الركعات في صلاة الاحتياط فالأحوط وجوباً أن يستأنفها إن كان الشك قبل الإتيان بالمنافى، و إلّا فيعيد أصل الصلاة.

(مسألة ٣٢٩): إذا شك في شيء من أفعال صلاة الاحتياط جرى عليه حكم الشك في أفعال الصلاة.

(مسألة ٣٣٠): إذا نقص أو زاد ركناً في صلاة الاحتياط - عمداً أو سهواً - بطلت كما في الصلاة الأصليّة، و لا بدّ - حينئذٍ - من إعادة

أصل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٢

الصلاة، ولا تبطل بزيادة غير الركن أو نقصانه فيها سهواً، ولا تجب سجدة السهو في تلك الحال، نعم الأحوط وجوباً تدارك المنسى بعد الصلاة إن كانت سجدة أو تشهداً.

قضاء الأجزاء المنسية

(مسألة ٣٣١): من ترك سجدة واحدة سهواً ولم يمكن تداركها في الصلاة قضاها بعدها، والأحوط وجوباً أن يأتي بسجدة السهو أيضاً.

ومن ترك التشهد في الصلاة سهواً أتى بسجدة السهو، والأحوط قضاؤه أيضاً، ويعتبر في قضائهما ما يعتبر في أدائهما من الطهارة والاستقبال وغير ذلك، ويجرى هذا الحكم فيما إذا كان المنسى سجدة واحدة في أكثر من ركعة، بمعنى أنه يجب قضاء كل سجدة والإتيان بسجدة السهو لكل منها على الأحوط، ويجرى الحكم المزبور على الأحوط فيما إذا نسي سجدة واحدة والتشهد من الركعة الأخيرة ولم يذكر إلّا بعد التسليم والإتيان بالمنافى، وأما إذا ذكره بعد التسليم وقبل المنافى فالأحوط تدارك المنسى والإتيان بالتشهد والتسليم، ثم الإتيان بسجدة السهو للسلام الزائد على الأحوط وجوباً، وإذا كان المنسى (الصلاة على محمد وآله) أو بعض التشهد فالأحوط قضاؤه أيضاً.

(مسألة ٣٣٢): يعتبر في قضاء السجدة والتشهد أن يؤتى بها بعد الصلاة قبل صدور ما ينافيها، ولو صدر المنافى فالأحوط أن يقضيها، ثم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٣

يعيد الصلاة.

(مسألة ٣٣٣): يجب تقديم قضاء السجدة أو التشهد على سجدة السهو، وإذا كان على المكلف سجود السهو من جهة أخرى لزم تأخيرها عن القضاء أيضاً. وإذا كان على المكلف قضاء السجدة وقضاء التشهد، تخير في تقديم أيهما شاء. وإذا كان عليه صلاة الاحتياط وقضاء السجدة أو التشهد، قدّم صلاة الاحتياط على الأحوط.

(مسألة ٣٣٤): من شك في الإتيان بقضاء السجدة وجب الإتيان بها إذا كان الشك قبل خروج الوقت. والأحوط وجوباً أن يأتي به إذا شك بعد خروجه، وأما إذا شك في قضاء التشهد فالأحوط وجوباً أن يأتي به مطلقاً، خرج الوقت أم لم يخرج.

(مسألة ٣٣٥): إذا نسي قضاء السجدة أو التشهد حتى دخل في صلاة فريضة أو نافلة فالأحوط قطعها والإتيان بالقضاء.

سجود السهو

تجب سجدة السهو في موارد:

منها: ما إذا نسي سجدة واحدة، على ما مرّ في المسألة: (٣٣١).

ومنها: ما إذا نسي التشهد في الصلاة.

ومنها: ما إذا شك بين الأربع والخمس، على ما مرّ في المسألة:

(٣١٧).

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٤

و منها: ما إذا تكلم في الصلاة سهواً على الأحوط وجوباً.

و منها: ما إذا سلم في غير موضعه على الأحوط وجوباً، كما إذا اعتقد أن ما بيده هي الركعة الرابعة فسلم، ثم انكشف أنها كانت الثانية، و المراد بالسلم هو جملة: «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» أو جملة «السلام عليكم» و أما جملة «السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته» فالظاهر أن زيادتها - سهواً - لا توجب سجدة السهو، و إن كان إتيانها أحوط.

و منها: ما إذا قام موضع الجلوس أو جلس موضع القيام سهواً على الأحوط وجوباً.

و الأحوط الأولى أن يسجد لكل زيادة و نقيصة.

(مسألة ٣٣٦): إذا تعدد ما يوجب سجدة السهو لزم الإتيان بهما بتعداده. نعم إذا سلم في غير موضعه بكلتا الجملتين المتقدمتين، أو تكلم سهواً بكلام طويل لم يجب الإتيان بسجدة السهو إلا مرة واحدة.

(مسألة ٣٣٧): تجب المبادرة إلى سجدة السهو على الأحوط، و لو أخرهما عمدًا عصى و تجب عليه المبادرة، و لو أخرهما سهواً لزم الإتيان بهما فوراً إذا تذكر، و لا حاجة إلى إعادة أصل الصلاة.

(مسألة ٣٣٨): تعتبر التية في سجدة السهو.

و الأحوط في كفيتهما أن يسجد و يقول في سجوده: «بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته»، ثم يرفع رأسه و يجلس، ثم يسجد و يأتي بالذكر المتقدم، ثم يرفع رأسه و يتشهد تشهد

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٥

الصلاة، ثم يقول «السلام عليكم»، و الأولى أن يضيف إليه جملة:

«و رحمة الله و بركاته»، و لا يعتبر فيهما التكبير.

(مسألة ٣٣٩): يعتبر في سجود السهو على الأحوط أن يكون على ما يصح السجود عليه في الصلاة، و أن يضع مواضع السبعة على الأرض، و لا تعتبر فيه بقية شرائط السجود أو الصلاة على الأظهر، و إن كان الأحوط رعايتها.

(مسألة ٣٤٠): من شك في تحقق ما يوجب سجدة السهو لم يعتن به. و من شك في الإتيان بهما مع العلم بتحقق موجبها و جب عليه الإتيان بهما و إن كان بعد خروج الوقت.

(مسألة ٣٤١): إذا علم بتحقق ما يوجب سجدة السهو، و شك في الأقل و الأكثر بنى على الأقل، مثلاً إذا علم أنه سلم في غير موضعه و لم يدر أنه كان مرة واحدة أو مرتين، أو احتمل أنه تكلم أيضاً، لم يجب عليه إلا الإتيان بسجدة السهو مرة واحدة.

(مسألة ٣٤٢): إذا شك في الإتيان بشيء من أجزاء سجدة السهو و جب الإتيان به إن كان شكه قبل أن يدخل في الجزء المترتب على المشكوك فيه، و إلا لم يعتن به.

(مسألة ٣٤٣): إذا شك و لم يدر أنه أتى بسجدة أو بثلاث لم يعتن به، سواء شك قبل دخوله في التشهد أم شك بعده. و إذا علم أنه أتى بثلاث لم يقدح على إشكال ضعيف.

(مسألة ٣٤٤): إذا نسي سجدة واحدة من سجدة السهو، فإن

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٦

أمكنه التدارك - بأن ذكرها قبل أن يتحقق فصل طويل - لزمه التدارك، و إلا أتى بسجدة السهو من جديد.

صلاة الجماعة

إشارة

تستحب الجماعة في الصلوات اليومية، ويتأكد استحبابها في صلاة الفجر، وفي العشاءين، وفي الحديث. «الصلاة خلف العالم بألف ركعة، وخلف القرشي بمائة»، وعليه فالصلاة خلف العالم القرشي أفضل، وكلما زاد عدد الجماعة زاد فضلها.

(مسألة ٣٤٥): قد تجب الجماعة في الصلوات اليومية، وهو في موارد:

١- ما إذا أمكن المكلف تصحيح قراءته و تسامح حتى ضاق الوقت عن التعلّم و الصلاة، وقد تقدم ذلك في المسألة: (٢٥٢).

٢- ما إذا ابتلى المكلف بالوسواس لحدّ تبطل معه الصلاة، و توقّف دفعه على أن يصلّى جماعةً.

٣- ما إذا لم يسع الوقت أن يصلّى فرادى و وسعها جماعةً، كما إذا كان المكلف بطيئاً في قراءته أو لأمر آخر غير ذلك.

٤- ما إذا تعلّق النذر أو اليمين أو العهد و نحو ذلك بأداء الصلاة جماعةً.

و إذا أمر أحد الوالدين ولده بالصلاة جماعةً و كان تركها موجّباً

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٧

للعقوق يجب عليه امتثاله.

موارد مشروعية الجماعة:

تشرع الجماعة في جميع الصلوات اليومية و إن اختلفت صلاة الإمام و صلاة المأموم من حيث الجهر و الإخفات، أو القصر و التمام، أو القضاء و الأداء، و من هذا القبيل أن تكون صلاة الإمام ظهراً و صلاة المأموم عصراً، و بالعكس، و كذلك في العشاءين.

(مسألة ٣٤٦): لا تشرع الجماعة فيما إذا اختلفت صلاة الإمام و صلاة المأموم في النوع- كالصلوات اليومية و الآيات و الأموات-، نعم يجوز أن يأتّم في صلاة الآيات بمن يصلّى تلك الصلاة، و كذلك الحال في صلاة الأموات. و في مشروعية الائتتمام في صلاة الطواف- و لو كان بمن يصلّى صلاة الطواف- إشكال، و الاحتياط لا يترك.

(مسألة ٣٤٧): لا- يجوز الائتتمام في الصلوات اليومية بمن يصلّى صلاة الاحتياط، كما لا يجوز الائتتمام في صلاة الاحتياط حتى بمن يصلّى صلاة الاحتياط، و أمّا إذا كان الاحتياط في كلتا الصلاتين من جهة واحدة؛ كما إذا شك كل من الإمام و المأموم بين الثلاث و الأربع و بنيا على الأربع فلصحة الائتتمام وجه.

(مسألة ٣٤٨): يجوز لمن يريد إعادة صلاته من جهة الاحتياط الوجوبي أو الاستحبابي أن يأتّم فيها، و لا يجوز لغيره أن يأتّم به فيها، و يستثنى من هذا الحكم ما إذا كان كل من صلاتي الإمام و المأموم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٨

احتياطية، و كانت جهة الاحتياط فيهما واحدة، كأن يعلم الشخصان إجمالاً بوجود القصر أو التمام فيصلّيان جماعةً قصرّاً و تماماً.

(مسألة ٣٤٩): لا- تشرع الجماعة في النوافل و إن وجبت بنذر و شبهه، و لا- فرق في ذلك بين أن يكون كل من صلاتي الإمام و المأموم نافله، و أن تكون إحداها نافله، و تستثنى من ذلك صلوات الاستسقاء، و العيدين، فإن الجماعة مشروعة فيها.

(مسألة ٣٥٠): يجوز لمن يصلّى عن غيره- تبرّعاً أو استيجاراً- أن يأتّم فيها مطلقاً، كما يجوز لغيره أن يأتّم به إذا علم فوت الصلاة عن المنوب عنه.

(مسألة ٣٥١): من صلّى منفرداً جاز له أن يعيد صلاته جماعةً- إماماً أو مأموماً-، و كذا يجوز لمن صلّى جماعةً إماماً و مأموماً أن يعيد صلاته إماماً، و يشكل ذلك فيما إذا صلّى منفردين، ثم أراد إعادتها جماعةً بئتمام أحدهما بالآخر، من دون أن يكون في الجماعة من لم يؤدّ فريضته، نعم لا بأس بالإعادة رجاءً.

شرائط الإمامة:

تعتبر في الإمامة أمور:

١- بلوغ الإمام؛ فلا يجوز الائتمام بالصبي وإن كان مميزاً، نعم لا بأس بإمامته للصبيان تمريناً.

٢- عقله؛ فلا يجوز الاقتداء بالمجنون وإن كان أدوارياً، نعم لا

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٤٩

بأس بالاقتداء به حال إفاقة.

٣- إيمانه و عدالته، و قد مرّ تفسيرها في المسألة: (٢٠)، و يكفي في إحرازها حسن الظاهر، و تثبت بالشياع المفيد لليقين أو الاطمئنان، و بشهادة عدلين، و لا يبعد ثبوتها بشهادة العدل الواحد، بل بشهادة مطلق الثقة إذا حصل منهما الاطمئنان، بل يكفي الوثوق الحاصل من أى سبب كان.

٤- طهارة مولده؛ فلا يجوز الائتمام بولد الزنا.

٥- صحّة قراءته على الأحوط؛ فلا يجوز الائتمام بمن لا يجيد القراءة و إن كان معذوراً في عمله. نعم لا بأس بالائتمام بمن لا يجيد الأذكار الأخر كذكر الركوع و السجود و التشهد و التسيحات الأربع- إذا كان معذوراً من تصحيحها.

٦- ذكوريته إذا كان المأموم ذكراً؛ و لا بأس بائتمام المرأة بالمرأة على الأظهر، و إذا أمت المرأة النساء و جب أن تقف في صفهنّ من دون أن تتقدّم عليهنّ على الأحوط.

٧- أن لا يكون أعرابياً- أى من سكّان البوادي؛ و لا ممن جرى عليه الحدّ الشرعي على الأحوط.

٨- أن تكون صلاته عن قيام إذا كان المأموم يصلّي عن قيام؛ و لا بأس بإمامة الجالس للجالسين. و الائتمام بالمستلقى أو المضطجع- و إن كان المأموم مثله- مشكل.

٩- توجّهه إلى جهة يتوجّه إليها المأموم؛ فلا يجوز لمن يعتقد أن

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٠

القبلة في جهة أن يأتّم بمن يعتقد أنّها في أخرى، نعم يجوز ذلك إذا كان الاختلاف بينهما يسيراً تصدق معه الجماعة عرفاً.

١٠- صحّة صلاة الإمام عند المأموم؛ فلا يجوز الائتمام بمن كانت صلاته باطلة بنظر المأموم- اجتهاداً أو تقليداً- مثال ذلك:

١- إذا تيمّم الإمام في موضع باعتقاد أنّ وظيفته التيمم، فلا يجوز لمن يعتقد أنّ الوظيفة في ذلك الموضع هي الوضوء أو الغسل أن يأتّم به.

٢- إذا علم أنّ الإمام نسي ركناً من الأركان لم يجز الاقتداء به و إن لم يعلم الإمام به و لم يتدكّر.

٣- إذا علم أنّ لباس الإمام أو بدنه تنجّس- و كان عالماً به فنسيه- لم يجز الاقتداء به.

نعم إذا علم بنجاسة بدن الإمام أو لباسه- و هو جاهل بها- جاز ائتمامه به، و لا يلزمه إخباره، و ذلك لأنّ صلاة الإمام حينئذٍ صحيحة في الواقع، و بهذه الأمثلة تظهر الحال في سائر موارد الاختلاف بين الإمام و المأموم إذا كانت صلاة الإمام صحيحة واقعاً، مثال ذلك:

١- إذا رأى الإمام جواز الاكتفاء بالتسيحات الأربع في الركعة الثالثة و الرابعة مرّة واحدة جاز لمن يرى وجوب الثلاث أن يأتّم به.

٢- إذا اعتقد الإمام عدم وجوب السورة في الصلاة، جاز لمن يرى وجوبها أن يأتّم به بعد ما دخل في الركوع، و كذلك الحال في بقيّة الموارد إذا كان الاختلاف من هذا القبيل.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥١

شرائط صلاة الجماعة:

يعتبر في صلاة الجماعة أمور:

١- قصد المأموم الائتتمام، ولا يعتبر في الجماعة قصد القربة بالنسبة إلى الإمام، و أما المأموم فلا يبعد كون الجماعة عبادية بالنسبة إليه، فيضّر بها كل ما ينافي القربة إلّا إذا كان في طولها.
و لا يعتبر قصد الإمامة إلّا في موارد:
منها: الصلاة المعادة جماعة فيما إذا كان المعيد إماماً.

و منها: صلاة العيدين.

٢- تعيين الإمام لدى المأموم؛ و يكفي تعيينه إجمالاً، كما لو قصد الائتتمام بالإمام الحاضر و إن لم يعرف شخصه.

(مسألة ٣٥٢): إذا ائتمّ باعتقاد أن الإمام زيد فظهر أنه عمرو؛ فإن لم يكن عمرو عادلاً بطلت جماعته، بل صلاته إذا وقع في جماعته ما يبطل الصلاة، و إن كان عادلاً صحّت جماعته مطلقاً.

(مسألة ٣٥٣): لا يجوز للمأموم أن يعدل في صلاة الجماعة عن إمام إلى آخر، إلّا أن يحدث للإمام الأول ما يعجز به عن إكمال صلاته، و في مثله جاز للمأمومين تقديم إمام آخر من المأمومين و إتمام الصلاة جماعةً.

٣- استقلال الإمام في صلاته؛ فلا يجوز الائتتمام بمن ائتمّ في صلاته بشخص آخر.

٤- أن يكون الائتتمام من أول الصلاة، فلا يجوز لمن شرع في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٢

صلاته فرادى أن يأتّم في أثنائها.

٥- نيّة المأموم بأن لا ينفرد أثناء صلاته على الأحوط؛ و لا بأس بقصد الانفراد أثناء الصلاة إذا كان لحاجة، و إن لم تصل إلى حدّ الضرورة.

٦- إدراك المأموم الإمام حال القيام قبل الركوع، أو في الركوع و إن كان بعد الذكر، و لو لم يدركه - حتى رفع الإمام رأسه و خرج عن حدّ الركوع - لم تنعقد له الجماعة.

(مسألة ٣٥٤): لو ائتمّ بالإمام حال ركوعه و ركع و لم يدركه راعياً؛ بأن رفع الإمام رأسه و خرج عن حدّ الركوع - قبل أن يصل المأموم إلى حدّ الركوع - بطلت صلاته.

(مسألة ٣٥٥): لو كبر بقصد الائتتمام - و الإمام راعٍ - و رفع الإمام رأسه و خرج من الركوع قبل أن يركع المأموم بطلت، و استأنف الصلاة.

(مسألة ٣٥٦): لو أدرك الإمام - و هو في التشهد من الركعة الأخيرة - جاز له أن يكبر بتيّة الجماعة، و يجلس قاصداً به التبعيّة، و يتشهد بتيّة القربة المطلقة على الأحوط و جوباً، فإذا سلّم الإمام قام و أتمّ صلاته، و يكتب له ثواب الجماعة.

٧- أن لا ينفصل الإمام عن المأموم بحائل، و كذلك كلّ صفّ مع الصفّ المتقدم عليه، و كذا كلّ مأموم مع مأموم آخر الذي هو الواسطة بينه و بين الإمام، هذا إذا كان المأموم رجلاً، و أمّا إذا كان امرأة فلا بأس بالحائل بينها و بين الإمام أو المأمومين إذا كان الإمام رجلاً.

و المراد بالحائل كلّ ما يمنع من الرؤية، من ستار أو جدار أو شجرة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٣

أو غير ذلك، و لو كان شخصاً واقفاً. و الثوب الرقيق الذي يُرى الشبح من ورائه حائل لا يجوز الاقتداء معه. فلا بأس باسطوانة المسجد إذا كان المأموم متّصلاً بمأموم آخر عن يمينه أو يساره.

٨- أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأموم بمقدار شبر أو أكثر، و لا بأس بما دون ذلك، كما لا بأس بالعلوّ التسريحي

(التدريجي) الذي يصدق معه كون الأرض منبسطة و إن كان موقف الإمام أعلى من موقف المأموم بمقدار شبر أو أكثر إذا قيس ذلك بالمقاييس الدقيقة.

و لا بأس بأن يكون موقف المأموم أعلى من موقف الإمام و إن كان العلوُ دفعياً ما لم يبلغ حداً لا تصدق معه الجماعة.

٩- أن لا يكون الفصل بين المأموم و الإمام، أو بينه و بين من هو سبب الاتصال بالإمام أكثر من ما يشغله إنسان متعارف حال سجوده. (مسألة ٣٥٧): من نوى الائتتمام- و كانت بينه و بين الجماعة مسافة يحتمل أن لا يدرك الإمام راعياً بطيهاً- جاز له أن يدخل في الصلاة و هو في مكانه و يهوى إلى الركوع ثم يلحق بالجماعة حال الركوع أو بعده، و يختص هذا الحكم بما إذا لم يكن هناك مانع من الائتتمام إلماً البعد، و يلزمه أن لا- ينحرف- أثناء مشيه- عن القبلة. و يجب أن لا- يشتغل- حال مشيه- بالقراءة أو ذكر تعتبر فيه الطمأنينة، و الأولى جزّ الرجلين حاله.

١٠- أن لا- يتقدّم المأموم على الإمام في الموقف، و الأحوط أن لا يحاذيه أيضاً، و أن لا يتقدّم عليه في مكان سجوده و ركوعه و جلوسه، بل الأحوط و جوباً أن يقف خلفه إذا كان المأموم متعدداً، هذا في جماعة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٤

الرجال، و أمّا في جماعة النساء فالأحوط أن تقف في وسطهنّ و لا تتقدّمهن.

(مسألة ٣٥٨): إذا اقيمت الجماعة في المسجد الحرام لزم وقوف المأمومين- بأجمعهم- خلف الإمام. و تشكل إقامتها مستديرة.

أحكام صلاة الجماعة

(مسألة ٣٥٩): تسقط القراءة في الظهرين عن المأموم في الركعة الأولى و الثانية و يتحملها الإمام، و الأفضل له أن يشتغل بالتسييح أو التحميد أو غير ذلك من الأذكار، و أمّا في صلاة الفجر و في العشاءين إذا سمع المأموم صوت الإمام- و لو هممته- وجب عليه ترك القراءة، بل الأحوط الأولى أن ينصت لقراءة الإمام، و أمّا إذا لم يسمع شيئاً من القراءة و لا الهمهمة جازت له القراءة بقصد القربة و بقصد الجزئية، و الأحوط استحباباً الأول، هذا كله فيما إذا كان الإمام في الركعة الأولى أو الثانية من صلاته، و أمّا إذا كان في الركعة الثالثة أو الرابعة؛ فلا يتحمل عن المأموم شيئاً، فلا بدّ للمأموم من أن يعمل بوظيفته، فإن كان في الركعة الأولى أو الثانية لزمته القراءة، و إن كان في الركعة الثالثة أو الرابعة تخير في الظهرين بين القراءة و التسيحات، و التسيح أفضل، و الأحوط الأولى اختيار التسيح في العشاءين. و لا فرق في بقیة الأذكار بين ما إذا أتى بالصلاة جماعة و بين ما إذا أتى بها فرادى.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٥

(مسألة ٣٦٠): يختص سقوط القراءة عن المأموم في الركعة الأولى و الثانية بما إذا استمرّ في ائتمامه، فإذا انفرد أثناء القراءة لزمته القراءة من أولها، بل إذا انفرد بعد القراءة قبل أن يركع مع الإمام لزمه القراءة على الأحوط.

(مسألة ٣٦١): إذا ائتمّ بالإمام و هو راعع، سقطت عنه القراءة، و إن كان الائتتمام في الركعة الثالثة أو الرابعة للإمام.

(مسألة ٣٦٢): يختص لزوم القراءة على المأموم في الركعة الأولى و الثانية له- إذا كان الإمام في الركعة الثالثة أو الرابعة- بما إذا أمهله الإمام للقراءة، فإن لم يمهلها جاز له أن يكتفى بقراءة سورة الفاتحة و يركع معه، و إن لم يمهلها لذلك أيضاً؛ بأن لم يتمكن من إدراك الإمام راعياً إذا أتمّ قراءته، فالأحوط لزوماً أن ينفرد و يتمّ صلاته ثم يعيدها، بل الأحوط استحباباً له- إذا لم يحرز التمكّن من إتمام الفاتحة قبل ركوع الإمام- عدم الدخول في الجماعة حتى يركع الإمام، و لا قراءة عليه حينئذٍ.

(مسألة ٣٦٣): تعتبر في صلاة الجماعة متابعة الإمام في الأفعال، فلا يجوز التقدم عليه فيها، و لا بأس بالتأخر اليسير، و تبطل الجماعة فيما إذا كان التأخر بحد لا تصدق معه المتابعة؛ بأن يتأخر عنه بركعة أو بركن، و يستثنى من ذلك ما إذا أدرك الإمام قبل ركوعه و منعه الزحام عن الالتحاق بالإمام حتى رفع رأسه و خرج عن حدّ الركوع. ففي هذه الصورة يجوز له أن يركع وحده، و يلتحق بالإمام

فى سجوده.

(مسألة ٣٦٤): إذا ركع المأموم أو سجد سهواً، فالأحوط وجوباً أن

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٦

يأتى بذكر الركوع أو السجود و أن يرجع و يتابع الإمام فى ركوعه أو سجوده، و لا يلزمه الذكر فى الركوع أو السجود عند متابعه الإمام، و إذا لم يتابع عمداً بطلت جماعته، و فى صحته صلاته إشكال.

(مسألة ٣٦٥): إذا رفع المأموم رأسه من الركوع سهواً لزمه العود إليه لمتابعة الإمام، و لا- تضره زيادة الركن، فإن لم يرجع عمداً فالأحوط الإتمام ثم الإعادة، و إذا رجع و ركع للمتابعة و رفع الإمام رأسه و خرج عن حد الركوع قبل وصوله إلى حد الركوع بطلت صلاته، و إذا رفع رأسه قبل الإمام متعمداً بطلت جماعته و صلاته إن كان قبل الذكر، و إن كان بعده فالأحوط إتمام الصلاة فرادى ثم إعادتها، و كذلك الحال فى السجود.

(مسألة ٣٦٦): إذا رفع المأموم رأسه من السجود فرأى الإمام ساجداً، و اعتقد أنها السجدة الأولى فسجد للمتابعة، ثم انكشف أنها الثانية حسبت له سجدة ثانية، و لا تجب عليه السجدة الأخرى.

(مسألة ٣٦٧): إذا رفع المأموم رأسه من السجدة فرأى الإمام فى السجدة، و اعتقد أنها الثانية فسجد، ثم انكشف أنها كانت الأولى لم تحسب له الثانية، و لزمته سجدة أخرى مع الإمام.

(مسألة ٣٦٨): الأحوط وجوب متابعة الإمام فى الأقوال إلّا فى صورة عدم سماع صوت الإمام، و أما تكبيره الإحرام فلا يجوز التقدم فيها على الإمام بلا إشكال.

(مسألة ٣٦٩): فى جواز تكبير المأموم قبل أن يكبر المتقدم المتهيئ له إشكال.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٧

(مسألة ٣٧٠): إذا كبر المأموم قبل الإمام سهواً كانت صلاته فرادى على إشكال، و يجوز له أن يعدل بها إلى النافلة فيتمها، أو يقطعها ثم يأتى.

(مسألة ٣٧١): إذا اتمّ و الإمام فى الركعة الثانية من الصلوات الرباعية لزمه التخلف عنه لأداء وظيفة التشهد، ثم يلحق بالإمام و هو قائم، فإن لم يمهل حتى ركع فالأحوط وجوباً قصد الانفراد ثم إعادة الصلاة.

(مسألة ٣٧٢): إذا اتمّ و الإمام قائم، و لم يدر أنه فى الركعة الأولى أو الثانية- لتسقط القراءة عنه- أو أن الإمام فى الثالثة أو الرابعة- لتجب عليه القراءة- جاز له الإتيان بالقراءة قاصداً بها القربة.

(مسألة ٣٧٣): إذا اتمّ و الإمام فى الركعة الثانية، تجب متابعته فى القنوت، و الأحوط وجوباً التشهد حال التجافى، و هو أن يضع يديه على الأرض، و يرفع ركبتيه عنها قليلاً.

(مسألة ٣٧٤): لا تجب الطمأنينة على المأموم حال قراءة الإمام و لكنّها أحوط.

(مسألة ٣٧٥): إذا انكشف بعد الصلاة فسق الإمام صحّت صلاته.

أحكام صلاة المسافر

إشارة

يجب على المسافر التقصير فى الصلوات الرباعية؛ و هو أن يقتصر على الأوليين و يسلم فى الثانية.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٨

و للتقصير شرائط:

الشرط الأول: قصد المسافة؛

بأن يكون سفره عن قصد و نية، فإذا خرج غير قاصد للمسافة- لطلب ضالته أو غريم و نحوه- لم يقصّر في صلاته، نعم إذا قصد المسافة بعد ذلك- و لو كانت تليفية- لزمه التقصير.

و المسافة هي ثمانية فراسخ، و الفرسخ ثلاثة أميال، و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد، و عليه فالمسافة تقرب من (٤٤) كيلومتراً. (مسألة ٣٧٦): تتحقق المسافة على أنحاء:

١- أن يسير ثمانية فراسخ مستقيماً.

٢- أن يسيرها غير مستقيم؛ بأن يكون سيره في دائرة أو خط منكسر.

٣- أن يسير أربعة فراسخ و يرجع مثلها؛ و أما إذا كان الذهاب أقل من أربعة فراسخ- و إن بلغ مجموع الذهاب و الإياب ثمانية فراسخ أو أكثر- فالأحوط لزوماً الجمع بين القصر و التمام، و أما إذا كان الذهاب أزيد من الأربعة- كالخمس- و الإياب ثلاثة فقد يقرب إيجابه القصر، و لكن الاحتياط فيه الجمع أيضاً.

(مسألة ٣٧٧): لا يعتبر في المسافة الملققة أن يكون الذهاب و الإياب في يوم واحد، فلو سافر أربعة فراسخ قاصداً الرجوع- قبل عشرة أيام- و جب عليه التقصير.

(مسألة ٣٧٨): تثبت المسافة بالعلم، و البينة، و الشياخ و ما في حكمه مما يفيد الاطمئنان، و لا يبعد ثبوتها بخبر العادل الواحد، بل بإخبار

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٥٩

مطلق الثقة إذا حصل منه الوثوق و الاطمئنان، و إذا لم تثبت المسافة بشيء من ذلك و جب التمام.

(مسألة ٣٧٩): إذا قصد المسافر محلاً خاصاً، و اعتقد أن مسيره لا يبلغ المسافة، أو أنه شك في ذلك فأتى صلاته، ثم انكشف أنه كان مسافة أعادها قصرًا فيما إذا بقي الوقت، و وجب عليه التقصير فيما بقي من سفره، و إذا اعتقد أنه مسافة فقصّر صلاته ثم انكشف خلافه، أعادها- في الوقت أو في خارجه- تماماً، و يتّمها فيما بقي من سفره، ما لم ينشئ مسافة جديدة.

(مسألة ٣٨٠): تبدأ المسافة من سور البلد، فإن لم يكن له سور فمن آخر البيوت.

(مسألة ٣٨١): لا- يعتبر البلوغ في قصد المسافة، فلو قصد المسافة ثم بلغ أثنائها قصّر في صلاته، و إن كان الباقي من سفره لا يبلغ المسافة.

(مسألة ٣٨٢): لا يعتبر الاستقلال في قصد المسافة، فمن سافر بتبع غيره- من زوج أو سيد، بإكراه أو بإجبار أو غير ذلك- و جب عليه التقصير، إذا علم أن مسيره ثمانية فراسخ، و إذا شك في ذلك لزمه الإتمام، و لا يجب الاختبار و إن تمكّن منه، إلا أنه أحوط.

(مسألة ٣٨٣): إذا اعتقد التابع أن مسيره لا يبلغ ثمانية فراسخ، أو أنه شك في ذلك فأتى صلاته، ثم انكشف خلافه، لم تجب عليه الإعادة على الأظهر، و يجب عليه التقصير إذا كان الباقي بنفسه مسافة، و إلا لزمه الإتمام.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٠

الشرط الثاني: استمرار القصد؛

فلو قصد المسافة و عدل عنه أثناءها أو تردّد في ذلك أتمّ صلاته إلّا إذا كان عدوله بعد مسيره أربعة فراسخ، و كان عازماً على الرجوع، ففي هذه الصورة يبقى على تقصيره.

(مسألة ٣٨٤): إذا سافر قاصداً للمسافة فعدل عنه، ثمّ بدا له السفر، ففي ذلك صورتان:

- ١- أن يبلغ الباقي من سفره مقدار المسافة و لو كان بضميمة الرجوع إليه، ففي هذه الصورة يتعيّن عليه التقصير عند شروعه في السفر، و إن لم يشرع في السفر فالأحوط هو الجمع بين القصر و التمام.
 - ٢- أن لا يكون الباقي مسافة و لكنّه يبلغها بضمّ مسير الأوّل إليه.
- فالأحوط وجوباً في هذه الصورة أن يجمع بينه و بين القصر.

(مسألة ٣٨٥): إذا قصد المسافة و صلّى قصرّاً ثمّ عدل من سفره فالظاهر عدم لزوم إعادة ما صلّاه قصرّاً، و إذا كان العدول قبل خروج الوقت لزم الإمساك في بقيّة النهار إن كان قد أفطر قبل ذلك.

(مسألة ٣٨٦): لا يعتبر في قصد المسافة أن يقصد المسافر موضعاً معيّناً. فلو سافر قاصداً ثمانية فراسخ متردداً في مقصده و جب عليه التقصير، و كذلك الحال فيما إذا قصد موضعاً خاصّاً و عدل في الطريق إلى موضع آخر و كان المسير إلى كلّ منهما مسافة.

(مسألة ٣٨٧): يجوز العدول من المسير في المسافة الامتدادية إلى المسير في المسافة التلفيقية، و بالعكس، و لا يضرّ شيء من ذلك بلزوم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦١

التقصير، نعم قد تقدّم أن الذهاب لو كان أقلّ من أربعة فراسخ فالأحوط وجوباً الجمع بين القصر و التمام.

الشرط الثالث: أن لا يتحقّق أثناء المسافة شيء من قواطع السفر

- كالمرور بالوطن، أو قصد الإقامة عشرة أيام، أو التوقف ثلاثين يوماً في محل متردداً، و سيأتي تفصيل ذلك-، فلو خرج قاصداً طي المسافة- الامتدادية أو التلفيقية- و علم أنّه يمرّ بوطنه أثناء المسافة، أو أنّه يقيم في أثناء المسافة عشرة أيام لم يشرع له التقصير من الأوّل، و كذلك الحال فيما إذا خرج قاصداً المسافة و احتمل أنّه يمرّ بوطنه، أو يقيم عشرة أيام أثناء المسافة، أو أنّه يبقى في أثناء المسافة ثلاثين يوماً متردداً، فإنّه في جميع ذلك يتمّ صلاته من أوّل سفره و إن لم يعرض ما احتمل عروضه، نعم إذا اطمأنّ من نفسه أنّه لا يتحقّق شيء من ذلك قصرّ صلاته.

(مسألة ٣٨٨): إذا خرج قاصداً المسافة و اتفق أنّه مرّ بوطنه، أو قصد إقامة عشرة أيام، أو أقام ثلاثين يوماً متردداً، أو أنّه احتمل شيئاً من ذلك أثناء المسافة احتمالاً لا يطمأنّ بخلافه، ففي جميع هذه الصور يتمّ صلاته، و ما صلّاه قبل ذلك قصرّاً يعيده تماماً، و لا بدّ في التقصير- بعد ذلك- من إنشاء مسافة جديدة، و إلّا أتمّ فيما بقي من سفره أيضاً.

الشرط الرابع: أن يكون سفره سائغاً؛

فإن كان السفر بنفسه حراماً، أو قصد الحرام بسفره أتمّ صلاته، و من هذا القبيل ما إذا سافر قاصداً به ترك واجب-

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٢

كسفر الغريم فراراً من أداء دينه مع وجوبه عليه- و إذا سافر في الأرض المغصوبة أو على الدائبة المغصوبة فالأحوط الجمع بين القصر و التمام.

(مسألة ٣٨٩): العاصي بسفره يجب عليه التقصير إذا شرع في إيباه و كان مسافه و لم يكن الإياب من سفر المعصية، و لا فرق في ذلك بين من تاب عن معصيته و من لم يتب.

(مسألة ٣٩٠): إذا سافر سافراً سائغاً، ثم تبدل سفره إلى سفر المعصية؛ فإن كان قبل بلوغ المسافة أتمّ صلاته، و أمّا ما صلّاه قصرّاً سابقاً فالأحوط وجوب إعادته في الوقت، و إن كان بعد بلوغ المسافة فالأحوط الجمع، و إن عدل عنه إلى سفر الطاعة، فإن كان ما بقي مسافه - و لو ملفقه، و شرع في السير - قصر، و إلّا فالأحوط هو الجمع بين القصر و التمام.

(مسألة ٣٩١): إذا كانت الغايه من سفره أمرين: أحدهما مباح، و الآخر حرام، أتمّ صلاته، إلّا إذا كان الحرام تابعاً و كان الداعي إلى سفره هو الأمر المباح.

(مسألة ٣٩٢): إتمام الصلاة - إذا كانت الغايه محرمة - يتوقف على تنجز حرمتها، فإن لم تنتجز أو لم تكن الغايه محرمة في نفس الأمر لم يجب الإتمام، مثلاً إذا سافر لغايه شراء دار يعتقد أنّها مغصوبه فانكشف - أثناء سفره أو بعد الوصول إلى المقصد - خلافه، كانت وظيفته التقصير، و كذلك إذا سافر قاصداً شراء دار يعتقد جوازه ثم انكشف أنّها مغصوبه.

الشرط الخامس: أن لا يكون سفره للصيد لهواً

- كما يستعمله أبناء الدنيا؛ و إلّا أتمّ

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٣

صلاته في ذهابه و قصر في إيباه إذا كان وحده مسافه، و إذا كان الصيد لقوت نفسه أو عياله وجب التقصير، و إذا كان الصيد للتجارة فالأحوط لزوماً الجمع بين القصر و التمام، و لا فرق في ذلك بين صيد البرّ و البحر.

الشرط السادس: أن لا يكون ممن لا مقر له؛

بأن يكون بيته معه، فيرتحل رحلة الشتاء و الصيف، كما هو الحال في عدّة من الأعراب - سكنه البادية - فإنّ هؤلاء يتمون صلاتهم، و تكون بيوتهم بمنزلة الوطن، نعم إذا سافر أحدهم من بيته لمقصد آخر - كحجّ أو زيارة أو شراء ما يحتاج من قوت أو حيوان و نحو ذلك - قصر، و يدخل في ذلك من كان له وطن و خرج معرضاً عنه، و لم يتخذ لنفسه مقراً و لا مقاماً إذا لم يكن بانياً على اتّخاذ الوطن، و إلّا ففي وجوب القصر أو التمام عليه إشكال، و الأحوط هو الجمع.

الشرط السابع: أن لا يكون السفر عملاً له؛

فلا يجوز التقصير للمكاري و الملاح و السائق، و كذلك من يدور في تجارته و نحو ذلك. نعم إذا سافر أحد هؤلاء في غير عمله وجب عليه التقصير كغيره من المسافرين.

(مسألة ٣٩٣): الحطاب، أو الراعي، أو السائق أو نحوهم إذا كان عمله فيما دون المسافة، و اتفق أنّه سافر إلى المسافة، قصر.

(مسألة ٣٩٤): من كان السفر عمله في بعض السنه دون جميعها - كمن يدور في تجارته، أو يشتغل بالمكارة أو الملاحة أيام الصيف فقط - يتمّ صلاته حينما يسافر في عمله و إن كان الأحوط استحباباً الجمع. و أمّا

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٤

من كان السفر عمله في كل سنة مرة واحدة - كمن يؤجر نفسه للنيابة في حج، أو زيارة، أو لخدمة الحجّاج أو الزائرين، أو لإراءتهم الطريق - فالأحوط أن يجمع بين القصر و التمام، نعم إذا كان زمان سفرهم قليلاً - كما هو الغالب في من يسافر جواً في عصرنا الحاضر - فلا يبعد وجوب القصر عليهم.

(مسألة ٣٩٥): يعتبر في وجوب التمام تكرّر السفر ثلاث مرّات، و في كفاية المرّة الأولى - إذا كان السفر عملاً له - إشكال، و الأحوط هو الجمع.

(مسألة ٣٩٦): من كان مقرّه في بلد و عمله في بلد آخر من تجارة، أو تعليم، أو تعلّم و نحوه، و يسافر إليه في كل يوم أو يومين - مثلاً - و كانت بينهما مسافة فالأظهر جواز الاقتصار فيه على الصلاة تماماً.

(مسألة ٣٩٧): إذا أقام المكارى عشرة أيام في بلده مطلقاً، أو في غير بلده بتيّة الإقامة و جب عليه التقصير في سفره الأوّل دون الثاني فضلاً عن الثالث، و الأحوط لغير المكارى ممن كان عمله السفر هو الجمع بين القصر و الإتمام في السفر الأوّل بعد الإقامة كذلك.

الشرط الثامن: أن يصل إلى حدّ الترخّص؛

فلا يجوز التقصير قبله. و حدّ الترخّص هو: المكان الذي لا يسمع فيه أذان البلد أو يتوارى عن المسافر أهل ذلك البلد، و الأقرب اعتبار اختفاء كليهما، و العبرة في سماع الأذان سماعه بما هو أذان، و إذا سمع الصوت و لم يعلم أنّه صوت الأذان أو غيره، أو علم أنّه المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٥

أذان و لكن لم يميّز أنّه أذان فالأحوط هو الجمع، و يعتبر في الأذان أن يكون في آخر البلد إذا كان البلد كبيراً، كما أنّه يعتبر كون الأذان على مرتفع معتاد في أذان البلد غير خارج عن المتعارف في العلوّ، و العبرة في الرؤية و السماع بالمتعارف، فلا عبرة بسماع أو رؤية من خرج سماعه أو رؤيته في الحدّة عن المتعارف، و كذلك الحال في بقيّة الجهات من صفاء الجوّ، و هبوب الريح و غير ذلك ممّا له دخل في السماع، أو الرؤية، ففي جميع ذلك يرجع إلى المتعارف.

(مسألة ٣٩٨): يعتبر حدّ الترخّص في الإياب كما يعتبر في الذهاب، فإذا وصل المسافر في رجوعه إلى مكان يسمع أذان بلده و يرى أهله أتمّ صلاته.

(مسألة ٣٩٩): إنّما يعتبر حدّ الترخّص ذهاباً و إياباً فيما إذا كان السفر من بلد المسافر، و أمّا إذا كان من المكان الذي أقيم فيه عشرة أيام، أو بقي فيه ثلاثين يوماً متردداً فلا يلحقان بالوطن، فالأحوط فيهما الجمع بين القصر و التمام فيما بين البلد و حدّ الترخّص.

(مسألة ٤٠٠): إذا شك المسافر في وصوله إلى حدّ الترخّص بنى على عدمه و أتمّ صلاته، فإذا انكشف بعد ذلك خلافه أعادها قصرّاً، و كذلك الحال في من اعتقد عدم وصوله حدّ الترخّص ثمّ بان خطأؤه. و إذا شك الراجع من سفره في بلوغه حدّ الترخّص، أو اعتقد عدمه، قصّر في صلاته، فإذا انكشف الخلاف أعادها تماماً. و لو اعتقد الراجع من سفره بلوغه حدّ الترخّص و أتمّ صلاته فبان خطأؤه لزمته إعادتها قصرّاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٦

قواطع السفر

إذا تحقّق السفر واجداً للشرائط الثمانية المتقدّمة، بقي المسافر على تقصيره في الصلاة ما لم يتحقّق أحد الأمور- القواطع- الآتية:

الأول: المرور بالوطن؛

فإنّ المسافر إذا مرّ به في سفره وجب عليه الإتمام ما لم ينشئ سفرًا جديدًا، و نعى بالوطن: المكان الذي اتّخذهُ مقرّاً لنفسه و مسكناً دائماً له لو خَلّى و نفسه، بحيث إذا لم يعرض ما يقتضى الخروج منه لم يخرج، سواء أ كان مسقط رأسه أو استجده، و لا فرق في ذلك بين أن يكون ذلك بالاستقلال أو يكون بتبعيته غيره من زوج أو غيره، و لا يعتبر أن يكون له فيه ملك، و لا أن يكون قد أقام فيه ستّة أشهر. و لا يكفي مجرد نيّة الوطن، بل لا بدّ من الإقامة بمقدار يصدق معها عرفاً أن البلد وطنه.

أما المكان الذي يملك فيه منزلاً قد أقام فيه ستّة أشهر متّصلة عن قصد و نيّة، فالظاهر أنّه يجري عليه حكم الوطن. و الوطن قد يتعدّد في الخارج؛ و ذلك كأن يتخذ إنسان على نحو الدوام و الاستمرار- مساكن لنفسه يسكن أحدها- مثلاً- أربعة أشهر أيام الحرّ، و يسكن ثانيها أربعة أشهر أيام البرد، و يسكن الثالث باقى السنة.

و إذا عرض عن الوطن و مرّ في سفره به؛ فإن لم يتخذ وطناً في بلد آخر و لم يكن بانياً على اتّخاذه وطناً يجب عليه التمام فيه، و إلّا فالأحوط

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٧

وجوب الجمع بين القصر و التمام.

تنبيه: لو قصد الإقامة في مكان مدّة طويلة و جعله مقرّاً لنفسه- كما هو ديدن المهاجرين إلى النجف الأشرف أو غيره من المعاهد العلميّة لطلب العلم قاصدين الرجوع إلى أوطانهم بعد قضاء و طهرهم- لم يكن ذلك وطناً له، نعم هو بحكم الوطن يتمّ الصلاة فيه، فإذا رجع إليه من سفر الزيارة- مثلاً- أتمّ و إن لم يعزم على الإقامة فيه عشرة أيام، كما أنّه يعتبر في جواز القصر في السفر منه إلى بلد آخر أن تكون المسافة ثمانية فراسخ امتدادية أو تليقيّة، فلو كانت أقلّ و جب التمام، و كما ينقطع السفر بالمرور بالوطن ينقطع بالمرور بالمقرّ.

الثاني: قصد الإقامة في مكان واحد عشرة أيام،

أو العلم ببقائه المدّة المذكورة فيه؛ و بذلك ينقطع حكم السفر، و يجب عليه الإتمام، سواء أ كانت الإقامة اختيارية أم كانت اضطرارية أو إكراهية، فلو حبس المسافر في مكان و علم أنّه يبقى فيه عشرة أيام و جب عليه الإتمام. و لو عزم على إقامة عشرة أيام، و لكنّه لم يطمئنّ بتحقيقه في الخارج- بأن احتمل سفره قبل إتمام إقامته لأمر ما- و جب عليه التقصير و إن اتّفق أنّه أقام عشرة أيام.

(مسألة ٤٠١): من تابع غيره في السفر و الإقامة- كالزوجة و الخادم و نحوهما-، إن اعتقد أنّ متبوعه لم يقصد الإقامة، أو أنّه شكّ في ذلك قصر في صلاته، فإذا انكشف له أثناء الإقامة أنّ متبوعه كان قاصداً لها من أوّل الأمر بقي على تقصيره على الأظهر، إلّا إذا علم أنّه يقيم بعد ذلك عشرة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٨

أيام، و أمّا إذا اعتقد التابع أنّ متبوعه قصد الإقامة فأتّم ثمّ انكشف أنّه لم يكن قاصداً لها فالأحوط عليه الجمع بين القصر و التمام.

(مسألة ٤٠٢): إذا قصد المسافر الإقامة في بلد مدّة معلومة، و لكنّه أخطأ في التطبيق و تخيل أنّ ما قصده لا يبلغ عشرة أيام، فقصر في صلاته فانكشف خطاؤه أعادها تماماً، و يتمّ فيما بقي من زمان إقامته، مثال ذلك:

إذا دخل المسافر بلدة النجف الأشرف في شهر رمضان، وعزم على الإقامة فيها إلى نهاية القدر، معتقداً أن اليوم الذي دخل فيه هو اليوم الخامس عشر من الشهر، وأن مدة إقامته تبلغ تسعة أيام فقصر في صلاته، ثم انكشف أن دخوله كان في اليوم الرابع عشر منه، ففي مثل ذلك يجب عليه الإتمام بعد ما انكشف له الحال، و الصلوات التي صلّاها قصرًا لزمته إعادتها تماماً، و أما إذا دخلها اليوم الحادى و العشرين عازماً على الإقامة إلى يوم العيد، و لكنّه شك في نقصان الشهر و تمامه، فلم يدر أنّه يقيم فيها تسعة أيام أو عشرة قصر في صلاته و إن اتفق أن الشهر لم ينقص.

(مسألة ٤٠٣): لا- يعتبر في قصد الإقامة وجوب الصلاة على المسافر؛ فالصبي المسافر إذا قصد الإقامة في بلد و بلغ أثناء إقامته أتم صلاته، و إن لم يقم بعد بلوغه عشرة أيام، و كذلك الحال في الحائض أو النفساء إذا طهرت أثناء إقامتها.

(مسألة ٤٠٤): إذا قصد الإقامة في بلد ثم عدل عن قصده، ففيه صور:

١- أن يكون عدوله بعد ما صلى تماماً، ففي هذه الصورة يبقى

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٦٩

على حكم التمام ما بقى في ذلك البلد.

٢- أن يكون عدوله قبل أن يصلى تماماً، ففي هذه الصورة يجب عليه التقصير.

٣- أن يكون عدوله أثناء صلاته تماماً، ففي هذه الصورة يعدل بها إلى القصر ما لم يدخل في ركوع الركعة الثالثة و يتم صلاته، و الأحوط أن يعيدها بعد ذلك، و إذا كان العدول بعد ما دخل في ركوع الركعة الثالثة بطلت صلاته و لزمه استئنافها قصرًا.

(مسألة ٤٠٥): لا يعتبر في قصد الإقامة أن لا ينوى الخروج من محل الإقامة، فلا بأس بأن يقصد الخروج لتشيع جنازة، أو لزيارة قبور المؤمنين، أو للتفرّج و غير ذلك مما يتعارف و وصول أهل البلد إليه من جهة كونهم أهل ذلك البلد، نعم يشكل الخروج إلى حدّ الترخص - فضلاً عمّا زاد- إلى ما دون المسافة، كما إذا قصد الإقامة في النجف الأشرف مع قصد الخروج إلى مسجد الكوفة أو السهلة، و الأحوط حينئذ هو الجمع.

(مسألة ٤٠٦): يشترط التوالى في الأيام العشرة، و لا عبرة بالليله الأولى و الأخيرة، فلو قصد المسافر إقامة عشرة أيام كاملة مع الليلالى المتوسّطة بينها و جب عليه الإتمام، و الظاهر كفاية التلّيق أيضاً؛ بأن يقصد الإقامة من زوال يوم الدخول إلى زوال اليوم الحادى عشر مثلاً.

(مسألة ٤٠٧): إذا قصد إقامة عشرة أيام في بلد و أقام فيها، أو أنّه صلى تماماً، ثم عزم على الخروج إلى ما دون المسافة ففي ذلك صور:

١- أن يكون عازماً على الإقامة عشرة أيام بعد رجوعه، ففي هذه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٠

الصورة يجب عليه الإتمام في ذهابه و إيباه و مقصده.

٢- أن يكون عازماً على الإقامة أقلّ من عشرة أيام بعد رجوعه، ففي هذه الصورة يجب عليه الإتمام أيضاً في الإياب و الذهاب و المقصد.

٣- أن لا يكون قاصداً للرجوع و كان ناوياً للسفر من مقصده، ففي هذه الصورة يجب عليه التقصير من حين خروجه من بلد الإقامة.

٤- أن يكون ناوياً للسفر من مقصده، و لكنّه يرجع فيقع محل إقامته في طريقه؛ و الظاهر في هذه الصورة أنّه يتم صلاته في الذهاب و في المقصد، و يقصر من حين رجوعه.

٥- أن يغفل عن رجوعه و سفره، أو يتردّد في ذلك فلا يدرى أنّه يسافر من مقصده أو يرجع إلى محل الإقامة، و على تقدير رجوعه لا يدرى بإقامته فيه و عدمها ففي هذه الصورة يجب عليه الإتمام.

الثالث: بقاء المسافر في محلّ خاصّ ثلاثين يوماً؛

فإذا دخل المسافر بلدةً اعتقد أنه لا يقيم فيها عشرة أيام، أو تردّد في ذلك حتى تمّ له ثلاثون يوماً؛ وجب عليه الإتمام بعد ذلك ما لم ينشئ سفرًا جديدًا، و الظاهر كفاية التلّفيق هنا كما تقدّم في إقامة عشرة أيام، و لا يكفي البقاء في أمكنة متعدّدة؛ فلو بقي المسافر في بلدين - كالكوفة و النجف - ثلاثين يوماً لم يترتب عليه حكم الإتمام.

(مسألة ٤٠٨): لا يضمرّ الخروج من البلد لغرض ما أثناء البقاء ثلاثين يوماً بمقدار لا ينافي صدق البقاء في ذلك البلد - كما تقدّم في إقامة عشرة أيام - و إذا تمّ له ثلاثون يوماً و أراد الخروج إلى ما دون المسافة، فالحكم المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧١

فيه كما ذكرناه في المسألة السابقة، و الصورة المذكورة هناك جارية هنا أيضاً.

أحكام الصلاة في السفر

(مسألة ٤٠٩): من أتمّ صلاته في موضع التقصير عالمًا عامدًا بطلت صلاته، و في غير ذلك صور:

- ١- أن يكون ذلك لجهله بأصل وجوب التقصير، ففي هذه الصورة تصحّ صلاته و لا تجب إعادتها.
- ٢- أن يكون ذلك لجهله بالحكم في خصوص المورد و إن علم به في الجملة، و ذلك كمن أتمّ صلاته في المسافة التلّفيقية لجهله بوجوب القصر فيها، و إن علم به في المسافة الامتدادية، فالأحوط لزومًا في هذه الصورة إعادة الصلاة، و لا قضاء إذا علم بالحكم بعد مضيّ الوقت.
- ٣- أن يكون ذلك لخطئه و اشتباهه في التطبيق مع علمه بالحكم، ففي هذه الصورة تجب الإعادة في الوقت على الأحوط، و لا قضاء إذا انكشف له الحال بعد مضيّ الوقت.
- ٤- أن يكون ذلك لنسيانه سفره أو وجوب القصر على المسافر، ففي هذه الصورة تجب الإعادة في الوقت على الأحوط، و لا يجب القضاء إذا تذكّر بعد مضيّ الوقت.
- ٥- أن يكون ذلك لأجل السهو أثناء العمل مع علمه بالحكم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٢

و الموضوع فعلاً، ففي هذه الصورة تجب الإعادة في الوقت، فإن لم يتذكّر حتى خرج الوقت قضاها في خارجه.

(مسألة ٤١٠): إذا قصّر في صلاته في موضع يجب فيه الإتمام بطلت، و لزمته الإعادة أو القضاء من دون فرق بين العامد و الجاهل و الناسي و الخاطي. و أمّا إذا قصد المسافر الإقامة في مكان و قصّر في صلاته لجهله بأنّ حكمه الإتمام ثمّ علم به، فالأحوط وجوب الإعادة عليه.

(مسألة ٤١١): إذا كان في أول الوقت حاضرًا فأخّر صلاته حتى سافر يجب عليه التقصير حال سفره. و لو كان أوّل الوقت مسافرًا فأخّر صلاته حتى أتى أهله، أو قصد الإقامة في مكان وجب عليه الإتمام.

فالعبرة في التقصير و الإتمام بوقت الأداء دون وقت الوجوب، و سيأتي حكم القضاء في هاتين الصورتين في المسألة: (٤١٧).

التخيير بين التقصير و الإتمام

يتخيّر المسافر بين التقصير و الإتمام في مواضع أربعة: مكّة المعظمة، و المدينة المنورة، و مسجد الكوفة، و حرم الحسين عليه السلام،

بل الإتمام أفضل و إن كان التقصير أحوط.

و ذكر جماعة اختصاص التخيير في مكة و المدينة بالمسجدين، و لكن الظاهر ثبوت التخيير في البلدين مطلقاً، و في تحديد حرم الحسين

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٣

عليه السلام إشكال، و الظاهر جواز الإتمام في تمام الروضة المقدسة دون الرواق و الصحن.

(مسألة ٤١٢): إذا شرع المسافر في الصلاة في مواضع التخيير قاصداً بها التقصير جاز له أن يعدل بها إلى الإتمام على الأظهر، و كذلك العكس إذا لم يتجاوز محله.

قضاء الصلاة

من لم يؤدّ فريضة الوقت حتى ذهب وقتها وجب عليه قضاؤها خارج الوقت، سواء في ذلك الناسي، و الجاهل، و السكران، و كذلك يجب القضاء على العائد العالم و النائم تمام الوقت على الأحوط. و يستثنى من هذا الحكم موارد:

١- ما فات من الصلوات من الصبي أو المجنون.

٢- ما فات من المغمى عليه إذا لم يكن الإغماء بفعله و اختياره، و إلّا وجب عليه القضاء على الأحوط.

٣- ما فات من الكافر الأصلي، فلا يجب عليه القضاء بعد إسلامه.

٤- الصلوات الفائتة من الحائض أو النفساء، فلا يجب قضاؤها بعد الطهر مع استيعاب المانع تمام الوقت.

(مسألة ٤١٣): إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر، أو أفق المجنون، أو المغمى عليه- أثناء الوقت؛ فإن تمكّن من الصلاة- و لو بإدراك ركعة في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٤

الوقت- وجبت، و إن لم يصلّها وجب القضاء خارج الوقت، و إن لم يتمكّن من ذلك فلا- شيء عليه أداء و قضاء، و أما الحائض المنقطع دمها أثناء الوقت فيختلف حكمها باختلاف الصور الآتية:

١- ما إذا كانت وظيفتها الاغتسال، و يسعها أن تغتسل و تصلّي؛ فيجب عليها ذلك، و إن لم تفعل وجب عليها القضاء خارج الوقت.

٢- ما إذا كانت وظيفتها الاغتسال، و لا يسعها أن تصلّي مع الغسل لضيق الوقت، فيجب عليها أن تتيمّم و تصلّي على الأحوط، و إن فاتتها الصلاة يجب القضاء على الأحوط.

٣- ما إذا كانت وظيفتها التيمّم لمانع آخر غير ضيق الوقت- كالمرض- فيجب عليها أن تتيمّم و تصلّي، فإن فاتتها وجب عليها القضاء. (مسألة ٤١٤): من تمكّن من الصلاة أول وقتها- و لو بتحصيل شرائطها قبل ذلك- و لم يأت بها ثم جُنّ أو أغمى عليه حتى خرج الوقت وجب عليه القضاء.

(مسألة ٤١٥): إذا تمكّنت المرأة بعد دخول الوقت من تحصيل الطهارة و أداء الفريضة و لم تفعل حتى حاضت وجب عليها القضاء و إلّا لم يجب.

(مسألة ٤١٦): إذا استبصر المخالف لا يجب عليه أن يقضى الصلوات التي صلّاها صحيحة على مذهبه، بل لا تجب إعادتها إذا استبصر و قد بقي من الوقت ما يسع إعادتها و إن كان أحوط.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٥

(مسألة ٤١٧): الفرائض الفائتة يجب قضاؤها كما فاتت، فإن فاتت قصراً يقضيها قصراً، و إن فاتت تماماً يقضيها تماماً، و يجوز القضاء في أي وقت من الليل أو النهار، في السفر أو في الحضر، فما فات المكلف من الفرائض في الحضر يجب قضاؤه تماماً و إن كان في

السفر، و ما فاتته في السفر يجب قضاؤه قصرًا و إن كان في الحضر. و ما فات المسافر في مواضع التخيير يجب قضاؤها قصرًا و إن كان القضاء في تلك المواضع.

(مسألة ٤١٨): من فاتته الصلاة و هو مكلف بالجمع بين القصر و التمام- لأجل الاحتياط الوجوبى- و جب عليه الجمع في القضاء أيضاً.
 (مسألة ٤١٩): من فاتته الصلاة و قد كان حاضراً في أول وقتها و مسافراً في آخره أو بعكس ذلك، فالأحوط الجمع في كلا الفرضين.
 (مسألة ٤٢٠): لا- ترتيب بين الفرائض على الأظهر، فيجوز قضاء المتأخر فوتاً قبل قضاء المتقدم عليه. و الأولى رعاية الترتيب، هذا في غير ما كان مرتباً من أصله- كالظهيرين أو العشاءين من يوم واحد- و أمّا ما كان مرتباً من أصله فيجب الترتيب في قضاؤه.
 (مسألة ٤٢١): إذا لم يعلم بعدد الفوائت، و دار أمرها بين الأقلّ و الأ-كثر جاز أن يقتصر على المقدار المتيقن، و لا يجب عليه قضاء المقدار المشكوك فيه و إن كان أحوط.

(مسألة ٤٢٢): إذا فاتته صلاة واحدة و ترددت بين صلاتين مختلفتى العدد- كما إذا ترددت بين صلاة الفجر و صلاة المغرب- و جب عليه الجمع بينهما في القضاء، و إن ترددت بين صلاتين متساويتين في المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٦

العدد- كما إذا ترددت بين صلاتي الظهر و العشاء- جاز له أن يأتي بصلاة واحدة عمّا في الذمّة، و يتخيّر بين الجهر و الإخفات إذا كانت إحداهما إخفائية و الأخرى جهريّة.

(مسألة ٤٢٣): وجوب القضاء موسّع؛ فلا بأس بتأخيره ما لم ينته إلى المسامحة في أداء الوظيفة.
 (مسألة ٤٢٤): لا ترتيب بين الحاضرة و الفائتة، فمن كانت عليه فائتة و دخل عليه وقت الحاضرة تخير في تقديم أيهما شاء إذا وسعهما الوقت، و إذا كان القضاء ليومه فالأحوط تقديمه على الحاضرة، و في ضيق الوقت تتعين الحاضرة، و لا تراحمها الفائتة.
 (مسألة ٤٢٥): إذا شرع في صلاة حاضرة و تذكر أنّ عليه فائتة جاز له أن يعدل بها إلى الفائتة إذا أمكنه العدول.
 (مسألة ٤٢٦): يجوز التنفّل لمن كانت عليه فائتة، سواء في ذلك النوافل المرتبة و غيرها.

(مسألة ٤٢٧): من لم يتمكن من الصلاة التامة لعذر، فالأحوط تأخير القضاء إذا علم بارتفاع عذره فيما بعد، و لا بأس بالبدار إذا اطمأن ببقاء عذره و عدم ارتفاعه. بل لا- بأس به مع الشك أيضاً، إلّا أنّه إذا قضاها مع الاطمئنان بالبقاء أو مع الشك في الارتفاع ثم ارتفع عذره لزمه القضاء ثانياً في الأركان و في غيرها أيضاً على الأحوط. مثال ذلك: إذا لم يتمكن المكلف من الركوع أو السجود لمانع، و اطمأن ببقائه إلى آخر عمره، أو أنّه شك في ذلك ففضى ما فاتته من الصلوات مع الإيماء بدلاً عن الركوع
 المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٧

و السجود، ثم ارتفع عذره و جب عليه القضاء ثانياً، و إذا لم يتمكن من القراءة الصحيحة لعب في لسانه، و اطمأن ببقائه أو شك في ذلك ففضى ما عليه من الفوائت، ثم ارتفع العذر يجب عليه القضاء ثانياً على الأحوط.
 (مسألة ٤٢٨): لا يختص وجوب القضاء بالفرائض اليومية، بل يجب قضاء كلّ ما فات من الصلوات الواجبة عدا العيدين حتى المندورة في وقت معين على الأحوط.

(مسألة ٤٢٩): من فاتته الفريضة لعذر و لم يقضها مع التمكن منه حتى مات و جب قضاؤه على الأولى بميراثه، و يمكن أن يكون المراد به ولده الأ-كبر، و يلحق به ما أتى به فاسداً، و في إلحاق الأمّ بالأب تأمل و إن كان أحسن، و لا يعتبر في الولد البلوغ و العقل حال موت أبيه، فإذا بلغ الولد أو زال جنونه بعد ذلك و جب عليه القضاء، و يختص وجوب القضاء عليه بما و جب على الميت نفسه، و أمّا ما و جب عليه باستيجار و نحو ذلك فلا يجب على الولد الأكبر قضاؤه، و من هذا القبيل ما و جب على الميت من فوائت أبيه و لم يؤدّه حتى مات، فإنّه لا يجب قضاء ذلك على ولده.

(مسألة ٤٣٠): إذا تعدّد الولد الأكبر و جب القضاء عليهما وجوباً كفايياً، فلو قضى أحدهما سقط عن الآخر.

(مسألة ٤٣١): لا يجب على الولد الأكبر أن يباشر قضاء ما فات أباه من الصلوات، بل يجوز أن يستأجر غيره للقضاء، بل لو تبرّع أحد فقضى عن الميت سقط الوجوب عن الولد الأكبر، وكذلك إذا أوصى الميت باستئجار شخص لقضاء فوائته وعمل بوصيته.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٨

(مسألة ٤٣٢): إذا شك الولد الأكبر في فوت الفريضة عن أبيه لم يجب عليه القضاء، وإذا دار أمر الفائتة بين الأقل والأكثر اقتصر على الأقل، وإذا علم بفوتها وشك في قضاء أبيه لها وجب عليه القضاء على الأحوط وجوباً.

(مسألة ٤٣٣): لا تخرج أجره قضاء ما فات الميت من الصلوات من أصل التركة، فلو لم يكن له ولد أكبر، ولم يوص بذلك لم يجب القضاء من صلب المال، وإن كان القضاء أحوط استحباباً بالنسبة إلى غير القاصرين من الورثة.

(مسألة ٤٣٤): لا تفرغ ذمّة الولد الأكبر ولا ذمّة الميت بمجرد الاستيجار ما لم يتحقق العمل في الخارج، فإذا مات الأجير - قبل الإتيان بالعمل - أو منعه مانع عنه وجب على الولي القضاء بنفسه أو باستئجار غيره.

صلاة الاستيجار

يجب على المكلف أن يقضى بنفسه ما فاتته من الصلوات كما مرّ، فإن لم يتمكن من ذلك وجب عليه أن يتوسّل إلى القضاء عنه بالإيصال، أو بإخباره ولده الأكبر، أو بغير ذلك، ولا يجوز القضاء عنه حال حياته باستئجار أو تبرّع.

(مسألة ٤٣٥): لا تعتبر العدالة في الأجير حال الإخبار، بل يكفي

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٧٩

الوثوق بأدائه على وجه صحيح إذا أخبر بالتأديته، ويعتبر فيه البلوغ والعقل والإيمان وأن يكون عارفاً بأحكام القضاء على وجه يصحّ منه الفعل، ولا يجوز استئجار ذي العذر كالعاجز عن القيام، ولا تعتبر المماثلة بين القاضى والمقضى عنه؛ فالرجل يقضى عن المرأة وبالعكس. والعبرة في الجهر والإخفات بحال القاضى، فيجب الجهر في القراءة في الصلوات الجهرية فيما إذا كان القاضى رجلاً وإن كان القضاء عن المرأة، وتختير المرأة فيها بين الجهر والإخفات وإن كان القضاء عن الرجل، ويجب أن ينوى بعمله الإتيان بما في ذمّة الميت.

(مسألة ٤٣٦): يجب على الأجير أن يأتي بالعمل على النحو المتعارف إذا لم تشترط في عقد الإجارة كيفية خاصة، وإلا لزمه العمل بالشرط.

صلاة الآيات

تجب صلاة الآيات عند كسوف الشمس و خسوف القمر ولو بعضهما، وكذا بالزلزلة على الأحوط، وإن لم يحصل الخوف بشيء من ذلك، وتجب بكلّ حادثه سماوية مخوفة لأغلب الناس - كهبوب الرياح السوداء، أو الحمراء، أو الصفراء، و ظلمة الجوّ الخارقة للعادة، و الصاعقة و نحو ذلك - ولا يترك الاحتياط في الحوادث الأرضية المخوفة - كخسف الأرض، و سقوط الجبل، و غور ماء البحر، و نحو ذلك -.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٠

و تتعدّد صلاة الآيات بتعدّد موجبها.

(مسألة ٤٣٧): وقت صلاة الآيات في الكسوف و الخسوف من ابتداء حدوثها إلى الشروع في الانجلاء على الأحوط لزوماً، و الأحوط في غيرهما المبادرة إليها فوراً ففوراً.

(مسألة ٤٣٨): صلاة الآيات ركعتان، و في كلّ ركعة منها خمس ركوعات، و كيفية ذلك؛ أن يكبر و يقرأ سورة الفاتحة و سورة تامة

غيرها، ثم يركع، فإذا رفع رأسه من الركوع قرأ سورة الفاتحة و سورة تامة، ثم يركع، وهكذا إلى أن يركع الركوع الخامس، فإذا رفع رأسه منه هوى إلى السجود و سجد سجدتين - كما في الفرائض اليومية - ثم يقوم فيأتي في الركعة الثانية بمثل ما أتى به في الركعة الأولى، ثم يتشهد و يُسلم كما في سائر الصلوات.

و يجوز الاقتصار في كل ركعة على قراءة سورة الفاتحة مرة و قراءة سورة أخرى؛ بأن يقرأ - بعد سورة الفاتحة - شيئاً من السورة، ثم يركع فإذا رفع رأسه من الركوع يقرأ جزءاً آخر من تلك السورة من حيث قطعها، ثم يركع، وهكذا و يتم السورة بعد الركوع الرابع ثم يركع، و كذلك في الركعة الثانية.

و يجوز له التبعض؛ بأن يأتي بالركعة الأولى على الكيفية السابقة، و يأتي بالركعة الثانية على الكيفية التالية، أو بالعكس، و لها كيفيات اخر لا حاجة إلى ذكرها.

(مسألة ٤٣٩): يستحب القنوت في صلاة الآيات قبل الركوع

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨١

الثاني، و الرابع، و السادس، و الثامن، و العاشر، و يجوز الاكتفاء بقنوت واحد قبل الركوع العاشر.

(مسألة ٤٤٠): سورة التوحيد خمس آيات إحداها البسملة، و عليه فيجوز أن يقتصر في كل ركعة على قراءة مرة واحدة مُقسطاً لها على الركوعات على النحو المزبور.

(مسألة ٤٤١): يجوز الإتيان بصلاة الآيات جماعة، كما يجوز أن يؤتى بها فرادى، و تدرك بإدراك الإمام في الركوع الأول من الركعة الأولى أو الركعة الثانية، أما إذا أدركه في غيره منهما ففيه إشكال.

(مسألة ٤٤٢): ما ذكرناه في الصلوات اليومية من الشرائط و المنافيات و أحكام الشك و السهو كل ذلك يجري في صلاة الآيات.

(مسألة ٤٤٣): إذا شك في عدد الركعات في صلاة الآيات و لم يرجح أحد طرفيه على الآخر بطلت صلاته، بل مع الترجيح أيضاً على الأحوط، و إذا شك في عدد الركوعات لم يعتن به إذا كان بعد تجاوز المحل، و إلا بنى على الأقل و أتى بالمشكوك فيه إلا أن يرجع إلى الشك في الركعات، كما إذا شك في أن المشكوك هو الخامس أو السادس، فتبطل.

(مسألة ٤٤٤): إذا علم بالكسوف أو الخسوف و لم يصل عصياناً أو نسياناً حتى تم الانجلاء و جب عليه القضاء على الأحوط، بلا فرق بين الكلي و الجزئي منهما، و إذا لم يعلم به حتى تم الانجلاء؛ فإن كان الكسوف أو الخسوف كلياً؛ بأن احترق القرص كله و جب القضاء على

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٢

الأحوط، و إلا فلا.

و يجب على الأحوط الإتيان بها في غير الكسوفين، سواء علم بحدوث الموجب - حينه - أم لم يعلم به.

(مسألة ٤٤٥): لا تجب صلاة الآيات على الحائض و النفساء.

(مسألة ٤٤٦): إذا اشتغلت ذممة المكلف بصلاة الآيات و بالفريضة اليومية، تخير في تقديم أيتهما شاء إن وسعهما الوقت، و إن وسع إحداهما دون الاخرى قدم المضيئ ثم أتى بالموسع، و إن ضاق وقتها قدم اليومية.

و إذا شرع في اليومية فانكشف ضيق وقت صلاة الآيات قطع اليومية و أتى بالآيات، و أما إذا شرع في صلاة الآيات فانكشف ضيق وقت اليومية قطعها و أتى باليومية، و يعود إلى صلاة الآيات من محل القطع إذا لم يقع منه مناف غير الفصل باليومية.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٣

إشاره

يجب على كل إنسان أن يصوم شهر رمضان عند تحقق هذه الشروط:

- ١- البلوغ؛ فلا يجب على غير البالغ من أول الفجر، و في صحته صوم غير البالغ و سائر عباداته إشكال.
- ٢- العقل في مجموع النهار؛ فلو جنّ - و لو في آن من النهار- لم يجب الصوم عليه، و لا يصحّ منه.
- ٣- عدم الإغماء؛ فلو أغمى عليه قبل الفجر- و لم يتحقق منه قصد الصوم، و أفاق بعد الفجر- لم يجب عليه الصوم، نعم لو قصد الصوم قبل الفجر ثم أغمى عليه، ثم أفاق بعد الغروب فيجب القضاء عليه على الأحوط.
- ٤- الطهارة من الحيض و النفاس؛ فلا يجب على الحائض و النفساء و لا يصحّ منهما، و لو كان الحيض أو النفاس في جزء من النهار.
- ٥- الأمن من الضرر؛ فلو خاف المرض أو الرمد أو غير ذلك لم يجب عليه الصوم، و لا فرق بين أن يخاف حدوث المرض أو شدته أو طول مدته، كل ذلك بالمقدار المعتدّ به، ففي جميع هذه الصور لا- يجب عليه الصوم، و إذا أمن من الضرر على نفسه، و لكنّه خاف من الصوم على

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٤

- عرضه أو ماله مع الحرج في تحمّله لم يجب عليه الصوم، و كذلك فيما إذا خاف على عرض غيره أو ماله مع وجوب حفظه عليه.
- ٦- الحضر أو ما بحكمه؛ فلو كان في سفر تقصر فيه الصلاة لم يصحّ منه الصوم، نعم السفر الذي يجب فيه التمام لا يسقط فيه الصوم. (مسألة ٤٤٧): الأماكن التي يتخيّر المسافر فيها بين القصير و الإتمام يتعيّن عليه فيها الإفطار و لا يصحّ منه الصوم.
- (مسألة ٤٤٨): يعتبر في جواز الإفطار للمسافر أن يتجاوز حدّ الترخيص الذي يعتبر في قصر الصلاة، و قد مرّ بيانه في الشرط الثامن للتقصير صفحة: (١٦٤) و ما بعدها.

- (مسألة ٤٤٩): يجب إتمام الصوم على من سافر بعد الزوال إن لم يكن ناوياً للسفر من الليل، و أما إذا كان ناوياً من الليل فالأحوط أن يتمّ صومه ثم يقضيه، و أما إذا سافر قبل الزوال؛ فإن كان نوى السفر من الليل فلا إشكال في جواز الإفطار معه بعد التجاوز عن حدّ الترخيص و وجوب القضاء، و أما إذا لم يكن نواه ليلاً و اتفق له السفر قبل الزوال، فالأحوط له أن يتمّ صومه ثم يقضيه.
- (مسألة ٤٥٠): إذا رجع المسافر إلى وطنه أو محلّ إقامته ففيه صور:

١- أن يرجع إليه بعد الزوال؛ فلا يجب عليه الصوم في هذه الصورة.

٢- أن يرجع قبل الزوال و قد أفطر في سفره؛ فلا يجب عليه الصوم أيضاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٥

- ٣- أن يرجع قبل الزوال و لم يفطر في سفره؛ ففي هذه الصورة يجب عليه أن ينوي الصوم، و يصوم بقيّة النهار.
- (مسألة ٤٥١): إذا صام المسافر جهلاً بالحكم و علم به بعد انقضاء النهار صحّ صومه، و لم يجب عليه القضاء.
- (مسألة ٤٥٢): يجوز السفر في شهر رمضان من غير ضرورة، و لا بدّ من الإفطار فيه كغيره من الأسفار، و كذلك سائر أقسام الصوم الواجب المعين- كالمنذور و نحوه- على الأظهر، و إن كان الأولى ترك السفر فيها من غير ضرورة، بل لو كان المكلف مسافراً فالأولى أن يقصد الإقامة و يأتي بالواجب المعين.

(مسألة ٤٥٣): لا فرق في عدم صحّة الصوم في السفر بين الفريضة و النافلة إلّا في موارد:

منها: ثلاثة أيام للحاجة في المدينة، و الأحوط أن يكون في الأربعاء، و الخميس، و الجمعة.

و منها: الصوم المنذور إيقاعه في السفر، أو في الأعمّ من الحضر و السفر.

و منها: صوم الثلاثة أيام من العشرة التي تكون بدل هدى التمتع لمن عجز عنه.

و منها: صوم الثمانية عشر يوماً التي هي بدل البدنة كفازة لمن أفاض من عرفات قبل الغروب.

(مسألة ٤٥٤): يعتبر في صحّة صوم النافلة أن لا تكون ذمّة المكلف

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٦

مشغولة بصوم فريضة؛ فلو كان عليه صوم واجب- من قضاء أو كفارة أو نحوهما- لم يصحّ منه صوم النافلة. نعم إذا كان على ذمته بالإجارة و نحوها صوم واجب على غيره فالظاهر صحّة صوم النافلة منه، نعم إذا نسي أن عليه صوماً واجباً فصام تطوعاً فذكر بعد الفراغ صحّ صومه.

(مسألة ٤٥٥): إذا كان الصوم على الشيخ والشيخه حرجاً و مشقّة جاز لهما الإفطار، و يكفران عن كلّ يوم بمدّ من الطعام، و الأفضل كونها من الحنطة، بل كونها مدين، بل هو الأحوط استحباباً، و إذا تعدّر عليهما الصوم سقطت الكفارة، و يجرى هذا الحكم على ذى العطاش- من به داء العطش-، فإذا كان عليه الصوم حرجياً و مشقّة كفر عن كلّ يوم بمدّ، و إذا تعدّر عليه الصوم سقطت الكفارة، و لا يجب عليهم القضاء، و الأحوط القضاء لذى العطاش إذا تمكّن.

(مسألة ٤٥٦): الحامل المقرب إذا خافت على جنينها أفطرت، و كفّرت عن كلّ يوم بمدّ، و يجب عليها القضاء، و أما إذا خافت على نفسها أفطرت من دون كفارة، و يلزمها القضاء.

(مسألة ٤٥٧): المرضع القليلة اللبن إذا خافت الضرر على نفسها أو على الطفل الرضيع أفطرت، و يجب عليها القضاء، و إذا كان الضرر على الطفل كفّرت عن كلّ يوم بمدّ، و إذا كان الضرر على نفسها فالأحوط عليها وجوب الفدية، و لا فرق في المرضع بين الأمّ و المستأجرة و المتبرّعة.

و لو وجدت من ترضع الطفل بأجرة أو مجاناً، و لم يكن مانع من إرضاعها لم يجز لها الإفطار.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٧

(مسألة ٤٥٨): المدّ يساوى ثلاثة أرباع الكيلو تقريباً، و الأفضل أن يكون من الحنطة، و الأظهر إجزاء مطلق الطعام من الحنطة و الشعير و الخبز و غيرها.

ثبوت الهلال في شهر رمضان

يعتبر في وجوب صيام شهر رمضان ثبوت الهلال بأحد هذه الطرق:

- ١- أن يراه المكلف بنفسه.
 - ٢- أن يتيقن أو يطمئن بثبوتها من الشياخ و نحوه.
 - ٣- مضى ثلاثين يوماً من شهر شعبان.
 - ٤- شهادة رجلين عادلين إذا لم يحتمل الاشتباه في حقهما احتمالاً معتدلاً به؛ فلو ادّعى أحدهما الرؤية في طرف و ادّعى الآخر رؤيته في طرف آخر لم يثبت الهلال بذلك، و كذا لا يثبت الهلال بشهادة النساء إلّا إذا حصل اليقين أو الاطمئنان به من شهادتهنّ.
- (مسألة ٤٥٩): لا يثبت الهلال بحكم الحاكم، و في ثبوته برؤيته قبل الزوال في اليوم الثلاثين من أول شعبان إشكال، و كذا في ثبوته بتطوق الهلال ليدلّ على أنه لليلة السابقة إشكال، و لا عبرة بغير ما ذكرناه- من قول المنجم و نحو ذلك-.

(مسألة ٤٦٠): إذا أفطر المكلف يوم الشك من شهر رمضان ثمّ انكشف ثبوت الهلال بأحد الطرق المزبورة وجب عليه القضاء، و إذا بقي من النهار شيء وجب عليه الإمساك فيه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٨

(مسألة ٤٦١): الظاهر كفاية ثبوت الهلال في بلد آخر و إن لم ير في بلد الصائم، و لا- فرق في ذلك بين اتّحاد الأفق و عدمه مع اشتراكهما في كون ليلة واحدة ليلة لهما، و إن كان أوّل ليلة أحدهما آخر ليلة لآخر.

(مسألة ٤٦٢): لا بد في ثبوت هلال شوال من تحقق أحد الأمور المتقدمه، فلو لم يثبت بشيء منها لم يجز الإفطار.

(مسألة ٤٦٣): إذا صام يوم الشك من شهر شوال، ثم ثبت الهلال أثناء النهار وجب عليه الإفطار.

(مسألة ٤٦٤): لا يجوز أن يصوم يوم الشك من شهر رمضان على أنه منه، نعم يجوز صومه استحباباً أو قضاءً، فإذا انكشف - حينئذ -

أثناء النهار أنه من شهر رمضان عدل بتيته و أتم صومه، و لو انكشف الحال بعد مضي الوقت حسب له صومه و لا يجب عليه القضاء.

(مسألة ٤٦٥): المحبوس إذا لم يتمكن من تحصيل العلم بدخول شهر رمضان عمل بالظن، و مع عدمه يختار شهراً فيصومه، فإن لم

ينكشف الخلاف فهو، و إلا ففيه صورتان:

الأولى: أن ينكشف أن صومه قد وقع بعد شهر رمضان، فلا شيء عليه في هذه الصورة.

الثانية: أن ينكشف أن صومه كان قبل شهر رمضان، فيجب عليه في هذه الصورة أن يقضى صومه إذا كان الانكشاف بعد شهر

رمضان.

نتية الصوم:

يجب على المكلف قصد الإمساك عن المفطرات من أول الفجر إلى

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٨٩

الغروب متقرباً به إلى الله تعالى، و الأحوط عدم الاكتفاء بتيته واحدة قبل الشهر، بل يعتبر تجديد التية في كل ليلة.

(مسألة ٤٦٦): كما تعتبر التية في صيام شهر رمضان تعتبر في غيره من الصوم الواجب - كصوم الكفارة و النذر و القضاء، و الصوم نيابة

عن الغير - و لو كان على المكلف أقسام من الصوم الواجب و جب عليه التعيين زائداً على قصد القرية، نعم لا حاجة إلى التعيين في

شهر رمضان، لأن الصوم فيه متعين بنفسه.

(مسألة ٤٦٧): يكفي في تية الصوم أن ينوى الإمساك عن المفطرات على نحو الإجمال، و لا حاجة إلى تعيينها تفصيلاً.

(مسألة ٤٦٨): إذا نسي التية في شهر رمضان؛ فإن تذكر بعد الزوال أو قبل الزوال بعد ما أتى بالمفطر و جب عليه الإمساك بقيته النهار،

و القضاء بعد ذلك؛ و إن كان التذكر قبل الزوال قبل أن يأتي بالمفطر فالأحوط عليه الإمساك بقيته النهار و القضاء بعد ذلك. و أما

سائر أقسام الصوم الواجب فإن فاتته التية فيها و تذكر بعد الزوال بطل صوم ذلك اليوم، و كذلك إن تذكر قبل الزوال و قد أتى

بشيء من المفطرات، و إذا كان التذكر قبل الزوال - و لم يأت بشيء من المفطرات - جاز له تجديد التية، و حكم بصحة صومه، و أما

صوم النافلة فيمتد وقت تيته إلى الغروب؛ بمعنى أن المكلف إذا لم يكن قد أتى بمفطر جاز له أن يقصد صوم النافلة و يمسك بقيته

النهار و لو كان الباقي شيئاً قليلاً، و يحسب له صوم هذا اليوم.

(مسألة ٤٦٩): يعتبر في التية الاستمرار، فلو قصد الإفطار أثناء

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٠

النهار بطل صومه، و إن لم يأت بشيء من المفطرات، هذا في الواجب المعين، و أما الواجب غير المعين فلا يقدر قصد الإفطار و

التردد و غيرهما ممياً يقدر في استمرار التية إذا رجع إلى تيته قبل الزوال، نعم إذا تردد للشك في صحة صومه فالظاهر الصحة في

الصوم الواجب المعين.

(مسألة ٤٧٠): إذا نوى ليلاً صوم الغد، ثم نام و لم يستيقظ طول النهار صح صومه على إشكال.

المفطرات:

الأول والثاني: تعمد الأكل والشرب؛

ولا- فرق في المأكل والمشروب بين المتعارف وغيره، ولا بين القليل والكثير، كما لا فرق في الأكل والشرب بين أن يكونا من الطريق العادي أو من غيره، فلو شرب الماء من أنفه بطل صومه، ويطل الصوم بيلع الأجزاء الباقية من الطعام بين الأسنان اختياراً. (مسألة ٤٧١): لا يبطل الصوم بالأكل أو الشرب بغير عمد، كما إذا نسي صومه فأكل أو شرب، كما لا يبطل بما إذا أوجر في حلقه بغير اختياره ونحو ذلك.

(مسألة ٤٧٢): لا- يبطل الصوم بزرق الإبرة في العضلة أو العرق، والأحوط وجوباً الاجتناب عن الإبرة المستعملة بدل الطعام، والإبرة المستعملة للتقوية، ولا يبطل بالتقطير في الأذن أو العين إذا لم يصل إلى الجوف من طريق الحلق.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩١

(مسألة ٤٧٣): يجوز للصائم بلع ريقه اختياراً ما لم يخرج من فضاء فمه، نعم إذا اجتمع الريق الكثير بتخيل الحامض - مثلاً - فالأحوط وجوباً بطلان الصوم ببلعه.

(مسألة ٤٧٤): لا- بأس على الصائم أن يبلع ما يخرج من صدره أو ينزل من رأسه من الأخلاط ما لم يصل إلى فضاء الفم، وإلا فالأحوط تركه.

(مسألة ٤٧٥): يجوز للصائم الاستياك، لكن إذا أخرج المسواك لا يردّه إلى فمه و عليه رطوبته، إلا أن يبصق ما في فمه من الريق بعد الرد.

(مسألة ٤٧٦): يجوز لمن يريد الصوم ترك تخليل الأسنان بعد الأكل ما لم يعلم بدخول شيء من الأجزاء الباقية بين الأسنان إلى الجوف في النهار، وإن علم بدخول شيء منها إلى الجوف في النهار، وترك التخليل ودخل بطل صومه.

(مسألة ٤٧٧): لا بأس على الصائم أن يمضغ الطعام للصبى أو الحيوان، وأن يتذوق المرق ونحو ذلك مما لا يتعدى إلى الحلق، ولو اتفق تعدى شيء من ذلك إلى الحلق من غير قصد لم يبطل صومه.

(مسألة ٤٧٨): يجوز للصائم المضمضة بقصد الوضوء أو لغيره ما لم يتلغ شيئاً من الماء متعمداً، والأولى بعد المضمضة أن يبزق ريقه ثلاثاً.

(مسألة ٤٧٩): إذا تمضمض الصائم وسبق الماء إلى جوفه بغير اختياره ففيه صور:

١- أن يتفق ذلك في مضمضته لوضوء الصلاة الواجبة، فلا شيء

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٢

عليه في هذه الصورة.

٢- أن يتفق ذلك في مضمضته لوضوء غير الصلاة الواجبة، فالأحوط وجوباً في هذه الصورة أن يقضى صومه.

٣- أن يتفق ذلك في مضمضته لداع آخر غير الوضوء، ففي هذه الصورة لا بد من القضاء.

□

الثالث من المفطرات: تعمد الكذب على الله، أو على رسوله، أو على أحد الأئمة المعصومين عليهم السلام،

بل الأحوط وجوباً إلحاق سائر الأنبياء وأوصياؤهم عليهم السلام، والأحوط وجوباً أن لا يكذب على الصديقه الطاهرة عليها السلام. (مسألة ٤٨٠): إذا اعتقد الصائم صدق خبره عن الله، أو عن أحد المعصومين عليهم السلام، ثم انكشف له كذبه لم يبطل صومه، نعم

إذا أخبر عن الله أو عن رسوله - مع احتمال كذبه - و كان الخبر كذباً في الواقع جرى عليه حكم التعمد على الأحوط. (مسألة ٤٨١): لا بأس بقراءة القرآن على وجه غير صحيح و لا يبطل بذلك صومه.

الرابع من المفطرات: تعمد الارتماس في الماء على الأحوط،

و لا فرق بين رمس تمام البدن و رمس الرأس فقط، و لا يبطل الصوم بوقوف الصائم تحت المطر و نحوه و إن أحاط الماء بتمام بدنه، و الأظهر اختصاص الحكم بالماء، فلا بأس بالارتماس في غيره حتى إذا كان من المياه المضافة، و إن كان الترك أحوط. المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٣

(مسألة ٤٨٢): إذا ارتمس الصائم في شهر رمضان بقصد الغسل متعمداً بطل غسله و صومه، و أما في الواجب المعين في غير شهر رمضان فيبطل صومه بتعمد الارتماس، و الظاهر صحته غسله، إلما أن الاحتياط لا ينبغي تركه، و أما في غيرهما من الصوم الواجب أو المستحب فلا ينبغي الإشكال في صحته غسله و إن بطل صومه، و أما إذا كان ناسياً للصوم ففي جميع الصور صح صومه و غسله.

الخامس من المفطرات: تعمد الجماع؛

و لا يبطل الصوم به إذا لم يكن عن عمد.

السادس من المفطرات: الاستمنا

بملاعبة أو تقبيل أو ملامسة أو غير ذلك، بل إذا أتى بشيء من ذلك و لم يطمئن من نفسه بعدم خروج المنى فاتفق خروجه بطل صومه على الأظهر، بل لو اطمئن من نفسه بعدم الخروج فاتفق خروجه فالأحوط وجوباً بطلان صومه أيضاً. (مسألة ٤٨٣): إذا احتلم في شهر رمضان جاز له الاستبراء بالبول و إن تيقن بخروج ما بقي من المنى في المجرى، و الأحوط أن يؤخر البول إلى ما بعد المغرب فيما إذا اغتسل قبل البول.

السابع من المفطرات: تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر،

و يختص ذلك بصوم شهر رمضان، و لا يصح القضاء ممن بقي على الجنابة حتى يطلع الفجر في فرض عدم التعمد أيضاً، و أما في غيرهما من أقسام الصوم، فالظاهر عدم بطلانه بذلك و إن كان الأولى تركه في سائر أقسام الصوم الواجب.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٤

(مسألة ٤٨٤): البقاء على حدث الحيض أو النفاس في حكم البقاء على الجنابة على الأحوط، إلما أنه يختص بصوم شهر رمضان، و لا يجري في غيره حتى في قضائه، و إن كان الأحوط أن تغتسل.

(مسألة ٤٨٥): من أجنب في شهر رمضان ليلاً، ثم نام غير قاصد للغسل سواء أ كان نائماً لترك الغسل أم كان متردداً فيه، فاستيقظ بعد الفجر جرى عليه حكم تعمد البقاء على الجنابة، و أما إذا كان نائماً للغسل و معتاداً للانتباه فاتفق أنه لم يستيقظ إلما بعد الفجر صح صومه، و الأحوط مع ذلك أن يقضى ذلك اليوم، نعم إذا استيقظ ثم نام و لم يستيقظ حتى طلع الفجر وجب عليه القضاء، و كذلك

الحال في النوم الثالثة، إلا أن الأحوط الأولى فيه الكفارة أيضاً.

(مسألة ٤٨٦): إذا أجنب في شهر رمضان ليلاً، ولم يكن من عاداته الاستيقاظ فالأحوط - لزوماً - أن يغتسل قبل النوم، فإن نام ولم يستيقظ فالأحوط القضاء حتى في النوم الأولى، بل الأحوط الأولى الكفارة أيضاً في النوم الثالثة.

(مسألة ٤٨٧): إذا علم بالجنابة ونسى غسلها حتى طلع الفجر بطل صومه و عليه قضاؤه، و أما إذا لم يعلم بالجنابة، أو علم بها ونسى وجوب صوم الغد حتى طلع الفجر صح صومه، هذا في صوم شهر رمضان، و أما قضاؤه فالظاهر بطلانه إذا أصبح جنباً، و لا يصح منه ذلك اليوم قضاءً و إن لم يتعمد ذلك، كما مر.

(مسألة ٤٨٨): إذا لم يتمكن الجنب من الاغتسال ليلاً، وجب عليه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٥

أن يتيمم قبل الفجر بدلاً من الغسل، فإن تركه بطل صومه، و إن تيمم وجب عليه أن لا ينام بعده حتى يطلع الفجر على الأحوط. (مسألة ٤٨٩): حكم المرأة في الاستحاضة القليلة حكم الطاهرة، و أما في الاستحاضة الكثيرة فيعتبر في صحته صومها أن تغتسل الأغسال النهاريّة و الليليّة السابقة على الأحوط، و لا يجب تقديم غسل الصبح على الفجر، بل لا يجزى لصلاة الصبح و لو مع عدم الفصل المعتد به على الأحوط، و أما في الاستحاضة المتوسطة فالأحوط اعتبار الغسل في صحته صومها.

الثامن من المفطرات: تعمد إدخال الغبار الغليظ، أو غير الغليظ في الحلق على الأحوط؛

بل الأحوط الاجتناب عن الدخان أيضاً.

التاسع من المفطرات: تعمد القيء، و يجوز التجشؤ للصائم إن لم يتيقن بخروج شيء من الطعام أو الشراب معه، و الأحوط وجوباً ترك ذلك مع اليقين بخروجه.

(مسألة ٤٩٠): لو رجع شيء من الطعام أو الشراب بالتجشؤ أو غيره إلى حلق الصائم قهراً لم يجز ابتلاعه ثانياً، و يجري على الابتلاع حكم الأكل أو الشرب - من وجوب القضاء و الكفارة - على الأحوط.

العاشر من المفطرات: تعمد الاحتقان بالماء أو غيره من المائعات؛

و لا بأس بغير المائع.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٦

أحكام المفطرات

(مسألة ٤٩١): تجب الكفارة بارتكاب أحد المفطرات عمداً، و التكفير يتحقق بتحرير رقبته، أو إطعام ستين مسكيناً، أو صوم شهرين متتابعين؛ بأن يصوم الشهر الأول بتمامه و من الشهر الثاني و لو يوماً واحداً، و يصوم بقيته متى شاء؛ هذا فيما إذا كان الإفطار بحلال، و أما إذا كان بحرام وجب عليه الجمع بين الأمور المذكورة على الأحوط، و إذا لم يتمكن من الجمع اقتصر على ما تمكن منه.

(مسألة ٤٩٢): إذا أكره الصائم زوجته على الجماع في نهار شهر رمضان - و هي صائمة - وجبت عليه كفارتان، و عزّر بخمسين سوطاً، و مع عدم الإكراه و رضاه الزوجة بذلك يعزّر كلّ منهما بخمسة و عشرين سوطاً، و على كلّ منهما كفارة واحدة.

(مسألة ٤٩٣): من ارتكب شيئاً من المفطرات في صيام شهر رمضان بطل صومه و وجب عليه الإمساك بقيّة النهار، و لا يجوز له

ارتكابه ثانياً، لكنّه لا تجب الكفارة إلّا بأوّل مرتبة من الإفطار، ولا تتعدّد بتعدّده إلّا في الجماع، فإنّه تجب الكفارة به ولو كان الصائم قد أفطر قبل ذلك به أو بغيره؛ فلو أفطر بالأكل متعمّداً، ثمّ جامع، أو جامع مرّتين وجبت عليه كفّارتان، والاستمناء في حكم الجماع على الظاهر.

(مسألة ٤٩٤): من أفطر في شهر رمضان متعمّداً ثمّ سافر لم يسقط عنه وجوب الكفارة وإن كان سفره قبل الزوال.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٧

(مسألة ٤٩٥): يختصّ وجوب الكفارة بالعالم بالحكم، ولا كفارة على الجاهل القاصر أو المقصّر على الأظهر، فلو ارتمس في الماء عمداً- مثلاً- باعتقاد أنّه لا يبطل الصوم به لم تجب عليه الكفارة، هذا فيما إذا لم يعلم بحرمة، وإلّا لم يبعد وجوب الكفارة مع الجهل أيضاً؛ فلو كذب على الله تعالى متعمّداً عالماً بحرمة معتقداً عدم بطلان الصوم به وجبت عليه الكفارة على الأحوط كما إذا كان عالماً بالحكم، ولا يعتبر في وجوب الكفارة العلم بوجوبها.

موارد وجوب القضاء فقط

(مسألة ٤٩٦): من أفطر في شهر رمضان لعذر- من سفر أو مرض و نحوهما- وجب عليه القضاء في غيره من أيام السنة إلّا يومى العيدين- الفطر والأضحى- فلا يجوز الصوم فيهما قضاءً وغير قضاء من سائر أقسام الصوم حتّى النافلة.

(مسألة ٤٩٧): من أكره على الإفطار في شهر رمضان أو اضطرّ إليه جاز له الإفطار بمقدار الضرورة، و وجب عليه قضاء الصوم بعد ذلك، وكذلك الحال في ما إذا أفطر عن تقيّة.

(مسألة ٤٩٨): تقدّمت جملة من الموارد التي يجب فيها القضاء، و البقيّة كما يلي:

١- ما إذا أخلّ بالتيّة في شهر رمضان ولكنه لم يرتكب شيئاً من

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٨

المفطرات المزبورة.

٢- ما إذا ارتكب شيئاً من المفطرات من دون فحص عن طلوع الفجر، فانكشف طلوع الفجر حين الإفطار، و أما إذا فحص و اطمانّ ببقاء الليل فأتى بمفطر ثمّ انكشف طلوع الفجر لم يجب عليه القضاء.

٣- ما إذا أتى بمفطر متعمّداً على من أخبره ببقاء الليل ثمّ انكشف خلافه.

٤- ما إذا أخبر بطلوع الفجر فأتى بمفطر بزعم أنّ المخبر إنّما أخبر مزاحاً، ثمّ انكشف أن الفجر كان طالعاً.

٥- ما إذا أخبر من يعتمد على قوله شرعاً بغروب الشمس فأفطر، و انكشف خلافه.

٦- ما إذا أفطر الصائم لظلمة باعتقاد غروب الشمس و لم يكن في السماء غيم ثمّ انكشف عدمه، بل الأحوط- إن لم يكن أقوى- وجوب الكفارة، نعم إذا اعتقد الغروب أو ظنّ به- من جهة الغيم في السماء- فأفطر ثمّ انكشف خلافه فلا يجب القضاء فيه.

أحكام القضاء

(مسألة ٤٩٩): لا يعتبر الترتيب و لا الموالاة في القضاء، فيجوز التفريق فيه، كما يجوز قضاء ما فات ثانياً قبل أن يقضى ما فاته أوّلاً.

(مسألة ٥٠٠): الأحوط وجوباً عدم تأخير ما فاته في شهر رمضان

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ١٩٩

إثناء سنته عن رمضان الآتي، و لو أخره عمداً كفر عن كلّ يوم بمدّ، و الأحوط ذلك في التأخير بغير عمد أيضاً، نعم إذا استند التأخير إلى استمرار المرض إلى رمضان الآتي و لم يتمكّن المكلف من القضاء في مجموع السنة سقط وجوب القضاء و لزمته الكفارة فقط.

(مسألة ٥٠١): إذا تعين وجوب القضاء في يوم لم يجز على الأحوط الإفطار فيه قبل الزوال و بعده، و أما إذا كان موسراً جاز الإفطار قبل الزوال و لم يجز بعده؛ و لو أفطر بعد الزوال لزمته الكفارة- إطعام عشرة من المساكين، يعطى كل واحد منهم مداً من الطعام، فلو عجز عنه صام بدله ثلاثة أيام-، و أما الواجب غير القضاء فإن كان معيناً، لم يجز الإفطار فيه مطلقاً، و إن كان موسراً جاز الإفطار فيه قبل الظهر و بعده، و الأحوط أن لا يفطر بعد الزوال.

(مسألة ٥٠٢): يجب على الولد الأكبر للميت أن يقضى ما فات أباه من الصيام لعذر أو أتى به فاسداً، و الأولى ذلك في الأم أيضاً، و إذا كان للميت تركه فالأحوط التصدق من تركته عن كل يوم بمد أيضاً فيما إذا رضيت الورثة بذلك، و ما ذكرناه في المسألة: (٤٢٩) إلى المسألة: (٤٣٤) من الأحكام الراجعة إلى قضاء الصلوات يجرى في قضاء الصوم أيضاً.

(مسألة ٥٠٣): إذا فاته الصوم لمرض أو حيض أو نفاس و لم يتمكن من قضاؤه؛ كأن مات قبل البرء من المرض، أو قبل النقاء من الحيض أو النفاس، أو مات قبل دخول شهر شوال لم يجب القضاء عنه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٠

الزكاة

إشارة

□
الزكاة؛ من الواجبات التي اهتم الشارع المقدس بها، و قد قرنها الله تبارك و تعالى بالصلاة في غير واحد من الآيات الكريمة، و أنها إحدى الخمس التي بُنى عليها الإسلام، و قد ورد: أن الصلاة لا تقبل من مانعها، و أن من منع قيراطاً من الزكاة فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً.

و هي على قسمين: زكاة الأموال، و زكاة الأبدان.

زكاة الأموال

(مسألة ٥٠٤): تجب الزكاة في ثلاثة أشياء:

١- في الأنعام: الغنم- بقسميها: المعز و الضأن- و الإبل، و البقر حتى الجاموس.

٢- في النقدين- الذهب و الفضة-.

٣- في الغلات- الحنطة، و الشعير، و التمر، و الزبيب-، و لا- تجب فيما عدا ذلك، نعم تستحب في غيرها من الحبوب التي تنبت في الأرض كالسمسم و الأرز و الدخن و غيرها، و لا تستحب في الخضروات مثل البقل و القنأ و غيرها. و تستحب في مال التجارة، و في الخيل الإناث دون

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠١

الذكور، و الحمير و البغال.

و يعتبر في وجوبها أمور:

١- البلوغ.

٢- العقل.

٣- الحرية.

فلا تجب الزكاة في أموال الصبي و المجنون و الرق.

٤- الملكية الشخصية؛ فلا تجب في الأوقاف العامة، ولا في المال الذي أوصى بأن يُصرف في التعازي أو المساجد أو المدارس و نحوها.

٥- تمكن المالك من التصرف؛ فلا تجب في المغصوب، والمسروق، والمال الضائع الذي لا يعلم المالك بمكانه.

زكاة الحيوان

(مسألة ٥٠٥): يشترط في وجوب الزكاة في الأنعام أمور؛ فلا تجب بفقدان شيء منها:

١- استقرار الملكية في مجموع الحول؛ فلو خرجت عن ملك مالكها أثناء الحول لم تجب فيها الزكاة، والمراد بالحول هنا: مضي أحد عشر شهراً و الدخول في الشهر الثاني عشر، و ابتداء السنة فيها من حين تملكها، و في نتاجها من حين ولادتها.

٢- السوم؛ فلو كانت معلوفة- و لو في بعض السنة- لم تجب فيها

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٢

الزكاة. نعم في انقطاع السوم بعلف اليوم و اليومين و الثلاثة إشكال، و الأحوط- إن لم يكن أقوى- عدم الانقطاع، و لا- بد من احتساب مدة رضاع النتاج من الحول و إن لم تكن أمهاتها سائمة.

٣- بلوغها حد النصاب، و سيأتي بيانه.

(مسألة ٥٠٦): صدق السائمة على ما رعت من الأرض المستأجرة أو المشتراة للرعي مشكل، و إن كان الأحوط في هذه الصورة إعطاء الزكاة.

(مسألة ٥٠٧): يشترط في وجوب الزكاة في البقر و الإبل- زائداً على ما ذكر- أن لا تكون عوامل، فلو استعملت- و لو في بعض الحول- في السقي أو الحمل أو نحو ذلك لم تجب الزكاة فيها، نعم إذا كان استعمالها في الحول يوماً أو يومين و جبت فيها الزكاة على الأحوط.

(مسألة ٥٠٨): في الغنم خمسة نصب:

١- أربعون، و فيها شاة.

٢- مائة و إحدى و عشرون، و فيها شاتان.

٣- مائتان و واحدة، و فيها ثلاثة شياه.

٤- ثلاثمائة و واحدة، و فيها أربع شياه.

٥- أربعمائة فصاعداً، ففي كل مائة شاة، و لا شيء في ما بين النصابين.

و الأحوط وجوباً في الشاة المخرجة زكاة أن تكون داخله في السنة الثالثة إن كانت معزاً، و أن تكون داخله في السنة الثانية إن كانت ضاناً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٣

(مسألة ٥٠٩): في الإبل اثني عشر نصاباً:

١- خمسة، و فيها شاة.

٢- عشرة، و فيها شاتان.

٣- خمسة عشر، و فيها ثلاث شياه.

٤- عشرون، و فيها أربع شياه.

٥- خمس و عشرون، و فيها خمس شياه.

٦- ست و عشرون، و فيها بنت مخاض؛ و هي الداخلة في السنة الثانية.

٧- ست و ثلاثون، و فيها بنت لبون؛ و هي الداخلة في السنة الثالثة.

٨- ست و أربعون، و فيها حقة، و هي الداخلة في السنة الرابعة.

٩- إحدى و ستون، و فيها جذعة، و هي التي دخلت في السنة الخامسة.

١٠- ست و سبعون، و فيها بنتا لبون.

١١- إحدى و تسعون، و فيها حقتان.

١٢- مائة و إحدى و عشرون فصاعداً، و فيها حقة لكل خمسين، و بنت لبون لكل أربعين، بمعنى أنه يتعين عدّها بما يكون عاداً لها

من خصوص الخمسين، أو الأربعين، و يتعين عدّها بهما إذا لم يكن واحد منها عاداً له، و يتخير بين العدّين إذا كان كل منهما عاداً له.

(مسألة ٥١٠): في البقر نصابان:

١- ثلاثون، و زكاتها ما دخل منها في السنة الثانية.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٤

٢- أربعون، و زكاتها مسنة، و هي الداخلة في السنة الثالثة، و في ما زاد على أربعين يعدّ بثلاثين أو أربعين على التفصيل المتقدم.

و لا شيء فيما بين النصابين في البقر و الإبل، كما تقدم في الغنم.

(مسألة ٥١١): لا يجوز إخراج المريض زكاة إذا كان جميع النصاب في الأنعام صحاحاً، كما لا يجوز إخراج المعيب إذا كان النصاب

بأجمعه سليماً، و كذلك لا يجوز إخراج الهرم إذا كان الجميع شباباً، بل الأمر كذلك مع الاختلاف على الأحوط، نعم إذا كان كل

واحد من أفراد النصاب مريضاً أو معيباً أو هرمياً جاز الإخراج منها.

(مسألة ٥١٢): إذا ملك من الأنعام بمقدار النصاب ثم ملك مقداراً آخر، ففيه صور:

الأولى: أن يكون ملكه الجديد بعد تمام الحول لما ملكه أولاً، ففي هذه الصورة يتدوّ الحول للمجموع، مثلاً إذا كان عنده من الإبل

خمس و عشرون، و بعد انتهاء الحول ملك واحد، فحينئذ يتدوّ الحول لست و عشرين.

الثانية: أن يكون ملكه الجديد أثناء الحول، و كان هو بنفسه بمقدار النصاب، ففي هذه الصورة لا ينضمّ الجديد إلى الملك الأول، بل

يعتبر لكل منهما حول بانفراده، فإذا كان عنده خمسة من الإبل، فملك خمسة أخرى بعد مضيّ ستّة أشهر، لزم عليه إخراج شاه عند

تمام السنة الأولى، و إخراج شاه أخرى عند تمام السنة من حين تملكه الخمسة الأخرى.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٥

الثالثة: أن يكون ملكه الجديد مكتملاً للنصاب اللاحق، ففي هذه الصورة يجب إخراج الزكاة للنصاب الأول عند انتهاء سنته، و بعده

ينضمّ الجديد إلى السابق، و يعتبر لهما حولاً واحداً؛ فإذا ملك ثلاثين من البقر، و في أثناء الحول ملك أحد عشر رأساً من البقر، و جب

عليه - بعد انتهاء الحول - إخراج الزكاة للثلاثين، و يبدأ الحول للأربعين.

الرابعة: أن لا يكون ملكه الجديد نصاباً مستقلاً، و لا مكتملاً للنصاب اللاحق، ففي هذه الصورة لا يجب عليه شيء لملكه الجديد، و إن

كان هو بنفسه نصاباً لو فرض أنه لم يكن مالكاً للنصاب السابق، فإذا ملك أربعين رأساً من الغنم، ثم ملك أثناء الحول أربعين غيرها،

لم يجب شيء في ملكه ثانياً، ما لم يصل إلى النصاب الثاني.

(مسألة ٥١٣): لو تلف شيء من الأنعام أثناء الحول؛ فإن نقص الباقي عن النصاب لم تجب الزكاة فيه، و إلّا وجبت الزكاة في ما بقي

منها، و لو كان التلف بعد تمام الحول، فالأحوط هي المصالححة مع الحاكم الشرعي، سواء نقص النصاب بالتلف أم لم ينقص.

(مسألة ٥١٤): لا يجب إخراج الزكاة من شخص الأنعام التي تعلقت الزكاة بها، فلو ملك من الغنم أربعين، جاز له أن يعطى شاه من

غيرها زكاةً.

زكاة النقدين

يعتبر في وجوب الزكاة في الذهب والفضة ثلاثة أمور:

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٦

الأول: بلوغ النصاب؛ ولكل منهما نصابان، ولا زكاة فيما لم يبلغ النصاب الأول منهما، ولا في ما بين النصابين.

فنصابا الذهب؛ خمسة عشر مثقالاً صيرفيّاً، ثم ثلاثة فتلاثة.

و نصابا الفضة؛ مائة و خمسة مثاقيل، ثم واحد و عشرون فواحد و عشرون مثقالاً .. وهكذا. و المقدار الواجب إخراجه في كل منها ربع العشر.

الثاني: أن يكونا مسكوكين بسكة المعاملة؛ سواء في ذلك السكة الإسلامية وغيرها، ولا فرق في السكة بين الكتابة والنقش.

(مسألة ٥١٥): لا- زكاة في سبائك الذهب والفضة، والأواني المتخذة منهما، وفي غير ذلك مما لا يكون مسكوكاً، وفي وجوب

الزكاة في المسكوك المتخذ حلية- الباقي على رواجه في المعاملات- إشكال، والأحوط إخراجها، وأما إذا خرج بذلك عن رواج

المعاملات، فلا إشكال في عدم وجوب الزكاة فيه.

الثالث: مضى الحول؛ بأن يبقى في ملك مالكه واجداً للشروط تمام الحول، فلو خرج عن ملكه أثناء الحول، أو نقص عن النصاب، أو

الغيت سكوته- ولو جعله سبيكة- لم تجب الزكاة فيه.

و يتم الحول بمضى أحد عشر شهراً، ودخول الشهر الثاني عشر.

(مسألة ٥١٦): لا فرق في وجوب الزكاة في النقدين بين الخالص والمغشوش، بشرط أن لا يكون الغش بمقدار لا يصدق معه عنوان

الذهب والفضة، وإلا ففي وجوب الزكاة فيه إن بلغ خالصه النصاب إشكال.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٧

(مسألة ٥١٧): تجب الزكاة في النقدين في كل سنة، فلو أداها في السنة الأولى و كان الباقي بحدّ النصاب، وجبت الزكاة في السنة

الثانية أيضاً، وهكذا الحال في الأنعام.

زكاة الغلّة الأربع

يعتبر في وجوب الزكاة في الغلّات الأربع أمران:

الأول: بلوغ النصاب؛ ولها نصاب واحد، وهو ثمانمائة و سبعة و أربعون كيلوغراماً تقريباً، ولا تجب الزكاة في ما لم يبلغ النصاب،

فإذا بلغت وجبت فيه وفي ما يزيد عليه وإن كان الزائد قليلاً.

الثاني: اعتبار النمو في الملك على الأقرب؛ فلا يكفي مجرد الملك عند تعلق الزكاة وإن كان الأحوط هو الاكتفاء به.

(مسألة ٥١٨): تتعلق الزكاة بالغلّات حينما يصدق عليها اسم الحنطة أو الشعير أو التمر أو العنب، ويشترط في وجوبها بلوغها حدّ

النصاب بعد يبسها، فإذا كانت الغلّة حينما يصدق عليها أحد هذه العناوين بحدّ النصاب، ولكنّه لا تبلغه بعد اليبس لم تجب الزكاة

فيها.

(مسألة ٥١٩): لا- تجب الزكاة في الغلّات الأربع إلا مرة واحدة، فإذا أدى زكاتها لم تجب في السنة الثانية، ولا يشترط فيها الحول، و

بهذين تفترق عن النقدين والأنعام.

(مسألة ٥٢٠): يختلف مقدار الزكاة في الغلّات باختلاف الصور

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٨

الآتية:

قَمْي، سيد محمد حسيني روحاني، المسائل المنتخبة (لروحاني، السيد محمد)، در يك جلد، شركة مكتبة الألفين، كويت، اول، ١٤١٧ هـ ق

المسائل المنتخبة (لروحاني، السيد محمد)؛ ص: ٢٠٨

الأولى: أن يكون سقيها بالمطر، أو بماء النهر، أو بمصّ عروقها الماء من الأرض و نحو ذلك مما لا يحتاج السقى فيه إلى العلاج، ففي هذه الصورة يجب إخراج عُشرها (١٠٪) زكاةً.

الثانية: أن يكون سقيها بالدلو و الرشا و الدوالي و المضخّات و نحو ذلك، ففي هذه الصورة يجب إخراج نصف العُشر (٥٪).

الثالثة: أن يكون سقيها بالمطر أو نحوه تارة، و بالدلو أو نحوه تارة أخرى، و لكن كان الغالب أحدهما بحدّ يصدق عرفاً أنّه سقى به، و لا يعتدّ بالآخر، ففي هذه الصورة يجري عليه حكم الغالب.

الرابعة: أن يكون سقيها بالأمرين على نحو الاشتراك، بأن لا يزيد أحدهما على الآخر، أو كانت الزيادة على نحو لا يسقط بها الآخر عن الاعتبار، ففي هذه الصورة يجب إخراج ثلاثة أرباع العُشر (٧٠٪).

(مسألة ٥٢١): الأحوط في بلوغ الغلات حدّ النصاب عدم استثناء ما صرفه المالك في المؤن، فلو كان الحاصل يبلغ حدّ النصاب - و لكنّه إذا وضعت المؤن لم يبلغه - وجبت الزكاة فيه، بل الأحوط إخراج الزكاة من مجموع الحاصل قبل وضع المؤن، نعم ما تأخذه الحكومة من أعيان الغلات لا تجب زكاته على المالك.

(مسألة ٥٢٢): إذا تعلقت الزكاة بالغلات لم يجب على المالك تحمّل ثمنها إلى أوان الحصاد أو الاجتناء، و يمكنه التخلص عن ذلك بعدة طرق:

المسائل المنتخبة (لروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٠٩

١- أن يقومها حال تعلق الزكاة بها، و يخرجها من مال آخر، و يراعى في التقويم بقاؤها إلى أوان الحصاد أو الاجتناء مع حاجتها في بقائها إلى صرف شيء من المال.

٢- أن يسلمها إلى مستحقها، و هي على الساق أو على الشجر، ثم يشترك معه في المؤن.

٣- أن يستجيز الحاكم الشرعي أو نائبه في صرف المئونة على الزكاة، ثم استيفائها منها.

(مسألة ٥٢٣): لا يعتبر في وجوب الزكاة أن تكون الغلّة في مكان واحد، فلو كان له نخيل أو زرع في بلد لم يبلغ حاصله حدّ النصاب، و كان له مثل ذلك في بلد آخر، و بلغ مجموع الحاصلين في سنة حدّ النصاب وجبت الزكاة فيه.

(مسألة ٥٢٤): إذا ملك شيئاً من الغلات و تعلقت به الزكاة ثم مات وجبت على الورثة إخراجها، و إذا مات قبل تعلّقها به انتقل المال بأجمعه إلى الورثة، فمن بلغ نصيبه حدّ النصاب - حين تعلّق الزكاة به - وجبت عليه، و من لم يبلغ نصيبه حدّه لم تجب عليه.

(مسألة ٥٢٥): من ملك نوعين من غلّة واحدة - كالحنطة الجيدة و الرديئة - جاز له إخراج الزكاة منهما مراعيّاً للنسبة، و في إخراج تمامها من القسم الرديء إشكال، و الأحوط وجوباً العدم.

(مسألة ٥٢٦): إذا اشترك اثنان أو أكثر في الغلّة - كما في المزارعة و غيرها - لم يكف في وجوب الزكاة بلوغ مجموع الحاصل حدّ النصاب،

المسائل المنتخبة (لروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٠

بل يختصّ الوجوب بمن بلغ نصيبه حدّه.

أحكام الزكاة

يعتبر في أداء الزكاة قصد القرية حين تسليمها إلى المستحق أو إلى الوكيل ليضعها في مواضعها. و الأحوط استمرار التية حتى يوصلها الوكيل إلى مصرفها.

(مسألة ٥٢٧): لا يجب إخراج الزكاة من عين ما تعلق به، فيجوز إعطاء قيمتها من النقود و ما بحكمها من الأثمان كالأوراق النقدية.

(مسألة ٥٢٨): من كان له على الفقير دين جاز له أن يحتسبه زكاة، سواء في ذلك موت المديون و حياته، نعم يعتبر في المديون الميت أن لا تفي تركته بأداء دينه.

(مسألة ٥٢٩): يجوز إعطاء الفقير الزكاة و لا يعتبر إعلامه بالحال.

(مسألة ٥٣٠): إذا أدى الزكاة إلى من يعتقد فقره ثم انكشف خلافه، فإن كانت متعينة بالعزل و جب عليه استرجاعها على المشهور و صرفها في مصرفها إذا كانت العين باقية، و إذا تلفت العين و قد علم الآخذ أن ما أخذه زكاة فيجوز له أن يرجع إلى الآخذ، و أما إذا لم يكن الآخذ عالماً بذلك فليس له الرجوع إلى الآخذ، و يجب عليه في هذه الصورة و في صورة عدم إمكان الاسترداد في الفرض الأول إخراجها ثانياً، نعم إذا كان أداؤه مستنداً إلى الحجة الشرعية فالظاهر عدم وجوبه، و إذا سلم الزكاة إلى

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١١

الحاكم الشرعي فصرفها في غير مصرفها باعتقاد أنه مصرف لها برئت ذمة المالك، و لا يجب عليه إخراجها ثانياً.

(مسألة ٥٣١): يجوز نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر، و إذا كان في بلد النقل مستحق كانت أجره النقل على المالك، و لو تلفت الزكاة بالنقل ضمنها، و إذا لم يجد المستحق في بلده و لم يكن رجاء وجود الفقير بعد، و لم يمكن صرفها في غيره من المصارف، فيجب نقلها لغاية الإيصال إلى مستحقه، و كانت الأجرة على الزكاة، و لم يضمنها إذا تلفت بغير تفریط، و كذا إذا وكله الفقيه في قبضها عنه فقبضها ثم نقلها بأمره.

(مسألة ٥٣٢): يجوز عزل الزكاة و إبقاؤها عنده أمانه، فلو تلفت بغير تفریط لم يضمنها، إلا إذا كان في البلد مستحقها و تساهل في إيصالها إليه من دون غرض صحيح، و إذا أخره لانتظار من يريد إعطائه أو للإيصال إلى المستحق تدريجاً في ضمن شهر أو شهرين أو ثلاثة فالظاهر عدم الضمان.

(مسألة ٥٣٣): ليس للفقير أن يهب الزكاة بعد تملكها إلى المالك الأول، و لا أن يصلحها على تعويضها بمال قليل، و نحو ذلك مما فيه تضييع لحق الفقراء، و تفويت لغرض الشارع المقدس، نعم إذا صار من عليه الزكاة فقيراً و كانت في ذمته زكاة كثيرة و لا يقدر على تفریط ذمته بإعطاء الزكاة، و تاب عن معصية التأخير فللغير أن يهبها له بعد تملكها.

(مسألة ٥٣٤): إذا تلف شيء من الغلات بعد تعلق الزكاة به و قبل إخراجها من غير تفریط فالأحوط المصالحة مع الحاكم.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٢

(مسألة ٥٣٥): إذا اشترى شيئاً مما تعلق به الزكاة، ففيه صور:

١- أن يشتري مقداراً منه و يبقى عند البائع مقدار الزكاة أو ما يزيد عليه، ففي هذه الصورة تصح المعاملة، و يجب على المالك أداء الزكاة من المقدار الباقي عنده أو من قيمته.

٢- أن يشتري تمام ما تعلق به الزكاة مع احتمال أن البائع قد أدى زكاته من مال آخر، ففي هذه الصورة لا بأس بالشراء أيضاً.

٣- أن يشتري تمام ما تعلق به الزكاة مع العلم بأن البائع لم يؤدّها قبل البيع، و لكنّه أداها بعده، ففي هذه الصورة تصح المعاملة، و ينتقل المال بتمامه إلى المشتري على الأظهر.

٤- أن يشتري جميع ما تعلق به الزكاة، مع العلم بأن المالك لم يؤدّها لا قبل البيع و لا بعده، ففي هذه الصورة لا يصح البيع في

مقدار الزكاة و يجب على المشتري أن يراجع الحاكم الشرعي أو نائبه، فإن أمضى المعاملة أدى ثمن الزكاة إليه أو صرفه بإجازته في مصارفها، وإن لم يمض المعاملة سلم مقدار الزكاة من العين المشتراة إلى الحاكم أو نائبه، أو صرفها في مصارفها بإجازته، و على كلا التقديرين لا تشتغل ذمة المشتري للمالك بثمان ذلك المقدار، و يجوز له أن يسترده لو سلمه إليه.

موارد صرف الزكاة:

إشارة

تصرف الزكاة في ثمانية موارد:

الأول و الثاني: الفقراء و المساكين،

و المراد بالفقير: من لا يملك

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٣

قوت سنته - لنفسه و عائلته - بالفعل أو بالقوة؛ فلا يجوز إعطاء الزكاة لمن يجد من المال ما يفي بمصرفه و مصرف عائلته مدة سنة، أو كانت له صنعة أو حرفة يتمكن بها من إعاشه نفسه و عائلته و إن لم يملك ما يفي بمئونة سنته بالفعل، و المسكين أسوأ حالاً من الفقير.

(مسألة ٥٣٦): يجوز إعطاء الزكاة لمن يدعى الفقر إذا علم فقره سابقاً و لم يعلم غناه بعد ذلك، و كذلك من جهل حاله من أول أمره و إن لم يحصل من قوله الاطمئنان بفقره، و أما من علم غناه سابقاً فلا -يجوز أن يعطى من الزكاة ما لم يثبت فقره بعلم أو بحجة معتبرة- كالوثوق بفقره-.

(مسألة ٥٣٧): لا يضرب بالفقر التمكن من الصنعة غير اللائقة بالحال، فلا بأس بإعطاء الزكاة لمن يتمكن من الإعاشه بمهنة و صنعة لا تناسب شأنه، و أيضاً لا يضرب بالفقر تملك ما يحتاج إليه من وسائل حياته اللائقة بشأنه، فيجوز إعطاء الزكاة لمن يملك داراً لسكناه، و فرساً لركوبه، و غير ذلك، و من هذا القبيل حاجاته في صنعته و مهنته، نعم إذا ملك ما يزيد على ذلك و أمكنه بيعه و الإعاشه بثمنه سنة لم يجز له أخذ الزكاة.

□
الثالث: العاملون عليها من قبل النبي صلى الله عليه و آله أو الإمام عليه السلام، أو الحاكم الشرعي أو نائبه.

الرابع: المؤلفة قلوبهم؛

و هم طائفة من الكفار يميلون إلى الإسلام، أو يعينون المسلمين بإعطائهم الزكاة، أو يؤمن بذلك من شرهم و فتنهم، و طائفة من المسلمين يتقوى إسلامهم بذلك.

الخامس: العبيد تحت الشدة،

فيشترون من الزكاة و يعتقون.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٤

السادس: الغارمون؛

فمن كان عليه دين و عجز من أدائه جاز أداء دينه من الزكاة، و إن كان متمكناً من إعاشته نفسه و عائلته سنة كاملة بالفعل أو بالقوة. (مسألة ٥٣٨): يعتبر في الدين أن لا يكون قد صرف في حرام و إلا لم يجز أدائه من الزكاة، و الأحوط اعتبار استحقاق الدائن لمطالبته، فلو كان عليه دين مؤجل لم يحل أجله، لم يجز أدائه من الزكاة على الأحوط، و كذلك ما إذا قنع الدائن بأدائه تدريجاً و تمكن المديون من ذلك من دون حرج. (مسألة ٥٣٩): لا يجوز إعطاء الزكاة لمن يدعى الدين، بل لا بد من ثبوته بعلم أو بحجة معتبرة.

السابع: سبيل الله؛

كتعبيد الطرق، و بناء الجسور، و المستشفيات، و ملاجئ للفقراء، و المساجد، و المدارس الدينية، و نشر الكتب الاسلامية و غير ذلك من المصالح العامة، و في جواز دفع هذا السهم في كل طاعة مع عدم تمكن المدفوع إليه من فعلها أو مع تمكنه إذا لم يكن مُقديماً عليه إلا به، إشكال.

الثامن: ابن السبيل؛

و هو المسافر الذي نفدت نفقته أو تلفت راحلته، و لا- يتمكن معه من الرجوع إلى بلده و إن كان غتياً فيه، و يعتبر فيه أن لا يجد ما يبيعه و يصرف ثمنه في وصوله إلى بلده، و أن لا يتمكن من الاستدانة بغير حرج، بل الأحوط وجوباً اعتبار أن لا يكون متمكناً من بيع ماله الذي في بلده أو إيجاره، و يعتبر فيه- أيضاً- أن لا يكون سفره في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٥

معصية، فإذا كان شيء من ذلك لم يجز أن يعطى من الزكاة.

(مسألة ٥٤٠): يعتبر في مستحق الزكاة أمور:

١- الإيمان؛ و يستثنى من ذلك المؤلفه قلوبهم، و من يمكن صرف الزكاة فيه من سهم سبيل الله، و لا فرق في المؤمن بين الكامل بالعقل و البلوغ و غيره، و يصرفها المالك على غير الكامل بنفسه أو يعطيها لوليّه.

٢- أن لا- يصرفها الآخذ في حرام؛ فلا- يجوز إعطاؤها لمن يصرفها فيه، و الأحوط عدم إعطائها لتارك الصلاة أو شارب الخمر أو المتجاهر بالفسق.

٣- أن لا- تجب نفقته على المالك؛ فلا يجوز إعطاؤها لمن تجب نفقته على المالك- كالولد و الأبوين و الزوجة الدائمة- و لا بأس بإعطائها لمن تجب نفقته عليهم إذا كانوا عاجزين عن الإنفاق عليه، كما إذا كان الوالد فقيراً و كانت له زوجة تجب نفقتها عليه جاز للولد أن يعطى زكاته لها، و إن كان الأحوط استحباباً الترك، و كذا يجوز للزوجة دفع زكاتها إلى الزوج و لو كان للإنفاق عليها.

(مسألة ٥٤١): يختص عدم جواز إعطاء الزكاة- لمن تجب نفقته على المالك- بما إذا كان الإعطاء بعنوان الفقر، فلا بأس بإعطائها له بعنوان آخر، كما إذا كان مديوناً، أو ابن سبيل، أو نحو ذلك.

(مسألة ٥٤٢): لا يجوز إعطاء الزكاة على الأحوط لمن تجب نفقته على شخص آخر و هو قائم بها، فإن لم يقدّم بها- لعجز أو لعصيان- جاز إعطاؤها له.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٦

٤- أن لا- يكون هاشمياً؛ فلا- يجوز إعطاء الزكاة للهاشمي من سهم الفقراء أو من غيره، نعم لا بأس بأن ينتفع الهاشمي- كغيره- من

المشاريع الخيرية المنشأة من سهم سبيل الله، ويستثنى من ذلك ما إذا كان المعطى هاشمياً، فلا تحرم على الهاشمي زكاة مثله، و أما إذا اضطرَّ الهاشمي إلى زكاة غير الهاشمي فالأحوط أن يعطى منها بمقدار قوت يومه.

(مسألة ٥٤٣): لا بأس بأن يعطى الهاشمي - غير الزكاة - من الصدقات المستحبة وإن كان المعطى غير هاشمي، بل كذا الصدقات الواجبة، كالكفارات و ردّ المظالم و مجهول المالک و اللقطة و مندور الصدقة و الموصى به للفقراء.

(مسألة ٥٤٤): لا تجب قسمة الزكاة على موارد صرفها، و لا على أفراد صنف واحد، و لا مراعاة أقل الجمع، فيجوز إعطاؤها لشخص واحد من صنف واحد.

(مسألة ٥٤٥): الأحوط أن لا يعطى للفقير من الزكاة أقل من خمسة دراهم أو من نصف دينار، و إن كان الأقوى الجواز، و لا بأس بإعطائه الزائد، نعم لا يجوز - على الأحوط - للفقير و المسكين أن يأخذ من الزكاة زائدة عن مئونة سنة نفسه و عائلته، و إن كان عنده مال لا يكفي لمئونة سنة نفسه و عائلته فيأخذ ما بقي من المئونة لا أكثر.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٧

زكاة الفطرة

إشارة

تجب زكاة الفطرة على كل مكلف بشروط:

١- البلوغ.

٢- العقل.

٣- الحرية في غير المكاتب، و أما فيه فالأحوط الوجوب.

٤- الغنى، و قد تقدّم معنى الغنى و الفقر في صفحة: (٢١٢) و ما بعدها، و في حكم الغنى - على الأحوط - من يكون في عيلولة غني باذل مئونته.

و يعتبر تحقّق هذه الشرائط آنأ ما قبل الغروب إلى أول جزء من ليلة عيد الفطر على المشهور، و لكن لا يترك الاحتياط في ما إذا تحققت الشرائط مقارناً للغروب، و لا تجب على من بلغ أو أفاق أو انعق أو صار غنياً بعد ذلك. و يعتبر في أدائها قصد القرية على النحو المعبر في زكاة المال، و قد مرّ في صفحة: (٢١٠).

(مسألة ٥٤٦): يجب على المكلف إخراج زكاة الفطرة عن نفسه و عمن يعوله، سواء في ذلك من تجب نفقته عليه و غيره، و سواء فيه المسافر و الحاضر.

(مسألة ٥٤٧): لا يجب أداء زكاة الفطرة عن الضيف إذا لم يحسب عيالاً على مضيفه عرفاً، سواء أنزل بعد دخول ليلة العيد أم نزل قبل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٨

دخولها - كمن دعى إلى الإفطار ليلة العيد فأنه ليس من العيال - و أما إذا صدق عليه عنوان العيال عرفاً فيجب الأداء عنه بلا إشكال فيما إذا نزل قبل دخول ليلة العيد و بقي عنده، بل الظاهر الاكتفاء بكونه منضمّاً إلى عياله و لو في وقت يسير، كالضيف إذا نزل عليه قبل الهلال و بقي عنده ليلة العيد و إن لم يأكل عنده، و كذلك فيما إذا نزل بعده على الأحوط.

(مسألة ٥٤٨): لا تجب الفطرة على من وجبت فطرته على غيره، و لكنّه إذا لم يؤدّها من وجبت عليه - لنسيان أو غفلة مما يسقط معه التكليف واقعاً - فالأحوط استحباباً أدائها عن نفسه.

(مسألة ٥٤٩): إذا لم يؤدّ الفقير الفطرة عن عياله الغني، و جب على عياله الغني إن يؤديها بلا إشكال.

(مسألة ٥٥٠): لا- يجب أداء الفطرة عن الأجير- كالبناء والنجار والخادم- إذا كانت معيشتهم على أنفسهم، ولم يُعدوا من عائلة المستأجر، و أما فيما إذا كانت معيشتهم عليه فيجب عليه أداء فطرتهم.

(مسألة ٥٥١): لا- تحل فطرة غير الهاشمي للهاشمي، و العبرة بحال المعطى نفسه لا بعياله، فلو كانت زوجة الرجل هاشميّة و هو غير هاشمي لم تحل فطرتها لهاشمي. و لو انعكس الأمر حلت فطرتها له.

(مسألة ٥٥٢): يستحب للفقير إخراج الفطرة عنه و عمّن يعوله، فإن لم يكن عنده إلّا صاع واحد جاز له أن يعطيه عن نفسه لأحد عائلته و هو يعطيه إلى آخر منهم، و هكذا يفعل جميعهم حتى ينتهي إلى الأخير منهم، و الأحوط أن يعطيها إلى فقير غيرهم عند انتهاء الدور، كما أن الأحوط إذا

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢١٩

كان فيهم صغير أو مجنون أن يأخذه الولي لنفسه و يؤدي عنه.

مقدار الفطرة و نوعها:

يجوز إعطاء زكاة الفطرة من الحنطة أو الشعير، أو التمر أو الزبيب- الكشمش- و الأرز، و الذرة، و الأقط، و اللبن، و نحوها، و الأحوط الاقتصار على الأربعة الأول إذا كانت من القوت الغالب، كما أن الأحوط أن لا تخرج الفطرة من القسم المعيب، و يجوز إخراج الفطرة من النقود عوضاً عن الأجناس المذكورة، و العبرة في القيمة بوقت الإخراج و بمكانه. و مقدار الفطرة صاع؛ و هو أربعة أمداد، و هي تعادل ثلاث كيلوات تقريباً.

(مسألة ٥٥٣): تجب زكاة الفطرة بدخول ليلة العيد على المشهور، و يجوز تأخيرها إلى زوال شمس يوم العيد لمن لم يصل صلاة العيد، و الأحوط عدم تأخيرها عن صلاة العيد لمن يصلها. و إذا عزلها و لم يؤدّها إلى الفقير- لنسيان أو غيره- جاز أداؤها إليه بعد ذلك، و إذا لم يعزلها حتى زالت الشمس أداها بقصد القربة المطلقة، من دون نيّة الأداء و القضاء.

(مسألة ٥٥٤): يجوز إعطاء زكاة الفطرة بعد دخول شهر رمضان و إن كان الأولى أن لا يعطيها قبل حلول ليلة العيد.

(مسألة ٥٥٥): تتعين زكاة الفطرة بعزلها، و يجوز تبديلها بمال آخر، و إن تلفت بعد العزل ضمنها إذا وجد مستحقاً لها و أهمل في أدائها

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٠

إليه.

(مسألة ٥٥٦): الأحوط وجوباً أن لا تنقل زكاة الفطرة إلى غير بلدها إذا كان في البلد من يستحقها، و لو نقلها- و الحال هذه- ضمنها إن تلفت، و أما إذا لم يكن فيه من يستحقها، و نقلها ليوصلها إليه فتلفت من غير تفریط لم يضمناها، و إذا سافر من بلده إلى غيره جاز دفعها فيه.

(مسألة ٥٥٧): تصرف زكاة الفطرة فيما تصرف فيه زكاة المال، و إذا لم يكن في المؤمنين من يستحقها يجوز إعطاؤها للمستضعفين، و هم:

الذين لم يهتدوا إلى الحقّ لقصورهم دون عناد من سائر فرق المسلمين.

(مسألة ٥٥٨): لا تعطى زكاة الفطرة لشارب الخمر، و كذلك تارك الصلاة، أو المتجاهر بالفسق على الأحوط وجوباً.

(مسألة ٥٥٩): لا تعتبر المباشرة في أداء زكاة الفطرة، فيجوز إيصالها إلى الفقير من غير مباشرة، و أقلّ المقدار الذي يعطى للفقير من زكاة الفطرة صاع على الأحوط استحباباً، و أكثره هو الذي ذكرناه في زكاة المال في المسألة (٥٤٥).

(مسألة ٥٦٠): يستحب تقديم فقراء الأرحام على غيرهم، و مع عدمهم يتقدم فقراء الجيران على سائر الفقراء، و ينبغي الترجيح بالعلم و

الدين و الفضل.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢١

الخمس

إشارة

و هو من الفرائض المؤكّدة المنصوص عليها في القرآن الكريم، وقد ورد الاهتمام بشأنه في كثير من الروايات المأثورة عن أهل بيت العصمة و الطهارة سلام الله عليهم، و في بعضها اللعن على من يمتنع عن أدائه، و على من يأكله بغير استحقاق. و فيه مبحثان:

الأول: فيما يجب فيه الخمس:

إشارة

(مسألة ٥٦١): يتعلّق الخمس بسبعة أنواع من المال:

الأول: ما يغنمه المسلمون في الحرب من الكفّار

الذين يحلّ قتالهم من الأموال المنقولة، و خمسها للإمام عليه السلام إذا كان القتال بإذنه، و إذا لم يكن بإذنه فالظاهر أنّه ليس فيها خمس الغنيمة، و لا- فرق فيه بين القليل و الكثير، و يستثنى من الغنيمة مخارج الحفظ و الحمل و ما يرى الإمام عليه السلام صرفه لمصلحته، و كذا صفايا الأموال- نفائسها- و قطائع الملوك، فإنّها خاصّة بالإمام عليه السلام ثمّ تخمّس.

(مسألة ٥٦٢): لا فرق في الحرب بين أن يبدأ الكفّار بمهاجمة المسلمين، و بين أن يبدأ المسلمون بمهاجمتهم للدعوة إلى الإسلام أو

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٢

لتوسعة بلادهم فما يغنمه المسلمون من الكفّار يجب فيه الخمس في تمام هذه الأقسام.

(مسألة ٥٦٣): يجوز للمؤمن تملك مال من نصب العداوة لأهل البيت عليهم السلام أينما وجدته، و يجب أداء خمسه من باب الغنيمة على الأحوط لا من باب الفائدة.

(مسألة ٥٦٤): ما يؤخذ من الكافر الحربى سرقة أو غيلة و نحو ذلك لا يدخل تحت عنوان الغنيمة، لكنّه يدخل في أرباح المكاسب و يجرى عليه حكمها، و سيأتى بيانه في صفحة (٢٢٦).

(مسألة ٥٦٥): لا- يجوز تملك ما في يد الكافر أو الناصب إذا كان المال محترماً، كأن يكون لمسلم أو لذمى أودعه عنده، بل جواز تملك مال الكافر الغير الحربى أيضاً لا يخلو عن إشكال.

الثاني: المعادن؛

فكلّ ما صدق عليه المعدن عرفاً- كالذهب، و الفضة، و النحاس، و الحديد، و الكبريت، و الزئبق، و الفيروزج، و الياقوت، و الملح، و النفط، و الفحم الحجري، و أمثال ذلك- يجب خمس فيما يستخرج منه، و الأحوط إلحاق مثل الجصّ و النورة و حجر الرحي و طين الغسل و نحوها ممّا يصدق عليه اسم الأرض و كان له خصوصية في الانتفاع به، و إن كان الأظهر وجوب الخمس فيها- اى في

الملحقات- من جهة الفائدة، ولا فرق في المعدن بين أن يستخرجها في ملكه و أن يستخرجها من الأراضي المباحة غير المملوكة لأحد.

(مسألة ٥٦٦): يعتبر في وجوب الخمس- فيما يستخرج من

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٣

المعادن- بلوغه النصاب الأول- خمسة عشر مثقالاً صيرفيّاً- من الذهب المسكوك، والأحوط- إن لم يكن أقوى- كفاية بلوغ المقدار المذكور و لو قبل استثناء مئونة الإخراج و التصفية، فإذا كانت قيمته أقل من ذلك لا يجب الخمس فيه بعنوان المعدن، و إنما يدخل في أرباح السنة.

(مسألة ٥٦٧): إنما يجب الخمس في المستخرج من المعادن بعد استثناء مئونة الإخراج و تصفيته، مثلاً إذا كانت قيمة المستخرج تساوي ثلاثين مثقالاً من الذهب المسكوك، و قد صرف عليه ما يساوي خمسة عشر مثقالاً، و جب الخمس في الباقي و هو خمسة عشر مثقالاً.

الثالث: الكنز؛

فعلى واجده أن يخرج خمسة، هذا فيما إذا كان المال المدخر ذهباً أو فضة مسكوكين، و أما في غيرهما فوجوب الخمس فيه من جهة الكنز إشكال، و يعتبر فيه بلوغه النصاب على النحو المعتبر في الذهب أو الفضة، و تستثنى منه أيضاً مئونة الإخراج على النحو المتقدم في المعادن.

(مسألة ٥٦٨): إذا وجد كنزاً و ظهر من القرائن أنه لمسلم؛ فإن كان موجوداً و عرفه دفعه إليه، و إن جهله و جب عليه التعريف على الأحوط، فإن لم يعرف المالك، أو كان المال ممّا لا يمكن تعريفه تصدّق به عنه على الأحوط و جوباً، و إذا كان المسلم قديماً- بمعنى عدم وجود له و لا لوارثه- فالأظهر أن الواجد يملكه و فيه الخمس، و الأحوط استحباً إجراء حكم ميراث من لا وارث له عليه. (مسألة ٥٦٩): إذا تملك أرضاً و وجد فيها كنزاً؛ فإن كان لها مالك

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٤

قبله فالأحوط أن يراجع، فإن ادّعاه فهو له، و إن نفاه راجع من ملكها قبله و هكذا، فإن نفاه الجميع تملكه إذا لم يعلم أيضاً أنه لمسلم موجود أو قديم و أخرج خمسة، و إلّا جرت عليه الأحكام المتقدمة.

الرابع: الغوص؛

فمن أخرج شيئاً- و إن قلّ- من البحر مما يتكون فيه- كاللؤلؤ، و المرجان، و اليسر- بغوص و جب عليه إخراج خمسة، و كذلك إذا كان بآله خارجية على الأحوط و جوباً، و الأحوط عدم اعتبار النصاب فيه. و ما يؤخذ من سطح الماء أو يلقيه البحر إلى الساحل لا يدخل تحت عنوان الغوص، و يجري عليه حكم أرباح المكاسب، نعم يجب إخراج الخمس من العنبر المأخوذ من سطح الماء على الأحوط.

(مسألة ٥٧٠): الحيوان المستخرج من البحر- كالسمك- لا يدخل تحت عنوان الغوص، و كذلك إذا استخرج سمكة و وجد في بطنها لؤلؤاً أو مرجاناً، و أما إذا كان الحيوان- كالصدف- مما يكون الجواهر في جوفه غالباً فيجب إخراج خمسة، و كذلك لا يدخل تحت عنوان الغوص ما يستخرج من البحر من الأموال غير المتكوّنة فيه، كما إذا غرقت سفينة و استخرج ما فيها من الأموال بالغوص، فإن كلّ ذلك يدخل في الأرباح.

الخامس: الحلال المخلوط بالحرام؛

و في ذلك صور:

- ١- إذا علم مقدار الحرام و لم يعلم مالكة- و لو إجمالاً في ضمن أشخاص معدودين- يجب التصدق بذلك المقدار عن مالكة قلّ أو كثر، و الأحوط وجوباً الاستجازه في ذلك من الحاكم الشرعي.
- ٢- إذا جهل مقدار الحرام و علم مالكة، فإن أمكنت المصالحة معه
المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٥
- فالأولى أن يصلحه، و إلما ردّ عليه المقدار المعلوم، و لا- يجب ردّ الزائد عليه و إن كان الردّ أولى، و إن لم يرض المالك به تعين الرجوع إلى الحاكم الشرعي، و حينئذ إن رضى به فهو و إلّا أجبره الحاكم على التعيين.
- ٣- إذا جهل كلّ من المالك و مقدار الحرام و علم أنه لا يبلغ خمس المال، و جب التصدق عن المالك- بالمقدار الذي يعلم أنه حرام بإذن الحاكم الشرعي على الأحوط وجوباً- من دون حاجة إلى إخراج خمسه.
- ٤- إذا جهل كلّ من المالك و مقدار الحرام و علم أنه يزيد على الخمس، و جب التصدق عن المالك- بالمقدار الذي يعلم أنه حرام بإذن الحاكم الشرعي على الأحوط وجوباً- و لا يجزيه إخراج الخمس من المال.
- ٥- إذا جهل كلّ من المالك و مقدار الحرام و احتمال زيادته على الخمس و نقيصته عنه يجزئ إخراج الخمس، و يحلّ له بقيته المال. و الأحوط الأولى إعطاؤه بقصد ما في الذمّة من دون قصد الخمس أو الصدقة عن المالك.

السادس: الأرض التي تملكها الذمّي من مسلم ببيع أو هبة

- و نحو ذلك، سواء في ذلك أرض الزراعة أو الدار أو الحانوت و غيرها، و لا يختص الحكم بصورة وقوع البيع على الأرض، بل إذا وقع على مثل الدار أو الحَيّام أو الدكان و جب الخمس في الأرض على الأحوط، نعم يختص وجوب الخمس بنفس الأرض، و لا يجب في عمارتها من البناء و الأخشاب و الأبواب و غير ذلك.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٦

السابع: أرباح المكاسب؛

- و هي كلّ ما يستفيده الإنسان بتجارة أو صناعة أو حيازة أو أيّ كسب آخر. و الأحوط وجوب الخمس فيما يملكه بالوصية إذا كان كثيراً، و كذلك الجائزة التي لها خطر، و أما ما يأخذه من الصدقات الواجبة و المستحبة و من الخمس أو الزكاة ففي وجوب الخمس فيها إشكال، نعم إذا ربح مما أخذه من الصدقات- مثلاً- فيجب فيه الخمس؛ كما إذا أثمر الشجر الذي أخذه من الصدقات و زاد الثمر عن مئونة سنة نفسه و عياله يجب فيه الخمس. و لا يجب الخمس في المهر، و عوض الخلع، و الهبة، و الهدية، و الجائزة الغير الخطيرة، و لا في ما يملك بالإرث إلّا إذا كان ممن لا يحتسب، فلا يترك الاحتياط فيه بإخراج خمسه.
- (مسألة ٥٧١): يختص وجوب الخمس في الأرباح- بعد استثناء ما صرفه في سبيل تحصيلها- بما يزيد على مئونة سنته و عائلته، و يدخل في المئونة المأكول و المشروب و المسكن و المركوب و أثاث البيت، و ما يصرفه في تزويج نفسه أو من يتعلّق به، و الهدايا و الإطعام و نحو ذلك، و يختلف كلّ ذلك باختلاف الأشخاص، و العبرة في كيفية الصرف و كميته بحال الشخص نفسه، فإذا كانت حاله تقتضي أن يصرف في مئونة سنته مائة دينار لكّنه أفرط فصرف مائتين و جب عليه الخمس فيما زاد على المائة، و أما إذا قتر على نفسه فصرف خمسين ديناراً و جب عليه الخمس فيما زاد على الخمسين، نعم لو كان المصرف راجحاً شرعاً لم يجب فيه الخمس و إن

كان غير متعارف من مثل المالك؛ و ذلك كما إذا صرف جميع

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٧

أرباحه أثناء سنته في عمارة المساجد أو زيارات المعصومين عليهم السلام، أو الإنفاق على الفقراء و نحو ذلك.

(مسألة ٥٧٢): إن من كان بحاجة إلى رأس مال لإعاشته نفسه و عياله فحصل على مال يفى بذلك، جاز له أن يتخذ رأس مال يتجر به، و لا يجب فيه الخمس إذا كان بالمقدار اللائق بحاله فإنه من المئونة، فإن أتجر به و ربح و زاد الربح على مئونته و جب الخمس في الزائد، و إلا فلا شيء عليه، و أما من لم يكن بحاجة إلى اتخاذ رأس مال للتجارة لإعاشته نفسه و عياله - كمن كان عنده رأس مال بمقدار الكفاية - أو لم يكن محتاجاً في إعاشته نفسه و عياله إلى التجارة، لم يجز له أن يتخذ من أرباحه رأس مال للتجارة من دون تخميس، بل يجب عليه إخراج خمسة أوّلماً ثم اتّخذه رأس مال له، و في حكم رأس المال ما يحتاج الصانع من آلات الصناعة و الزارع من آلات الزراعة، فقد يجب إخراج خمس ثمنها و قد لا يجب، فإن و جب الخمس و نقصت آخر السنة تلاحظ قيمتها آخر السنة.

(مسألة ٥٧٣): إذا اشترى بربحه شيئاً من المون فزادت قيمته السوقية، أو وجدت فيه زيادة متصلة لم يجب فيه الخمس، و أمّا إذا باعه و ربح فيه ففي وجوب الخمس في ربحه إشكال، و أما الزيادات المنفصلة فهي داخله في الأرباح، فيجب فيها الخمس إن لم تصرف في مئونة سنته، فإذا ولد الفرس المشتري لركوبه، كان التاج من الأرباح، و من هذا القبيل ثمر الأشجار و أغصانها و أوراقها، و صوف الحيوان و وبره و حليبه و غير

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٨

ذلك.

(مسألة ٥٧٤): من اتّخذ رأس ماله من قسم الحيوان، أو الفنادق ليعيش بمنافعها مع المحافظة على أعيانها لم يجب الخمس في زيادة قيمتها السوقية، و أما زيادته المنفصلة فتدخل في الأرباح، و كذا الزيادة المتصلة إن أمكن تبديلها بحيث لا تختل استفادته من رأس المال، و إلا فلا خمس فيها.

(مسألة ٥٧٥): من اتّخذ رأس ماله من قسم النقود فاتّجر بشراء الأموال بها و بيعها و جب الخمس في زيادة قيمتها السوقية إن كانت زائدة عن حاجته في إعاشته نفسه و عياله.

(مسألة ٥٧٦): من كانت تجارته في أموال مختلفة من حيوان و طعام و فرش، جاز له أن يضمّ أرباحه بعضها إلى بعض و يخرج الخمس من مجموعها إذا زاد عن مئونة سنته، و كذلك الحال فيما إذا كانت له صناعة أيضاً.

(مسألة ٥٧٧): بدء السنة أول ظهور الربح؛ بمعنى أنه متى ما ظهر الربح جاز صرفه في المئونة، فإذا تمت السنة و لم يصرف الربح في مئونته و جب فيه الخمس.

(مسألة ٥٧٨): إذا أمكنه أن يعيش بغير الربح - كما إذا كان عنده مال ورثه من أبيه - لم يجب عليه صرفه في مئونته، بل جاز له أن يصرف أرباحه في مئونة سنته، فإذا لم يزد عنها لم يجب فيها الخمس، نعم إذا كان عنده ما يغنيه عن صرف الربح - كأن كانت عنده دار لسكناه - لم يجز

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٢٩

له أن يشتري داراً أخرى من الأرباح و يحسبها من المون.

(مسألة ٥٧٩): إذا اشترى بربحه شيئاً من المون فاستغنى عنه بعد مدّة لم يجب فيه الخمس، فإذا اشترى فرساً لركوبه، ثم استغنى عنه لمرض يمنعه من الركوب لم يجب الخمس فيه و إن كان أحوط.

(مسألة ٥٨٠): إذا ربح ثم مات أثناء سنته، و جب أداء خمس الزائد عن مئونته إلى زمان الموت، و لا ينتظر به إلى تمام السنة.

(مسألة ٥٨١): إذا ربح ثم استطاع أثناء سنته، جاز له أن يصرفه في سفر الحج، ولا يجب فيه الخمس، لكنه إذا لم يحج بعضيان أو غيره - حتى انتهت السنة - وجب فيه الخمس.

(مسألة ٥٨٢): إذا ربح ولكنه لم يف بتكاليف حجه، لم يجز إبقاؤه بلا تخميس للحج في السنة الثانية، بل يجب إخراج خمسه عند انتهاء سنته.

(مسألة ٥٨٣): ما يتعلق بدمته من الأموال بنذر أو دين أو كفارة ونحوها - سواء كان التعلق في سنة الربح، أم كان من السنين السابقة - يجوز أدائه من ربح السنة الحالية، نعم إذا لم يؤد دينه إلى أن انقضت السنة وجب الخمس من دون استثناء مقداره من ربحه، إلا أن يكون الدين لمثونه سنته و كان بعد ظهور الربح، فاستثناء مقداره من ربحه لا يخلو عن وجه و ان احتاج إلى التأمل.

(مسألة ٥٨٤): اعتبار السنة في وجوب الخمس إنما هو من جهة الإرفاق على المالك، وإلا فالخمس يتعلق بالربح من حين ظهوره، المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣٠

و يجوز للمالك إعطاء الخمس قبل انتهاء السنة، و يترتب على ذلك جواز تبديل حوله؛ بأن يؤدي خمس أرباحه أي وقت شاء و يتخذ مبدأ سنته.

(مسألة ٥٨٥): ما يتلف أثناء السنة من الأموال فيه صور:

١- أن لا يكون التالف من مال تجارته و لا من مئونة، ففي جواز تداركه من الأرباح قبل إخراج خمسها إشكال، و الأظهر عدم جواز التدارك.

٢- أن يكون التالف من مئونة - كالدار التي يسكنها، و اللباس الذي يحتاج إليه و غير ذلك - ففي جواز التدارك إشكال، و الأحوط عدم الجواز، نعم يجوز له تعمیر داره و شراء مثل ما تلف من المئونة أثناء سنة الربح، و يكون ذلك من الصرف في المئونة المستثناء من الخمس.

٣- أن يكون التالف من أموال تجارته مع انحصار تجارته في نوع واحد، ففي هذه الصورة أيضاً يجوز تدارك التالف من الأرباح السابقة على التلف، و كذلك الحكم فيما إذا خسر في تجارته أحياناً، مثلاً؛ إذا انحصرت تجارته في بيع السكر فاتفق أن تلف قسم منه أثناء السنة بغرق أو غيره، أو أنه خسر في بيعه، جاز له تدارك التالف أو خسارته من ربحه السابق أو اللاحق في معاملة السكر في تلك السنة، و يجب الخمس في الزائد على مئونة سنته بعد التدارك.

٤- أن يقع التلف أو الخسران في مال التجارة، و لم تنحصر تجارته بنوع واحد، فيجوز التدارك في هذه الصورة أيضاً، مثلاً؛ إذا خسر في بيع السكر أو تلف شيء منه، جاز تداركه من ربحه السابق أو اللاحق في سنته

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣١
من بيع القماش - مثلاً -.

٥- أن يقع التلف أو الخسران في مال التجارة، و كان له ربح في غير التجارة من زراعة أو غيرها، فالظاهر جواز تدارك خسران التجارة بربح الزراعة، و كذلك العكس.

(مسألة ٥٨٦): يتخير المالك بين إخراج الخمس من العين و إخرجه من النقود بقيمتها، و أما إخرجه من غير النقود بقيمتها فمشكل إلا أن يكون بإجازة الحاكم الشرعي.

(مسألة ٥٨٧): إذا تعلق الخمس بمال و لم يؤده المالك لا من العين و لا من قيمتها، ثم ارتفعت قيمتها السوقية لزمه إخراج الخمس من العين أو من قيمتها الفعلية، و لا يكفي إخرجه من قيمتها قبل الارتفاع، و إذا نزلت القيمة قبل الإخراج يجزئ أداء القيمة الفعلية أيضاً.

(مسألة ٥٨٨): لا يجوز للمالك أن يتصرف فيما تعلق به الخمس بعد انتهاء السنة و قبل أدائه، و يجوز ذلك بإذن من الحاكم الشرعي إذا رأى مصلحة فيه.

(مسألة ٥٨٩): إذا كان الغوص أو إخراج المعدن مكسباً له كفاه إخراج خمسهما، ولا يجب عليه الخمس ثانياً إذا زاد على مئونة سنته.
 (مسألة ٥٩٠): المرأة التي يقوم زوجها بمصارفها يجب عليها الخمس في أرباحها إذا بقيت إلى أن مضت عليها السنة، ولا يستثنى منها شيء لمئونها.

(مسألة ٥٩١): الأحوط عدم اشتراط البلوغ في وجوب الخمس؛

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣٢

فيجب على ولي غير البالغ إخراج الخمس من ربحه، وإن لم يخرجها فيجب أن يخرجها هو بنفسه بعد بلوغه، ويشترط العقل في ثبوت الخمس في جميع ما يتعلق به الخمس من أرباح المكاسب والكتز والغوص والمعدن والحلال المختلط بالحرام والأرض التي يشترطها الذمي من المسلم.

الثاني: في مستحق الخمس:

إشارة

يقسم الخمس في زماننا نصفين، نصف للإمام - عليه السلام - خاصة، ويسمى: سهم الإمام، ونصف للأيتام الفقراء من الهاشميين، والفقراء وأبناء السبيل منهم، ويسمى: سهم السادة على المشهور، والأحوط الاستيذان من الهاشمي للتصرف في سهم الإمام عليه السلام، ونعني بالهاشمي: من ينتسب إلى هاشم - جد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم - من جهة الأب، والأولى تقديم العلويين بل الفاطميين.

(مسألة ٥٩٢): يعتبر في الطوائف الثلاث من الهاشميين الإيمان، كما يعتبر الفقر في الأيتام، ويكفي في ابن السبيل الفقر في بلد التسليم ولو كان غنياً في بلده إذا لم يتمكن من السفر بقرض ونحوه - على ما عرفت في الزكاة - والأحوط وجوباً اعتبار أن لا يكون سفره معصية، ولا يعطى أكثر من قدر ما يوصله إلى بلده، بل لا يجوز إعطاؤه للفاسق الذي يكون الإعطاء إعانة له على المعصية، والأحوط أن لا يعطى لمن يتجاهر بالفسق

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣٣

وإن لم يكن الإعطاء إعانة له على المعصية.

(مسألة ٥٩٣): لا يجب تقسيم نصف الخمس على هذه الطوائف، بل يجوز إعطاؤه لشخص واحد، والأحوط - إن لم يكن أقوى - أن لا يعطى ما يزيد على مئونة سنته.

(مسألة ٥٩٤): الأحوط أن لا يعطى المالك خمسة لمن تجب نفقته عليه - كالوالدين، والولد، والزوجة - ولا بأس بإعطائه لمن تجب نفقته عليهم، كما في الزكاة، وقد مر ذلك في المسألة: (٥٤٠).

(مسألة ٥٩٥): يجوز نقل الخمس من بلده إلى بلد آخر إذا لم يكن النقل تساهلاً وتسامحاً في أداء الخمس، ولكن إذا تلف - قبل أن يصل إلى مستحقه - ضمنه إن كان في بلده من يستحقه وإن كان من غير تفریط، وإن لم يكن فيه مستحق ونقله للإيصال إليه فتلف من غير تفریط فيشكل فراغ ذمة المالك، نعم إذا قبضه وكاله عن المستحق أو عن الحاكم فرغت ذمته، ولو نقله بإذن موكله فتلف من غير تفریط لم يضمن.

(مسألة ٥٩٦): تقدم أنه يجوز للدائن أن يحسب دينه زكاة، ويشكل هذا في الخمس، فالأحوط وجوباً الاستيذان من الحاكم الشرعي في الاحتساب المذكور، فإن أراد الدائن ذلك من دون مراجعة إلى الحاكم الشرعي فالأحوط أن يتوكل عن الفقير الهاشمي في قبض الخمس وفي إيفائه دينه، أو أنه يوكل الفقير في استيفاء دينه وأخذه لنفسه خمساً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣٤

سهم الإمام عليه السلام

لا بدّ في صرف سهم الإمام عليه السلام من إجازة الحاكم الشرعي أو تسليمه إياه ليصرفه في وجوهه، والأحوط لزوماً الاستجازة ممن يرجع إليه في تقليده، و محل صرفه: كلّ مورد أحرز فيه رضا الإمام عليه السلام، و لا ريب في جواز صرفه في مئونة الفقراء ممن يجدّ في حفظ الدين و ترويح أحكامه، و لا فرق في ذلك بين الهاشميين و غيرهم، غير أنّه إذا دار الأمر بين الهاشمي و غيره- و لم يف سهم السادة بمئونة الهاشمي، و لم يكن لغير الهاشمي جهة ترجيح- قدّم الهاشمي عليه على الأحوط.

(مسألة ٥٩٧): إذا أدّى الخمس إلى الحاكم أو وكيله جاز استرجاعه في سهم السادة، و أما إذا أدى إلى مستحقه لم يجز استرجاعه منه.

(مسألة ٥٩٨): ما ذكرناه في المسألة: (٥٣٣) من عدم جواز هبة الزكاة للمالك أو المصالحه عنها بمبلغ زهيد يجري في الخمس حرفاً بحرف.

(مسألة ٥٩٩): إذا أدّى الخمس إلى من يعتقد استحقاقه ثمّ انكشف خلافه يجب عليه إخراجه ثانياً.

(مسألة ٦٠٠): يثبت الانتساب إلى هاشم بالقطع الوجداني، و بالبيّنة العادلة، و بالاشتغال به في بلد المدعى له.

(مسألة ٦٠١): إذا مات و في ذمته شيء من الخمس جرى عليه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣٥

حكم سائر الديون؛ فيلزم إخراجه من أصل التركة مقدّماً على الوصية و الإرث.

(مسألة ٦٠٢): ما يؤخذ من الكافر أو من المسلم الذي لا يعتقد بالخمس - كالمخالف - بمعاملة أو هبة أو غير ذلك، لا بأس بالتصرف فيه و لو علم الآخذ أن فيه الخمس، فإن ذلك محلّ من قبل الإمام عليه السلام، بل الحال كذلك في ما يؤخذ ممن يعتقد بالخمس، و لكنّه لا يؤدّيه عسبياً.

تمّ القسم الأول في أحكام العبادات

و يتلوه القسم الثاني في

أحكام المعاملات

و الحمد لله

أولاً و

آخراً

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣٦

[القسم الثاني في المعاملات]

أحكام التجارة

إشارة

(مسألة ٦٠٣): يجب على المكلف أن يتعلّم أحكام التجارة التي يتعاطاها على الأحوط، فقد قال الإمام الصادق عليه السلام: «من أراد التجارة فليتفقّه في دينه ليعلم بذلك ما يحلّ له ممّا يحرم عليه، و من لم يتفقّه في دينه ثمّ اتّجر تورّط في الشبهات».

و يستحبّ في التجارة أمور أربعة:

- ١- التسوية بين المسلمين في الثمن.
 - ٢- التساهل في الثمن.
 - ٣- الدفع راجحاً و القبض ناقصاً.
 - ٤- الإقالة عند الاستقالة.
- (مسألة ٦٠٤): لا يجوز التصرف في المال المأخوذ بالمعاملة التي لم تحرز صحتها، و يأتي حكم التصرف في صورة رضى المتبايعين.
- (مسألة ٦٠٥): يجب على المكلف التكسب لتحصيل نفقه من تجب نفقته عليه- كالزوجة و الأولاد- إذا لم يكن واجداً لها، و يستحب ذلك للأمور المستحبة- كالتوسعة على العيال، و إعانة الفقراء-.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣٧

المعاملات المكروهة

- (مسألة ٦٠٦): يكره في المعاملات أمور:
- ١- بيع العقار إلّا أن يشتري بتمنه عقاراً آخر.
 - ٢- الذباجة.
 - ٣- بيع الأكفان.
 - ٤- معاملة الأدينين.
 - ٥- التجارة بين الطلوعين.
 - ٦- تجارة الطعام.
 - ٧- الدخول في سوم الغير.
 - ٨- الحلف في المعاملة إذا كان صادقاً، و إلّا فهو حرام.

المعاملات المحرمة

- (مسألة ٦٠٧): المعاملات المحرمة ستّة:
- ١- بيع المسكر المائع، و الكلب غير الصيود، و الخنزير، و الميتة فيما لا منفعة محللة مقصودة لها، و أما فيما لها منفعة كذلك فتحرم على الأحوط، و غير هذه الأربعة من الأعيان النجسة يجوز بيعه على الأظهر إذا كانت له منفعة محللة- كالعذرة للتسميد- و إن كان الأحوط تركه.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٣٨
- ٢- بيع المال المغصوب.
 - ٣- بيع مالا مائتة له- كالحشرات-.
 - ٤- بيع ما تنحصر منفعته المتعارفة في الحرام- كآلات القمار و اللهو-.
 - ٥- المعاملة الربويّة.
 - ٦- المعاملة المشتملة على الغشّ، و هو: مزج المبيع المرغوب فيه بغيره مما يخفى من دون إعلام- كمزج الدهن بالشحم-، ففي النبوي:

«ليس منّا من غشّ مسلماً، أو ضرّه، أو ما كره»، و في آخر: «من غشّ أخاه المسلم نزع الله بركة رزقه، و سدّ عليه معيشته، و وكله إلى

نفسه».

(مسألة ٦٠٨): لا بأس ببيع المنتجس إذا أمكن تطهيره، و يجب على البائع الإعلام بنجاسته إذا كان قد قصد منه استعماله فيما يعتبر فيه الطهارة- كالمأكول الذى يباع للأكل-، نعم لا يجب الإعلام فى غير ذلك- كاللباس المنتجس- و ذلك لصحة الصلاة فيه مع الجهل بالنجاسة.

(مسألة ٦٠٩): المنتجس الذى لا يمكن تطهيره- كالسمن و النفط- يجب على البائع- على الأحوط- الإعلام بنجاسته إذا كان المقصود استعماله فيما يعتبر فيه الطهارة، أو كان معرضاً لتنجيسه.

(مسألة ٦١٠): لا بأس ببيع الزيوت المستوردة من بلاد غير المسلمين إذا لم تعلم نجاستها، لكن الزيت المأخوذ من الحيوان بعد خروج روجه إذا أخذ من يد الكافر يحرم أكله، و يلزم على البائع إعلام المشتري بالحال.

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٢٣٩

(مسألة ٦١١): لا يجوز بيع جلد الميتة، و ما ذبح على وجه غير شرعى من كل حيوان- محلل الأكل و غيره-، و المعاملة عليه باطله.

(مسألة ٦١٢): يجوز بيع الجلود و الشحوم المستوردة من البلاد غير الإسلامية، و المأخوذة من يد الكافر فيما إذا احتمل أن تكون من الحيوان المذكى، و لكن لا تجوز الصلاة فيها، و يحرم أكلها ما لم يحرز أنها من الحيوان المذكى، و هكذا فيما أخذ من يد المسلم إذا علم أنه قد أخذه من يد الكافر من غير استعمال عن تذكيره.

(مسألة ٦١٣): بيع المال المغصوب باطل، و يجب على البائع رد ما أخذه من الثمن إلى المشتري.

(مسألة ٦١٤): يبطل البيع على الأحوط إذا لم يكن من قصد المشتري إعطاء الثمن للبائع، أو قصد عدمه، و أما إذا قصد أن يعطى الثمن من الحرام فالمعاملة محل إشكال.

(مسألة ٦١٥): يحرم بيع آلات اللهو مثل البرابط و المزامير، و الأحوط الاجتناب عن بيع المزامير التى تصنع للعب الأطفال، و أما الآلات المشتركة التى تستعمل فى الحرام تارة و فى الحلال أخرى، و لا تنحصر منفعتها المتعارفة فى الحرام فلا بأس ببيعها و شرائها- كالراديو و المسجلة-.

و أما التلفزيون؛ فإن عدّ فى العرف من آلات اللهو فلا يجوز بيعه و شراؤه، و إلّا فلا مانع منه، و أما الإصغاء إلى برامج المحللة و النظر إليها فلا بأس بهما.

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٢٤٠

(مسألة ٦١٦): يحرم بيع العنب و التمر إذا قصد بيعهما التخمير، و لا بأس به مع عدم القصد و إن علم البائع أن المشتري يصرفه فيه.

(مسألة ٦١٧): يحرم- على المشهور- تصوير ذوات الأرواح من إنسان و غيره و إن لم يكن مجسماً، و لكنّه يجوز على كراهية اقتناء الصور و بيعها و إن كانت مجسمة، و أما التصوير الفوتوغرافى المتعارف فى عصرنا فلا بأس به.

(مسألة ٦١٨): يحرم شراء المأخوذ بالقمار أو السرقة أو المعاملات الباطلة، و يجب على المشتري أن يردّه إلى مالكة.

(مسألة ٦١٩): يجوز بيع أوراق اليانصيب و شراؤها، سواء أ كان بقصد تحصيل الربح أم بقصد الإعانة على أمر مشروع- كبنائة مدرسة أو جسر أو نحو ذلك-، و على كلا التقديرين فالمال المعطى لمن أصابت القرعة باسمه- إذا كان المتصدى لها شركة غير أهلية- من المال المجهول مالكة، فلا بد من مراجعته الحاكم الشرعى لإصلاحه.

(مسألة ٦٢٠): الدهن المخلوط بالشحم إذا بيع شخصياً، كأن يقول:

بعتك هذا المنّ من الدهن، فالمعاملة بمقدار الشحم الموجود فيه باطلة، و ما قبضه البائع عوضاً عنه لا ينتقل إليه، و للمشتري أن يفسخ البيع بالنسبة إلى الدهن الموجود فيه، و أما لو باع منّاً من الدهن فى الذمّة فأعطاه من المخلوط فللمشتري أن يردّه و يطالب البائع بالدهن الخالص.

(مسألة ٦٢١): المشهور حرمة بيع المكيل و الموزون بأكثر منه، كأن يبيع متناً من الحنطة بمنين منها، و يعم هذا الحكم ما إذا كان أحد العوضين

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤١

صحيحاً و الآخر معيماً، أو كان أحدهما جيّداً و الآخر رديئاً، أو كانت قيمتها مختلفة لأمر آخر، فلو أعطى الذهب المصوغ و أخذ أكثر منه من غير المصوغ فهو ربا و حرام.

(مسألة ٦٢٢): لا يعتبر في الزيادة أن يكون الزائد من جنس العوضين، فإذا باع متناً من الحنطة بمنّ منها و درهم، فهو أيضاً ربا و حرام، بل لو كان الزائد من الأعمال- كأن شرط أحد المتبايعين على الآخر أن يعمل له عملاً- فهو أيضاً ربا و حرام، و كذلك إذا كانت الزيادة حكمية، كأن باع متناً من الحنطة نقداً بمنّ منها نسيئة.

(مسألة ٦٢٣): لا بأس بالزيادة في إحدى الطرفين إذا أضيف إلى الآخر شيء، كأن باع متناً من الحنطة مع منديل بمنين من الحنطة، و كذلك إذا كانت الإضافة في الطرفين، كأن باع متناً من الحنطة مع منديل بمنين و منديل.

(مسألة ٦٢٤): يجوز بيع ما يباع بالأمتار أو العدّ- كالاقمشة و الجوز- بأكثر منه، كأن يبيع عشر جوزات بخمسة عشرة جوزه.

(مسألة ٦٢٥): الأوراق النقدية- بما أنها ليست من المكيل و الموزون- لا- يجرى فيها الربا المعاوضي، و لكن إذا لم تكن المعاملة شخصية فلا بد في صحتها من امتياز الثمن عن المثل، كبيع الدينار العراقي في الذمة بالدينار الكويتي نقداً، و لا يجوز بيع الدينار العراقي مثلاً بمثله مع الزيادة في الذمة، و أما تنزيل الأوراق فلا بأس به نقداً؛ بمعنى أن المبلغ المذكور فيها إذا كان الشخص مدينياً به واقعاً جاز تنزيلها في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤٢

المصارف و غيرها؛ بأن يصالح الدائن بأقلّ منه حالاً.

(مسألة ٦٢٦): ما يباع في غالب البلدان بالكيل أو الوزن لا- يجوز بيعه بأكثر منه حتى في البلد الذي يباع بالعدّ على الأحوط، و ما يختلف حاله في البلاد- من غير غلبة- فحكمه في كلّ بلد يتبع ما تعارف فيه؛ فلا يجوز بيعه بالزيادة في بلد يباع فيه بالكيل و الوزن، و يجوز فيما يباع فيه بالعدّ.

(مسألة ٦٢٧): لو لم يكن العوضان من جنس واحد، جاز أخذ الزيادة، كأن يبيع متناً من الأرز بمنين من الحنطة.

(مسألة ٦٢٨): لا يجوز التفاضل بين العوضين المأخوذ من أصل واحد، فلا يجوز بيع منّ من الدهن بمنين من الجبن، كما لا يجوز التفاضل في بيع الناضجة من فاكهة بغير الناضجة منها.

(مسألة ٦٢٩): تعتبر الحنطة و الشعير من جنس واحد في باب الربا، فلا يجوز بيع منّ من أحدهما بمنين من الآخر، و كذا لا يجوز بيع منّ من الشعير نقداً بمنّ من الحنطة نسيئة.

(مسألة ٦٣٠): تحرم المعاملة الربويّة حتى مع غير المسلم، نعم إذا كان حربياً أو ذمياً- يجوز في شريعته الربا- جاز أخذ الزيادة منه بعد وقوع المعاملة الربويّة.

و تجوز المعاملة الربويّة بين الوالد و ولده و إن كان الترك أحوط، و كذا بين الزوجين.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤٣

شروط المتبايعين

(مسألة ٦٣١): يشترط في المتبايعين ستّة أمور:

الأول: البلوغ.

الثاني: العقل.

الثالث: الرشد.

الرابع: القصد، فلا يصح بيع المجنون، و السفیه، و الهازل.

الخامس: الاختيار.

السادس: ملك العقد.

و ستأتى أحكام جميع ذلك فى المسائل الآتية.

(مسألة ٦٣٢): لا يجوز استقلال غير البالغ فى المعاملة على أمواله و إن إذن له الولی، نعم لا مانع فى معاملته بمال الغير إذا كان ممیزاً و

مأذوناً من قبل المالك، و لا حاجة إلى إذن الولی، كما لا مانع من وساطة الصبى فى إيصال الثمن أو المبيع إلى البائع أو المشتري.

(مسألة ٦٣٣): إذا اشترى من غير البالغ شيئاً من أمواله و جب رده إلى وليه، و لا يجوز رده إلى الطفل نفسه، و إذا اشترى منه مالاً لغيره

من دون إجازة المالك و جب رده إليه، أو استرضائه، فإن لم يتمكن من معرفة المالك تصدق بالمال عنه.

(مسألة ٦٣٤): لو أكره أحد المتعاملين على المعاملة ثم رضى بها

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤٤

صحت، و إن كان الأحوط - حينئذٍ - إعادة الصيغة.

(مسألة ٦٣٥): لا يصح بيع مال الغير فصولاً و من دون إجازته، نعم إذا أجازته بعد ذلك صح.

(مسألة ٦٣٦): يجوز للأب و الجد - من جهة الأب - أو وصيهما أن يبيع مال الطفل، و كذا يجوز للمجتهد العادل أو وكيله أو عدول

المؤمنين - عند عدم التمكّن من الوصول إليهما - أن يبيع مال المجنون أو الطفل الفاقدين للولى، أو مال الغائب إذا اقتضت الضرورة

بيعه.

(مسألة ٦٣٧): إذا بيع المال المغصوب ثم إجازة المالك صح، و الظاهر كون المال و منافعه من حين الإجازة للمشتري، و العوض و

منافعه للمالك الاصيل، و لا فرق فى ذلك بين ان يبيعه الغاصب لنفسه أو للمالك.

شرائط العوضين

(مسألة ٦٣٨): يشترط فى العوضين خمسة أمور:

الأول: العلم بمقدار كل منهما بما يتقدّر به خارجاً من الوزن، أو الكيل، أو العد، أو المساحة عند المشهور.

الثانى: القدرة على إقباضه؛ فلو باع الدابة الشاردة لم يصح و إن انضم إليها ما يتمكن من تسليمه، نعم يصح بيع الضميمة بشرط كون

الدابة له إن ظفر بها.

الثالث: معرفة الخصوصيات التى تختلف بها الرغبات على

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤٥

المشهور.

الرابع: أن لا يتعلّق به حقّ أحد؛ فلا يجوز بيع الوقف إلّا فى موارد يأتى بيانها.

الخامس: أن يكون المبيع من الأعيان، فلو باع منفعة الدار سنة لم يصح، نعم لا بأس بجعل المنفعة ثمناً، و بيان هذه الأحكام يأتى فى

المسائل الآتية.

(مسألة ٦٣٩): ما يباع فى بلد بالوزن أو الكيل لا يصح بيعه فى ذلك البلد إلّا بالوزن أو الكيل، و يجوز بيعه بالمشاهدة فى البلد الذى

يباع فيه بالمشاهدة.

(مسألة ٦٤٠): ما يباع بالوزن يجوز بيعه بالكيل إذا كان الكيل طريقاً إلى الوزن، وذلك كأن يجعل كيل يحوى مناً من الحنطة، فتباع الحنطة بذلك الكيل.

(مسألة ٦٤١): إذا بطلت المعاملة لفقدانها شيئاً من هذه الشروط، ومع ذلك رضى كل من المتبايعين بتصرف الآخر في ماله جاز لهما التصرف فيما انتقل إليهما.

(مسألة ٦٤٢): لا- يجوز بيع الوقف إلا إذا خرب بحيث سقط عن الانتفاع به في جهة الوقف، أو كان في معرض السقوط، وذلك كحصير المسجد إذا خلق وتمزق بحيث لا يمكن الصلاة عليه، وحينئذ لا مانع من بيعه، ولكنه لا بد أن يصرف ثمنه في ما يكون أقرب إلى مقصود الواقف من شئون ذلك المسجد مع الإمكان.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤٦

(مسألة ٦٤٣): لو وقع الخلاف بين أرباب الوقف على وجه يظن بتلف المال أو النفس - إذا بقي الوقف على حاله -، جاز بيعه و صرفه فيما هو أقرب إلى المقصود الواقف.

(مسألة ٦٤٤): لو شرط الواقف بيع الوقف إذا اقتضت المصلحة جاز بيعه.

(مسألة ٦٤٥): يجوز بيع العين المستأجرة من المستأجر وغيره، وإذا كان البيع لغير المستأجر لم يكن له انتزاع العين من المستأجر، و لكن يثبت له الخيار إذا كان جاهلاً بالحال، وكذا الحال لو علم بالإيجار لكنه اعتقد قصر مدته فظهر خلافه.

عقد البيع

(مسألة ٦٤٦): لا تشترط العريئة في صيغة البيع، بل يجوز انشاؤه بأي لغة كانت، بل الظاهر صحته بالأخذ والإعطاء من دون صيغة أصلاً.

بيع الثمار

(مسألة ٦٤٧): يصح بيع الفواكه و الثمار قبل الاقطفاف من الأشجار إذا تناثر الورد و انعقد الحب، كما يجوز بيع الحصرم قبل اقطفافه، بل الأظهر جواز بيعها بعد ظهورها و إن كان قبل انعقاد الحب و تناثر الورد،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤٧

لكن الأولى حينئذ أن يضم بعض نباتات الأرض إليها، أو يشترط على المشتري أن يقتطفها في الحال، أو يبيع ثمر أكثر من سنه، و أما بيعها قبل الظهور فلا يجوز إذا كان عاماً واحداً و بغير ضميمه، و لا بأس به إذا كان مع الضميمة أو عامين فما زاد.

(مسألة ٦٤٨): يجوز بيع التمر على النخل، و يلزم أن لا يجعل عوضه تمراً من ذلك النخل، إلا أن يكون لشخص نخلة في دار شخص آخر أو بستانه، فإنه يجوز تخمين مقدار تمرها و بيعه من صاحب الدار أو البستان بذلك المقدار من التمر.

و الظاهر عدم جواز بيع ثمر غير النخل - أيضاً - بثمره.

(مسألة ٦٤٩): يجوز بيع الخيار و الباذنجان و نحوهما من الخضروات التي تلتقط و تجز في كل سنة مرات عديدة بعد ظهورها لقطة واحدة أو لقطات، و جزء أو جزات مع تعيين عدد اللقطات أو الجزات.

(مسألة ٦٥٠): لا يجوز بيع سنبل الحنطة و الشعير و غيرهما بما يحصل منه، و أما بيعه بغيره - و لو كان من جنسه - فلا بأس به.

النقد و النسبة

(مسألة ٦٥١): يجوز مطالبه كل من المتبايعين عوض ماله من الآخر في المعاملة النقدية بعد المعاملة في الحال.

و تسليم الدار و الأرض و نحوهما هو: أن يخلى البائع بينها و بين

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤٨

المشتري بحيث يتمكن من التصرف فيها، و تسليم الفرش و اللباس و نحوهما هو: جعله في سلطة المشتري بحيث لا يمنعه البائع لو أراد نقله إلى مكان آخر.

(مسألة ٦٥٢): يعتبر في النسيئة ضبط الأجل بحيث لا يتطرق إليه احتمال الزيادة و النقصان، فلو جعل الأجل وقت الحصاد مثلاً لم يصح على المشهور.

(مسألة ٦٥٣): لا يجوز مطالبه الثمن من المشتري في النسيئة قبل الأجل، نعم لو مات و ترك مالاً فللبائع مطالبته من ورثته قبل الأجل.

(مسألة ٦٥٤): يجوز مطالبه العوض من المشتري في النسيئة بعد انقضاء الأجل، و لو لم يتمكن المشتري من أداءه فلا بد للبائع من إمهاله، أو فسخه للبيع و إرجاع شخص المبيع إذا كان موجوداً.

(مسألة ٦٥٥): إذا باع مالاً نسيئته بزيادة شيء - ك نصف العشر مثلاً - على قيمته النقديّة ممن لا يعلم قيمته، و لم يعلمه البائع بها بطلت المعاملة على المشهور، و إذا باعه ممن يعلم قيمته النقديّة بأزيد منها نسيئته؛ بأن قال له: أبيعك منك نسيئته بزيادة خمسين فلساً على كل دينار من قيمته النقديّة - مثلاً - فقبل المشتري لم يكن به بأس.

(مسألة ٦٥٦): إذا باع شيئاً نسيئته، و بعد مضيّ مدّة من الأجل تراضيا على تنقيص مقدار من الثمن و أخذه نقداً، لا بأس به.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٤٩

بيع السلف

إشارة

بيع السلف: هو تعجيل الثمن و تأجيل المثمن، فلو قال المشتري للبائع: أعطيك هذا الثمن على أن تسلمني المتاع بعد ستّة أشهر، و قال البائع: قبلت، أو أن البائع قبض الثمن من المشتري و قال: بعثك متاع كذا على أن أسلمه لك بعد ستّة أشهر، فهذه المعاملة صحيحة. (مسألة ٦٥٧): لا يجوز بيع الذهب أو الفضة سلفاً بالنقود الذهبيّة أو الفضيّة، و لا بأس ببيع غير الذهب و الفضة سلفاً بالذهب أو الفضة أو بمتاع آخر، و الأحوط أن يجعل بدل المبيع في السلف من النقود.

شروط بيع السلف

(مسألة ٦٥٨): يعتبر في بيع السلف سبعة أمور:

الأول: تعيين الصفات الموجبة لاختلاف القيمة، و لا يلزم الاستقصاء و التدقيق، بل يكفي التعيين بنحو يكون البيع مضبوطاً عرفاً. الثاني: قبض تمام الثمن قبل افتراق المتبايعين، و لو كان البائع مديوناً للمشتري بمقدار الثمن، و كان الدين حالاً، و جعل ذلك ثمناً كفي، و لو قبض البائع بعض الثمن صحّ البيع بالنسبة إلى المقدار المقبوض فقط، و ثبت الخيار له في فسخ أصل البيع.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٠

الثالث: تعيين زمان تسليم المبيع كاملاً، فلا يصحّ جعله وقت الحصاد مثلاً.

الرابع: أن لا يكون المتاع في زمان التسليم نادر الوجود بحيث لا يتمكن البائع من تسليمه.

الخامس: تعيين مكان تسليم المبيع إذا لم يكن له تعيين عندهما.

السادس: تعيين وزن المبيع أو كيله أو عدده، و المتاع الذي يباع بالمشاهدة يجوز بيعه سلفاً، و لكن يلزم أن يكون التفاوت بين أفراده غير معتنى به عند العقلاء - كبعض أقسام الجوز و البيض -.

السابع: إذا كان المبيع سلفاً من المكيل و الموزون لم يجز أن يجعل ثمنه من جنسه، فلا تباع الحنطة بالحنطة سلفاً.

أحكام بيع السلف

- (مسألة ٦٥٩): لا يجوز بيع ما اشتراه سلفاً من غير البائع قبل انقضاء الأجل، و يجوز بعد انقضائه و لو لم يقبضه، نعم لا يجوز بيع الحنطة و الشعير و غيرهما - مما يباع بالكيل أو الوزن - قبل القبض إلا أن يبيعه بمقدار ثمنه الذي اشتراه به.
- (مسألة ٦٦٠): لو سلّم البائع المبيع على طبق ما قرّر بينه و بين المشتري في بيع السلف و جب على المشتري قبوله، و كذلك الحال فيما إذا كان أحسن منه بشرط أن يصدق عليه أنه من ذلك الجنس.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥١
- (مسألة ٦٦١): لو سلّم البائع أردأ ممّا قرّر بينهما فللمشتري رفضه.
- (مسألة ٦٦٢): يجوز للبائع أن يسلم غير الجنس المعين فيما إذا رضى المشتري به.
- (مسألة ٦٦٣): إذا لم يوجد المبيع سلفاً في الزمان الذي يجب تسليمه فيه فللمشتري أن يصبر إلى أن يتمكن منه، أو يفسخ البيع و يسترجع العوض، و لا يجوز له أن يبيعه من البائع بأكثر مما اشتراه به.
- (مسألة ٦٦٤): إذا باع متاعاً في الذمة مؤجلاً إلى مدّة بثمان كذلك، بطل البيع على الأحوط.

بيع التقدين

- (مسألة ٦٦٥): لا يجوز و لا يصحّ بيع الذهب بالذهب، و الفضة بالفضة مع الزيادة، سواء في ذلك المسكوك و غيره.
- (مسألة ٦٦٦): لا بأس ببيع الذهب بالفضة و بالعكس، و لا يعتبر تساويهما في الوزن.
- (مسألة ٦٦٧): يجب في بيع الذهب أو الفضة بالذهب أو الفضة تسليم العوضين قبل الافتراق، و إلا بطل البيع.
- (مسألة ٦٦٨): لو سلّم بائع الذهب أو الفضة تمام المبيع و سلّم المشتري بعض الثمن أو بالعكس و افترقا، صحّ البيع بالنسبة إلى ذلك البعض و يبطل البيع بالنسبة إلى الباقي، و يثبت الخيار في أصل البيع لمن لم
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٢
- يتسلم التمام.
- (مسألة ٦٦٩): لا يباع تراب معدن الفضة بالفضة حذراً من الوقوع في الربا، و كذلك لا يباع تراب معدن الذهب بالذهب، و يصحّ بيع تراب الذهب بالفضة، و بيع تراب الفضة بالذهب.

الخيارات

- الخيار: هو ملك فسخ العقد، و للمتبايعين الخيار في أحد عشر مورداً:
- ١- قبل أن يتفرّق المتعاقدان من مجلس البيع، و لكلّ منهما فسخ البيع، و يسمّى هذا الخيار: خيار المجلس.
 - ٢- أن يكون أحد المتبايعين - أو أحد الطرفين في غير البيع من المعاملات - مغبوناً، فللمغبون حقّ الفسخ، و يسمّى: خيار الغبن.
 - ٣- اشتراط الخيار في المعاملة للطرفين - أو لأحدهما - إلى مدّة معيّنة، و يسمّى: خيار الشرط.
 - ٤- تدليس أحد الطرفين؛ بإراءة ماله أحسن ممّا هو في الواقع ليزيد في قيمته، فيثبت الخيار للطرف الآخر، و يسمّى: خيار التدليس.
 - ٥- أن يلتزم أحد الطرفين في المعاملة بأن يأتي بعمل، أو بأن يكون ماله على صفة مخصوصة، و لا يأتي بذلك العمل، أو لا يكون المال بتلك الصفة، فلآخر حقّ الفسخ، و يسمّى: خيار تخلف الشرط.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٣

٦- أن يكون أحد العوضين معيباً، فيثبت الخيار لمن انتقل إليه المعيب، و يسمى: خيار العيب.

٧- أن يظهر أن بعض المتاع لغير البائع، و لا يجوز مالكة بيعه، فللمشتري حينئذٍ فسخ البيع، و يسمى هذا: خيار تبعض الصفقة.

٨- أن يصف البائع للمشتري صفات المتاع الذي لم يره، فينكشف أن المبيع غير واجد لها، فللمشتري الفسخ، و يسمى هذا: خيار الرؤية.

٩- أن يؤخر المشتري الثمن و لا- يسلمه إلى ثلاثة أيام، و لا يسلم البائع المتاع إلى المشتري، فللبائع حينئذٍ فسخ البيع إذا لم يشترط المشتري تأخير الثمن، و لو كان المبيع مما يفسد في يومه- كبعض الفواكه- فللبائع فسخ البيع إذا لم يؤد المشتري الثمن إلى الليل و لم يشترط تأخيره، و يسمى هذا: خيار التأخير.

١٠- إذا كان المبيع حيواناً، فللمشتري فسخ البيع إلى ثلاثة أيام، و كذلك الحكم إذا كان الثمن حيواناً، فللبائع حينئذٍ الخيار إلى ثلاثة أيام، و يسمى هذا: خيار الحيوان.

١١- أن لا يتمكن البائع من تسليم المبيع، كما إذا شرد الفرس الذي باعه، فللمشتري فسخ المعاملة، و يسمى هذا: خيار تعذر التسليم. (مسألة ٦٧٠): إذا لم يعلم المشتري بقيمة المبيع أو غفل عنها حين البيع، و اشتراه بأزيد من المعتاد، فإن كان الفرق مما يعتنى به فله الفسخ، و هكذا إذا كان البائع غير عالم بقيمة أو غفل عنها و باع بأقل من المعتاد، فإن الفرق إذا كان مما يعتنى به كان له الفسخ.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٤

(مسألة ٦٧١): لا- بأس ببيع الشرط، و هو بيع الدار- مثلاً- التي قيمتها ألف دينار بمائتي دينار، مع اشتراط الخيار للبائع لو أرجع مثل الثمن في الوقت المقرر إلى المشتري، هذا إذا كان المتبايعان قاصدين للبيع و الشراء حقيقة، و إلا لم يتحقق البيع بينهما.

(مسألة ٦٧٢): يصح بيع الشرط و إن علم البائع برجوع المبيع إليه حتى لو لم يسلم الثمن في وقته إلى المشتري، لعلمه بأن المشتري يسمح له في ذلك، نعم إذا لم يسلم الثمن في وقته ليس له أن يطالب المبيع من المشتري، أو من ورثته على تقدير موته.

(مسألة ٦٧٣): لو أطلع المشتري على عيب في المبيع؛ كأن اشترى حيواناً فبتين أنه كان أعمى، فله الفسخ إذا كان العيب ثابتاً قبل البيع، و لو لم يتمكن من الإرجاع، لحدوث تغيير فيه أو تصرف فيه بما يمنع من الرد، فله أن يسترجع من الثمن بنسبة التفاوت بين قيمتي الصحيح و المعيب، مثلاً: المتاع المعيب المشتري بأربعة دنانير إذا كان قيمته سالمه ثمانية دنانير، و قيمة معيبة ستة دنانير، فالمسترجع من الثمن ربعة، و هو نسبة التفاوت بين الستة و الثمانية.

(مسألة ٦٧٤): لو أطلع البائع بعد البيع على عيب في العوض سابق على البيع، فله الفسخ و إرجاعه إلى المشتري، و لو لم يجز له الرد للتغير أو التصرف فيه المانع من الرد، فله أن يأخذ من المشتري التفاوت بين قيمة السالم من العوض و معيبه، بالبيان المتقدم في المسألة السابقة.

(مسألة ٦٧٥): لو طرأ عيب على المبيع بعد العقد و قبل التسليم ففي

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٥

ثبوت الخيار للمشتري- فضلاً عن الأرش- تأمل، و كذلك لو طرأ على العوض عيب بعد العقد و قبل تسليمه.

(مسألة ٦٧٦): الظاهر أنه لا يلزم في خيار العيب أن يكون الفسخ فورياً، و لا يعتبر في نفوذه حضور من عليه الخيار.

(مسألة ٦٧٧): لا يجوز للمشتري فسخ البيع بالعيب و لا المطالبة بالتفاوت في أربع صور:

١- أن يعلم بالعيب عند الشراء.

٢- أن يرضى بالمعيب بعد البيع.

٣- أن يسقط حقه من جهة الفسخ و مطالبته بالتفاوت.

٤- أن يتبرأ البائع من العيب. و لو تبرأ من عيب خاص فظهر فيه عيب آخر، فللمشتري الفسخ به، و إذا لم يتمكن من الرد أخذ التفاوت على ما تقدم.

(مسألة ٦٧٨): إذا ظهر في المبيع عيب ثم طرأ عليه عيب آخر بعد القبض، فليس له الرد، و له أخذ الأرش، و كذلك لو اشترى حيواناً معيباً فطرأ عليه عيب جديد في الأيام الثلاثة التي له فيها الخيار، و كذلك الحال - أيضاً - فيما إذا طرأ على المعيب عيب جديد في زمان، كان الخيار فيه للمشتري خاصةً.

(مسألة ٦٧٩): إذا لم يعلم البائع بخصوصيات ماله، بل أخبره بها غيره، فذكرها للمشتري و باعه على ذلك، ثم ظهر أنه كان أحسن من ذلك فله الفسخ.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٦

(مسألة ٦٨٠): لو أخبر البائع برأس المال فلا بد أن يخبر المشتري بكل ما يوجب زيادة القيمة أو نقصانها، و إن باعه برأس المال أو بأقل منه؛ فلا بد أن يخبره - مثلاً - بأنه اشتراه نقداً أو نسيئاً، فلو لم يخبره ببعض تلك الخصوصيات و أطلع عليه المشتري بعد المعاملة فله الفسخ.

(مسألة ٦٨١): إذا أعطى شخص ماله لآخر و عين قيمته و قال له:

بعه بتلك القيمة، و إن بعته بأزيد منه فالزيادة أجره بيعك، كانت الزيادة للمالك، و للوكيل أن يأخذ أجره عمله من المالك، و إذا قال له: إن بعته بأزيد من ذلك فالزيادة لك جعالة، كانت الزيادة للوكيل.

(مسألة ٦٨٢): لا يجوز للخصم أن يبيع لحم الخروف و يسلم لحم النعجة، فإن فعل ذلك ثبت الخيار للمشتري إذا كانت المعاملة شخصيته، و له المطالبة بلحم الخروف إذا كان المبيع كلياً في الذم، و كذلك الحال فيما إذا باع ثوباً على أن يكون لونه ثابتاً، فسلم إلى المشتري ما يزول لونه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٧

خاتمة في الإقالة:

و هي فسخ العقد من أحد المتعاملين بعد طلب الآخر منه، و الظاهر جريانها في عامة العقود اللازمة حتى الهبة اللازمة، غير النكاح و الضمان، و في جريانها في الصدقة إشكال.

و تقع بكل لفظ يدل على المراد و إن لم يكن عربياً، بل تقع بالفعل كما تقع بالقول، فإذا طلب أحد المتبايعين مثلاً الفسخ من صاحبه فدفعت إليه ما أخذه منه كان فسخاً و إقالة، و وجب على الطالب إرجاع ما في يده من العوض إلى صاحبه.

(مسألة ٦٨٣): لا تجوز الإقالة بزيادة عن الثمن أو المثمن أو نقصان، فلو أقال كذلك بطلت، و بقي كل من العوضين على ملك مالكة.

(مسألة ٦٨٤): إذا جعل له مالاً في الذم أو في الخارج ليقيله - بأن قال له: أقلني و لك هذا المال، أو أقلني و لك علي كذا - فالأظهر هو الصحة.

(مسألة ٦٨٥): لو أقال بشرط مال عيّن، أو عمل، كما لو قال للمستقبل: أقلتك بشرط أن تعطيني كذا، أو تخيط ثوبي فقبل، صح.

(مسألة ٦٨٦): في قيام وارث المتعاقدين مقام المورث في صحة الإقالة إشكال، و الظاهر هو العدم.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٨

أحكام الشفعة

إذا باع أحد الشريكين حصته على ثالث، كان لشريكه أخذ المبيع بالثمن المقرر له في البيع، و يسمى هذا الحق ب: الشفعة.

(مسألة ٦٨٧): تثبت الشفعة في بيع ما لا ينقل إذا كان يقبل القسمة - كالأراضي والبساتين - بلا إشكال، و هل تثبت فيما ينقل - كالآلات والثياب والحيوان - وفيما لا ينقل إذا لم يقبل القسمة؟ وجهان.

(مسألة ٦٨٨): تختص الشفعة - في غير المساكن والأراضي - بالبيع، فإذا انتقل الجزء المشاع بالهبة المعوضة أو الصلح أو غيرهما، فلا شفعة للشريك. و أما المساكن والأراضي، فاختصاص الشفعة فيها بالبيع هو الأقرب.

(مسألة ٦٨٩): إذا بيع الوقف في مورد يجوز بيعه، ففي ثبوت الشفعة للشريك قولان؛ أقربهما ذلك.

(مسألة ٦٩٠): يشترط في ثبوت الشفعة أن تكون العين المبيعة مشتركة بين اثنين، فإذا كانت مشتركة بين ثلاثة فما زاد و باع أحدهم، لم تكن لأحدهم شفعة، و إذا باعوا جميعاً إلّا واحداً منهم، ففي ثبوت الشفعة له إشكال، بل منع.

(مسألة ٦٩١): يعتبر في الشفيع الإسلام؛ إذا كان المشتري مسلماً، فلا شفعة للكافر على المسلم و إن اشترى من كافر، و تثبت للمسلم على

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٥٩

الكافر، و للكافر على مثله.

(مسألة ٦٩٢): يشترط في الشفيع أن يكون قادراً على أداء الثمن، فلا تثبت للعاجز عنه و إن بذل الرهن أو وجد له ضامن إلّا أن يرضى المشتري بذلك. نعم إذا ادعى غيبة الثمن أجل ثلاثة أيام، و إذا ادعى أن الثمن في بلد آخر أجل بمقدار وصول المال إليه و زيادة ثلاثة أيام، فإن انتهى فلا شفعة، و يكفي في الثلاثة أيام التلفيق. و المبدء في الشفعة زمان الأخذ بها، لا زمان البيع.

(مسألة ٦٩٣): الشفيع يأخذ بقدر الثمن إذا كان مثلياً، لا بأكثر منه و لا بأقل.

و في ثبوت الشفعة في الثمن القيمي - بأن يأخذ المبيع بقيمته - قولان، أقواهما ذلك.

(مسألة ٦٩٤): الأقوى لزوم المبادرة إلى الأخذ بالشفعة، فيسقط مع المماطلة و التأخير بلا عذر، و لا يسقط إذا كان التأخير عن عذر كجهله بالبيع، أو جهله باستحقاق الشفعة، أو توهمه كثرة الثمن فبان قليلاً، أو كون المشتري زيداً فبان عمراً، أو أنه اشتراه لنفسه فبان لغيره، أو العكس، أو أنه واحد فبان اثنين، أو العكس، أو أن المبيع النصف بمائة، فتيين أنه الربع بخمسين، أو كون الثمن ذهباً فبان فضةً، أو لكونه محبوباً ظملاً، أو بحق يعجز عن أدائه، و أمثال ذلك من الأعذار.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٠

أحكام الشركة

(مسألة ٦٩٥): لا بد في عقد الشركة من إنشائها بلفظ أو فعل يدلّ عليها، و لا يعتبر فيه خلط المالين على وجه لا يميّز كلّ منهما عن الآخر.

(مسألة ٦٩٦): لو اشترك شخصان - مثلاً - فيما يربحان من أجره عملهما - كما لو قرّر حلاقان أن يقسّما بينهما كلّ ما يأخذانه من أجر الحلاقة - كانت الشركة باطلة.

(مسألة ٦٩٧): لا يجوز اشتراك شخصين - مثلاً - على أن يشتري كلّ منهما متاعاً نسيئته لنفسه، و يشتركا في ما يربحانه، نعم إذا و كلّ كلّ منهما صاحبه في شراء المتاع لهما نسيئته، كانت الشركة صحيحة.

(مسألة ٦٩٨): يشترط في عقد الشركة: البلوغ، و العقل، و الاختيار، و عدم الحجر؛ فلا يصحّ شركة الصبي و المجنون و المكره و السفية الذي يصرف ماله في غير موقعه.

(مسألة ٦٩٩): لا بأس باشتراط زيادة الربح لمن يقوم بالعمل من الشريكين، أو للذى يكون عمله أكثر من عمل الآخر، و يجب الوفاء بهذا الشرط، و لو اشترطت الزيادة في غير ذلك فلا يظهر أنّ الشركة باطلة، و كذلك الحال لو اشترط أن يكون تمام الربح لأحدهما،

أو يكون تمام الخسران أو أكثره على أحدهما.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦١

(مسألة ٧٠٠): إذا لم يشترط لأحدهما زيادة في الربح، فإن تساوى المالان تساويا في الربح والخسران، وإلا كان الربح والخسران بنسبة المالكين، فلو كان مال أحدهما ضعف مال الآخر كان ربحه و ضرره ضعف الآخر، سواء تساويا في العمل أو اختلفا، أو لم يعمل أحدهما أصلاً.

(مسألة ٧٠١): لو اشترط في عقد الشركة أن يشتركا في العمل، أو يعمل كل منهما مستقلاً، أو يعمل أحدهما فقط، وجب العمل على طبق الشرط.

(مسألة ٧٠٢): إذا لم يعين العامل منهما، لم يجز لكل منهما التصرف في رأس المال بغير إجازة الآخر.

(مسألة ٧٠٣): يجب على من له العمل أن يكون عمله على طبق ما هو المقرّر بينهما، فلو قرّر - مثلاً - أن يشتري نسيئة و يبيع نقداً، أو يشتري من المحلّ الخاصّ وجب العمل به، و لو لم يعين شيء من ذلك لزم العمل بما هو المتعارف على وجه لا يضرّ بالشركة. و لا يجوز للعامل حمل رأس المال في السفر.

(مسألة ٧٠٤): لو تخلف العامل عمّا شرطاه، أو عمل على خلاف ما هو المتعارف في صورة عدم الشرط، فالمعاملة بالنسبة إلى حصّة الشريك الآخر فضوليّة، فإن لم يجز استرجع ماله أو عوضه لو كان تالفاً.

(مسألة ٧٠٥): الشريك العامل في رأس المال أمين، فلا يضمن التالف كلّاً أو بعضاً ما لم يفرط.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٢

(مسألة ٧٠٦): لو ادّعى العامل التلف في مال الشركة و حلف عند الحاكم، صدّق.

(مسألة ٧٠٧): لو رجع كلّ من الشريكين عن إجازة الآخر في التصرف في مال الشركة لم يجز لهما التصرف، و لو رجع أحدهما لم يجز للآخر ذلك، و أما هو فيجوز له التصرف فيه.

(مسألة ٧٠٨): متى طلب أحد الشريكين قسمة مال الشركة، وجب على الآخر القبول ما لم يتضرّر بها ضرراً معتداً به، و إن كان قد جعل أجل للشركة.

(مسألة ٧٠٩): إذا مات أحد الشركاء لم يجز للآخر التصرف في مال الشركة، و كذلك الحال في طرؤ الجنون و الإغماء و السفه.

(مسألة ٧١٠): لو اتّجر أحد الشريكين بمال الشركة، ثمّ ظهر بطلان عقد الشركة، فإن لم يكن الإذن في التصرف مقيداً بصحة الشركة صحّت المعاملة، و يرجع ربحها إليهما. و إن كان الإذن مقيداً بصحة العقد كان العقد بالنسبة إلى الآخر فضولياً. فإن أجاز صحّ و إلا بطل.

ثمّ إن أخذ العامل - بلا قصد التبرع - أجره عمله مع حفظ نسبته من الشركة، محلّ إشكال.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٣

أحكام الصلح

الصلح: هو التسالم بين شخصين على تملكك عين، أو منفعة، أو على إسقاط دين أو حقّ بعوض، و في كونه صلحاً إذا كان مجاناً إشكال.

(مسألة ٧١١): يعتبر في المتصالحين: البلوغ، و العقل، و الاختيار، و القصد، و عدم الحجر.

(مسألة ٧١٢): لا يعتبر في الصلح صيغة خاصّة، بل يكفي فيه كلّ لفظ أو فعل دالّ عليه.

(مسألة ٧١٣): لو تصالح مع الراعي؛ بأن يسلم نعاجه إليه ليرعاها سنة مثلاً، و يتصرف في لبنها و يعطى مقداراً معيناً من الدهن صحّت

المصالحة، وكذلك لو آجر نعاجه من الراعى سنه على أن يستفيد من لبنها بعوض مقدار معين من الدهن - غير المقيد بالدهن المأخوذ منها - صحّت الإجارة أيضاً.

(مسألة ٧١٤): إسقاط الحقّ أو الدين لا يحتاج إلى القبول، و أما المصالحة عليه فلا بدّ فيها من القبول.

(مسألة ٧١٥): لو علم المديون بمقدار الدين - ولم يعلم به الدائن - و صالحه بأقلّ منه، لم يحلّ الزائد للمديون، إلّا أن يعلم برضا الدائن بالمصالحة حتّى لو علم بمقدار الدين أيضاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٤

(مسألة ٧١٦): لا- تجوز المصالحة على مبادلة مالين من جنس واحد إذا كانا مميّاً يكال أو يوزن مع العلم بالزيادة في أحدهما على الأحوط، و لا بأس بها مع احتمال الزيادة.

(مسألة ٧١٧): لا بأس بالمصالحة على مبادلة دينين على شخص واحد أو على شخصين، فيما إذا لم يكن من المكيل أو الموزون، أو لم يكونا من جنس واحد، أو كانا متساويين في الكيل أو الوزن. و أما إذا كانا من المكيل أو الموزون و من جنس واحد، فجواز الصلح على مبادلتهم - مع زيادة أحدهما - مشكل.

(مسألة ٧١٨): يصحّ الصلح في الدين المؤجل بأقلّ منه، إذا كان الغرض إبراء ذمّة المديون من بعض الدين و أخذ الباقي منه نقداً، هذا فيما إذا كان الدين من جنس الذهب أو الفضة أو غيرهما من المكيل أو الموزون، و أما في غير ذلك فيجوز الصلح و البيع بالأقلّ من المديون و غيره. و عليه فيجوز للدائن تنزيل (الكمبيالة) في المصرف و غيره في عصرنا الحاضر، لأن النقود الرائجة ليست مما يوزن أو يكال.

(مسألة ٧١٩): يفسخ الصلح بتراضى المتصالحين بالفسخ، و كذا إذا فسخ من جُعل له حقّ الفسخ منهما في ضمن الصلح.

(مسألة ٧٢٠): لا يجرى خيار المجلس، و لا خيار الحيوان، و لا خيار التأخير - المتقدّمة - في الصلح. نعم لو أخرج تسليم المصالح به عن الحدّ المتعارف، أو اشترط تسليمه نقداً فلم يعمل به، فلاّخر أن يفسخ المصالحة، و أمّا الخيارات الثمانية الباقية - التي سبق ذكرها في البيع - فهي

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٥

تجرى في الصلح أيضاً.

(مسألة ٧٢١): لو ظهر العيب في المصالح به جاز الفسخ، و أمّا أخذ التفاوت بين قيمتي الصحيح و المعيب، ففيه إشكال.

(مسألة ٧٢٢): لو اشترط في عقد الصلح وقف المال المصالح به إذا لم يكن للمصالح وارث بعد الموت - مثلاً - صحّ و لزم الوفاء بالشرط.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٦

أحكام الإجارة

إشارة

(مسألة ٧٢٣): يعتبر في المؤجر و المستأجر: البلوغ، و العقل، و الاختيار، و عدم الحجر.

(مسألة ٧٢٤): لا تصحّ إجارة غير المالك إلّا إذا كان ولياً أو وكيلًا عن المالك، و تصحّ الإجارة من الأجنبي إذا تعقبت بالإجارة.

(مسألة ٧٢٥): إذا آجر الولي مال الطفل مدّة، و بلغ الطفل أثناءها، كان له فسخ الإجارة بالنسبة إلى ما بعد بلوغه. نعم إذا كان عدم جعل ما بعد البلوغ جزءاً من مدّة الإجارة على خلاف مصلحة الطفل، لم يجز له الفسخ. و إذا آجر الولي الطفل نفسه إلى مدّة فبلغ

أثناءها، ففي نفوذ الإجارة في هذا الفرض إشكال، و أما في غيره فلا إشكال في سلطته على الفسخ.

(مسألة ٧٢٦): لا يجوز استئجار الطفل الذي لا ولي له بدون إجازة المجتهد العادل أو وكيله. وإذا لم يمكن الوصول إليه، جاز استئجاره بإجازة جماعة من عدول المؤمنين.

(مسألة ٧٢٧): لا تعتبر العريئة في صيغة الإجارة، بل لا يعتبر اللفظ في صحتها، فلو سلم المؤجر ماله للمستأجر بقصد الإيجار، و قبضه المستأجر بقصد الاستئجار، صحّت الإجارة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٧

(مسألة ٧٢٨): تكفي في صحّة إجارة الأخرس الإشارة المفهومة للإيجار أو الاستئجار.

(مسألة ٧٢٩): لو استأجر دكاناً أو داراً أو بيتاً بشرط أن ينتفع به هو بنفسه، لم يجز إيجاره للغير على وجه ينتفع به الغير، و يصحّ لو كان على نحو يرجع الانتفاع به لنفس المستأجر الأول، كأن تستأجر امرأة داراً ثم تتزوج، فتؤجر الدار لبعليها لسكانها.

(مسألة ٧٣٠): إذا استأجر داراً أو دكاناً أو بيتاً، بدون أن يشترط اختصاص الانتفاع به فله أن يؤجره للغير. نعم لو أراد أن يؤجره بأزيد ممّا استأجره به، فلا بدّ أن يحدث فيه شيئاً - مثل الترميم أو التبييض -، أو يؤجره بغير الجنس الذي استأجره به، كأن يستأجر داراً بالنقود فيؤجرها بالحنطة، و أما غير الدار و الدكان و البيت، فلا بأس بإيجارها بأزيد ممّا استأجره به مطلقاً.

(مسألة ٧٣١): لو اشترط في الإجارة أن يكون عمل الأجير لشخص المستأجر، لم يجز له إيجاره ليعمل لشخص آخر، و يجوز ذلك مع عدم الاشتراط، إلّا أنّه لا يجوز - على الأحوط - أن يؤجره بأزيد ممّا استأجره إذا كانت الأجرتان من جنس واحد، و لا بأس بالزيادة مع اختلاف الجنس.

(مسألة ٧٣٢): إذا أجز نفسه لعمل من دون تقييد بالمباشرة، لم يجز له - على الأحوط - أن يستأجر غيره لذلك العمل بعينه بأقلّ من الأجرة في إجارة نفسه. نعم لا بأس بذلك إذا كانت الأجرتان من جنسين، أو أنّه أتى

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٨

ببعض العمل - و لو قليلاً -، فاستأجر غيره للباقي بأقلّ من الأجرة.

(مسألة ٧٣٣): لا بأس بأن يستأجر داراً - مثلاً - سنة بعشرة دنانير، فيسكن في نصفها و يؤجر نصفها الآخر بعشرة دنانير، و لا يجوز أن يؤجرها بأزيد من عشرة دنانير إلّا أن يحدث فيها شيئاً، فإذا أراد إيجاره بأكثر - كاثني عشر ديناراً مثلاً - فلا بدّ أن يعمل فيه شيئاً - كالترميم -.

(مسألة ٧٣٤): يعتبر في العين المستأجرة - مضافاً إلى ما تقدّم - أمور:

١- التعيين؛ فلو قال آجرتك إحدى دورى لم تصحّ الإجارة.

٢- أن يشاهد المستأجر العين المستأجرة، أو يعلم بخصوصيتها؛ و لو كان ذلك بتوصيف المؤجر على المشهور.

٣- التمكن من التسليم؛ فلا تصحّ إجارة الدابة الشاردة مثلاً.

٤- إمكان الانتفاع بها مع بقاء عينها؛ فلا تصحّ إجارة الخبز و غيره من المأكولات للأكل.

٥- قابليتها للانتفاع المقصود من الإجارة؛ فلا تصحّ إجارة الأرض للزراعة إذا لم يكن المطر وافياً، و لم يمكن سقيها من النهر أو غيره.

(مسألة ٧٣٥): يصحّ إيجار الشجر للانتفاع بثمرها غير الموجود فعلاً. و كذلك إيجار الحيوان للانتفاع بلبنه، أو البئر للاستسقاء.

(مسألة ٧٣٦): يجوز للمرأة إيجار نفسها للإرضاع من غير حاجة إلى إجازة زوجها. نعم لو أوجب ذلك تضييع حقّه توقفت صحّة الإجارة على إجازته.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٦٩

(مسألة ٧٣٧): تعتبر في المنفعة التي يستأجر المال لأجلها أمور أربعة:

الأول: أن تكون محللة؛ فلا تصح إجارة الدكان لبيع الخمر أو حفظه، أو إجارة الحيوان لحمل الخمر.

الثاني: أن لا يكون بذل المال بإزائها سفهاً بنظر العقلاء على الأحوط.

الثالث: تعيين نوع المنفعة؛ فلو آجر حيواناً قابلاً للركوب و لحمل الأثقال، وجب تعيين حق المستأجر من الركوب، أو الحمل، أو كليهما.

الرابع: تعيين مقدار المنفعة؛ وهو إما بتعيين المدة - كما في إجارة الدار و الدكان و نحوهما - و إما بتعيين العمل - كخياطة الثوب المعين على كيفية معينة -.

(مسألة ٧٣٨): يحرم - على الأحوط وجوباً - حلق اللحية اختياراً و بغير عذر شرعي، و عليه فلا يجوز - على الأحوط وجوباً - أخذ الأجرة عليه.

(مسألة ٧٣٩): لو لم يعين مبدأ مدة الإجارة، كان ابتداءها إجراء الصيغة.

(مسألة ٧٤٠): لو آجر داره سنة، و جعل ابتداءها بعد مضي شهر - مثلاً - من إجراء الصيغة صححت الإجارة، و إن كانت العين عند إجراء

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٠

الصيغة مستأجرة للغير.

(مسألة ٧٤١): لا تصح الإجارة إذا لم تتعين مدة الإجارة؛ فلو قال:

آجرتك الدار شهراً بدينار مهما أقيمت فيها، لم تصح، و إذا آجرها شهراً معيناً بدينار، و قال: كلما أقيمت بعد ذلك فبحسابه، صححت الإجارة في الشهر الأول خاصة.

(مسألة ٧٤٢): الدور المعددة لإقامة الغرباء و الزوار، إذا لم يعلم مقدار مكثهم فيها، و حصل الاتفاق على أداء مقدار معين من النقود عن إقامة كل ليلة مثلاً، يجوز التصرف فيها، و حيث لم يعلم مدة الإيجار لم تصح الإجارة. و للمالك إخراجهم حينما أراد.

مسائل في الإجارة

(مسألة ٧٤٣): لا بأس بأخذ الأجرة على ذكر مصيبة سيد الشهداء و سائر الأئمة عليهم السلام و ذكر فضائلهم، و كذا الخطب المشتملة على المواعظ و نحو ذلك.

(مسألة ٧٤٤): لا تجوز الإجارة عن الحي في العبادات الواجبة، إلا في الحج عن المستطيع العاجز عن المباشرة، و تجوز ذلك في المستحبات العبادية، إلا أن في جوازها - في مثل الصلاة و الصيام - إشكالاً، و لا بأس بها في فرض الإتيان بها رجاءً. و تجوز الإجارة عن الميت في العبادات الواجبة و المستحبة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧١

(مسألة ٧٤٥): لا تجوز الإجارة على تعليم مسائل الحلال و الحرام، و تعليم الواجبات - مثل الصلاة و الصيام و غيرهما - مما كان محل الابتلاء على الأحوط وجوباً، و أما في غيره ففي جواز الإجارة إشكال، و كذا لا يجوز على الأحوط أخذ الأجرة على تغسيل الأموات و تكفينهم و دفنهم، نعم لا بأس بأخذ الأجرة على خصوصية زائدة فيها على المقدار الواجب.

(مسألة ٧٤٦): يعتبر في الأجرة أن تكون معلومة، فلو كانت من المكيل أو الموزون قدرت بهما، و لو كانت من المعدود - كالبيض - قدرت بالعد، فإن كانت مما تعتبر مشاهدته في المعاملات لزم أن يشاهدها المؤجر، أو يبين المستأجر خصوصياتها له.

(مسألة ٧٤٧): لو آجر أرضاً للزراعة، و جعل الأجرة من حاصل تلك الأرض لم تصح، و أمياً إذا كان الحاصل من أرض أخرى

فالأحوط عدم الصحّة، نعم إذا كان الحاصل موجوداً - فعلاً - صحت الإجارة.

(مسألة ٧٤٨): لا يستحقّ المؤجر مطالبة الأجرة قبل تسليم العين المستأجر، وكذلك الأجير لا يستحقّ مطالبة الأجرة قبل إتيانه بالعمل.

(مسألة ٧٤٩): إذا سلّم المؤجر العين المستأجرة، وجب على المستأجر تسليم الأجرة، وإن لم يتسلّم العين المستأجرة، أو لم ينتفع بها في بعض المدّة أو تمامها.

(مسألة ٧٥٠): إذا آجر نفسه لعمل و سلّم نفسه إلى المستأجر ليعمل له استحقّ الأجرة، وإن لم يستوفه المستأجر، كما إذا آجر نفسه لخيطة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٢

ثوب في يوم معين، و حضر في ذلك اليوم للعمل، وجب على المستأجر إعطاء الأجرة وإن لم يسلمه الثوب لخيطة، و لا فرق في ذلك بين أن يكون الأجير فارغاً في ذلك اليوم أو مشغولاً بعمل آخر، لنفسه أو لغيره.

(مسألة ٧٥١): لو ظهر بطلان الإجارة بعد انقضاء مدّتها، وجب على المستأجر أداء أجرة المثل، فلو استأجر داراً سنة بمائة دينار، و ظهر بطلانه بعد مضيّ المدّة، فإن كانت أجرتها المتعارفة خمسين ديناراً لم يجب على المستأجر أزيد من خمسين ديناراً، نعم لو كانت الأجرة المتعارفة مائتي دينار مثلاً، و كان المؤجر هو المالك أو وكيله، و كانا عالمين بأجرة المثل، لم يكن لهما أخذ الزائد على أجرة المسمّى - و هو المائة دينار - على قول، و لو ظهر بطلان الإجارة أثناء المدّة، فحكمه بالنسبة إلى ما مضى حكم ظهور البطلان بعد تمام المدّة.

(مسألة ٧٥٢): إذا تلفت العين المستأجرة لم يضمنها المستأجر إذا لم يتعدّ و لم يقصّر في حفظها، و كذلك الحال في تلف المال عند الأجير - كالخياط -، فإنه لا يضمن تلف الثوب إذا لم يكن منه تعدّ أو تفريط.

(مسألة ٧٥٣): إذا ذبح القصاب حيواناً بطريق غير مشروع فهو ضامن له، و لا فرق في ذلك بين الأجير و المتبرّع بعمله.

(مسألة ٧٥٤): إذا استأجر دابةً لحمل كميّة معلومة من المتاع، فحملها أكثر من تلك الكميّة، فتلفت الدابة أو عابت، كان عليه ضمانها، و كذا إذا لم تعين الكميّة، و حملها أكثر من المقدار المتعارف، و على كلا التقديرين، يجب عليه دفع أجرة الزائد أيضاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٣

(مسألة ٧٥٥): لو آجر دابةً لحمل الزجاج - مثلاً - فعثرت فانكسر الزجاج، لم يضمنه المؤجر، إلّا إذا كانت عثرتها بسببه، كأن ضربها فعثرت.

(مسألة ٧٥٦): الختان ضامن لو مات الطفل بالختان، سواء تجاوز الحدّ المتعارف أم لا، و أمّا إن تضرّر الطفل - بغير الموت - فهو ضامن لو تجاوز الحدّ، و إلّا فليس بضامن، و إن كان الأحوط هو الصلح.

(مسألة ٧٥٧): لو عالج الطبيب المريض مباشرة و أخطأ، و تضرّر المريض أو مات فهو ضامن، و لو وصف الدواء - حسب ما يراه - فشربه المريض فتضرّر أو مات، فلا ضمان على الطبيب.

(مسألة ٧٥٨): لو تبرأ الطبيب من الضمان لم يضمن و لو مات المريض أو تضرّر بمباشرته، إذا كان قد أعمل دقته و احتاط في المعالجة.

(مسألة ٧٥٩): تنفسخ الإجارة بنفسخ المؤجر و المستأجر إذا تراضيا على ذلك، و كذلك تنفسخ بنفسخ من اشترط له حقّ الفسخ في عقد الإجارة، من المؤجر أو المستأجر أو كليهما.

(مسألة ٧٦٠): إذا ظهر غبن المؤجر أو المستأجر، كان له حقّ الفسخ، نعم لو اسقط ذلك في ضمن العقد أو بعده لم يستحقّ الفسخ.

(مسألة ٧٦١): إذا غصبت العين المستأجرة قبل التسليم إلى المستأجر، فله فسخ الإجارة و استرجاع الأجرة، و له أن لا يفسخ و يطالب الغاصب بعوض المنفعة الفائتة، فلو استأجر دابةً شهراً بعشرة دنانير، و غصبت عشرة أيام، و كانت أجرتها المتعارف في عشرة الأيام

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٤

خمس عشر ديناراً، جاز للمستأجر أن يطالب الغاصب بخمسة عشر ديناراً.

(مسألة ٧٦٢): إذا عُصبت العين المستأجرة بعد تسليمها إلى المستأجر لم يجز له الفسخ، و كان له المطالبة من الغاصب بعوض المنفعة الفائتة.

(مسألة ٧٦٣): لا تبطل الإجارة ببيع المؤجر العين المستأجرة- قبل انقضاء المدّة- من المستأجر أو من غيره.

(مسألة ٧٦٤): تبطل الإجارة بسقوط العين المستأجرة عن قابليّة الانتفاع بها رأساً، أو عن قابليتها للانتفاع المقصود من الإجارة؛ فإذا استأجر داراً سنة- مثلاً- فانهدمت قبل دخول السنة، بطلت الإجارة و إذا انهدمت أثناء السنة تبطل الإجارة بالنسبة إلى المدّة الباقية، و للمستأجر الفسخ بالنسبة إلى المدّة الماضية، فإذا فسخ كان عليه أجره تلك المدّة على النحو المتعارف.

(مسألة ٧٦٥): لو استأجر داراً تشتمل على بيتين- مثلاً- فانهدم أحدهما و عمّرها المؤجر فوراً- على وجه لم يتلف من منفعتها شيء- لم تبطل الإجارة، و لم يكن للمستأجر حقّ الفسخ، و إذا تلف مقدار من منفعتها- و لو كان ذلك لطول مدّة العماره- بطلت الإجارة بالنسبة إلى ذلك المقدار، و كان للمستأجر الفسخ، و أداء أجره مثل ما استوفاه من المنفعة.

(مسألة ٧٦٦): لا تبطل الإجارة بموت المؤجر أو المستأجر، إلّا فيما إذا لم يكن المؤجر مالكا للعين المستأجرة، بل كان مالكا لمنفعتها ما

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٥

دام حياً بوصية أو نحوها، فإذا مات أثناء مدّة الإجارة، بطلت الإجارة بالنسبة إلى المدّة الباقية.

(مسألة ٧٦٧): لو وكل شخصاً في أن يستأجر له عمالاً، فاستأجرهم بأقلّ ممّا عتّن الموكّل، حرمت الزيادة على الوكيل و وجب إرجاعها إلى الموكّل.

(مسألة ٧٦٨): لو آجر الصباغ نفسه لصنع الثوب بالنيل- مثلاً- فصبغه بغيره، لم يستحقّ أجره أصلاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٦

أحكام الجعالة

الجعالة: هي الالتزام بعوض معلوم على عمل، كأن يلتزم شخص بدينار لكلّ من يجد ضالّته، و يسمى الملتزم: (جاعلاً) و من يأتي بالعمل:

(عاملاً). و تفرق عن الإجارة بوجود العمل هناك على الأجير بعد العقد دون العامل هنا، كما تشتغل ذمّة المستأجر للأجير قبل العمل بالأجرة، و لا تشتغل ذمّة الجاعل للعامل ما لم يأت بالعمل.

(مسألة ٧٦٩): يعتبر في الجاعل: البلوغ، و العقل، و الاختيار، و عدم الحجر؛ فالسفيه الذي يصرف ماله فيما لا يعنى لا تصحّ الجعالة منه. (مسألة ٧٧٠): يعتبر في الجعالة أن لا يكون العمل محرّماً، أو خالياً من الفائدة، فلا يصحّ جعل العوض لشرب الخمر، أو الدخول ليلاً في محلّ مظلم مثلاً.

(مسألة ٧٧١): يعتبر في الجعالة تعيين العوض بخصوصياته إذا كان كلياً، و لا يعتبر ذلك إذا كان شخصياً.

(مسألة ٧٧٢): إذا كان العوض في الجعالة مبهماً و غير معيّن، فللعامل أجره المثل.

(مسألة ٧٧٣): لا يستحقّ العامل أجره إذا أتى بالعمل قبل الجعالة أو بعدها تبرّعاً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٧

(مسألة ٧٧٤): يجوز للجاعل فسخ الجعالة قبل الشروع في العمل، و أما بعد الشروع فيه فيشكل فسخه.

- (مسألة ٧٧٥): لا يجب على العامل إتمام العمل إلّا إذا أوجب تركه ضرراً على الجاعل، كأن يقول: كل من عالج عيني فله كذا، فشرع الطبيب بإجراء عمليته في عينه، بحيث لو لم يتمها لتعيت عينه، فيجب عليه الإتمام.
- (مسألة ٧٧٦): لا- يستحقّ العامل العوض إذا لم يتمّ العمل الذي لا ينتفع به الجاعل لو لا الإتمام، كردّ الدابة الشاردة، و كذا إذا جعل العوض على إتمام العمل، كأن يقول: من خاط ثوبي فله كذا، و لو جعل على نحو التوزيع على أجزاء العمل، استحقّ العامل بنسبة ما أتى به من العمل، و إن كان الأحوط الرجوع إلى الصلح حينئذٍ.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٨

أحكام المزارعة

- عقد المزارعة: هو الاتفاق بين مالك الأرض و الزارع على زرع الأرض بحصّة من حاصلها.
- (مسألة ٧٧٧): يعتبر في المزارعة أمور:
- ١- الإيجاب من المالك بقوله- للزارع مثلاً:- سلّمت إليك الأرض لتزرعها، فيقول الزارع: قبلت، أو يسلم المالك الأرض إليه للزارع، و يتقبلها الزارع من دون كلام.
 - ٢- أن يكون المالك و الزارع بالغين عاقلين مختارين غير محجورين.
 - ٣- أن يجعل نصيبهما من جميع حاصل الأرض؛ فلو جعل لأحدهما أوّله، و للآخر آخره، بطلت المزارعة.
 - ٤- أن تجعل حصّة كلّ منهما على نحو الإشاعة، كالنصف و الثلث، فلو قال: ازرع و أعطني ما شئت، لم تصحّ المزارعة، و هكذا لو عُيّن للمالك أو الزارع مقدار معيّن، كعشرة أمان مثلاً.
 - ٥- تعيين المدّة بمقدار يمكن حصول الزرع فيه. و لو عيّنا أوّل المدّة و جعلنا آخرها إدراك الحاصل كفى.
 - ٦- أن تكون الأرض قابلة للزرع و لو بالعلاج و الإصلاح.
 - ٧- تعيين الزرع مع اختلاف نظريهما، و لو لم يكن لهما نظر خاصّ،
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٧٩
- أو اتّحد نظرهما، لم يلزم التعيين.
- ٨- تعيين الأرض؛ فلو كانت للمالك قطعات مختلفة و لم يعيّن واحدة منها، بطلت المزارعة.
 - ٩- تعيين ما عليهما من المصارف إذا لم يتعيّن مصرف كلّ منهما بالتعارف خارجاً.
- (مسألة ٧٧٨): لو اتّفق المالك مع الزارع على أن يكون مقدار من الحاصل للمالك، و يقسم الباقي بينهما بنسبة معيّنه لم تصحّ المزارعة على الأحوط، و إن علما ببقاء شيء من الحاصل بعد استثناء ذلك المقدار.
- (مسألة ٧٧٩): إذا انقضت مدّة المزارعة و لم يدرك الحاصل، و رضى المالك و الزارع ببقاء الزرع بالعوض أو مجّاناً فلا مانع منه، و إن لم يرض المالك به، فله أن يجبر الزارع على إزالته إن لم يتضرّر الزارع بذلك، و إلّا ففي جواز الإيجاب تأمّل، كما أن إجبار المالك على بقاء الزرع و لو بأجرة محلّ تأمّل.
- (مسألة ٧٨٠): تنفسخ المزارعة بطرؤ المانع من الزراعة في الأرض، كانقطاع الماء عنها، و لكن الزارع إذا ترك الزرع بلا عذر و كانت الأرض في تصرّفه، كان عليه أن يدفع إلى المالك مثل أجره الأرض.
- (مسألة ٧٨١): عقد المزارعة يلزم بإجراء الصيغة، و لا- ينفسخ إلّا برضاها، و لا يبعد اللزوم- أيضاً- لو دفع المالك الأرض للزارع بقصد المزارعة و تقبلها الزارع. نعم لو اشترط في ضمن العقد استحقاق المالك أو الزارع أو كليهما الفسخ، جاز الفسخ حسب الشرط، و كذا لو خولف بعض

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٠

الشروط المأخوذة فيه من أحدهما على الآخر.

(مسألة ٧٨٢): لا- تنفسخ المزارعة بموت المالك أو الزارع، بل يقوم الوارث مقام مورثه، إلا أن يشترط مباشرة الزارع للزرع بنفسه، فتفسخ بموته، و لو ظهر الزرع و أدرك و جب دفع حصّته إلى وارثه، و لو كان للزارع حقوق اخر ورثها الوارث أيضاً، و أمّا إجبار الوارث المالك على بقاء الزرع في أرضه فمشكل.

(مسألة ٧٨٣): إذا ظهر بطلان المزارعة بعد الزرع؛ فإن كان البذر للمالك، فالحاصل له و عليه للزارع ما صرفه، و كذا أجره عمله و أعيانه التي استعملها في الأرض - كالبقر و غيره-، و إن كان البذر للزارع فالزرع له، و عليه للمالك أجره الأرض و ما صرفه المالك و أجره أعيانه التي استعملت في ذلك الزرع.

(مسألة ٧٨٤): إذا كان البذر للزارع فظهر بطلان المزارعة بعد الزرع، و رضى المالك و الزرع ببقاء الزرع في الأرض بأجره أو مجاناً جاز، و إن لم يرض المالك بذلك، فله إجبار الزارع على إزالة الزرع و إن لم يدرك الحاصل، و ليس للزارع إجبار المالك على بقاء الزرع في الأرض و لو بأجره، كما انه ليس للمالك إجبار الزارع على إبقاء الزرع في الأرض و لو مجاناً.

(مسألة ٧٨٥): الباقي من أصول الزرع في الأرض - بعد الحصاد و انقضاء المدّة- إذا اخضر في السنة الجديدة و أدرك، فحاصله لمالك الارض إن لم يشترط في المزارعة اشتراكهما في الأصول.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨١

أحكام المضاربة

المضاربة: هي أن يدفع الإنسان مالاً إلى غيره ليّتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما بالنصف أو الثلث أو نحو ذلك. و يعتبر فيها أمور: الأول: الإيجاب و القبول؛ و يكفي فيهما كلّ ما يدلّ عليهما من لفظ أو نحو ذلك، و لا يعتبر فيهما العربية و لا الماضوية.

قمي، سيد محمد حسيني روحاني، المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، در يك جلد، شركة مكتبة الألفين، كويت، اول، ١٤١٧ هـ ق

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)؛ ص: ٢٨١

الثاني: البلوغ و العقل و الاختيار في كلّ من المالك و العامل؛ و أما عدم الحجر من سفه أو فلس فهو إنما يعتبر في المالك دون العامل.

و أما السفه: ففي صحّة المضاربة معه إشكال.

الثالث: تعيين حصّة كلّ منهما من نصف أو ثلث أو نحو ذلك، إلا أن يكون هناك تعارف خارجي ينصرف إليه الإطلاق.

الرابع: أن يكون الربح بينهما؛ فلو شرط مقدار منه لأجنبي لم تصحّ المضاربة إلا إذا اشترط عليه عمل متعلّق بالتجارة.

الخامس: أن يكون العامل قادراً على التجارة فيما كان المقصود مباشرته للعمل؛ فإذا كان عاجزاً عنه لم تصحّ، هذا إذا أخذت المباشرة قيّداً.

و أما إذا كانت شرطاً لم تبطل المضاربة، و لكن يثبت للمالك الخيار عند تخلف الشرط.

و أما إذا لم يكن لا هذا و لا ذاك، و كان العامل عاجزاً من التجارة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٢

حتى مع الاستعانة بالغير، بطلت المضاربة، ولا فرق في البطلان بين تحقق العجز من الأول وطرؤه بعد حين، فتتفسخ المضاربة من حين طرؤ العجز.

(مسألة ٧٨٦): الأقوى صحّة المضاربة بغير الذهب و الفضة المسكوكين من الأوراق النقدية و نحوها، و في صحّتها بالمنفعة و الدين إشكال.

(مسألة ٧٨٧): لا- خسران على العامل من دون تفريط، و إذا اشترط المالك على العامل في ضمن العقد أن تكون الخسارة عليهما كالربح، فالظاهر بطلان المعاملة، نعم لو اشترط على العامل أن يتدارك الخسارة من كيسه إذا وقعت صحّ و لا بأس به.

(مسألة ٧٨٨): عقد المضاربة جائز من الطرفين؛ فيجوز لكلّ منهما فسخه، سواء أ كان قبل الشروع في العمل أم بعده، و سواء كان قبل تحقق الربح أو بعده، كما أنه لا فرق في ذلك بين كونه مطلقاً أو مقيداً إلى أجل خاص.

(مسألة ٧٨٩): يجوز للعامل - مع إطلاق عقد المضاربة- التصرف حسب ما يراه مصلحة، من حيث البائع و المشتري و نوع الجنس، نعم لا يجوز له أن يسافر به من دون إذن المالك، إلّا إذا كان هناك تعارف ينصرف الإطلاق إليه، و عليه فلو خالف و سافر و تلف المال ضمن.

(مسألة ٧٩٠): تبطل المضاربة بموت كلّ من المالك و العامل، أما الأول فللفرض انتقال المال إلى وارثه بعد موته، فإبقاء المال بيد العامل يحتاج إلى مضاربة جديدة، و أما الثاني فللفرض اختصاص الإذن به.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٣

أحكام المساقاة

المساقاة: هي اتفاق شخص مع آخر على سقى أشجار مثمرة، و إصلاح شئونها إلى مدّة معينة بحصّة من ثمرها.

(مسألة ٧٩١): لا يصحّ عقد المساقاة في الأشجار غير المثمرة، كالصفصاف و الغرب-. و في صحّته في شجر الحناء- الذي يستفاد من ورقه- إشكال.

(مسألة ٧٩٢): لا تعتبر الصيغة في المساقاة، بل يكفي دفع المالك الأشجار للفلاح، و شروعه في العمل بهذا القصد.

(مسألة ٧٩٣): يعتبر في المالك و الفلاح: البلوغ، و العقل، و الاختيار، و يعتبر في المالك عدم الحجر بسفه و نحوه.

(مسألة ٧٩٤): يعتبر تعيين مدّة المساقاة، و لو عين أولها و جعل آخرها إدراك الثمرة صحّت.

(مسألة ٧٩٥): يعتبر تعيين حصّة كلّ منهما بالإشاعة- كالنصف و الثلث-، و إن اتفقا على أن تكون من الثمرة عشرة أمنان- مثلاً- للمالك و الباقي للفلاح بطلت المساقاة.

(مسألة ٧٩٦): يعتبر في المساقاة أن يكون العقد قبل ظهور الثمرة، و لا- تصحّ إذا كان العقد بعده و لم يبق عمل تتوقف عليه تربية الأشجار-

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٤

كالسقى- و إن احتيج إلى عمل آخر- كإقتطاف الثمرة و التحفّظ عليها-، و أمّا إذا بقي عمل تتوقف عليه تربية الأشجار، ففي الصحّة إشكال.

(مسألة ٧٩٧): لا تصحّ المساقاة في الاصول غير الثابتة على الأحوط، كالبطيخ و الخيار.

(مسألة ٧٩٨): تصحّ المساقاة في الأشجار المستغنية عن السقى بالمطر أو بمصّ رطوبة الأرض إن احتاجت إلى أعمال أخر.

(مسألة ٧٩٩): تنفسخ المساقاة بفسخها مع التراضي، و كذا بفسخ من اشترط الخيار له في ضمن العقد، بل لو اشترط شيء في المعاملة و لم يعمل به المشروط عليه، ثبت الخيار للمشروط له.

(مسألة ٨٠٠): لا تنفسخ المساقاة بموت المالك، و يقوم ورثته مقامه.

(مسألة ٨٠١): إذا مات الفلاح قام وارثه مقامه إن لم تؤخذ المباشرة في العمل قيداً أو شرطاً، فإن لم يقيم الوارث بالعمل ولا استأجر من يقوم فللحاكم الشرعي أن يستأجر من مال الميت من يقوم بالعمل، و يقسم الحاصل بين المالك و وارث الميت. و أما إذا أخذت المباشرة في العمل قيداً انفسخت المعاملة، كما أنها إذا أخذت شرطاً كان المالك بالخيار بين فسخ المعاملة و الرضا بقيام الوارث بالعمل مباشرة أو تسيباً.

(مسألة ٨٠٢): تبطل المساقاة بجعل تمام الحاصل للمالك، و مع ذلك يكون تمام الحاصل له، و ليس للفلاح مطالبته بالأجرة. و لو كان بطلان المساقاة بسبب آخر، و جب على المالك أن يدفع للفلاح أجرة ما
المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٥

عمله على النحو المتعارف، إلا أن تكون أجرة المثل أكثر، ففي أخذ العامل الزائد إشكال.

(مسألة ٨٠٣): المغارسة باطله، و هي أن يدفع أرضاً إلى الغير ليغرس فيها أشجاراً على أن يكون الحاصل لهما، فإذا غرسها؛ فإن كانت الاشجار لمالك الأرض، فعليه للفلاح أجرة العمل، و إن كانت للفلاح لم يكن له إجبار مالك الأرض على إبقائها و لو بأجرة، بل عليه- إن لم يرض المالك ببقائها- قلعها و طم الحفر التي تحدث في الأرض بذلك، كما أن عليه للمالك أجرة الأرض من يوم غرس الأشجار، و لا يضمن المالك نقص الأشجار بالقلع، نعم لو قلعها مالك الأرض فعابت ضمن تفاوت القيمة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٦

المحجور عليهم من التصرف في أموالهم

(مسألة ٨٠٤): لا ينفذ تصرف غير البالغ في ماله مستقلاً و لو مع إذن وليه. و علامات البلوغ ثلاث:

١- نبات الشعر الخشن على العانة، و هي بين البطن و العورة.

٢- خروج المنى.

٣- إكمال خمسة عشر سنة هلالية في الذكر، و تسع سنين في الأنثى.

(مسألة ٨٠٥): نبات الشعر الخشن في الخد، و في الشارب، و في الصدر، و تحت الإبط، و غلظة الصوت و نحوها لا تكون أمانة على البلوغ.

(مسألة ٨٠٦): لا ينفذ تصرف المجنون- و لو كان أدوارياً- حال جنونه في ماله، و كذلك المفلس و السفیه.

(مسألة ٨٠٧): الولاية في مال الطفل- و كذلك في مال المجنون و السفیه إذا بلغا كذلك- للأب و الجد له، فإن فقدا فللوصي إذا كان وصياً في ذلك، فإن فقد- أيضاً- فالولاية للحاكم الشرعي. و أما السفیه و المجنون اللذان عرض عليهما السفه و الجنون بعد البلوغ فالمشهور أن الولاية عليهما للحاكم خاصة، و فيه إشكال.

(مسألة ٨٠٨): يجوز للمالك صرف ماله في مرض موته في مصالح

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٧

نفسه و من يمت به، و كذا بيع ماله بالقيمة المتعارفة و إجارتها كذلك، بل الأظهر صحه هبته و بيعه بأقل من المتعارف حتى في الزائد عن الثلث و لو مع عدم إجازة الورثة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٨

الوكالة: هي استنابة شخص غيره في عمل كانت له مباشرته ليأتي به من قبله، كأن يوكل شخصاً في بيع داره، أو عقد امرأة له، فلا يصح التوكيل ممن ليس له المباشرة، لكونه محجوراً عليه لسفه و نحوه.

(مسألة ٨٠٩): لا- تعتبر الصيغة في الوكالة، بل يصح إنشاؤها بكل ما دل عليها، فلو دفع ماله إلى شخص لبيعه، وقبضه الوكيل بهذا العنوان صحّت الوكالة.

(مسألة ٨١٠): يصح التوكيل بالكتابة، فإذا قبل الوكيل صحّت الوكالة وإن كان الوكيل في بلد آخر وتأخر وصول الكتاب إليه.

(مسألة ٨١١): يعتبر في الموكل والوكيل: العقل، والقصد، والاختيار. ويعتبر في الموكل: البلوغ أيضاً.

(مسألة ٨١٢): لا يصح لمن لا يتمكن من مباشرة عمل شرعاً، أن يتوكل فيه عن الغير، فالمحرم لا يجوز أن يتوكل في عقد النكاح، لأنه يحرم عليه إجراء صيغته العقد.

(مسألة ٨١٣): يصح التوكيل العام في جميع الأعمال التي ترجع إلى الموكل، ولا يصح التوكيل في عمل غير معين منها.

(مسألة ٨١٤): تبطل الوكالة ببلوغ العزل إلى الوكيل؛ فالعمل الصادر

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٨٩

منه قبل بلوغ العزل إليه صحيح.

(مسألة ٨١٥): للوكيل أن يرفض وكالته وإن كان الموكل غائباً.

(مسألة ٨١٦): ليس للوكيل أن يوكل غيره إلا أن يجيزه الموكل في ذلك، فيوكل في حدود إجازته، فإذا قال له: اختر وكيلاً عني، فلا بد أن يوكل شخصاً عنه لا عن نفسه.

(مسألة ٨١٧): ليس للوكيل عزل من وكله من قبل الموكل بإجازته، بل لو مات الوكيل الأول أو عزل لا تبطل وكالة الوكيل الثاني.

(مسألة ٨١٨): إذا وكل الوكيل غيره عن نفسه بإجازة الموكل، فللموكل والوكيل الأول عزله، ولو مات الوكيل الأول أو عزل بطلت وكالة الوكيل الثاني.

(مسألة ٨١٩): إذا وكل شخص جماعة في عمل، وأجاز لكل منهم القيام بذلك العمل وحده فلكلّ منهم أن يأتي به، وإن مات أحدهم لم تبطل وكالة الباقيين، وإذا لم يصرح بقيام كل واحد منهم بالعمل وحده، أو صرح بإتيانهم بالعمل جميعاً، لم يجز لواحد منهم أن يأتي بالعمل وحده، وإن مات أحدهم بطلت وكالة الباقيين.

(مسألة ٨٢٠): تبطل الوكالة بموت الوكيل أو الموكل، ولو جُنّ أحدهما أو أغمى عليه بطلت الوكالة زمان الجنون أو الإغماء أيضاً، وأما بطلانها- مطلقاً- حتى بعد زوال الجنون والإغماء فمحل إشكال، وتبطل- أيضاً- بتلف مورد الوكالة- كموت الحيوان الذي وكل في بيعه-.

(مسألة ٨٢١): لو جعل الموكل عوضاً للعمل الذي يقوم به الوكيل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٠

وجب دفعه إليه بعد إتيانه به.

(مسألة ٨٢٢): إذا لم يقصّر الوكيل في حفظ المال الذي دفعه الموكل إليه، ولم يتصرف فيه بغير ما أجازة الموكل فيه، فتلف اتفاقاً لم يضمنه، وأما لو قصّر في حفظه، أو تصرف فيه بغير ما أجازة الموكل فيه وتلف ضمنه، فلو لبس الثوب الذي وكل في بيعه وتلف لزمه عوضه.

(مسألة ٨٢٣): لو تصرف الوكيل في المال الذي دفعه الموكل إليه بغير ما أجازة لم تبطل وكالته، فيصح منه الإتيان بما هو وكيل فيه، فلو توكل في بيع ثوب، فلبسه ثم باعه، صحّ البيع.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩١

أحكام القرض

إقراض المؤمن من المستحبات الأكيدة التي ورد الحث عليها في الكتاب و السنة.

فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «من أقرض مؤمناً قرضاً ينظر به ميسوره كان ماله في زكاة، و كان هو في صلاة من الملائكة حتى يؤديه»، و أنه صلى الله عليه وآله قال: «من أقرض أخاه المسلم كان له بكل درهم أقرضه وزن جبل أحد من جبال رضوى و طور سيناء حسنة، و إن رفق به في طلبه تعدى به على الصراط كالبرق الخاطف اللامع بغير حساب و لا عذاب، و من شكا إليه أخوه المسلم فلم يقرضه حرم الله عز و جل عليه الجنة يوم يجزي المحسنين».

(مسألة ٨٢٤): لا تعتبر الصيغة في القرض، فلو دفع مالاً إلى أحد بقصد القرض و أخذه ذلك بهذا القصد صح.

(مسألة ٨٢٥): ليس للدائن الامتناع عن قبض الدين من المدين في أى وقت كان، و إن كان الدين مؤجلاً، إلا أن يعلم من الخارج أن التأجيل حق للدائن.

(مسألة ٨٢٦): إذا جعل في القرض وقت للأداء، فالظاهر أنه لا يحق للدائن أن يطالب المديون قبل حلول الوقت، و إذا لم يؤجل فله أن يطالب

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٢

به في كل وقت أراد.

(مسألة ٨٢٧): يجب على المديون أداء الدين فوراً عند مطالبه الدائن حيث يكون له حق المطالبة إن قدر عليه، و إن توانى فقد عصى.

(مسألة ٨٢٨): إن لم يملك المدين غير دار السكنى و أثاث المنزل و ما يحتاج إليه فليس للدائن مطالبته، بل يجب عليه الصبر إلى أن يقدر على الأداء.

(مسألة ٨٢٩): من لا يتمكن من أداء الدين فعلاً، و يقدر على الكسب اللائق بحاله كان عليه أن يكتسب و يؤدى دينه على الأظهر.

(مسألة ٨٣٠): من لم يتمكن من الوصول إلى دائه و يئس منه، يلزمه أن يؤديه إلى الفقير صدقة عنه. و إن لم يكن الدائن هاشمياً فالأولى أن يؤدى المديون دينه إلى غير الهاشمي.

(مسألة ٨٣١): إذا لم تف تركه الميت إلا بمصارف كفنه و دفنه الواجبة صرفت فيها، و ليس للدائن و الورثة حينئذ شيء من التركة.

(مسألة ٨٣٢): إذا استقرض شيئاً من النقود من الذهب أو الفضة أو غيرها، فنقصت قيمته جاز له أداء مثله، و إذا زادت قيمته وجب أداء مثله، و يجوز التراضي على أداء غيره في كلتا صورتين.

(مسألة ٨٣٣): إذا كان ما استدانه موجوداً و طالبه الدائن به فالأولى أن يرده إليه، و لا يجب عليه ذلك.

(مسألة ٨٣٤): لا يجوز اشتراط الزيادة في الدين، كأن يدفع عشر بيضات على أن يستوفى خمس عشرة بيضة، بل لا يجوز اشتراط عمل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٣

على المديون، أو زيادة من غير جنس الدين، كأن يدفع ديناراً على أن يستوفى ديناراً مع قلم مثلاً، و كذلك إذا اشترط على المديون كيفية خاصة فيما يؤديه، كأن يدفع ذهباً غير مصوغ و يشترط عليه الوفاء بالمصوغ، فإن ذلك كله من الربا و هو حرام، نعم يجوز للمديون دفع الزيادة بلا اشتراط، بل هو مستحب.

(مسألة ٨٣٥): يحرم الربا على المعطى و الآخذ، و الظاهر أن القرض لا يبطل باشتراط الزيادة فيملك المدين ما أخذه قرضاً، بل يكون الشرط فقط فاسداً فلا يملك الدائن ما أخذه من الزيادة، و لا يجوز له التصرف فيه، نعم إذا كان المعطى راضياً بتصرفه - حتى لو فرض أنه لم تكن بينهما معاملة ربوية - جاز له التصرف فيه.

(مسألة ٨٣٦): إذا زرع المستقرض الحنطة أو مثلها مما أخذه بالقرض الربوي، جاز له التصرف في حاصله و يملكه على الأظهر.

(مسألة ٨٣٧): لو اشترى ثوباً بما في الذمّة، ثم أدّى ثمنه ممّا أخذه الدائن من الزيادة في القرض الربوي، أو من الحلال المخلوّط به جاز له لبسه و الصلاة فيه إذا لم يكن قصده من الأوّل الأداء منهما، و أمّا إذا اشتراه بعين ذلك المال حرم لبسه، و بطلت صلاته فيه - على التفصيل المتقدّم في أحكام لباس المصلّي -.

(مسألة ٨٣٨): يجوز دفع النقد إلى تاجر في بلد ليحوّله إلى صاحبه في بلد آخر بأقلّ ممّا دفعه.

(مسألة ٨٣٩): لا يجوز دفع مال إلى أحد في بلد لأخذ أزيد منه في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٤

بلد آخر بعد أيام إذا كان المدفوع ممّا يباع بالكيل أو الوزن - كالحنطة أو الذهب أو الفضة - لأنّه من الربا، و لو أعطى الدافع متاعاً أو قام بعمل بإزاء الزيادة جاز، و يجوز أخذ الزيادة في المعدود - كالأوراق التقديريّة - إلّا أن يعطيه قرضاً بشرط الزيادة، فإنه حرام - كما تقدّم -.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٥

أحكام الحوالة

(مسألة ٨٤٠): لو أحال المديون الدائن على شخص لينتقل الدين إلى ذمّته، و قبل الدائن ذلك و توفّرت سائر شرائط الحوالة، برئت ذمّة المحيل، و انتقل الدين إلى ذمّة المحال عليه، فليس للدائن مطالبه المديون الأوّل بعد ذلك.

(مسألة ٨٤١): يعتبر في المحيل و المحال: البلوغ، و العقل، و الرشده، و عدم التفليس إلّا في الحوالة على البريء، فإنّه يجوز فيها أن يكون المحيل مفلساً، كما يعتبر في المحيل و المحال الاختيار، و لا يعتبر ذلك في المحال عليه إلّا في الحوالة على البريء أو غير الجنس.

(مسألة ٨٤٢): يعتبر في الحوالة على البريء قبوله، و كذا يعتبر في الحوالة بغير جنس الدين قبول الدائن.

(مسألة ٨٤٣): يعتبر في الحوالة أن يكون المحيل مديوناً حين الحوالة، فلا تصحّ الحوالة بما سيستقرضه.

(مسألة ٨٤٤): يعتبر علم المحيل و المحال بالجنس و المقدار، فإذا كان الشخص مديناً لآخر بمنّ من الحنطة و دينار لم يصحّ أن يحيله بأحدهما من غير تعيين.

(مسألة ٨٤٥): يكفي تعيين الدين واقعاً و إن لم يعلم المحيل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٦

و المحال بجنسه أو مقداره حين الحوالة؛ فإذا كان الدين مسجلاً في دفتر و قبل مراجعته حوّله على شخص، و بعد الحوالة راجع الدفتر و أخبر المحال، صحّت الحوالة.

(مسألة ٨٤٦): للدائن أن لا يقبل الحوالة و إن لم يكن المحال عليه فقيراً، و لا في أداء الحوالة مماطلاً.

(مسألة ٨٤٧): ليس للمحال عليه البريء مطالبه المحال به من المحيل قبل أدائه إلى المحال، و لو تصالح المحال مع المحال عليه على أقلّ من الدين لم يجز له أن يأخذ من المحيل إلّا الأقلّ.

(مسألة ٨٤٨): ليس للمحيل و المحال عليه فسخ الحوالة، و كذلك المحال و إن أعسر المحال عليه بعد ما كان موسراً حين الحوالة، بل لا يجوز فسخه مع إعسار المحال عليه حين الحوالة إذا كان المحال عالمّاً به، نعم لو لم يعلم به - حينذاك - كان له الفسخ و إن صار المحال عليه غتياً فعلاً.

(مسألة ٨٤٩): يجوز اشتراط حقّ الفسخ للمحيل و المحال و المحال عليه أو لأحدهم.

(مسألة ٨٥٠): إذا أدّى المحيل الدين؛ فإن كان بطلب من المحال عليه فله أن يطالب المحال عليه بما أدّاه، و ليس له ذلك إن لم يكن

بطلبه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٧

أحكام الرهن

الرهن: هو دفع المديون عيناً إلى الدائن وثيقة ليستوفى دينه منها إذا لم يؤدّه المديون.

(مسألة ٨٥١): لا تعتبر الصيغة في الرهن، بل يكفي دفع المديون مالاً للدائن بقصد الرهن و أخذ الدائن له بهذا القصد.

(مسألة ٨٥٢): يعتبر في الراهن و المرتهن: البلوغ، و العقل، و الاختيار، و عدم كون الراهن سفيهاً أو مفلساً.

(مسألة ٨٥٣): يعتبر في العين المرهونة جواز تصرف الراهن فيها؛ فإذا رهن مال الغير فصحته موقوفه على إجازة المالك.

(مسألة ٨٥٤): يعتبر في العين المرهونة جواز بيعها و شرائها، فلا يصح رهن الخمر و نحوه.

(مسألة ٨٥٥): منافع العين المرهونة للراهن دون المرتهن.

(مسألة ٨٥٦): لا يجوز للمرتهن بيع العين المرهونة أو هبتها بغير إذن الراهن، و إذا باعها أو وهبها توقفت صحته على إجازة الراهن.

(مسألة ٨٥٧): لو باع المرتهن العين المرهونة بإذن الراهن كان ثمنها - كالأصل - رهناً، و كذلك لو باعها فأجازها الراهن، أو باعها

الراهن بإذن المرتهن على أن يكون ثمنه رهناً، و لو باعه بدون إذن المرتهن فوجه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٨

انتقال العين إلى المشتري و بقائها مرهونة كما كانت ضعيف.

(مسألة ٨٥٨): إذا حان زمان قضاء الدين و طالبه الدائن فلم يؤدّه جاز له بيع العين المرهونة و استيفاء دينه مطلقاً و إن لم يكن وكيلًا

عنه في البيع، و لو باعها و زاد الثمن على الدين كانت الزيادة للراهن.

(مسألة ٨٥٩): إذا لم يملك المديون غير الدار و أثاث البيت و نحو ذلك مما يحتاج إليه فليس للدائن مطالبته بالأداء، و أما العين

المرهونة فيجوز للمرتهن بيعها و استيفاء دينه منها و إن كانت من المستثنيات المزبورة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٢٩٩

أحكام الضمان

(مسألة ٨٦٠): يعتبر في ضمان شخص للدائن ما في ذمّة ثالث الإيجاب منه بلفظ أو فعل مفهم للتعهد بالدين، كما يعتبر رضا الدائن

بذلك، و لا يعتبر رضا المديون.

(مسألة ٨٦١): يشترط في الضامن و الدائن: البلوغ، و العقل، و الاختيار، و عدم السفه، كما يعتبر في الدائن عدم التفليس، و لا يعتبر

شيء من ذلك في المديون؛ فلو ضمن شخص دين الصغير أو المجنون صحّ.

(مسألة ٨٦٢): لا يبعد صحّة الضمان إذا علق الضامن أداءه على عدم أداء المضمون عنه، فللدائن أن يطالب الضامن على تقدير عدم

أداء المديون.

(مسألة ٨٦٣): يعتبر في الضمان تعيين الدائن و المدين و الدين، فإذا كان أحد مديوناً لشخصين ضمن شخص لأحدهما لا على

التعيين لم يصحّ الضمان، و هكذا إذا كان شخصان مديونين لأحد فضمن شخص عن أحدهما لا على التعيين، كما أنه إذا كان شخص

مديوناً لأحد منّا من الحنطة و ديناراً، فضمن شخص أحد الدينين لا على التعيين لم يصحّ الضمان.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٠

(مسألة ٨٦٤): إذا أبرأ الدائن الضامن فليس للضامن مطالبته المديون بشيء، و إذا أبرأ بعضه فليس له مطالبته بذلك البعض.

(مسألة ٨٦٥): ليس للضامن حق الرجوع عن ضمانه.

(مسألة ٨٦٦): إذا كان الضامن حين الضمان قادراً على أداء المضمون فليس للدائن فسخ الضمان و مطالبته المديون الأول و لو عجز الضامن عن الأداء بعد ذلك، و كذلك إذا كان الدائن عالماً بعجز الضامن و رضی بضمانه.

(مسألة ٨٦٧): ليس للضامن مطالبته المديون بعد وفائه بالدين إذا لم يكن الضمان بإذن منه و طلبه، و إلا فله مطالبته، فإن كان ما أداه من جنس الدين طالبه به، و إن كان من غير جنسه فليس له إجبار المديون بالأداء من خصوص الجنس الذي دفعه إلى الدائن.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠١

أحكام الكفالة

الكفالة: هي التعهد بإحضار المديون و تسليمه إلى الدائن عند طلبه ذلك، و يسمى المتعهد: كفيلاً.

(مسألة ٨٦٨): تصح الكفالة بالإيجاب من الكفيل بلفظ أو بفعل مفهم للتعهد المذكور، و بالقبول من الدائن.

(مسألة ٨٦٩): يعتبر في الكفيل: البلوغ، و العقل، و الاختيار، و القدرة على إحضار المدين، و في اعتبار عدم السفه إشكال.

(مسألة ٨٧٠): تنسخ الكفالة بأحد أمور خمسة:

١- أن يسلم الكفيل المكفول للمكفول له.

٢- قضاء دين المكفول له.

٣- إبراء المكفول له المكفول.

٤- موت المكفول.

٥- إبراء المكفول له الكفيل من الكفالة.

(مسألة ٨٧١): من خلص غريباً من يد الدائن قهراً بحيث لا يظفر به و جب عليه تسليمه إياه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٢

أحكام الوديعه

الوديعه: هي دفع شخص ماله إلى آخر ليبقى أمانة عنده.

و تحصل بالإيجاب و القبول اللفظيين، أو بأن يفهم المودع الودعي بغير اللفظ أن دفع المال إليه لحفظه، و يتسلمه الودعي بهذا القصد.

(مسألة ٨٧٢): يعتبر في المودع و الودعي: العقل، و يجوز أن يودع الطفل المميز ماله بإذن وليه، و يجوز أن يودع مال غيره بإذنه، و لا بأس باستيداع الطفل المميز و إن لم يجز وليه.

(مسألة ٨٧٣): لا يجوز تسلّم ما يودعه الصبي من أمواله بدون إذن وليه، و من أموال غيره بدون إذن مالكة، فإن تسلّمه الودعي و جب ردّ مال الطفل إلى وليه، و ردّ مال الغير إلى مالكة، فإن قصّر و لم يرده فتلف المال ضمنه.

(مسألة ٨٧٤): من لم يتمكّن من حفظ الوديعه فالأحوط أن لا يقبلها إذا لم يعلم المودع بذلك.

(مسألة ٨٧٥): إذا طلب شخص إيداع ماله عند أحد فأظهر عدم استعداده لذلك، و مع ذلك تركه المالك عنده و مضى فتلف المال لم يكن ضامناً، و إن كان الأحوط استحباباً أن يحفظه بقدر الإمكان.

(مسألة ٨٧٦): الوديعه جائزة من الطرفين، فلمودع استرداد ماله

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٣

متى شاء، و كذا للودعي أن يرده متى شاء.

(مسألة ٨٧٧): لو فسخ الودعي الوديعة وجب عليه أن يوصل المال فوراً إلى صاحبه أو وكيله أو وليه، أو يخبرهم بذلك، وإذا تركه من دون عذر و تلف فهو ضامن.

(مسألة ٨٧٨): إذا لم يكن للودعي محلّ مناسب للحفاظ الوديعة وجب عليه تهيئته على وجه لا يقال في حقّه أنّه قصير في حفظها، فلو أهمل و قصر في ذلك ضمن.

(مسألة ٨٧٩): لا يضمن الودعي المال إلّا أن يتعدى فيه، أو يقصّر في حفظه، بأن يضعه - مثلاً - في محلّ لا يأمن عليه من السرقة، فلو تلف و الحال هذه - ضمن.

(مسألة ٨٨٠): إذا عيّن المودّع لحفظ ماله محللاً و قال للودعي: لا بدّ أن تحفظه فيه، و ليس لك أن تنقله إلى محلّ آخر و إن احتملت الهلاك و التلف في المحلّ الذي عيّنته لحفظه، فليس له حينئذ أن ينقله إلى محلّ آخر، و لو فعل و تلف ضمن.

(مسألة ٨٨١): إذا عيّن المودّع للوديعة محللاً معيّنًا، و علم الودعي أن لا خصوصية لذلك المحلّ عند المودّع و إنّما كان تعيينه من باب أنّه أحد موارد حفظه، فللودعي أن يضعه في محلّ آخر أحفظ من المحلّ الأوّل أو مثله، و لو تلف المال - حينئذٍ - لم يضمن.

(مسألة ٨٨٢): لو جنّ المودّع وجب على الودعي أن يوصل الوديعة فوراً إلى وليه، أو يخبر الوليّ بها، و لو تركه من غير عذر شرعي و تلفت

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٤

ضمن.

(مسألة ٨٨٣): إذا مات المودّع وجب على الودعي أن يوصل الوديعة إلى وارثه، أو يخبره بها؛ فلو تركه بدون عذر شرعي و تلفت ضمن، و لكن إذا كان عدم دفعه المال إلى الوارث لتحقيق أنّ للميت وارثاً آخر أولاً، لم يكن به بأس، و إذا تلفت بغير تفريط لم يكن عليه ضمان.

(مسألة ٨٨٤): لو مات المودّع و تعدّد وارثه وجب على الودعي أن يدفع المال إلى جميع الورثة، أو إلى وكيلهم في قبضه، فلو دفع تمام الوديعة إلى أحدهم من دون إجازة الباقيين ضمن سهامهم.

(مسألة ٨٨٥): لو مات الودعي أو جنّ وجب على وارثه أو وليه إعلام المودّع به فوراً، أو إيصال الوديعة إليه.

(مسألة ٨٨٦): إذا أحسّ الودعي بأمارات الموت في نفسه؛ فإن أمكنه إيصال المال إلى صاحبه أو وكيله وجب، و إلّا وجب إيصاله إلى الحاكم الشرعي، و إن لم يمكنه الإيصال إليه أيضاً، فإن كان وارثه أميناً - و يعلم بالوديعة - لم تلزم الوصية، و إلّا وجب الإيصال و الاستشهاد على ذلك، و إعلام الوصي و الشاهد باسم صاحب المال و خصوصياته و محلّه.

(مسألة ٨٨٧): لو أحسّ الودعي بأمارات الموت في نفسه و لم يعمل بما تقدّم، و تلفت الوديعة ضمن؛ و إن لم يقصّر في حفظها و برأ من المرض، أو ندم بعد مدّة و أوصى بها.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٥

أحكام العارية

العارية: أن يدفع الإنسان ماله إلى الغير ليستفيد منه مجاناً.

(مسألة ٨٨٨): لا يعتبر في العارية التلّفظ، فلو دفع ثوبه لشخص بقصد الإعارة، و قصد الآخذ بأخذه الاستعارة صحّت العارية.

(مسألة ٨٨٩): تصحّ إعارة المغصوب بإجازة المغصوب منه، و كذا تصحّ إعارة ما يملك عينه و لا يملك منفعة بإجازة مالك المنفعة، و كذلك الحال مع العلم بالرضا من قرائن الحال.

(مسألة ٨٩٠): تصحّ إعارة المستأجر ما استأجره من الأعيان إلّا إذا اشترط عليه المباشرة في الانتفاع بها.

(مسألة ٨٩١): لا تصح إعاره الطفل ماله، وكذا المجنون و السفیه و المفلس؛ نعم إذا رأى وليّ الطفل مصلحة في إعاره ماله جاز له أن يأذن فيها، و حينئذ تصح إعاره الطفل.

(مسألة ٨٩٢): لا يضمن المستعير العارية إلا أن يقصّر في حفظها، أو يتعدى في الانتفاع بها، نعم لو اشترط ضمانها ضمنها، و تضمن عارية الذهب و الفضّة و إن لم يكونا مسكوكين، إلا إذا اشترط عدم ضمانها.

(مسألة ٨٩٣): إذا مات المعير وجب على المستعير ردّ العارية إلى ورثته، و إذا عرض عليه ما يمنع من التصرف في ماله- كالمجنون- وجب

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٦

على المستعير ردّ العارية إلى وليه.

(مسألة ٨٩٤): العارية غير لازمة، فللمعير استرجاع ما أعاره متى أراد، و كذا للمستعير ردّه متى شاء.

(مسألة ٨٩٥): لا تصح إعاره ما ليس له منفعة محلّلة- كآلات اللهو و القمار- و لا تجوز إعاره آنية الذهب و الفضّة للأكل و الشرب، و لا يبعد جواز إعارتها لغير الأكل و الشرب و إن كان الترك أحوط.

(مسألة ٨٩٦): تصح إعاره الشاة للانتفاع بلبنها و صوفها، و إعاره الفحل للتلقيح.

(مسألة ٨٩٧): لا يتحقّق ردّ العارية بنقلها إلى مكان كان صاحبها ينقلها إليه إذا لم يكن النقل بإجازة المالك- كأن يجعل الفرس في الاضطيل الذي هيأه المالك له- فإن فعل ذلك ثمّ تلفت العارية أو أتلفها متلف ضمنها.

(مسألة ٨٩٨): يجب الإعلام بالنجاسة في إعاره المتنجس للانتفاع به فيما يعتبر فيه الطهارة، و لا- يجب في إعاره الثوب المتنجس للصلاة إعلام المستعير بنجاسته.

(مسألة ٨٩٩): لا يجوز للمستعير إعاره العارية من غير إجازة مالكها، و تصحّ مع إجازته، و لا تبطل العارية الثانية- حينئذ- بموت المستعير الأوّل.

(مسألة ٩٠٠): إذا علم المستعير بأنّ العارية مغصوبة وجب عليه إرجاعها إلى مالكها، و لم يجز دفعها إلى المعير.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٧

(مسألة ٩٠١): إذا استعار ما يعلم بغصبيته، و انتفع به و تلف في يده؛ فللمالك أن يطالبه، أو يطالب الغاصب بعوض العين، و بعوض ما استوفاه المستعير من المنفعة، و إذا استوفى المالك العوض من المستعير، فليس للمستعير الرجوع به على الغاصب.

(مسألة ٩٠٢): إذا لم يعلم المستعير بغصبيّة العارية و تلفت في يده، و رجع المالك عليه بعوضها، فله أن يرجع على المعير بما غرمه للمالك إلا إذا كانت العارية ذهباً أو فضّة، أو اشترط المعير ضمان العارية عليه عند التلف، و إن رجع المالك عليه بعوض المنافع جاز له الرجوع إلى المعير بما دفع.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٨

أحكام الهبة

الهبة: و هي تملك عين مجاناً من دون عوض.

و هي عقد يحتاج إلى إيجاب و قبول، و يكفي في الإيجاب كلّ ما دلّ على التملك المذكور من لفظ أو فعل أو إشارة، و لا تعتبر فيه صيغة خاصّة، و لا العربيّة، و يكفي في القبول كلّ ما دلّ على الرضا بالإيجاب من لفظ أو فعل أو نحو ذلك.

(مسألة ٩٠٣): يعتبر في الواهب: البلوغ، و العقل، و القصد، و الاختيار، و عدم الحجر عليه بسفه أو فلس أو ملك.

(مسألة ٩٠٤): تصحّ الهبة من المريض في مرض الموت و إن زاد على الثلث، كما يصحّ سائر تصرفاته من بيع أو صلح أو نحو ذلك.

(مسألة ٩٠٥): تصحّ الهبة في الأعيان المملوكة وإن كانت مشاعة، ولا يبعد أيضاً صحّة هبة ما في الذمّة لغير من هو عليه، و يكون قبضه بقبض مصداقه، و لو وهبه ما في ذمّته كان إبراءً.

(مسألة ٩٠٦): يشترط في صحّة الهبة القبض، و لا بدّ فيه من إذن الواهب إلّا أن يهبه ما في يده، فلا حاجة حينئذٍ إلى قبض جديد، و لا تعتبر الفورية في القبض، و لا كونه في مجلس العقد، فيجوز فيه التراخي عن العقد بزمان كثير، و متى تحقّق القبض صحّت الهبة من حينه، فإذا كان للموهوب نماء سابق على القبض - قد حصل بعد الهبة - كان للواهب دون

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٠٩

الموهوب له، و إذا وهبه شيئين فقبض الموهوب له أحدهما دون الآخر صحّت الهبة في المقبوض دون غيره.

(مسألة ٩٠٧): للأب و الجدّ ولاية القبول و القبض عن الصغير و المجنون إذا بلغ مجنوناً، أما لو جُنّ بعد البلوغ فولاية القبول و القبض للحاكم الشرعي على المشهور، و فيه إشكال، و لو وهب الولي أحدهما و كانت العين الموهوبة بيد الولي لم يحتج إلى قبض جديد.

(مسألة ٩٠٨): يتحقّق القبض - في غير المنقول - بالتخلية و رفع الواهب يده عن الموهوب و جعله تحت استيلاء الموهوب له و سلطانه، و يتحقّق في المنقول بوضعه تحت يد الموهوب له.

(مسألة ٩٠٩): ليس للواهب الرجوع بعد الإقباض إن كانت لذي رحم، أو بعد التلف، أو مع التعويض، و في جواز الرجوع مع التصرف خلاف، و الأقوى جوازه إذا كان الموهوب باقياً بعينه؛ فلو صبغ الثوب أو قطعه أو خاطه أو نقله إلى غيره لم يجز له الرجوع، و له الرجوع في غير ذلك، فإن عاب فلا - أرش، و إن زادت زيادة منفصلة فهي للموهوب له، و إن كانت متّصلة؛ فإن كانت غير قابلة للانفصال كالسمن و الطول فهي تابعة للعين، و إن كانت قابلة له كالصوف و الثمرة و نحوهما ففي التبعية إشكال.

(مسألة ٩١٠): في إلحاق الزوج أو الزوجة بذى الرحم في لزوم الهبة إشكال، و الأحوط لزوم المصالحة عند الرجوع.

(مسألة ٩١١): لو مات الواهب أو الموهوب له قبل القبض بطلت الهبة، و انتقل الموهوب إلى وارث الواهب، أو إلى الواهب نفسه إن مات

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١٠

الموهوب له.

(مسألة ٩١٢): لو مات الواهب أو الموهوب له بعد القبض لزمّت الهبة، فليس للواهب الرجوع إلى ورثته الموهوب له، كما أنّه ليس لورثته الواهب الرجوع إلى الموهوب له.

(مسألة ٩١٣): لا يعتبر في صحّة الرجوع علم الموهوب له، فيصحّ الرجوع مع جهله أيضاً.

(مسألة ٩١٤): الهبة المشروطة يجب فيها على الموهوب له العمل بالشرط، فإذا وهب شيئاً بشرط أن يهبه شيئاً وجب على الموهوب له العمل بالشرط، فإذا تعدّر أو امتنع المتّهب من العمل بالشرط جاز للواهب الرجوع في الهبة، بل الظاهر جواز الرجوع في الهبة المشروطة قبل العمل بالشرط.

(مسألة ٩١٥): في الهبة المطلقة لا يجب التعويض، لكن لو عوض المتّهب لزمّت الهبة و لم يجز للواهب الرجوع.

(مسألة ٩١٦): لو بذل المتّهب العوض و لم يقبل الواهب لم يكن تعويضاً.

(مسألة ٩١٧): العوض المشروط إن كان معيّناً تعيّن، و إن كان مطلقاً أجزأ اليسير إلّا إذا كانت قرينة - من عادة أو غيرها - على إرادة المساوي.

(مسألة ٩١٨): لا يشترط في العوض أن يكون عيناً، بل يجوز أن يكون عقداً أو إيقاعاً - كبيع شيء على الواهب، أو إبراء ذمّته من دين له عليه أو نحو ذلك -.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١١

أحكام الإقرار

الإقرار: هو إخبار عن حق ثابت على المخبر، أو نفى حق له على غيره.

و لا يختص بلفظ، بل يكفي كل لفظ دال على ذلك عرفاً و لو لم يكن صريحاً، و كذا تكفى الإشارة المعلومة.

(مسألة ٩١٩): لا يعتبر في نفوذ الإقرار صدوره من المقر ابتداءً، و استفادته من الكلام بالدلالة المطابقيّة أو التضمّية، فلو أستفيد من كلام آخر على نحو الدلالة الالتزامية كان نافذاً أيضاً، فإذا قال: الدار التي أسكنها اشتريتها من زيد، كان ذلك إقراراً منه بكونها ملكاً لزيد سابقاً و هو يدعى انتقالها منه إليه، و من هذا القبيل ما إذا قال أحد المتخاصمين في مال للآخر: بعنيه، فإن ذلك يكون اعترافاً منه بمالكته له.

(مسألة ٩٢٠): يعتبر في المقرّ به أن يكون ممّا لو كان المقرّ صادقاً في إخباره كان للمقرّ له إلزامه و مطالبته به، و ذلك بأن يكون المقرّ به مالاً في ذمته، أو عيناً خارجيّة، أو منفعة أو عملاً، أو حقاً - مثل حق الخيار أو الشفعة، أو حق الاستطراق في ملكه، أو إجراء الماء في نهره، أو نصب ميزاب على سطح داره و ما شاكل ذلك - و أمّا إذا أقرّ بما ليس للمقرّ له إلزامه به فلا أثر له، فإذا أقرّ بأن عليه لزيد شيئاً من ثمن خمر أو قمار و نحو

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١٢

ذلك لم ينفذ إقراره.

(مسألة ٩٢١): إذا أقرّ بشيء ثمّ عقبه بما يصاده و ينافيه؛ فإن كان ذلك رجوعاً عن إقراره ينفذ إقراره و لا أثر لرجوعه، فلو قال لزيد: علىّ عشرون ديناراً، ثمّ قال: لا، بل عشرةً دانير، ألزم بالعشرين؛ و أمّا إذا لم يكن رجوعاً، بل كان قرينة على بيان مراده لم ينفذ الإقرار إلّا بما يستفاد من مجموع الكلام، فلو قال: لزيد علىّ عشرون ديناراً إلّا خمسةً دانير، كان هذا إقراراً بخمسة عشرة ديناراً فقط، و لا ينفذ إقراره إلّا بهذا المقدار.

(مسألة ٩٢٢): يشترط في المقرّ: التكليف، و الحرّية، فلا ينفذ إقرار الصبي و المجنون، و لا إقرار العبد بالنسبة إلى ما يتعلّق بحق المولى بدون تصديقه مطلقاً، و لو كان ممّا يوجب الجناية على العبد نفساً أو طرفاً، و أمّا بالنسبة إلى ما يتعلّق به نفسه - مالاً كان أو جناية - فيتبع به بعد عتقه.

و ينفذ إقرار المريض في مرض موته على الأظهر.

(مسألة ٩٢٣): إذا أقرّ بولد أو أخ أو أخت أو غير ذلك نفذ إقراره مع احتمال صدقه فيما عليه من وجوب إنفاق أو حرمة نكاح أو مشاركة في إرث و نحو ذلك، و أمّا بالنسبة إلى غير ما عليه من الأحكام ففيه تفصيل؛ فإن كان الإقرار بالولد فيثبت النسب بإقراره مع احتمال صدقه و عدم المنازع إذا كان الولد صغيراً و كان تحت يده، و لا يشترط فيه تصديق الصغير، و لا يلتفت إلى إنكاره بعد بلوغه، و يثبت بذلك النسب بينهما و بين أولادهما و سائر الطبقات على وجهه، و أمّا في غير الولد الصغير فلا أثر للإقرار إلّا مع تصديق الآخر، فإن لم يصدق الآخر لم يثبت النسب، و إن

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١٣

صدّقه و لا وارث غيرهما توارثا، و في ثبوت التوارث مع الوارث الآخر إشكال، و الاحتياط لا يترك، و كذلك في تعدّي التوارث إلى غيرهما، و لا يترك الاحتياط - أيضاً - فيما لو أقرّ بولده أو غيره ثمّ نفاه بعد ذلك.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١٤

أحكام النكاح

إشارة

تحلّ المرأة على الرجل بسبب عقد النكاح، و هو على قسمين:
دائم، و منقطع.

العقد الدائم، هو عقد لا تتعین فيه مدّة الزواج و كانت دائميّة، و تسمّى الزوجة ب: الدائمة.
العقد غير الدائم: هو ما تتعین فيه المدّة- كساعة أو يوم أو سنة، أو أكثر أو أقل- و تسمّى الزوجة ب: المتمتع بها، و المنقطعة.

أحكام العقد

(مسألة ٩٢٤): يشترط في النكاح- دواماً كان أو متعاً- الإيجاب و القبول، فلا يكفي مجرد التراضي.

و يجوز للزوجين أو لأحدهما توكيل الغير في إجراء الصيغة، كما يجوز لهما المباشرة.

(مسألة ٩٢٥): لا يعتبر في الوكيل أن يكون رجلاً، بل يجوز توكيل المرأة في إجراء العقد.

(مسألة ٩٢٦): لا يجوز لهما المقاربة، و لا النظر إلى ما لا يحلّ لغير

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١٥

الزوجين ما لم يحصل لهما اليقين بإجراء الوكيل عقد النكاح، و لا يكفي الظنّ، نعم لو أخبر الوكيل بذلك و حصل الاطمئنان كفى.

(مسألة ٩٢٧): لو وكتت المرأة شخصاً في أن يعقدها لرجل متعاً مدّة عشرة أيام مثلاً، و لم تُعَيّن العشرة، جاز للوكيل أن يعقدها له متى شاء، و إن علم إنّها قصدت عشرة أيام خاصّة لم يجز عقدها لأيام أخرى.

(مسألة ٩٢٨): يجوز أن يكون شخص واحد و كلاً عن الطرفين، كما يجوز أن يكون الرجل و كلاً عن المرأة في أن يعقدها لنفسه دواماً أو متعاً، و الأحوط استحباباً أن لا يتولّى الزوج الإيجاب عن الزوجة و القبول عن نفسه.

صيغة العقد الدائم

(مسألة ٩٢٩): إذا باشر الزوجان العقد الدائم، فقالت المرأة:

زوّجتك نفسى على الصداق المعلوم، و قال الزوج- من دون فصل:- قبلت التزويج، صحّ العقد و لو وكتلا غيرهما و كان اسم الزوج:

أحمد و اسم الزوجة: فاطمة- مثلاً- فقال و كيل الزوجة: زوّجت موكتلك أحمد موكتلى فاطمة، أو زوجت موكتلى- فاطمة- موكتلك-

أحمد- على الصداق المعلوم، و قال و كيل الزوج- من دون فصل:- قبلت التزويج لموكتلى- أحمد- على الصداق المعلوم صحّ العقد،

و الأحوط تطابق الإيجاب و القبول: مثلاً لو قالت المرأة: زوجتك، يجب على الأحوط أن يقول

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١٦

الزوج: قبلت التزويج.

صيغة العقد غير الدائم

(مسألة ٩٣٠): إذا باشر الزوجان العقد غير الدائم بعد تعيين المدّة و المهر، فقالت المرأة: زوّجتك نفسى في المدّة المعلومه على المهر

المعلوم، و قال الرجل- من دون فصل:- قبلت التزويج، صحّ العقد، و لو وكتلا غيرهما فقال و كيل الزوجة: زوّجت موكتلك موكتلى،

أو زوجت موكتلى موكتلك في المدّة المعلومه على المهر المعلوم، و قال و كيل الرجل- من دون فصل:- قبلت التزويج لموكتلى

هكذا؛ صحّ أيضاً.

شرائط العقد:

(مسألة ٩٣١): يشترط في عقد الزواج أمور:

١- العربية مع التمكن منها، و لو بالتوكيل على الأحوط؛ نعم مع عدم التمكن منها- و لو بالتوكيل- يكفى غيرها من اللغات المفهومة لمعنى النكاح و الترويج.

٢- قصد الانشاء فى إجراء الصيغ؛ بمعنى أن يقصد الزوجان أو وكيلهما تحقق الزواج بلفظى الإيجاب و القبول، فتقصد الزوجه بقولها: زوّجتك نفسى، صيرورتها زوجه له، كما أن الزوج يقصد بقوله: قبلت،

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣١٧

قبول زوجيتها له، و هكذا الوكيلان.

٣، ٤- البلوغ و العقل فى العاقد المجرى للصيغ على الأحوط و جوباً إذا كان عاقداً لنفسه؛ و أما إذا كان عاقداً لغيره فالأحوط استحباباً اعتبارهما فيه.

٥- تعيين الزوج و الزوجه على وجه يمتاز كل منهما عن غيره بالاسم أو الوصف أو الإشارة؛ فلو قال: زوّجتك إحدى بناتى بطل، و كذا لو قال: زوّجت بنتى أحد ابنيك أو أحد هذين.

٦- رضا الزوجين واقعاً؛ فلو أذنت الزوجه متظاهرة بالكراهة مع العلم برضاها القلبي صحّ العقد، كما أنه إذا علمت كراهتها واقعاً و إن تظاهرت بالرضا بطل العقد، إلّا أن تجيز بعده.

(مسألة ٩٣٢): إذا لحن فى الصيغ- و كان مغيّراً للمعنى- لم يكف.

(مسألة ٩٣٣): إذا كان مجرى الصيغ جاهلاً بالعربية؛ فإن أجزاها على الوجه الصحيح، و كان عارفاً بمعنى الكلمات، و قاصداً لتحقيق المعنى صحّ العقد و إلّا بطل.

(مسألة ٩٣٤): العقد الواقع فضولياً إذا تعقّب بالإجازة صحّ، سواء أ كان فضولياً من الطرفين، أم كان فضولياً من أحدهما.

(مسألة ٩٣٥): لو أكره الزوجان على العقد ثم رضيا بعد ذلك و أجازا العقد صحّ، و كذلك الحال فى إكراه أحدهما، و الأولى إعادة العقد فى كلتا صورتين.

(مسألة ٩٣٦): الأب و الجدّ من طرف الأب لهما الولاية على الطفل

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣١٨

الصغير و الصغيرة، و المتصل جنونه بالبلوغ، فلو زوّجهم الولي لم يكن لهم خيار فى الفسخ بعد البلوغ أو الإفاقة إذا لم تكن فيه مفسدة لهم، و مع المفسدة كان العقد فضولياً، فلا يصحّ إلّا مع الإجازة بعد البلوغ أو الإفاقة، و إذا زوّج الأبوان الصغيرين- ولاية- فالعقد و إن كان صحيحاً إلّا أن فى لزومه عليهما إشكالاً، فإذا فسخ أحدهما أو كلاهما العقد بعد البلوغ و الرشد فالاحتياط بالطلاق أو العقد الجديد لا يترك.

(مسألة ٩٣٧): يجب على البالغة الرشيدة البكر أن تستأذن أبها أو الجدّ من طرف الأب فى تزويجها على الأحوط، و لا تشترط إجازة الأمّ و الأخ و غيرهما من الأقارب.

(مسألة ٩٣٨): يصحّ تزويج البالغة الرشيدة البكر من غير استئذانٍ من أبيها أو جدّها إذا تعقّب بالإجازة من أحدهما.

(مسألة ٩٣٩): لا- يعتبر إذن الأب و الجدّ إذا كانت البنت ثيباً، و كذلك إذا كانت بكرّاً و لم تتمكّن من استئذانهما- لغيابهما أو نحو ذلك- مع حاجتها إلى الزواج.

(مسألة ٩٤٠): لو زوّج الأب أو الجدّ صغيراً؛ فإن كان له مال حين العقد كان المهر عليه، و إلّا كان المهر على من زوّجه.

العيوب الموجبة لخيار الفسخ

(مسألة ٩٤١): إذا علم الزوج بعد العقد بوجود أحد العيوب السبعة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣١٩

الآتية في الزوجة كان له الفسخ من دون طلاق:

١- الجنون.

٢- الجذام.

٣- البرص.

٤- العمى.

٥- الإقعاد، ومنه العرج البين.

٦- الإفضاء؛ وهو اتحاد مخرج البول أو الغائط مع مخرج الحيض.

٧- العقل؛ وهو لحم ينبت في الرحم يمنع من الوطء.

(مسألة ٩٤٢): يجوز للزوجة فسخ العقد إذا كان الزوج مجنوناً أو مجبوراً - أي مقطوع الذكر - أو مصاباً بالعنن المانع عن الإيلاج، غير

أن الجنون يختلف عن الأمرين الأخيرين في أن جنون الزوج يُسوّغ للمرأة الفسخ، سواء أ كان سابقاً على العقد و الزوجة لا تعلم به، أم

كان حادثاً بعده، أو بعد العقد و الوطء معاً، و إن كان الأحوط وجوباً فيه مراجعة الحاكم الشرعي ليطلقها. و أمّا العنن؛ فلا يجوز به

الفسخ إذا حدث بعد الوطء، و كذلك الجب - بعد الوطء -، و إن كان الأولى حينئذ للزوج أن يطلقها إذا فسخت.

(مسألة ٩٤٣): يجوز للمرأة أن تفسخ العقد إذا كان الرجل خصياً، و الخصاء: هو سلّ الأثنين أو رضهما. و تفسخ به المرأة مع سبقه

على العقد و التدليس عليها، و مع عدم التدليس لا يترك الاحتياط.

(مسألة ٩٤٤): لا يجوز للمرأة أن تفسخ العقد لعنن الرجل إلّا بعد

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٠

رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي أو وكيله، فيؤجل الزوج بعد المرافعة سنة فإن وطأها أو وطأ غيرها فلا فسخ، و إلّا كان لها الفسخ؛ فإن

شاءت فسخت و كان لها نصف المهر.

و إذا فسخت المرأة أو الرجل لسائر العيوب الموجبة للخيار؛ فإن كان الفسخ بعد الدخول استحقت المرأة تمام المهر و عليها العدة كما

في الطلاق؛ و إن كان الفسخ قبله لم تستحق شيئاً و لا عده عليها.

(مسألة ٩٤٥): إذا خطب امرأة و طلب زواجها على أنه من بنى فلان فتزوجته المرأة على ذلك، فبان أنه من غيرهم كان لها الخيار، فإن

فسخت فلها المهر إن كان بعد الدخول، و إن كان قبله فلا شيء لها.

(مسألة ٩٤٦): إذا تزوج امرأة على أنها بكر فبان ثيباً لم يكن له الفسخ، نعم ينقص من المهر المسمى بنسبة مقدار ما به التفاوت بين

مهر البكر و مهر الثيب.

أسباب التحريم

(مسألة ٩٤٧): يحرم التزويج من جهة النسب بالأب و إن علت، و بالبنات و إن نزلت، و بالأخت و بنات الأخ و الأخت و إن نزلن، و

بالعمات و بالخالات و إن علون.

(مسألة ٩٤٨): تحرم من جهة المصاهرة أمّ الزوجة و جداتها من طرف الأب أو الأم، فلا يجوز تزويجهنّ و إن كانت الزوجة لم يدخل

بها،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢١

و كذلك تحرم بنت الزوجة المدخول بها- سواء أ كانت بنتها بلا واسطة، أو مع واسطة، أو مع وسائط، و سواء أ كانت موجودة حال العقد أم ولدت بعده- و تحرم على الأحوط بنت الزوجة الغير المدخول بها، ما دامت أمها باقية على الزوجية.
(مسألة ٩٤٩): يحرم التزويج بمن تزوج بها الأب أو أحد الأجداد، كما يحرم التزويج بمن تزوجها الابن، أو أحد الأحفاد، أو أحد الأسياب.

(مسألة ٩٥٠): يحرم الجمع بين الأختين، فإذا عقد على إحداها حرمت عليه الثانية ما دامت الأولى باقية على زواجها، و لا فرق في ذلك بين العقد الدائم و المنقطع.

(مسألة ٩٥١): إذا طلق زوجته- رجعيًا- لم يجز له نكاح أختها في عدتها. نعم إذا كان الطلاق بائنًا صح ذلك، و إذا تزوج بامرأة بعقد منقطع فانتهت المدّة أو أبرأها لم يجز له التزويج بأختها في عدتها على الأحوط.

(مسألة ٩٥٢): إذا عقد على امرأة لم يجز له أن يتزوج ببنت أخيها أو ببنت أختها إلّا بإذنها، و لو عقد بدون إذنها توقفت صحته على إجازتها، فإن أجازته صح و إلّا بطل، و إن علمت بالتزويج فسكتت ثم أجازته صح أيضاً، و إن كان الأحوط استحباباً تجديد العقد.

(مسألة ٩٥٣): لو زنى بخالته قبل أن يعقد على بنتها حرمت عليه البنت، و كذلك الحال في بنت العمّة على الأحوط وجوباً، و لو زنى بالعمّة أو الخالة بعد العقد على البنت و الدخول بها لم تحرم عليه، و كذلك فيما إذا كان الزنا بعد العقد و قبل الدخول على الأظهر، و الأحوط استحباباً عدم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٢

التزويج مطلقاً.

(مسألة ٩٥٤): لو زنى بامرأة أجنبية فالأحوط الأولى أن لا يتزوج ببنتها، و لو كان قد عقد عليها،- سواء أدخل بها أم لم يدخل بها- ثم زنى بأمها لم تحرم عليه.

(مسألة ٩٥٥): لا- يجوز للمسلمة أن تتزوج الكافر، و كذا لا يجوز للمسلم أن يتزوج بغير الكتائية من أصناف الكفار، و أما الكتائية فالأظهر جواز تزويجها متعة، بل و كذلك دواماً، و إن كان الأحوط ترك نكاحها دواماً، و لا يجوز للمؤمن أو المؤمنة نكاح بعض المنتحلين لدين الإسلام المحكومين بالكفر- كالخوارج، و الغلاة، و النواصب- دواماً و متعة.

(مسألة ٩٥٦): لو زنى بذات بعل، أو بذات العدة الرجعية حرمت عليه مؤبداً على الأحوط، و أما الزنا بذات العدة- غير الرجعية- فلا يوجب حرمة المزنئ بها، فللزاني تزويجها بعد انقضاء عدتها و إن كان الترك أحوط.

(مسألة ٩٥٧): لو زنى بامرأة ليس لها زوج، و ليست بذات عدة، جاز له أن يتزوجها، و يجب عليه تأخير العقد إلى أن تحيض على الأحوط، نعم يجوز لغير الزاني تزويجها قبل ذلك أيضاً، و إن كان التأخير أحوط.

(مسألة ٩٥٨): يحرم تزويج المرأة في عدتها- رجعية كانت أو غير رجعية-؛ فلو علم الرجل أو المرأة بأنها في العدة، و بحرمة التزويج فيها، و تزوج بها حرمت عليه مؤبداً و إن لم يدخل بها بعد العقد، و إذا كانا

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٣

جاهلين بأنها في العدة، أو بحرمة التزويج فيها و تزوج بها بطل العقد؛ فإن كان قد دخل بها حرمت عليه مؤبداً أيضاً، و إلّا جاز التزويج بها بعد تمام العدة.

(مسألة ٩٥٩): لو تزوج بامرأة عالماً بأنها ذات بعل، و بحرمة تزويجها حرمت عليه مؤبداً- دخل بها أم لم يدخل-، و أما لو تزوجها مع جهله بالحال فسد العقد، و لم تحرم عليه إلّا مع الدخول بها حتى مع علم الزوجة بالحال.

(مسألة ٩٦٠): لا تحرم الزوجة على زوجها بزناها، و إن كانت مصرّة على ذلك. و الأولى- مع عدم التوبة- أن يطلقها الزوج.

(مسألة ٩٦١): إذا تزوجت المرأة ثم شكّت في أنّ زوجها وقع في العدة أو بعد انقضائها لم تعتن بالشك.

(مسألة ٩٦٢): إذا لاط البالغ بغلام فأوقب حرمت على الواطئ أبداً على الأحوط أم الموطوء وإن علت وأخته و بنته وإن سفلت، ولا يحرم عليه مع الشك في الدخول، بل مع الظنّ به أيضاً، وفي حرمة المذكورات إذا كان اللائط غير بالغ أو كان الملوط بالغاً إشكال، والأظهر هو العدم.

(مسألة ٩٦٣): إذا تزوج امرأة ثم لاط بأبيها، أو أخيها، أو ابنتها، لم تحرم عليه، نعم لو زالت الزوجية بطلاق ونحوه وجب عليه ترك التزويج ثانياً على الأحوط.

(مسألة ٩٦٤): يحرم التزويج حال الإحرام وإن لم تكن المرأة محرمة، ويقع العقد فاسداً حتى مع جهل الرجل المُحرم بالحرمة، ومع المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٤ علمه بالحرمة تحرم عليه مؤبداً.

(مسألة ٩٦٥): لا يجوز للمُحرم أن يتزوج برجل ولو كان مُحللاً، ولو فعلت بطل العقد مطلقاً، ومع علمها بالحرمة تحرم عليه مؤبداً.

(مسألة ٩٦٦): إذا لم يأت الرجل بطواف النساء في الحج أو العمرة المفردة حرمت عليه النساء، وإذا تركته المرأة في الحج أو العمرة المفردة حرم عليها الرجال، نعم إذا أتيا به - بعد ذلك - ارتفعت الحرمة.

(مسألة ٩٦٧): لا يجوز الدخول بالبنت قبل إكمالها تسع سنين، ولكنّه لو تزوجها وطأها لم يحرم عليه وطؤها بعد بلوغها، وإن كان الأحوط - حينئذٍ - طلاقها.

(مسألة ٩٦٨): تحرم المطلقة ثلاثاً على زوجها المطلق لها، نعم لو تزوجت بغيره ودخل بها فطلقها أو مات حلت لزوجها الأول - على تفصيل يأتي في كتاب الطلاق -، وأما لو طلقها تسعاً فهي تحرم عليه مؤبداً.

أحكام العقد الدائم

(مسألة ٩٦٩): يحرم على الزوجة الدائمة أن تخرج من دارها بدون إذن زوجها - وإن كان خروجها لأجل الأمور الجزئية - إذا كان منافياً لحق الزوج، وإلا فالأولى أن لا تخرج، ويجب عليها أن تُمكن زوجها من نفسها بما شاء من الاستمتاع، وليس لها منعه من المقاربة إلا لعذر

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٥ شرعى.

ونفقتها على زوجها - من الغذاء واللباس والمسكن - ما دامت لم تخرج من بيته بغير عذر شرعى، فإن لم يبذل الزوج لها نفقتها كانت النفقة ديناً ثابتاً في ذمته.

(مسألة ٩٧٠): إذا نشرت الزوجة فخرجت من عند زوجها لم تستحقّ النفقة، وإذا كانت عنده ولم تكن مطبوعاً له فالمشهور أنّها لا تستحقّ النفقة أيضاً، لكن فيه إشكال، وأما المهر فهو لا يسقط بالنشوز بلا إشكال.

(مسألة ٩٧١): لا يستحقّ الزوج على زوجته خدمة البيت وما شاكلها.

(مسألة ٩٧٢): إذا استصحب الزوج زوجته في سفره كانت نفقتها عليه وإن كانت أكثر من نفقتها في الحضر، وأما إذا سافرت المرأة بنفسها مع إذنه فليس على زوجها بذل ما يزيد على نفقتها في الحضر.

(مسألة ٩٧٣): لو امتنع الزوج عن بذل نفقته زوجته المستحقّة لها، جاز لها أن تأخذها من ماله بدون إذنه، فإذا لم تتمكن من الأخذ، واضطرت إلى اتّخاذ وسيلة لتحصيل معاشها لم يجب عليها إطاعة زوجها حال اشتغالها بتلك الوسيلة.

(مسألة ٩٧٤): يجب على الولد الإنفاق على الأبوين الفقيرين، ويجب على الوالد الإنفاق على الولد الفقير، ويشترط في الوجوب قدرة

المنفق على الإنفاق، و المشهور أن نفقة الأولاد- مع فقد الآباء- على الأم،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٦

و إن فقدت فعلى أبيها و أمها بالسوية، و لو كانت معهما أم الأب شاركتها في النفقة، و هو لا يخلو من إشكال و إن كان أحوط.

و لا تجب النفقة على غير العمودين من الإخوة و الأعمام و الأخوال و غيرهم ذكوراً و إناثاً.

(مسألة ٩٧٥): نفقة النفس مقدّمة على نفقة الزوجة، و هي مقدّمة على نفقة الأقارب، و الأقرب منهم مقدّم على الأبعد، فالولد مقدّم

على ولد الولد، و تجب على المولى نفقة المملوك من الإنسان، و له أن يجعلها في كسبه مع الكفاية، و إلّا تمّمه المولى، و الأحوط

و جوب نفقة المملوك من الحيوان ما دام ملكاً له.

(مسألة ٩٧٦): إذا عجز الإنسان عن الإنفاق على من تجب نفقته عليه؛ فإن كان زوجته بقيت في ذمته يؤدّيها متى ما تمكّن، و إن كان

غير زوجته سقط الوجوب و لا شيء عليه.

(مسألة ٩٧٧): نفقة الزوجة تقبل الإسقاط؛ فلو أسقطتها لم تجب على الزوج، و أما نفقة الأقارب فلا تقبل الإسقاط.

(مسألة ٩٧٨): إذا كانت للرجل زوجتان دائمتان فبات عند إحداها ليلة و جب عليه أن يبيت عند الأخرى ليلة أيضاً، و لا يجب عليه

المبيت عندهما في غير هذه الصورة. نعم ليس له متاركة زوجته رأساً و جعلها كالمعلّقة، و الأحوط أن يبيت عند زوجته الدائمة

الواحدة ليلة في كلّ أربع ليال.

(مسألة ٩٧٩): لا يجوز ترك و طء الزوجة الدائمة أكثر من أربعة

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٧

أشهر إذا كانت شابة، بل الحكم كذلك في المنقطة على الأحوط.

(مسألة ٩٨٠): إذا لم يعين المهر في العقد الدائم صحّ العقد، و مع الدخول يجب على الزوج مهر المثل.

(مسألة ٩٨١): إذا لم تعين المدّة لأداء المهر- حين العقد- جاز للزوجة الامتناع من المقاربة قبل أخذه- سواء أ كان الزوج متمكناً من

الأداء أم لا- و لو دخل بها الزوج برضاها قبل أداء المهر لم يكن لها الامتناع بعد ذلك من دون عذر شرعي.

النكاح المنقطع

(مسألة ٩٨٢): يصحّ النكاح المنقطع و إن كان الداعي إليه أمراً آخر غير الاستمتاع، و لا بدّ فيه من تعيين المهر و المدّة، فإن لم يتعين

المهر و تعيّن المدّة بطل العقد، و إن لم يتعين الأجل- سواء تعيّن المهر أم لم يتعين- ففي البطلان كلام، و الأقرب انقلابه دائماً. و إن

لم يتعين الأجل- سواء تعيّن المهر أم لم يتعين-.

و يعتبر في المدّة أن لا تزيد على عمر الزوجين عادة، و إلّا كان العقد دائماً على الأظهر، و لو نسي ذكر الأجل فالأظهر هو البطلان.

(مسألة ٩٨٣): يجوز للمرأة في النكاح المنقطع أن تشتط على زوجها عدم الدخول بها، فلو اشتطت عليه ذلك لم يجز له مقاربتها و

يجوز له ما سوى ذلك من الاستمتاع، نعم لو رضيت الزوجة بعد ذلك

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٨

بمقاربتة جازت له.

(مسألة ٩٨٤): لا تجب نفقة الزوج في النكاح المنقطع و إن حملت من زوجها، و لا تستحقّ من زوجها المضاجعة و المبيت عندها، و لا

توارث بينها و بين زوجها، و لو شرط التوارث أو خصوص الزوج أو الزوجة ففيه إشكال، فلا يترك الاحتياط فيه.

(مسألة ٩٨٥): يصحّ العقد المنقطع و لو مع جهل الزوجة بعدم استحقاقها النفقة و المضاجعة، و لا يثبت لها حق على الزوج من جهة

جهلها، و يحرم عليها الخروج بغير إذن زوجها إذا كان خروجها منافياً لحقّه، بل مع عدم المنافاة- أيضاً- على الأحوط.

(مسألة ٩٨٦): لو وكت المرأة رجلاً في تزويجها إياه لمدة معينة بمبلغ معلوم، فخالف الوكيل فعقدتها لنفسه، دواماً أو متعة لغير تلك المدّة، أو بغير ذلك المبلغ فإن أجازت العقد صحّ وإلا بطل.

(مسألة ٩٨٧): لا بأس بتزويج الأب أو الجدّ من طرفه بنته الصغيرة لمدة قليلة لا لغاية الاستمتاع، بل لغاية أخرى من حصول المحرمية و نحوه، إلا أنه لا بدّ في ذلك من مصلحة تعود إليها، و أما تزويجهما الصغير لتلك الغاية مع عدم قابليته المدّة لاستمتاعه بوجه، فصحتة لا تخلو من إشكال.

(مسألة ٩٨٨): لو وهب الزوج مدّة زوجته المنقطعة بعد الدخول بها لزمه تمام المهر، و ينتصف المهر إذا كانت الهبة قبل الدخول على الأظهر.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٢٩

(مسألة ٩٨٩): لا بأس على الزوج في تزويج المتمتع بها في عدتها منه دواماً أو منقطعاً.

مسائل متفرقة

(مسألة ٩٩٠): لا يجوز للرجل أن ينظر إلى ما عدا الوجه و الكفين من جسد المرأة الأجنبية و شعرها، و كذا الوجه و الكفين منها إذا كان النظر بريئاً، بل الأحوط - لزوماً - تركه بدونها أيضاً، و كذلك الحال في نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي على الأحوط في غير وجهه و يديه و رأسه و رقبته و قدميه، و أما نظرها إلى هذه المواضع من الرجل فالظاهر جوازه فيما إذا لم يكن بريئاً، و إن كان الأحوط ترك ذلك أيضاً.

(مسألة ٩٩١): يجوز النظر إلى نساء الكفار إذا لم يكن نظر بريئاً، سواء في ذلك الوجه و الكفان، و ما جرت عادتهن على عدم ستره من سائر أعضاء البدن.

(مسألة ٩٩٢): يجب على المرأة أن تستر شعرها و بدنها من الأجنبي، بل يجب عليها ستر الوجه و الكفين عن غير المحارم مطلقاً على الأحوط، و الأولى التستر من غير البالغ إذا كان مميّزاً.

(مسألة ٩٩٣): يحرم النظر إلى عورة الغير - حتى الصبي المميّز - مباشرة، و يحرم على الأحوط إن كان من وراء الزجاج، أو في المرأة، أو في الماء الصافي و نحو ذلك. نعم يجوز لكلّ من الزوجين - و من في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣٠

حكمها - كالأمة و مولاها - النظر إلى جميع أعضاء بدن الآخر حتى العورة.

(مسألة ٩٩٤): يجوز لكلّ من الرجل و المرأة أن ينظر إلى بدن محارمه - ما عدا العورة منه - من دون ريبه، و في حكم العورة ما بين السرة و الركبة على الأحوط فيهنّ، و أما النظر - مع الريبة - فلا فرق في حرمة بين المحارم و غيرهم.

(مسألة ٩٩٥): لا يجوز لكلّ من الرجل و المرأة النظر إلى مماثله بقصد الريبة.

(مسألة ٩٩٦): الأحوط ترك النظر إلى صورة المرأة الأجنبية إذا كان الناظر يعرفها.

(مسألة ٩٩٧): إذا دعت الحاجة إلى أن يحقن الرجل رجلاً - أو امرأة - غير زوجته و من بحكمها - أو أن يغسل عورتها، لزمه التحفظ من لمس العورة بيده مع الإمكان، و كذلك المرأة بالنسبة إلى المرأة أو الرجل غير زوجها و من بحكمه.

(مسألة ٩٩٨): لا بأس بنظر الطبيب إلى بدن الأجنبية و مسّه بيده إذا توقّف عليه معالجتها، و مع إمكان الاكتفاء بأحدهما - النظر أو المسّ - لا يجوز الآخر، فلو تمكّن من المعالجة بالنظر فقط لا يجوز له المسّ، و كذا العكس.

(مسألة ٩٩٩): لو اضطرّ الطبيب في معالجة المرأة - غير زوجته و من بحكمها - إلى النظر إلى عورتها فالأحوط أن ينظر إليها في المرأة، فلو لم يمكن المعالجة إلا بالنظر إليها مباشرة جاز له ذلك.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣١

(مسألة ١٠٠٠): يجب الزواج على من لا يستطيع التمالك على نفسه عن الوقوع في الحرام بسبب عدم زواجه.

(مسألة ١٠٠١): لا يجوز الخلوة بالمرأة الأجنبية في موضع لا يتيسر الدخول فيه لغيرهما إذا احتمل أنها تؤدي إلى فساد، ولا بأس بالخلوة مع إمكان دخول الغير ولو كان صبيًا مميزًا، أو مع الأمن من الفساد.

(مسألة ١٠٠٢): لو تزوج امرأة على مهر معين و كان من نيته أن لا يدفعه إليها صح العقد، و وجب عليه دفع المهر.

(مسألة ١٠٠٣): يتحقق ارتداد المسلم بإنكاره الألوهية، أو النبوة، أو المعاد، أو إنكاره حكمًا من الأحكام مع علمه بثبوت الحكم على وجه يرجع إلى إنكار النبوة، كوجوب الصلاة و الصوم و نحوهما، و يتحقق - كذلك - بالغلو و النصب فإنهما يوجبان الكفر.

(مسألة ١٠٠٤): إذا ارتد الزوج عن مله، أو ارتدت الزوجة عن مله أو فطرة بطل النكاح، فان كان الارتداد قبل الدخول بها أو كانت الزوجة يائسة لم تكن عليها عدّة، و أما إذا كان الارتداد بعد الدخول، و كانت المرأة في سنّ من تحيض و جب عليها أن تعتدّ عدّة الطلاق، و المعروف أن المرتدّ منهما إذا رجع عن ارتداده إلى الإسلام قبل انقضاء العدّة بقي الزواج على حاله، و لكنّه مشكل جدًّا، فالاحتياط لا يترك.

(مسألة ١٠٠٥): إذا ارتد الزوج عن فطرة حرمت عليه زوجته، و وجب عليها أن تعتدّ عدّة الوفاة إن كانت مدخولًا بها و غير يائسة، و يأتي مقدار عدّة الطلاق و الوفاة في باب الطلاق.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣٢

(مسألة ١٠٠٦): إذا اشترطت المرأة في عقدها أن لا يخرجها الزوج من بلدها - مثلًا - و قبل ذلك زوجها، لم يجز له إخراجها منه بغير رضاها.

(مسألة ١٠٠٧): إذا كانت لزوجة الرجل بنت من غيره جاز له أن يزوجه من ابنه من زوجته غيرها، و كذلك العكس.

(مسألة ١٠٠٨): إذا كانت المرأة الحامل من السفاح مسلمة، أو كان الزاني بها مسلمًا، لم يجز لها أن تسقط جنينها.

(مسألة ١٠٠٩): لو فجر بمرأة ليست بذات بعل و لا في عدّة الغير ثم تزوج بها بعد ما استبرأ رحمها - على النهج المتقدم في المسألة: (٩٥٤) - فولدت، و لم يعلم أنّ الولد من الحلال أو الحرام فهو يلحق بهما شرعًا، و يحكم عليه بأنّه من الحلال.

(مسألة ١٠١٠): لو تزوج بامرأة جاهلاً بكونها في العدّة بطل العقد، و إن كان قد دخل بها تحرم عليه مؤيدًا، و إن كانت ولدت منه فالولد يلحق بهما شرعًا، هذا إذا كانت المرأة - أيضًا - جاهلة، و أما إذا كانت عالمة بكونها في العدّة و بحرمة التزويج في العدّة، فالولد يلحق بالرجل و لا يلحق بأمه شرعًا، فإنها زانية حينئذٍ.

(مسألة ١٠١١): لو ادعت المرأة أنّها يائسة لم تسمع دعوها، و لو ادعت أنّها خلية من الزوج صدقت.

(مسألة ١٠١٢): لو تزوج بامرأة ادعت أنّها خلية، و ادعى - بعد ذلك - مدّع أنّها كانت ذات بعل، فالقول قول المرأة ما لم يثبت شرعًا أنّها كانت ذات بعل.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣٣

(مسألة ١٠١٣): لا يجوز للأب أن يفصل ولده - ذكراً كان أم أنثى - من أمه مدّة الرضاع - أعنى حولين كاملين - لأنّ الأم أحقّ بحضانه ولدها في تلك المدّة، و الأحوط الأولى عدم فصل الأنثى حتى تبلغ سبع سنين.

(مسألة ١٠١٤): يستحبّ التعجيل في تزويج البنت البالغة و تحصينها بالزواج، فعن الصادق عليه السلام: من سعادة المرء أن لا تطمث ابنته في بيته.

(مسألة ١٠١٥): إذا صالحت المرأة زوجها على أن لا يتزوج عليها و يكون له مهرها صحت المصالحة، و وجب على زوجها أن لا يتزوج عليها، كما يجب عليها أن لا تطالب زوجها بالمهر.

(مسألة ١٠١٦): المتولد من ولد الزنا إذا كان عن وطء مشروع فهو ولد حلال.

(مسألة ١٠١٧): إذا جامع زوجته في نهار شهر رمضان أو في حيضها ارتكب معصية، إلا أنّها إذا حملت فولدت يعتبر الولد ولداً شرعياً لهما.

(مسألة ١٠١٨): إذا تيقنت زوجة الغائب بموت زوجها فتروّجت بعد ما اعتدّت عدّة الوفاء، ثمّ رجع زوجها الأول من سفره انفصلت عن زوجها الثاني بغير طلاق، وهي محلّلة لزوجها الأول، ثمّ إنّ الثاني إن كان دخل بها لزمه مهر مثلها، ويجب على المرأة الاعتداد من وطئها شبهة، ولكن لا تجب على الواطئ نفقتها في أيام عدّتها.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣٤

أحكام الرضاع

إشارة

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وتفصيل ذلك يظهر من المسائل الآتية:

(مسألة ١٠١٩): تحرم على المرتضع عدّة من النساء.

١- المرضعة؛ لأنها أمّه من الرضاعة، كما أنّ صاحب اللبن أبوه.

٢- أم المرضعة وإن علت، نسيبة كانت أم رضاعية؛ لأنها جدّته.

٣- بنات المرضعة ولادة؛ لأنهنّ أخواته.

٤- البنات النسيبة والرضاعية من أولاد المرضعة ولادة ذكوراً وإناثاً؛ لأنّ المرتضع إما أن يكون عمّهنّ أو خالهنّ من الرضاعة.

٥- أخوات المرضعة وإن كانت رضاعية؛ لأنهنّ خالات المرتضع.

٦- عمّات المرضعة وخالاتها وعمّات وخالات آبائها وأمّهاتها نسيبة كانت أم رضاعية؛ فإنهنّ عمّات المرتضع وخالاته من الرضاعة.

٧- بنات صاحب اللبن النسيبة والرضاعية بلا- واسطة أو مع الواسطة، لأنّ المرتضع إمّا أن يكون أخاهن، أو عمّهن، أو خالهنّ من الرضاعة.

٨- أمّهات صاحب اللبن النسيبة والرضاعية؛ لأنهنّ جدّات المرتضع من الرضاعة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣٥

٩- أخوات صاحب اللبن النسيبة والرضاعية؛ لأنهنّ عمّات المرتضع من الرضاعة.

١٠- عمّات صاحب اللبن وخالاته، وعمّات وخالات آبائه وأمّهاته النسيبة والرضاعية؛ لأنهنّ عمّات المرتضع وخالاته من الرضاعة.

١١- حلائل صاحب اللبن؛ لأنهنّ حلائل أبيه.

(مسألة ١٠٢٠): تحرم المرتضعة على عدّة من الرجال:

١- صاحب اللبن؛ لأنه أبوها من الرضاعة.

٢- آباء صاحب اللبن والمرضعة من النسب أو الرضاع؛ لأنهم أجدادها من الرضاعة.

٣- أولاد صاحب اللبن النسيبة والرضاعية وإن نزلوا؛ لأنها تكون أختهم، أو عمّتهم، أو خالتهن. وكذلك أولاد المرضعة ولادة وأولادهم نسباً أو رضاعاً، وكذا المرتضعون من أولادها ولادة.

٤- إخوة صاحب اللبن النسيبة والرضاعية؛ لأنهم أعمامها من الرضاعة.

- ٥- أعمام صاحب اللبن و أخواله، و أعمام و أخوال آبائه و أمهاته النسبية أو الرضاعية؛ لأنهم إما أن يكونوا أعمامها، أو أخوالها. (مسألة ١٠٢١): تحرم بنات المرتضع أو المرتضعة نسبية و رضاعية- و إن نزلت- على آبائه و إخوته و أعمامه و أخواله من الرضاعة.
- (مسألة ١٠٢٢): تحرم على أبناء المرتضع أو المرتضعة، أمهاته
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣٦
- و أخواته و خالاته و عمّاته من الرضاعة.
- (مسألة ١٠٢٣): لا- يجوز أن يتزوج أبو المرتضع أو المرتضعة بنات المرتضعة النسبية و ان نزلت، و الأحوط الأولى أن لا يتزوج بناتها الرضاعية و إن كان يحرم عليه أن ينظر منها إلى ما لا يحل النظر إليه لغير المحارم.
- (مسألة ١٠٢٤): لا يجوز أن يتزوج أبو المرتضع أو المرتضعة بنات صاحب اللبن النسبية و الرضاعية.
- (مسألة ١٠٢٥): لا تحرم أخوات المرتضع و المرتضعة على صاحب اللبن، و لا على آبائه و أبناءه و أعمامه و أخواله، و إن كان الأحوط الأولى أن لا يتزوج صاحب اللبن بها.
- (مسألة ١٠٢٦): لا تحرم المرضعة و بناتها و سائر أقاربها من النساء على إخوة المرتضع و المرتضعة، كما لا تحرم عليهم بنات صاحب اللبن و سائر أقاربه من النساء.
- (مسألة ١٠٢٧): إذا تزوج امرأة و دخل بها حرمت عليه بنتها الرضاعية، كما تحرم عليه بنتها النسبية، و إذا تزوج امرأة حرمت عليه أمها الرضاعية و إن لم يكن دخل بها، كما تحرم عليه أمها النسبية.
- (مسألة ١٠٢٨): لا- فرق في نشر الحرمة بالرضاع بين ما إذا كان الرضاع سابقاً على العقد و ما إذا كان لاحقاً له، مثلاً: إذا تزوج الرجل صغيرة فأرضعتها أمه أو جدته، أو زوجته أبيه صاحب اللبن بطل العقد و حرمت الصغيرة عليه، لأنها تكون أخته أو عمّته أو خالته.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣٧
- (مسألة ١٠٢٩): لا بأس بأن ترضع المرأة طفل ابنها، و أما إذا أرضعت طفلاً لزوج بنتها، سواء أ كان الطفل من بنتها أم من ضرّتها بطل عقد البنت، و حرمت على زوجها مؤبداً، لأنه يحرم على أبي المرتضع أن ينكح في أولاد المرتضعة النسبية.
- (مسألة ١٠٣٠): إذا أرضعت زوجة الرجل بلبنة طفلاً لزوج بنته، سواء أ كان الطفل من بنته أم من ضرّتها؛ بطل عقد البنت و حرمت على زوجها مؤبداً، لأنه يحرم على أبي المرتضع أن ينكح في أولاد صاحب اللبن.
- (مسألة ١٠٣١): ليس للرضاع أثر في التحريم ما لم تتوفر فيه شروط ثمانية؛ و هي:
- ١- حياة المرضعة؛ فلو كانت المرأة ميتة حال ارتضاع الطفل منها الرضعات كلّها أو بعضها، لم يكن لهذا الرضاع أثر.
 - ٢- حصول اللبن للمرضعة في ولادة ناتجة من وطء مشروع- و إن كان عن شبهة-؛ فلو ولدت المرأة من الزنا فأرضعت بلبنها منه طفلاً لم يكن لإرضاعها اثر.
 - ٣- الارتضاع من الثدي؛ فلا أثر للحليب إذا ألقى في فم الطفل أو حُقن به و نحو ذلك.
 - ٤- خلوص اللبن؛ فالممزوج بشيء آخر مائع أو جامد- كاللبن و السكر- لا أثر له.
 - ٥- كون اللبن الذي يرضعه الطفل منتسباً بتمامه إلى شخص
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٣٨
- واحد؛ فلو طلق الرجل زوجته و هي حامل أو بعد ولادتها منه فتزوجت شخصاً آخر و حملت منه، و قبل أن تضع حملها أرضعت طفلاً بلبن ولادتها السابقة من زوجها الأول ثمان رضعات- مثلاً-، و أكملت بعد وضعها لحملها بلبن ولادتها الثانية من زوجها الأخير بسبع رضعات، لم يكن هذا الرضاع مؤثراً.
- و يعتبر- أيضاً- وحدة المرضعة؛ فلو كان لرجل واحد زوجتان ولدتا منه فارتضع الطفل من إحداهما سبع رضعات و من الآخر ثمان

رضعات - مثلاً - لم يكن لرضاعه أثر.

٦- عدم قذف الطفل للحليب بالتقيؤ لمرض و نحوه، فلو قاءه وجب الاحتياط؛ بعدم ترتيب الأثر على الرضاع من جهة النظر إلى ما لا يحل لغير المحارم، و ترتيب الأثر عليه من جهة ترك الازدواج.

٧- بلوغ الرضاع درجة معينة؛ تحدّد من حيث الأثر بما أنبت اللحم و شدّ العظم، و من حيث العدد بما بلغ خمس عشرة رضعة، و هل تكفى عشر رضعات - أيضاً - فى التحريم إذا لم يفصل بين الرضعات شىء آخر حتى الطعام؟ فيه إشكال. و الأحوط و جوباً ترك تزويج المحارم رضاعاً، و ترك النظر إليها كذلك. و تحدّد من حيث الزمان بما استمرّ ارتضاع الطفل من المرأة يوماً و ليلة. و يلاحظ فى التقدير الزمانى أن يكون ما يرتضعه الطفل من المرضعة هو غذاؤه الوحيد طيلة المدّة المقرّرة، فلا يتناول طعاماً آخر، أو

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣٣٩

لبناً من مرضعة أخرى، و لا بأس بتناول الماء أو الدواء أو الشىء اليسير من الأكل بدرجة لا يصدق عليه الغذاء عرفاً. كما يلاحظ فى التقدير الكمى توالى الرضعات الخمس عشرة؛ بأن لا يفصل بينها رضاع من امرأة أخرى، و أن تكون كلّ واحدة منها رضعة كاملة تروى الصبى، فلا تندرج الرضعة الناقصة فى العدد، كما لا تعتبر الرضعات الناقصة المتعدّدة بمثابة رضعة كاملة. نعم إذا التقم الصبى الشدى ثم رفضه - لا - بقصد الإعراض عنه، بل لغرض التنفّس و نحوه - ثم عاد إليه، اعتبر عوده استمراراً للرضعة، و كان الكلّ رضعة واحدة كاملة.

٨- عدم تجاوز الرضيع للحولين، فلو رضع أو أكمل بعد ذلك لم يؤثّر شيئاً. و أما المرضعة؛ فلا يلزم فى تأثير إرضاعها أن يكون دون الحولين من ولادتها.

(مسألة ١٠٣٢): إذا أرضعت امرأة صبيّاً رضاعاً كاملاً، ثم طلقها زوجها، و تزوّجت من آخر، و ولدت له و تجدد لديها اللبن - لأجل ذلك - فأرضعت به صبيّاً رضاعاً كاملاً، لم تحرم هذه الصبيّة على ذلك الصبى، لاختلاف اللبنين من ناحية تعدّد الزوج، و أما إذا ولدت المرأة مرتين لزوج واحد و أرضعت فى كلّ مرّة واحداً منهما، أصبح الطفلان أخوين، و حرم أحدهما على الآخر، كما حرما على المرضعة و زوجها، و كذلك الحال إذا كان للرجل زوجتان ولدتا منه، و أرضعت كلّ منهما واحداً منهما، فإن أحد الطفلين يحرم على الآخر كما يحرمان على المرضعتين و زوجها،

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣٤٠

فاللازم - إذن - فى حرمة أحد الطفلين على الآخر بالرضاعة وحدة الرجل المنتسب إليه اللبن الذى ارتضعا منه، سواء اتحدت المرضعة أم تعددت.

نعم يعتبر أن يكون تمام الرضاع المحرّم من امرأة واحدة، كما تقدّم فى المسألة السابقة.

(مسألة ١٠٣٣): إذا حرم أحد الطفلين على الآخر بسبب ارتضاعهما من لبن منتسب إلى رجل واحد، لم يؤدّ ذلك إلى حرمة إخوة أحدهما على إخوة الآخر، و لا إلى حرمة الأخوة على المرضعة.

(مسألة ١٠٣٤): لا - يجوز التزويج بنت أخى الزوجة و بنت أختها من الرضاعة إلّا برضاها، كما لا يجوز التزويج بهما من النسب إلّا برضاها، فإنّ الرضاع بمنزلة النسب، و كذلك الأخت الرضاعيّة بمنزلة الأخت النسبيّة؛ فلا يجوز الجمع بين الأختين الرضاعيّتين، فلو عقد على إحدهما لم يجز عقده على الأخرى، و لو عقد عليهما معاً فى زمان واحد تخير بينهما.

و يجب على من ارتكب فاحشة اللواط بغلام ترك الزواج من بنته، و أمه، و أخته الرضاعيّات - أيضاً - كما كان هو الحال فى النسبيّات.

(مسألة ١٠٣٥): لا - تحرم المرأة على زوجها فيما إذا أرضعت من أقربائها - أخاها أو أولاد أخيها، أو أختها أو أولاد أختها، أو عمّها أو

خالها أو أولادهما، أو عمّتها أو خالتها أو أولادهما-، وكذلك لا- تحرم المرأة على زوجها فيما إذا أرضعت من أقربائه- أخاه أو أخته، أو عمّه أو عمّته، أو خاله أو خالته، أو ولد بنته من زوجته الأخرى، أو ولد أخته- وإن كان

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤١

الأولى الاحتياط في جميع هذه الصور.

(مسألة ١٠٣٦): لا- تحرم على الرجل امرأة أرضعت طفل عمّته أو طفل خالته، وإن كان الأحوط ترك الزواج منها، كما لا تحرم عليه زوجته إذا ارتضع ابن عمّها من زوجة أخرى له.

(مسألة ١٠٣٧): لا توارث في الرضاع فيما يتوارث به من النسب.

الرضاع و آدابه

(مسألة ١٠٣٨): الامّ أحقّ بإرضاع ولدها من غيرها؛ فليس للأب تعيين غيرها لإرضاع الولد إلا إذا طالبت بأجرة و كانت غيرها تقبل الإرضاع بأجرة أقلّ أو بدون أجرة.

و يحسن بالامّ أن لا تأخذ الأجرة على إرضاع ولدها، كما ينبغي للأب أن يعطيها أجراً على ذلك و إن لم تطالبه.

(مسألة ١٠٣٩): يستحبّ اختيار المرضعة المؤمنة الاثنى عشرية العفيفة الوضيئة، الحميدة في خلقها و خلقها، و يكره استرضاع المرأة الناقصة في عقلها، و سيئة الخلق و كريهة الوجه و غير الاثنى عشرية، كما يكره استرضاع الزانية من اللبن الحاصل بالزنا.

(مسألة ١٠٤٠): يستحبّ إرضاع الولد حولين كاملين إذا أمكن ذلك.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤٢

مسائل متفرقة في الرضاع

(مسألة ١٠٤١): يستحبّ منع النساء من الاسترسال في إرضاع الأطفال دون تحفظ، خوفاً من حصول الزواج بينهم بدون التفات إلى العلاقة الرضاعية.

(مسألة ١٠٤٢): يستحبّ للمنتسبين بالرضاع احترام بعضهم بعضاً، فإنّ الرضاع لحمه كلحمه النسب.

(مسألة ١٠٤٣): لا- يجوز للزوجة إرضاع ولد الغير إذا زاحم ذلك حقّ زوجها ما لم يأذن زوجها لها في إرضاعه، كما لا يجوز لها إرضاع ضرّتها الصغيرة، لأنّه يؤدّي إلى حرمتها على زوجها، إذ تصبح أمّ زوجته الصغيرة، و إلى حرمة الصغيرة إذا كانت المرضعة مدخولاً بها، أو كان الرضاع بلبن زوجها.

(مسألة ١٠٤٤): يمكن لأحد الأَخوين أن يجعل نفسه محرماً على زوجة الآخر عن طريق الرضاع، فيباح له النظر إليها، و ذلك بأن يتزوَّج طفلة، ثمّ ترضع من زوجة أخيه، فتكون المرضعة أمّ زوجته، و بذلك تدرج في محارمه و يجوز النظر إليها.

(مسألة ١٠٤٥): إذا اعترف الرجل بحرمة امرأة أجنبية عليه بسبب الرضاع، و كان اعترافه معقولاً، لم يجز له أن يتزوَّجها، و إذا ادّعى حرمة المرأة عليه- بعد عقد عليها- و صدّفته المرأة بطل العقد، و ثبت لها مهر

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤٣

المثل إذا كان قد دخل بها و لم تكن عالمة بالحرمة وقتئذٍ. و أما إذا لم يكن قد دخل بها، أو كان قد دخل بها مع علمها بالحرمة، فلا مهر لها، و نظير اعتراف الرجل بحرمة المرأة اعتراف المرأة بحرمة رجل عليها قبل العقد أو بعده، فيجرى فيه التفصيل الآنف الذكر.

(مسألة ١٠٤٦): يثبت الرضاع المحرّم بأمرين:

الأوّل: إخبار جماعة يوجب الاطمئنان بوقوعه.

الثاني: شهادة البينة العادلة على وقوع الرضاع المحرم بالتفصيل المتقدم، كأن تشهد على خمس عشرة رضة متواليه و نحو ذلك، و تحصل البينة بشهادة رجلين، أو رجل مع امرأتين، أو نساء أربع.

(مسألة ١٠٤٧): إذا لم يعلم بوقوع الرضاع أو كماله حكم بعدمه، و إن كان الاحتياط مع الظن بوقوعه كاملاً- بل مع احتمالها أيضاً- أحسن.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤٤

الطلاق و أحكامه

إشارة

(مسألة ١٠٤٨): يشترط في المطلق أمور:

- ١- البلوغ؛ فلا يصح طلاق الصبي.
 - ٢- العقل؛ فلا يصح طلاق المجنون و من فقد عقله بإغماء أو شرب مسكر و نحوهما.
 - ٣- الاختيار؛ فلا يصح طلاق المكره و المجبور.
 - ٤- قصد الفراق حقيقة بالصيغة؛ فلا يصح الطلاق إذا صدرت الصيغة حال النوم أو هزلاً أو سهواً أو نحو ذلك.
- (مسألة ١٠٤٩): لا يجوز الطلاق ما لم تكن المطلقة طاهرة من الحيض و النفاس. و يستثنى من ذلك موارد:
- الأول: أن لا يكون الزوج قد دخل بزوجه.

الثاني: أن تكون الزوجة مستبينة الحمل؛ فإن لم يستبين حملها و طلقها زوجها- و هي حائض- ثم علم أنها كانت حاملاً- وقتئذٍ- و جب عليه أن يطلقها ثانياً على الأحوط.

الثالث: أن يكون الزوج غائباً أو محبوساً، و لم يتمكن من استعلام حال زوجته، فيصح منه الطلاق و إن وقع حال حيضها، و أما إذا تمكن الغائب أو المحبوس من استعلام الحال- من جهة العلم بعادتها، أو ببعض

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤٥

الأمارات الشرعية- لم يجوز له طلاقها ما لم تمض مدة يعلم فيها بالظهر، و كذلك إذا سافر الزوج و ترك زوجته- و هي حائض- فإنه لا يجوز له أن يطلقها ما لم تمض مدة حيضها، و اذا طلق الزوج زوجته في غير هذه الصور- و هي حائض- لم يجوز الطلاق. و إن طلقها باعتقاد أنها حائض و بانت طاهرة صح الطلاق.

(مسألة ١٠٥٠): كما لا يجوز طلاق المرأة في الحيض و النفاس كذلك لا يجوز طلاقها في طهر قاربها فيه، فلو قاربها في طهر لزمه الانتظار حتى تحيض و تطهر، ثم يطلقها بدون موقعة، و لو سافر عنها و جب عليه الانتظار مدة تنتقل فيها المرأة- عادة- إلى طهر جديد، على أن لا يقل انتظاره عن شهر على الأحوط. و يستثنى من ذلك الصغيرة و اليائسة، فإنه يجوز طلاقها في طهر الموقعة، و كذلك الحامل المستبين حملها؛ و لو طلقها- قبل ذلك- ثم ظهر أنها كانت حاملاً، و جب عليه طلاقها ثانياً على الأحوط.

و أما من لا تحيض- و هي في سن من تحيض- فلا يجوز طلاقها إذا واقعها الزوج إلا بعد أن يعتزل عنها ثلاثة أشهر.

(مسألة ١٠٥١): لا يقع الطلاق إلا بلفظ الطلاق بصيغة عربية، و في محضر عدلين ذكرين يسمعان الإنشاء، فيقول الزوج مثلاً: (زوجتي فلانة طالق)، أو يخاطب زوجته و يقول: (أنت طالق) أو يقول و كيله:

(زوجه موكلي فلانة طالق)، و إذا كانت الزوجة معينة لم يلزم ذكر اسمها.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤٦

(مسألة ١٠٥٢): لا يصح طلاق المتمتع بها، بل فراقها يتحقق بانقضاء المدّة، أو بذله لها، بأن يقول الرجل: (وهبتك مدّة المتعة).
و لا يعتبر في صحّة البذل الإشهاد، و لا خلّوها من الحيض و النفاس.

عدّة الطلاق

(مسألة ١٠٥٣): لا- عدّة على الصغيرة التي لم تكمل التسع و إن دخل بها زوجها، و كذلك اليائسة، فيسمح لهما بالزواج بمجرد الطلاق، و كذلك من لم يدخل بها زوجها و إن كانت بالغة.
(مسألة ١٠٥٤): إذا طلق الرجل زوجته المدخول بها- بعد إكمال التسع و قبل بلوغها سنّ اليأس- وجبت عليها العدّة، و عدّة الحرّة- غير الحامل- ثلاثة أطهار، و يحسب الطهر الفاصل بين الطلاق و حيضها طهراً واحداً، فتتقضى عدّتها برؤية الدم الثالث.
(مسألة ١٠٥٥): المطلقة الحامل عدّتها مدّة حملها، فتتقضى بوضع الحمل تاماً أو سقطاً و لو كان بعد الطلاق بساعة.
(مسألة ١٠٥٦): إذا حملت باثنتين فانقضاء عدّتها بوضع الأخير منهما.
(مسألة ١٠٥٧): المطلقة- غير الحامل- إذا كانت لا- تحيض- و هي في سنّ من تحيض- عدّتها ثلاثة أشهر، فإذا طلقها- في أوّل الشهر-

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤٧

اعتدّت إلى ثلاثة أشهر هلالية، و إذا طلقها- في أثناء الشهر- اعتدّت بقيّة شهرها و شهرين هلاليين آخرين و مقداراً من الشهر الرابع تكمل به نقص الشهر الأوّل، فمن طلقت في غروب اليوم العشرين من شهر رجب- مثلاً، و كان الشهر تسعة و عشرين يوماً- وجب عليها أن تعتدّ إلى اليوم العشرين من شوال، و الأحوط لها أن تعتدّ إلى اليوم الواحد و العشرين منه ليكتمل بضمه إلى أيام العدّة من رجب ثلاثون يوماً.

(مسألة ١٠٥٨): عدّة المتمتع بها إذا كانت بالغة مدخولاً بها غير يائسة حيضتان كاملتان على الأحوط، و إن كانت لا تحيض لمرض و نحوه، فعدّتها خمسة و أربعون يوماً، و عدّة الحامل المتمتع بها أبعده الأجلين من وضع حملها و من مضى خمسة و أربعون يوماً على الأحوط.

(مسألة ١٠٥٩): ابتداء عدّة الطلاق من حين وقوعه، فلو طلقت المرأة- و هي لا- تعلم به- فعلمت به- و العدّة قد انقضت- جاز لها التزويج دون أن تنتظر مضى زمان ما، و إذا علمت بالطلاق- أثناء العدّة- أكملتها، و كذلك الحال في المتمتع بها.

عدّة الوفاة

(مسألة ١٠٦٠): إذا توفى الزوج وجبت على زوجته العدّة مهما كان عمر الزوجة. فتعتدّ الصغيرة و البالغة و اليائسة على السواء، من دون فرق بين الزوجة المنقطعة، و الدائمة، و المدخول بها، و غيرها. و يختلف مقدار

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤٨

العدّة تبعاً لوجود الحمل و عدمه، فإذا لم تكن الزوجة حاملاً اعتدّت أربعة أشهر و عشرة أيام، و إذا كانت حاملاً كانت عدّتها أبعده الأجلين من هذه المدّة و وضع الحمل، فتستمرّ الحامل في عدّتها إلى أن تضع ثم ترى؛ فإن كان قد مضى على وفاة زوجها- حين الوضع- أربعة أشهر و عشرة أيام فقد انتهت عدّتها، و إلّا استمرت في عدّتها إلى أن تكمل هذه المدّة.

و مبدأ عدّة الوفاة- فيما إذا كان الزوج غائباً أو في حكمه- من حين بلوغ خبر الموت إلى الزوجة على الأحوط، دون زمان الوفاة واقعاً، و كذا الحال في المجنونة و الصغيرة.

(مسألة ١٠٦١): كما يجب على الزوجة أن تعتدّ عند وفاة زوجها، كذلك يجب عليها- إذا كانت بالغة- الحداد بترك ما فيه زينة؛ من

الثياب، و الأدهان، و الطيب، فيحرم عليها لبس الأحمر و الأصفر، و الحلي، و التزيين بالكحل و الطيب و الخضاب، و ما إلى ذلك مما يُعدّ زينةً تزيّن به الزوجات لأزواجهنّ.

(مسألة ١٠٦٢): إذا غاب الزوج عن زوجته، و بعد ذلك تأكّدت الزوجة -لقرائن خاصية- على موت زوجها في غيبته، كان لها أن تتزوج بآخر بعد انتهاء عدتها، فلو تزوّجت شخصاً آخر، ثمّ ظهر أنّ زوجها الأول مات بعد زواجها من الثاني و جب عليها الانفصال من زوجها الثاني، فإذا كانت حاملاً فالأحوط أن تعتدّ منه عدّة الطلاق إلى أن تضع حملها، ثمّ تعتدّ أربعة أشهر و عشرًا عدّة الوفاة لزوجها الأول، و أما إذا لم تكن حاملاً، فتعتدّ أولًا عدّة الوفاة للزوج الأول، ثمّ تعتدّ عدّة الطلاق للثاني.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٤٩

(مسألة ١٠٦٣): إذا ادّعت المرأة انقضاء عدتها قبلت دعواها بشرطين:

الأول: أن لا تكون المرأة مظنة التهمة على الأحوط.

الثاني: أن يمضي زمان من الطلاق أو من موت الزوج بحيث يمكن أن تنقضي العدة فيه.

الطلاق البائن و الرجعي

اشاره

(مسألة ١٠٦٤): الطلاق البائن: ما ليس للزوج بعده الرجوع إلى الزوجة إلّا بعقد جديد، و هو ستّة:

١- طلاق الصغيرة التي لم تبلغ التسع.

٢- طلاق اليائسة.

٣- الطلاق قبل الدخول.

٤- الطلاق الذي سبقه طلاقان.

٥- طلاق الخلع و المبارأة.

٦- طلاق الحاكم زوجة الممتنع عن الطلاق و عن الإنفاق عليها.

و ستمرّ عليك أحكام تلك الأقسام، و أما غير الأقسام المذكورة فهو طلاق رجعي؛ و هو الذي يحقّ للمطلّق -بعده- أن يراجع المطلّقة ما دامت في العدة.

(مسألة ١٠٦٥): تثبت النفقة و السكنى لذات العدة الرجعية في العدة،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٠

و الأحوط أن لا- تخرج من دارها إلّا في حاجة لازمة، كما يحرم على زوجها إخراجها من الدار التي كانت فيها عند الطلاق على الأحوط، إلّا أن تأتي بفاحشة مبيّنة، كما إذا كانت بذيئة اللسان، أو كانت تتردّد على الأجانب، أو يتردّدون عليها.

الرجعة و حكمها

(مسألة ١٠٦٦): الرجعة: عبارة عن ردّ المطلّقة الرجعية في زمان عدتها إلى نكاحها السابق. فلا رجعة في البائنة، و لا في الرجعية بعد انقضاء عدتها.

و تتحقّق الرجعة بأحد أمرين:

الأول: أن يتكلّم بكلام دالّ على إنشاء الرجوع، كقوله: راجعتك و نحوه ..

الثاني: أن يفعل فعلاً يقصد به الرجوع إليها.

و الظاهر تحقق الرجوع بالوطء وإن لم يقصد به الرجوع إليها.

(مسألة ١٠٦٧): لا- يعتبر الإشهاد في الرجعة، كما لا يعتبر فيها اطلاع الزوجة عليها، و عليه فلو رجع بها في نفسه من دون اطلاع أحد صحّت الرجعة، و عادت المرأة إلى نكاحها السابق.

(مسألة ١٠٦٨): إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعيّاً ثمّ صالحها على أن لا يرجع إليها بإزاء مالٍ أخذه منها صحّت المصالحة و لزمّت، و لكنّه مع

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥١

ذلك لو رجع إليها بعد المصالحة صحّ رجوعه.

(مسألة ١٠٦٩): لو طلق الرجل زوجته ثلاثاً مع تخلّل رجعتين أو عقدين جديدين في البين حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، و يعتبر في زوال التحريم بالنكاح الثاني أمور:

الأول: أن يكون العقد دائماً لا منقطعاً.

الثاني: أن يطأها؛ و الأحوط أن يكون الوطء في القبل.

الثالث: أن يفارقها الزوج الثاني بموت أو طلاق.

الرابع: انقضاء عدّتها من الزوج الثاني.

الخامس: أن يكون الزوج الثاني بالغاً على الأحوط. فلا اعتبار بنكاح غير البالغ.

الطلاق الخلعى

(مسألة ١٠٧٠): الخلع: هو الطلاق بفديّة من الزوجة الكارهة لزوجها.

(مسألة ١٠٧١): صيغته الخلع أن يقول الزوج- بعد أن تقول الزوجة لزوجها: بذلت لك مهرى على أن تخلعنى -: (زوجتى فلانة خالعتها على ما بذلت)، و الأحوط استحباباً أن يعقبه بكلمة: (هى طالق). و إذا كانت الزوجة معيّنة لم يلزم ذكر اسمها، لا فى الخلع و لا فى المباراة. و يجوز أن يكون المبدول غير المهر.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٢

(مسألة ١٠٧٢): إذا وكلت المرأة أحداً فى بذل مهرها لزوجها، و وكله زوجها- أيضاً- فى طلاقها قال الوكيل: (عن موكلتى فلانة بذلت مهرها لموكلتى فلان ليخلعها عليه)، و يعقبه فوراً بقوله: (زوجة موكلتى خالعتها على ما بذلت هى طالق).

و لو وكلت الزوجة شخصاً فى بذل شىء آخر- غير المهر- لزوجها يذكره الوكيل مكان كلمة المهر، مثلاً إذا كان المبدول مائة دينار قال الوكيل (عن موكلتى بذلت مائة دينار لموكلتى فلان ليخلعها عليه) ثمّ يعقبه بما تقدّم.

المباراة و حكمها

المباراة: هى طلاق الزوج الكاره لزوجته بفديّة من الزوجة الكارهة لزوجها. فالكراهة فى المباراة تكون من الطرفين.

(مسألة ١٠٧٣): صيغته المباراة أن يقول الزوج: (بارأت زوجتى فلانة على مهرها فهى طالق) على الأحوط. و لو وكل غيره فى ذلك قال الوكيل:

(بارأت زوجة موكلتى فلانة على مهرها) أو (بمهرها) بدل جملة: (على مهرها). و إذا كانت المرأة معيّنة لم يلزم ذكر اسمها كما عرفته فى الخلع.

(مسألة ١٠٧٤): تعتبر العريئة الصحيحة في صبغة الخلع و المبرأة.

نعم لا تعتبر العريئة في بذل الزوجة مالها للزوج ليطلقها، بل يقع ذلك بكل لغة مفيدة للمعنى المقصود.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٣

(مسألة ١٠٧٥): لو رجعت الزوجة عن بذلها في عدة الخلع و المبرأة جاز للزوج أيضاً أن يرجع إليها، فينقلب الطلاق البائن رجعيًا.

(مسألة ١٠٧٦): يعتبر في المبرأة أن لا يكون المبدول أكثر من المهر، و لا بأس بزيادته في الخلع.

مسائل متفرقة في الطلاق

(مسألة ١٠٧٧): إذا وطأ الرجل امرأة شبهة باعتقاد أنها زوجته اعتدت عدة الطلاق - على التفصيل المتقدم - سواء علمت المرأة بكون الرجل أجنبيًا أم لم تعلم به.

(مسألة ١٠٧٨): إذا زنى بامرأة - مع العلم بكونها أجنبيّة - لم تجب عليها العدة، سواء علمت بكون الرجل أجنبيًا أم لم تعلم به، و لكن الأحوط لزومًا أن لا يتزوج بها الزاني إلا بعد استبرائها بحيضة.

(مسألة ١٠٧٩): إذا خدع الرجل ذات بعل ففارقت زوجها بطلاق و تزوج بها، صحّ الطلاق و الزواج، غير أنّهما ارتكبا معصية كبيرة.

(مسألة ١٠٨٠): لو اشترطت الزوجة على زوجها في عقد الزواج أن يكون اختيار الطلاق بيدها - مطلقًا، أو إذا سافر، أو إذا لم ينفق عليها - بطل الشرط، و أما إذا اشترطت عليه أن تكون و كيله عنه في طلاق نفسها - مطلقًا، أو إذا سافر، أو إذا لم ينفق عليها - صحّ الشرط، و صحّ طلاقها حينئذٍ.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٤

(مسألة ١٠٨١): إذا غاب الزوج و لم يظهر له أثر، و لم يُعلم موته و لا حياته؛ جاز لزوجته أن ترفع أمرها إلى المجتهد العادل فتعمل بما يقرّره.

(مسألة ١٠٨٢): طلاق زوجة المجنون بيد أبيه و جدّه لأبيه.

(مسألة ١٠٨٣): إذا زوجَ الطفل أبوه أو جدّه من أبيه بعقد انقطاع جاز لهما بذل مدة زوجته مع المصلحة، و لو كانت المدة تزيد على زمان صباه؛ كما إذا كان عمر الصبي أربع عشرة سنة، و كانت مدة المتعة سنتين مثلاً. و ليس لهما تطليق زوجته الدائمة.

(مسألة ١٠٨٤): لو اعتقد الرجل بعدالة رجلين و طلق زوجته عندهما؛ جاز لغيره تزويجها بعد انقضاء عدتها، و إن لم يحرز هو عدالة الشاهدين. نعم الأحوط استحباباً أن لا يتزوجها بنفسه، و لا يتصدى لتزويجها للغير ما لم يحرز عدالتهما.

(مسألة ١٠٨٥): إذا طلق الرجل زوجته دون أن تعلم به، و أنفق عليها على النهج الذي كان ينفق عليها قبل طلاقها و أخبرها به بعد مدة طويلة و أثبت ذلك، جاز له أن يسترد ما بقي عندها مما هيأه لمعيشتها من المأكل أو غيره.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٥

أحكام الغصب

الغصب: هو استيلاء الإنسان عدواناً على مال الغير أو حقه.

قمي، سيد محمد حسيني روحاني، المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، در يك جلد، شركة مكتبة الألفين، كويت، اول،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)؛ ص: ٣٥٥

و هو من كبائٍ المحرّمات، و يؤاخذ فاعله يوم القيامة بأشدّ العذاب، و عن النبي الأكرم صلى الله عليه و آله: «من غصب شبراً من الأرض طوّفه الله من سبع أرضين يوم القيامة».

(مسألة ١٠٨٦): من الغصب منع الناس عن الانتفاع بالأوقاف العامّة- كالمساجد و المدارس و القناطر و نحوها-، و كذا الحال فيما إذا اتخذ أحد مكاناً في المسجد للصلاة أو غيرها، فإنّ منعه عن الانتفاع به من الغصب الحرام.

(مسألة ١٠٨٧): لا يجوز للراهن أن يأخذ من المرتهن رهنه قبل أن يوفى له دينه، لأنّه وثيقه للدين، فلو أخذه منه قبل ذلك- من دون رضاه- فقد غصب حقّه.

(مسألة ١٠٨٨): إذا غصبت العين المرهونة، فلكلّ من الراهن و المرتهن مطالبتها من الغاصب، و إن أخذ منه بدلها لأجل تلف العين، فعلى المشهور هو- أيضاً- يكون رهناً.

(مسألة ١٠٨٩): يجب على الغاصب ردّ المغصوب إلى مالكه، كما يجب عليه ردّ عوضه إليه على تقدير تلفه.

(مسألة ١٠٩٠): منافع المغصوب- كالولد و اللبن و نحوهما- ملك

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٦

لمالكه، و كذلك أجره الدار التي غصبها، فإنّه لا بد من دفعها إلى مالكها و إن لم يسكنها الغاصب قطّ.

(مسألة ١٠٩١): المال المغصوب من الصبي أو المجنون يُردّ إلى وليّهما، و مع التلف يُردّ عوضه.

(مسألة ١٠٩٢): إذا كان الغاصب شخصين معاً ضمن كلّ منهما نصف المغصوب و إن كان كلّ منهما متمكناً من غصب المال بتمامه.

(مسألة ١٠٩٣): لو اختلط المغصوب بغيره- كما إذا غصب الحنطة و مزجها بالشعير- فمع التمكّن من تمييزه يجب على الغاصب أن يميّزه و يرده إلى مالكه.

(مسألة ١٠٩٤): إذا غصب قلادة- مثلاً- فكسرها و جب ردها إلى مالكها، و عليه أجره صياغتها، و لو طلب الغاصب أن يصوغها ثانياً كما كانت سابقاً- فراراً عن أجره الصياغة- لم يجب على المالك القبول، كما أن المالك ليس له إجبار الغاصب بالصياغة و إرجاع المغصوب إلى حالته الأولى.

(مسألة ١٠٩٥): لو تصرف الغاصب في العين المغصوبة بما تزيد به قيمتها- كما إذا غصب ذهباً فصاغه قرطاً أو قلادة- و طلب المالك ردها إليه بتلك الحالة و جب ردها إليه، و لا- شيء له بإزاء عمله، بل ليس له إرجاعها إلى حالتها السابقة من دون إذن مالكها، فلو أرجعها إلى ما كانت عليه سابقاً- من دون إذنه- ضمن للمالك أجره صياغتها.

(مسألة ١٠٩٦): لو تصرف الغاصب في العين المغصوبة بما تزيد به

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٧

قيمتها عمّا قبل، و طلب المالك إرجاعها إلى حالتها السابقة و جب، و لو نقصت قيمتها الأولى بذلك ضمن أرش النقصان، فالذهب الذي صاغه قرطاً إذا طلب المالك إعادته إلى ما كان عليه سابقاً، فأعاده الغاصب على ما كان عليه فنقصت قيمته ضمن النقص.

(مسألة ١٠٩٧): لو غصب أرضاً فغرسها أو زرعها فالغرس و الزرع و نموّهما للغاصب، و عليه إزالتهما فوراً و إن تضرّر بذلك، إلّا إذا رضى المالك بالبقاء، كما أنّ عليه- أيضاً- طمّ الحفر، و أجره الأرض ما دامت مشغولة بهما، و لو حدث نقص في قيمة الأرض بقلعهما و جب عليه أرش النقصان، و ليس له إجبار المالك على بيع الأرض منه أو إجارتها إياه، كما أنّ المالك لو بذل قيمة الغرس و الزرع لم تجب على الغاصب إجابته.

(مسألة ١٠٩٨): إذا رضى المالك ببقاء غرس الغاصب أو زرعه في أرضه بعوض لم يجب على الغاصب قلعهما، و لكن لزمته أجره

الأرض من لدن غضبها إلى زمان رضا المالك بالبقاء.

(مسألة ١٠٩٩): إذا تلف المغصوب- و كان قيمياً؛ بأن اختلفت أفراده في القيمة السوقية، من جهة الخصوصيات الشخصية- كالبقر و الغنم و نحوهما- و جب ردّ قيمته إن لم يكن هناك تفاوت في القيمة السوقية بحسب الأزمنة، و مع التفاوت فالأحوط و جوباً أن يدفع إلى المالك أعلى القيم من زمان الغصب إلى زمان التلف.

(مسألة ١١٠٠): المغصوب التالف إذا كان مثلياً- بأن لم تختلف أفراده في القيمة من جهة الخصوصيات الشخصية- كالحنطة و الشعير المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٨

و نحوهما- و جب أيضاً ردّ قيمته، و الأحوط و جوباً أن يدفع إلى المالك أعلى القيم من زمان الغصب إلى زمان التلف.

(مسألة ١١٠١): لو غصب قيمياً فتلف و لم تتفاوت قيمته السوقية في زمانى الغصب و التلف، إلا أنه حصل فيه ما يوجب ارتفاع قيمته، كما إذا كان الحيوان مهزولاً حين غضبه ثم سمن، فإنه يضمن قيمته حال سمنه.

(مسألة ١١٠٢): إذا غصبت العين من مالكة، ثم غضبها الآخر من الغاصب، ثم تلفت، فللمالك مطالبه أى منهما بقيمتها، كما أن له مطالبه كل منهما بمقدار من العوض.

ثم إنه إذا أخذ العوض من الغاصب الأول فلأول مطالبه الغاصب الثاني بما غرمه للمالك، و أما إذا أخذ العوض من الغاصب الثاني، فليس له أن يرجع إلى الأول بما دفعه إلى المالك.

(مسألة ١١٠٣): إذا بطلت المعاملة لفقدائها شرطاً من شروطها- كما إذا باع ما يباع بالوزن من دون وزن- فإن رضى البائع و المشتري بتصرّف كل منهما في مال الآخر- مع قطع النظر عن صحّة المعاملة- فهو، و إلا فما في يد كل منهما من مال صاحبه كالمغصوب؛ يجب ردّه إلى مالكة، فلو تلف تحت يده و جب ردّ عوضه، سواء أعلم ببطلان المعاملة أم لم يعلم.

(مسألة ١١٠٤): المقبوض بالسوم و ما يبقيه المشتري عنده ليتروى في شرائه، إذا تلف ضمن للبائع قيمته.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٥٩

أحكام اللقطة

اللقطة: و هى المال المأخوذ المعثور عليه بعد ضياعه من مالكة.

(مسألة ١١٠٥): إذا لم تكن للمال الملتقط علامة يُعرف بها. و بلغت قيمته درهماً (١٢/٦) حمصه من الفضة المسكوكة) فالأحوط أن يتصدّق به عن مالكة، و إن كان الأظهر جواز تملك الملتقط له.

(مسألة ١١٠٦): إذا كانت قيمة اللقطة دون الدرهم، فإن علم مالكة- و لم يعلم رضا- لم يجز أخذها من دون إجازته، و أما إذا لم يعلم مالكة فللملتقط أخذها بنية التملك، ثم إذا ظهر مالكة لزم دفعها إليه، و إن كانت تالفه لم يضمن.

(مسألة ١١٠٧): اللقطة إذا كانت لها علامة يمكن الوصول بها إلى مالكة، و بلغت قيمتها درهماً، و جب تعريفها في مجامع الناس سنه كاملة من يوم الالتقاط، سواء أ كان مالكة مسلماً أم كافراً ذمياً، هذا فيما إذا أمكن التعريف، و أما فيما لا يمكن فيه التعريف- لأجل أن مالكة قد سافر إلى البلاد البعيدة التى لا يمكن الوصول إليها، أو لأجل أن الملتقط يخاف من التهمة و الخطر إن عرّف بها، أو لأجل أن المال الملتقط لا علامة له، ففى جميع ذلك- يسقط التعريف، و يجب التصدّق بها على الأحوط.

(مسألة ١١٠٨): لا تعتبر المباشرة فى التعريف بل للملتقط الاستنابة فيه مع الاطمئنان بوقوعه.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٦٠

(مسألة ١١٠٩): إذا عرّف اللقطة سنه و لم يظهر مالكة؛ فإن كانت اللقطة فى الحرم- أى حرم مكة زادها الله شرفاً- و جب عليه أن يتصدّق بها عن مالكة على الأحوط، و أما إذا كانت فى غير الحرم فللملتقط أن يملكها، أو يحفظها لمالكة، أو يتصدّق بها عن

مالكها، والأولى هو الأخير.

(مسألة ١١١٠): لو عَزَفَ اللقطة سنةً و لم يظفر بمالكها، فتلفت ثم ظفر به، فإن كان قد تحفظ بها لمالكها، و لم يتعد في حفظها، و لم يفرط لم يضمن، و إن كان تملكها ضمنها لمالكه، و إن كان تصدق بها عن صاحبها كان المالك بالخيار بين أن يرضى بالتصدق و أن يطالبه بديلها.

(مسألة ١١١١): لو لم يُعَرَّفَ اللقطة - عمدًا - عصى، و لا يسقط عنه وجوبه، فيجب تعريفها بعد العصيان أيضاً.

(مسألة ١١١٢): إذا كان الملتقط صبيًّا فللولي أن يتصدى لتعريف اللقطة و تملكها له بعد ذلك أو قبله، أو التصدق بها عن مالكها على اختلاف الموارد.

(مسألة ١١١٣): إذا يئس اللاقط من الظفر بمالك اللقطة - قبل تمام السنة - ففي جواز التملك، أو التصدق بها إشكال.

(مسألة ١١١٤): لو تلفت اللقطة قبل تمام السنة، فإن لم يتعد في حفظها، و لم يفرط، لم يكن عليه شيء، و إلّا و جب ردّ عوضها إلى مالكها.

(مسألة ١١١٥): اللقطة ذات العلامة البالغة قيمتها درهماً إذا علم أن مالكها لا يوجد بتعريفها، جاز من اليوم الأول أن يتصدق بها عن مالكها،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٦١

و لا ينتظر بها حتى تمضى سنة.

(مسألة ١١١٦): لو وجد مالاً، و حسب أنه له فأخذه، ثم ظهر أنه للغير فهو لقطه يجب تعريفه سنة كاملة على الأحوط.

(مسألة ١١١٧): لا يعتبر في التعريف ذكر صفات المال الملتقط و جنسه، بل يكفي أن يقال: من ضاع له شيء أو مال.

(مسألة ١١١٨): لو ادعى اللقطة أحد؛ سئل عن أوصافها و علاماتها، فإذا توافقت الصفات و العلامات التي ذكرها مع الخصوصيات الموجودة فيها، و حصل الاطمئنان بأنها له - كما هو الغالب - أعطيت له، و لا يعتبر أن يذكر الأوصاف التي لا يلتفت إليها المالك غالباً.

(مسألة ١١١٩): اللقطة البالغة قيمتها درهماً؛ إذا ترك اللاقط تعريفها، و وضعها في مجامع الناس - كالمسجد، و الزقاق - فأخذها شخص آخر، أو تلفت، ضمنها ملتقطها.

(مسألة ١١٢٠): لو كانت اللقطة مما يفسد بالبقاء، جاز لللاقط أن يقومها على نفسه و يتصرف فيها بما شاء، و يبقى الثمن في ذمته للمالك، كما يجوز له أن يبيعها من غيره، و الأحوط أن يكون بإجازة من الحاكم الشرعي أو وكيله إن أمكنت، و يحفظ ثمنها لمالكها، و لا يسقط التعريف عنه على الأحوط، بل يُعَرَّفَ بها سنة؛ فإن وجد صاحبها دفع إليه الثمن، و إلّا جاز تملكه أو التصديق به عنه مع الضمان فيهما، أو الإبقاء عنده أمانة بلا ضمان.

(مسألة ١١٢١): لا تبطل الصلاة باستصحاب اللقطة حالها إذا كان من

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٦٢

قصده الظفر بمالكها و دفعها إليه.

(مسألة ١١٢٢): لو تبدل حذائه بحذاء غيره جاز له أن يملكه إذا علم أن الموجود لمن أخذ ماله، و أنه راض بالمبادلة، و كذلك الحال فيما إذا علم أنه أخذ ماله عدواناً و ظلماً بشرط أن لا تزيد قيمة المتروك عن قيمة المأخوذ، و إلّا فالزيادة من المجهول مالكة، يترتب عليها ما كان يترتب عليه، و أما في غير الصورتين المذكورتين فالمتروك مجهول المالك، و حكمه حكمه.

(مسألة ١١٢٣): يجب الفحص عن المالك فيما جهل مالكة، و هو كل مال لم يعلم مالكة و لم يصدق عليه عنوان اللقطة، و بعد اليأس عن الظفر به يتصدق به، و الأحوط أن يكون التصديق بإجازة من الحاكم الشرعي، و لا يضمنه المتصدق إذا وجد مالكة بعد ذلك.

(مسألة ١١٢٤): إذا وجد حيوان في غير العمران - كالبرارى و الجبال و الآجام و الفلوات و نحوها من المواضع الخالية من السكّان - فإن كان الحيوان يحفظ نفسه و يمتنع عن السباع لكبر جثته أو سرعة عِدوه، أو قوته - كالبعير و الفرس و الجاموس و الثور و نحوها - لم يجز أخذه - سواء أ كان فى كلاء و ماء أم لم يكن فيهما - إذا كان صحيحاً يقوى على السعى إليهما، فإن أخذه الواجد حينئذ كان آثماً و ضامناً له، و تجب عليه نفقته، و لا يرجع بها على المالك، و إذا استوفى شيئاً من نمائه - كلبنه و صوفه - كان عليه قيمته، و إذا ركه أو حمّله حملاً كان عليه أجرته، و لا تبرأ ذمته من ضمانه إلّا بدفعه إلى مالكه. نعم إذا يئس من الوصول إليه و معرفته المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣٦٣

تصدّق به عنه بإذن الحاكم الشرعى.

و إن كان الحيوان لا يقوى على الامتناع من السباع جاز أخذه - كالشاة و أطفال الإبل و البقر و الخيل و الحمير و نحوها - فإن أخذه عزّفه فى موضع الالتقاط، و الأحوط أن يُعرّفه فى ما حول موضع الالتقاط أيضاً، فإن لم يعرف المالك جاز له تملكه و التصرف فيه بالأكل و البيع، و المشهور أنّه يضمّنه حينئذ بقيمته، لكن الظاهر أنّ الضمان مشروط بمطالبة المالك، فإذا جاء صاحبه و طالبه وجب عليه دفع القيمة، و جاز له أيضاً إبقاؤها عنده إلى أن يعرف صاحبها، و لا ضمان عليه حينئذ.

(مسألة ١١٢٥): صاحب الحيوان إذا تركه فى الطريق؛ فإن كان قد عرض عنه جاز لكلّ أحد تملكه - كالمباحات الأصلية - و لا ضمان على الآخذ، و إذا تركه عن جهد و كلل - بحيث لا يقدر أن يبقّى عنده و لا يقدر أن يأخذ معه - فإذا كان الموضع الذى تركه فيه لا يقدر الحيوان على التعيش فيه لأنّه لا ماء فيه و لا كلاء، و لا يقوى الحيوان فيه على السعى إليهما جاز لكلّ أحد أخذه و تملكه؛ و أما إذا كان الحيوان يقدر فيه على التعيش لم يجز لأحد أخذه و لا تملكه، فمن أخذه كان ضامناً له، و كذا إذا تركه عن جهد و كان ناوياً للرجوع إليه قبل ورود الخطر عليه.

(مسألة ١١٢٦): إذا وجد الحيوان فى العمران - و هى: المواضع المسكونة التى يكون الحيوان مأموناً فيها، كالبلاد و القرى و ما حولها ممّا يتعارف وصول الحيوان منها إليه - لم يجز له أخذه، و من أخذه ضمّنه، و يجب عليه التعريف، و يبقى فى يده مضموناً إلى أن يؤدّيه إلى مالكه، فإن

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣٦٤

يئس منه تصدّق به بإذن الحاكم الشرعى، نعم إذا كان غير مأمون من التلف عادة - لبعض الطوائى - لم يبعد جريان حكم غير العمران عليه؛ من جواز تملكه بعد التعريف، و من ضمانه له عند المطالبة كما سبق.

(مسألة ١١٢٧): إذا دخلت الدجاجة أو السخلة فى دار إنسان لا يجوز له أخذها، و يجوز إخراجها من الدار إذا لم تكن فى معرض التلف، و ليس عليه شيء إذا لم يكن قد أخذها، أما إذا أخذها فالأحوط جريان حكم اللقطة عليها.

(مسألة ١١٢٨): إذا احتاجت الضالة إلى النفقة؛ فإن وجد متبرّع بها أنفق عليها، و إلّا أنفق عليها من ماله و رجع بها على المالك.

(مسألة ١١٢٩): إذا كان للضالة نماء أو منفعة و استوفاه الآخذ كان ذلك بدل ما أنفق عليها، و لكن لا بدّ أن يكون ذلك بحساب القيمة على الأقوى.

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣٦٥

أحكام الذبابة

إشارة

(مسألة ١١٣٠): الحيوان المحلّل لحمه - وحشياً كان أم أهلياً - إذا ذبح على الترتيب الآتى فى هذا الباب، و خرجت روحه يحلّ أكله،

نعم موطوء الإنسان، و الشاة المرتععة بلين الخنزيرة لا يحل أكلها بالذبح، و كذلك الجلال قبل استبرائه، و قد مرّ بيانه في المطهّرات. (مسألة ١١٣١): الحيوان الوحشى المحلل لحمه - كالغزال - و الحيوان الأهلى المحلل إذا استوحش - كالبقر - يحلّ لحمهما بالاصطياد، و أمّا الحيوانات المحللة الأهلية، كالشاة و الدجاجة، و البقر غير المتوحش، و نحوها، و كذلك الحيوانات الوحشية إذا تأهلت؛ فلا يحكم بطهارة لحمها و لا بحليتها بالاصطياد.

(مسألة ١١٣٢): الحيوان الوحشى - محلل الأكل - إنما يحكم بحليته و طهارته بالاصطياد فيما إذا كان قادراً على العدو أو ناهضاً للطيران؛ فولد الوحش قبل أن يقدر على الفرار، و فرخ الطير قبل أن ينهض للطيران لا يحلّان بالاصطياد، و لا يحكم بطهارتهما حينئذٍ، فلو رمى طياً و ولده غير القادر على العدو، فماتا حلّ الطيبى و حرم الولد. (مسألة ١١٣٣): ميتة الحيوان الحلال الذى ليست له نفس سائلة -

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣٦٦

كالمسك - يحرم أكلها، لكنها طاهرة.

(مسألة ١١٣٤): الحيوان المحرم أكله إذا لم تكن له نفس سائلة - كالحية - لا يحلّ بذبحه أو بصيده، لكن ميتته طاهرة.

(مسألة ١١٣٥): الكلب و الخنزير لا يقبلان التذكية، فلا يحكم بطهارتهما و لا بحليتهما بالذبح أو الصيد. و أما السباع - و هى: ما تفترس الحيوان و تأكل اللحم، كالذئب و النمر - فهى قابلة للتذكية، فلو ذبحت أو اصطيدت - بالرمى و نحوه - حكم بطهارة لحومها و جلودها و إن لم يحلّ أكلها بذلك، نعم إذا اصطيدت بالكلب الصائد أشكل الحكم بطهارتها.

(مسألة ١١٣٦): الفيل و الدبّ و القرد، و كذلك الحشرات التى تسكن باطن الأرض - كالضبّ، و الفأر - إذا كانت لها نفس سائلة حكم بنجاسة ميتتها، نعم الظاهر أنّها لو ذبحت أو اصطيدت بالرمى و نحوه - غير الكلب - يحكم بطهارة لحومها و جلودها. (مسألة ١١٣٧): لو خرج الجنين ميتاً من بطن أمه - و هى حية - أو أخرج كذلك لم يحلّ أكله.

كيفية الذبح

(مسألة ١١٣٨): الكيفية المعترية فى الذبح هى: أن تقطع الأوداج الأربعة تماماً، و لا يكفى شقّها عن قطعها. و الظاهر أنّ قطع الأوداج لا يتحقق إلّا إذا كان القطع من تحت العقدة المسماة ب (الجوزة). و الأوداج

المسائل المنتخبة (للروحانى، السيد محمد)، ص: ٣٦٧

الأربعة هى: المرى (مجرى الطعام و الشراب)، و الحلقوم (مجرى النفس)، و العرقان الغليظان المحيطان بالحلقوم.

(مسألة ١١٣٩): يعتبر فى قطع الأوداج الأربعة أن يكون حال الحياة، فلو قطع الذابح بعضها و أرسلها فمات، ثمّ قطع الباقي حرمت الذبيحة، و لا يعتبر فيه التتابع، فلو قطع بعض الأوداج ثمّ أرسلها ثمّ أخذها و قطع الباقي قبل زهوق روح الحيوان حلت.

(مسألة ١١٤٠): لو قطع الذئب - مثلاً - مذبح الحيوان المحلل أكله؛ فإن لم تبق الأوداج الأربعة التى يعتبر قطعها فى الذبح لم يحلّ أكله، و أما إذا كانت باقية - و كان الحيوان حياً - و ذبح من فوق محلّ القطع أو من تحته حلّ أكله، و كذلك إذا كان المحلّ المقطوع غير المذبح، و كان الحيوان حياً فإنّه يحلّ أكله بذبحه.

شروط الذبح

إشارة

(مسألة ١١٤١): يشترط فى تذكية الذبيحة أمور:

الأول: المشهور أن يكون الذابح مسلماً- رجلاً كان أو امرأة أو صبيّاً مميّزاً؛ فلا تحلّ ذبيحة الكافر، و منه المعلن بعداوة أهل البيت عليهم السلام.

الثاني: أن يكون الذبح بالحديد مع الإمكان؛ نعم إذا لم يوجد الحديد و خيف فوت الذبيحة بتأخير ذبحها، أو كانت هناك ضرورة أخرى

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٦٨

تقتضى الذبح- و إن لم يخف فوت الذبيحة- جاز- حينئذٍ- ذبحها بكلّ ما يقطع الأوداج من الزجاجه و الحجارة الحادة و نحوهما. الثالث: الاستقبال بالذبيحة حال الذبح؛ بأن تُوجّه مقاديم بدنّها- من الوجه و اليدين و البطن و الرجلين- إلى القبلة، و تحرم الذبيحة بالإخلال به متعمداً، و لا بأس بتركه نسياناً أو خطأً، أو للجهل بالاشتراط، أو لعدم العلم بجهتها، أو عدم التمكن من توجيه الذبيحة إليها.

و الأحوط استحباباً أن يكون الذابح أيضاً مستقبلاً.

الرابع: التسمية؛ بأن يذكر الذابح اسم الله عليها بتية الذبح حينما يضع السكين على مذبحتها، و يكفي في التسمية أن يقول: (بسم الله) و لا أثر للتسمية من دون تية الذبح، نعم لو أخل بها نسياناً لم تحرم الذبيحة.

الخامس: خروج الدم المتعارف على الأحوط لو لم يكن أقوى؛ فلا تحلّ إذا لم يخرج منها الدم، أو كان الخارج قليلاً بالإضافة إلى نوعها.

السادس: أن يكون الذبح من المذبح؛ فلا يترك الاحتياط في ترك الذبح من القفا و إن كان له وجه، بل الأحوط وضع السكين على المذبح ثم قطع الأوداج، فلا يكفي إدخال السكين تحت الأوداج ثم قطعها إلى فوق.

السابع: أن تتحرّك الذبيحة بعد تمامية الذبح و لو حركة يسيرة؛ بأن تطرف عينها، أو تحرك ذنبها، أو تركض برجلها، هذا فيما إذا شك في حياتها حال الذبح، و إلّا فلا تعتبر الحركة أصلاً.

(مسألة ١١٤٢): الأحوط لزوماً عدم إبانة الرأس عمداً قبل خروج الروح من الذبيحة. بل هذا العمل في نفسه- حتى في الطيور- محلّ

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٦٩

إشكال، و لا بأس بالإبانة إذا كانت عن غفلة، أو استندت إلى حدة السكين و سبقه مثلاً، و كذلك الأحوط عدم قطع نخاع الذبيحة عمداً قبل أن تموت، و النخاع هو الخيط الأبيض الممتد في وسط الفقار من الرقبة إلى الذنب.

نحر الإبل

(مسألة ١١٤٣): يعتبر في حلية لحم الإبل و طهارته- مضافاً إلى الشرائط الخمسة الأولى المتقدمة- أن يدخل سكيناً أو رمحاً أو غيرهما من الآلات الحادة الحديدية في لبتها، و هي: الموضع المنخفض الواقع بين أصل العنق و الصدر.

(مسألة ١١٤٤): يجوز نحر الإبل باركة أو ساقطة على جنبها متوجهة بمقاديم بدنّها إلى القبلة. و الأولى نحرها قائمة.

(مسألة ١١٤٥): لو ذبح الإبل بدلاً عن نحرها، أو نحر الشاة أو البقرة أو نحوهما بدلاً عن ذبحها، حرم لحمها و حكم بنجاستها، نعم لو قطع الأوداج الأربعة من الإبل ثم نحرها قبل زهوق روحها، أو نحر الشاة مثلاً ثم ذبحها قبل أن تموت، حلّ لحمها و حكم بطهارتها.

(مسألة ١١٤٦): لو تعذر ذبح الحيوان أو نحره لاستعصائه، أو لوقوعه في بئر، أو موضع ضيق لا يتمكن من الوصول إلى موضع ذكاته و خيف موته هناك، جاز أن يعقره في غير موضع الذكاه بشيء من الرمح و السكين و غيرهما مما يجرحه، فإذا مات بذلك العقر طهر و حلّ أكله، و تسقط فيه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٠

شرطية الاستقبال، نعم لا بد من أن يكون واجداً لسائر الشرائط المعتبرة في التذكية.

آداب الذبحة والنحر

(مسألة ١١٤٧): يستحب عند ذبح الغنم أن تربط يده وإحدى رجليه، وتطلق الأخرى، ويمسك صوفه أو شعره حتى يبرد، وعند ذبح البقر أن تعقل يده ورجلاه ويطلق ذنبه، وعند نحر الإبل أن تربط أخفافها إلى آباطها وتطلق رجلاها، هذا إذا نحرته باركة، أما إذا نحرته قائمة فينبغي أن تكون يدها اليسرى معقولة، وعند ذبح الطير أن يرسل بعد الذبحة حتى يرفرف. ويستحب عرض الماء على الحيوان قبل أن يذبح أو ينحر، ويستحب أن يعامل مع الحيوان عند ذبحه أو نحره عملاً يُبعده عن الأذى والتعذيب، بأن يحد الشفرة، ويمر السكين على المذبح بقوة، ويجد في الإسراع وغير ذلك.

مكروهات الذبحة والنحر

(مسألة ١١٤٨): يكره في ذبح الحيوانات ونحرها أمور:

الأول: سلخ جلد الذبيحة قبل خروج روحها.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧١

الثاني: أن تكون الذبحة في الليل، أو يوم الجمعة قبل الزوال من دون حاجة.

الثالث: أن تكون الذبحة بمنظر من حيوان آخر.

الرابع: أن يذبح ما رباه بيده من النعم.

أحكام الصيد بالسلاح

(مسألة ١١٤٩): يشترط في تذكية الوحش - المحلل أكله - إذا اصطيد بالسلاح أمور:

منها: أن تكون الآلة كالسيف والسكين والخنجر وغيرها من الأسلحة القاطعة، أو كالرمح والسهم مما يشاك بحدّه ويخرق جسد الحيوان، فلو اصطيد بالحجارة أو العمود أو الشبكة أو الحباله أو غيرها من الآلات التي ليست بقاطعة ولا شائكة حرم أكله وحكم بنجاسته.

و إذا اصطاد بالبندقية؛ فإن كانت الطلقة حادة تنفذ في بدن الحيوان وتخرقه حلّ أكله وهو طاهر، وأما إذا لم تكن كذلك؛ بأن كان نفوذها في بدن الحيوان وقتله مستنداً إلى ضغطها، أو إلى ما فيها من الحرارة المحرقة، فيشكل الحكم بحليّة لحمه و طهارته. ومنها: أن يكون الصائد مسلماً على المشهور؛ ولا بأس بصيد الصبي المسلم المميز، ولا يحلّ صيد الكافر، ومنه المعلن بعداؤه أهل البيت عليهم السلام.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٢

ومنها: قصد الاضطهاد؛ فلو رمى هدفاً فأصاب حيواناً فقتله لم يحلّ.

ومنها: التسمية عند استعمال السلاح في الاضطهاد؛ فلو أخلّ بها متعمداً لم يحلّ صيده، ولا بأس بالإخلال بها نسياناً.

ومنها: أن يدركه ميتاً، أو أدركه حيّاً ولكن لم يكن الوقت متسعاً لتذكيته؛ فلو أدركه حيّاً وكان الوقت متسعاً لذبحه، ولم يذبحه حتى خرجت روحه لم يحلّ أكله.

(مسألة ١١٥٠): لو اصطاد اثنان صيداً واحداً، أحدهما مسلم دون الآخر، أو سمى أحدهما ولم يسم الآخر متعمداً لم يحلّ أكله.

(مسألة ١١٥١): يعتبر في حليّة الصيد أن تكون الآلة مستقلة في قتله، فلو شاركها شيء آخر، كما إذا رماه فسقط الصيد في الماء ومات

و علم استناد الموت إلى كلا الأمرين لم يحل، وكذا الحال فيما إذا شك في استناد الموت إلى الرمي بخصوصه. (مسألة ١١٥٢): لا يعتبر في حليته الصيد إباحة الآلة؛ فلو اصطاد حيواناً بالكلب أو السهم المغصوبين حل الصيد، وملكه الصائد دون صاحب الآلة أو صاحب الكلب، ولكن الصائد ارتكب معصية، و يجب عليه دفع أجره الكلب أو الآلة إلى صاحبه. (مسألة ١١٥٣): لو قسّم حيواناً بالسيف أو غيره مما يحل به الصيد - قطعيتين و لم يدركه حياً، أو أدركه كذلك إلا أن الوقت لم يتسع لذبحه، فمع اجتماع شرائط التذكية تحلّ كلتا القطعتين، و أما إذا أدركه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٣

حياً - و كان الوقت متسعاً لذبحه - فالقطعة الفاقدة للرأس و الرقبة محرّمة، و القطعة التي فيها الرأس و الرقبة طاهرة و حلال فيما إذا ذبح على النهج المقرّر شرعاً.

(مسألة ١١٥٤): لو قسّم الحيوان قطعيتين بالجمالة أو الحجارة و نحوهما مما لا يحلّ به الصيد حرمت القطعة الفاقدة للرأس و الرقبة، و أما القطعة التي فيها الرأس و الرقبة فهي طاهرة و حلال فيما إذا أدركه حياً و اتسع الوقت لتذكيته و ذبحه مع الشرائط المعتمدة، و إلا حرمت هي أيضاً.

(مسألة ١١٥٥): الجنين الخارج من بطن الصيد أو الذبيحة حياً إذا وقعت عليه التذكية الشرعية حلّ أكله و إلا حرم.

(مسألة ١١٥٦): الجنين الخارج من بطن الصيد أو الذبيحة ميتاً طاهر و حلال بشرط كونه تامّ الخلقة و قد أشعر أو أوبر.

حكم الصيد بالكلب

(مسألة ١١٥٧): إذا اصطاد كلب الصيد حيواناً وحشياً محلّل اللحم، فالحكم بطهارته و حليته بعد الاصطياد يتوقف على شروط ستّة: الأول: أن يكون الكلب معلماً؛ بحيث يسترسل و يهيج إلى الصيد متى أغراه صاحبه به، و ينزجر عن الهياج و الذهاب إذا زجر قبل الإرسال، و الأحوط أن تكون من عادته أن لا يأكل من الصيد شيئاً حتى يصل إليه صاحبه، و لا بأس بأكله منه أحياناً، كما لا بأس بأن يكون معتاداً بتناول

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٤

دم الصيد.

الثاني: أن يكون صيده بإرسال صاحبه للاصطياد؛ فلا يكفي استرساله بنفسه من دون إرسال، و كذا الحال فيما إذا استرسل بنفسه و أغراه صاحبه بعد الاسترسال - حتى فيما إذا أثر فيه الإغراء؛ كما إذا زاد في عدوه بسببه - على الأحوط.

الثالث: المشهور أن يكون المرسل مسلماً؛ فلا عبرة بإرسال الكافر، و منه من يعلن ببغض آل الرسول - صلى الله عليه و عليهم - و لا بأس بإرسال الصبي المسلم إذا كان مميّزاً.

الرابع: التسمية عند إرساله؛ فلو تركها متعمداً حرم الصيد، و لا بأس بتركها نسياناً.

الخامس: أن يستند موت الحيوان إلى جرح الكلب و عقره؛ فلو مات بسبب آخر - كخنقه أو إتعبه في العدو أو ذهاب مرارته من شدة خوفه - لم يحلّ.

السادس: أن يكون إدراك صاحب الكلب الصيد بعد موته؛ أو أدركه حياً و لم يتسع الوقت لذبحه؛ فلو أدركه حياً و اتسع الوقت لتذكيته و ترك ذبحه حتى مات لم يحلّ.

(مسألة ١١٥٨): إذا أدرك مرسل الكلب الصيد حياً و الوقت متسع لذبحه، و لكنّه اشتغل عن التذكية بمقدّماتها من سلّ السكين و نحوه فمات قبل تذكيته حلّ، و أما إذا استند تركه التذكية إلى فقد الآلة - كما إذا لم يكن عنده السكين - مثلاً - حتى ضاق الوقت و

مات الصيد قبل تذكيته - لم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٥

يحلّ، و لا بأس بإغرائه الكلب حينئذٍ ليقته.

(مسألة ١١٥٩): لو أرسل كلاباً متعدّدة للاصطياد فقتلت صيداً واحداً، فإن كانت الكلاب المسترسلة كلّها واجدة للشرائط المتقدّمة، حلّ الصيد، وإن لم يكن بعضها واجداً لتلك الشروط لم يحلّ.

(مسألة ١١٦٠): إذا أرسل الكلب إلى صيد حيوان - كالغزال - و صاد الكلب حيواناً آخر فهو طاهر و حلال، و كذا الحال فيما إذا أرسله إلى صيد حيوان فصاده مع حيوان آخر.

(مسألة ١١٦١): لو كان المرسل متعدّداً؛ بأن أرسل جماعة كلباً واحداً، و كان أحدهم كافراً، أو لم يسمّ متعمّداً حرم صيده، و كذا الحال فيما إذا تعدّدت الكلاب، و لم يكن بعضها معلماً على النحو المتقدّم، فإن الصيد وقتئذٍ نجس و حرام.

(مسألة ١١٦٢): لا- يحلّ الصيد إذا اصطاده غير الكلب من أنواع الحيوانات - كالعقاب و الصقر و الباشق و النمر و غيرها - نعم إذا أدرك الصائد الصيد و هو حيّ، ثمّ ذكاه على الترتيب المقرّر في الشرع حلّ أكله.

صيد السمك و الجراد

(مسألة ١١٦٣): لو أخذ من الماء ما له فلس من الأسماك الحيّة و مات خارج الماء حلّ أكله، و هو طاهر، و لو مات داخل الماء فهو طاهر و لكن يحرم أكله، و أما ما لا فلس له من الأسماك فيحرم أكله مطلقاً.

(مسألة ١١٦٤): لو و ثبت السمكة خارج الماء، أو نبذتها الأمواج إلى

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٦

الساحل، أو غار الماء و بقيت السمكة و ماتت قبل أخذها حرمت، و إذا نصب الصائد شبكة فدخلتها السمكة فماتت فيها قبل أن يستخرجها الصائد فالأحوط الحرمة.

(مسألة ١١٦٥): لا يعتبر في صائد السمك الإسلام، و لا يشترط في تذكّيته التسمية، فلو أخذه الكافر حلّ لحمه.

(مسألة ١١٦٦): السمكة الميتة إذا كانت في يد المسلم يحكم بحليتها و إن لم يعلم أنّها أخذت من الماء حيّة، و إذا كانت في يد الكافر لم تحلّ و إن أخبر بتذكّيتها، إلّا أن يعلم بأنه أخرجها من الماء قبل موتها، أو أنّه أخذها خارج الماء حيّة.

(مسألة ١١٦٧): يجوز بلع السمكة حيّة، و الأولى الاجتناب عنه.

(مسألة ١١٦٨): لو شوى السمكة حيّة، أو قطعها خارج الماء قبل أن تموت حلّ أكلها، و إن كان الاجتناب عنه أولى.

(مسألة ١١٦٩): إذا قطعت من السمكة الحيّة بعد أخذها قطعة و أعيد الباقي إلى الماء حياً حلت القطعة المبانة عنها، سواء أ مات الباقي في الماء أم لم يمّت، و لكن الاجتناب أحوط.

(مسألة ١١٧٠): الجراد إذا أخذ حياً باليد أو بغيرها من الآلات حلّ أكله، و لا يعتبر في تذكّيته إسلام الآخذ، و لا التسمية حال أخذه، نعم لو وجدته في يد كافر ميتاً و لم يعلم أنّه أخذه حياً لم يحلّ و إن أخبر بتذكّيته، كما مرّ.

(مسألة ١١٧١): لا يحلّ من الجراد (الدبا)، و هو ما تحرّك و لم تنبت أجنحته بعد.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٧

أحكام الأطعمة و الأشربة

(مسألة ١١٧٢): يحلّ أكل لحم الدجاج و الحمام و العصفور بأنواعها، و البلب و الزرزور و القبيرة من أقسام العصفور، و يحرم الخفّاش و الطاووس، و كلّ ذى مخلب - كالشاهين و العقاب و البازي - و ما كان صفيفه أكثر من دفيفه، و كلّ ما ليس له قانصة و لا حوصلة و لا صيصية إلّا إذا كان دفيفه أكثر، فإنّه يحلّ و إن لم يكن فيه إحدى الثلاث. و يحرم الغراب بجميع أقسامه، و يكره أكل لحم الخطاف و الهدهد.

(مسألة ١١٧٣): يحلّ من حيوان البحر من السموك ما كان له فلس، و من الطير ما كان دفيفه أكثر من صفيفه.

(مسألة ١١٧٤): الغنم و البقر و الإبل و الخيل و البغال و الحمير بجميع أقسامها محلّلة الأكل سواء فيه الوحشيّة و الأهليّة، و كذلك الغزال، و يكره لحم الخيل و البغال و الحمير الأهليّة.

(مسألة ١١٧٥): يحرم أكل ما وطأه الإنسان من الحيوان المحلّل أكله، و يحرم نسله، فإن كان ممّا يراد أكله - كالإبل و البقر و الغنم - و جب أن يذبح و يحرق، فإن كان لغير الواطئ و جب عليه أن يغرم قيمته لمالكه، و أما إذا كان ممّا يراد ظهره - كالخيل و البغال و الحمير - و جب نفيه من البلد و بيعه في بلد آخر، و يغرم الواطئ - إذا كان غير المالك - قيمته و يكون الثمن له.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٨

(مسألة ١١٧٦): يحرم الجدى - ولد الغنم - إذا رضع من لبن خنزيرة و اشتدّ لحمه و عظمه، و يحرم نسله أيضاً، و لو لم يشتدّ استبرأ سبعة أيام فيلقى على ضرع شاء، و إن كان مستغنياً عن الرضاع علف و يحلّ بعد ذلك.

(مسألة ١١٧٧): يحرم أكل لحم الجلال ما لم يستبرأ، فإذا استبرأ حلّ، و تقدّم معنى الجلل، و كيفية الاستبراء في المطهّرات.

(مسألة ١١٧٨): تحرم من الذبيحة عدّة أشياء على المشهور، و الأحوط و جوباً الاجتناب عن جميع ما يلي:

١- الدم.

٢- الروث.

٣- القضب.

٤- الفرج.

٥- المشيمة.

٦- الغدّة، و هي: كلّ عقدة في الجسم مدورة تشبه البندق.

٧- البيضان.

٨- خرزة الدماغ، و هي: حبة بقدر الحمصة في وسط الدماغ.

٩- النخاع و هو: خيط أبيض كالمخ في وسط فقار الظهر.

١٠- العلباوان، و هما: عصبتان ممتدتان على الظهر من الرقبة إلى الذنب.

١١- المرارة.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٧٩

١٢- الطحال.

١٣- المثانة.

١٤- حدقة العين.

هذا في غير الطيور، و أما الطيور فالظاهر عدم وجود شيء من الأمور المذكورة فيها ما عدا الرجيع و الدم و المرارة و الطحال و البيضتين في بعضها.

(مسألة ١١٧٩): يحلّ شرب بول الإبل لاستشفاء، و أما بول سائر الحيوانات المحلّلة و ما تنفّر عنه الطباع، فالأحوط الأولى الاجتناب عنه.

(مسألة ١١٨٠): يحرم أكل التراب، و يستثنى من ذلك اليسير من تربة سيد الشهداء عليه السلام للاستشفاء، و الأولى حله في الماء و شربه، و لا بأس بأكل طين (الأرمني) و طين (داغستاني) للتداوى.

(مسألة ١١٨١): لا يحرم بلع النخامة و الأخلاط الصدرية الصاعدة إلى فضاء الفم، و كذا بلع ما يخرج بتخلل الأسنان من بقايا الطعام.

(مسألة ١١٨٢): يحرم تناول كل ما يضر الإنسان ضرراً كلياً - كالهلاك و شبهه -.

(مسألة ١١٨٣): يحرم شرب الخمر و غيره من المسكرات، و في بعض الروايات أنه: «من أعظم المعاصي». و عن الصادق عليه السلام «أن الخمر أم الخبائث، و رأس كل شر، يأتي علي شاربها ساعة يسلب لُبّه فلا يعرف ربّه، و لا يترك معصية إلا ركبها، و لا يترك حرمة إلا انتهكها، و لا رحماً ماسة إلا قطعها، و لا فاحشة إلا أتاها، و إن شرب منها جرعة لعنه الله

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٠

و ملائكته و رسله و المؤمنون، و إن شربها حتى سكر منها نزع روح الإيمان من جسده، و ركبت فيه روح سخيئة خبيثة ملعونة، و لم تقبل صلاته أربعين يوماً».

(مسألة ١١٨٤): يحرم لبن الحيوان المحرم أكله و كذلك بيضه، و أما لبن الإنسان فلا بأس بشربه.

(مسألة ١١٨٥): يحرم علي الأحوط الجلوس علي مائدة يشرب عليها شيء من الخمر إذا عدّ الجالس منهم.

(مسألة ١١٨٦): إذا أدى الجوع أو العطش إلى هلاك نفس محترمة، و جب علي كل مسلم إنجاؤها من الهلاك، بأن يبذل لها من الطعام أو الشراب ما يسدّ به رمقها.

آداب الأكل و الشرب

(مسألة ١١٨٧): الآداب في أكل الطعام أمور:

- ١- غسل اليدين معاً قبل الطعام.
 - ٢- غسل اليد بعد الطعام، و التنشف بعده بالمنديل.
 - ٣- يبدأ صاحب الطعام قبل الجميع، و يتمتع بعد الجميع، و أن يبدأ في الغسل قبل الطعام بصاحب الطعام، ثم بمن علي يمينه إلى أن يتم الدور علي من في يساره، و أن يبدأ في الغسل بعد الطعام بمن علي يسار صاحب الطعام إلى أن يتم الدور علي صاحب الطعام.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨١
- ٤- التسمية عند الشروع في الطعام، و لو كانت علي المائدة ألوان من الطعام استحبت التسمية علي كل لون بانفراده.
 - ٥- الأكل باليمين.
 - ٦- أن يأكل بثلاث أصابع أو أكثر، و لا يأكل بإصبعين.
 - ٧- الأكل مما يليه إذا كانت علي المائدة جماعة، و لا يتناول من قدام الآخرين.
 - ٨- تصغير اللقم.
 - ٩- أن يطيل الأكل و الجلوس علي المائدة.
 - ١٠- أن يجوّد المضع.
 - ١١- أن يحمد الله بعد الطعام.
 - ١٢- أن يلعق الأصابع و يمصّها.
 - ١٣- التخلل بعد الطعام، و أن لا يكون التخلل بعودة الريحان و قضيب الرمان و الخوص و القصب.
 - ١٤- أن يلتقط ما يتساقط خارج السفرة من أكله إلا في البراري و الصحارى، فإنه يستحبّ فيها أن يدع المتساقط عن السفرة للحيوانات

و الطيور.

- ١٥- أن يكون أكله غداً و عشياً و يترك الأكل بينهما.
- ١٦- الاستلقاء بعد الأكل على القفا، و جعل الرجل اليمنى على اليسرى.
- ١٧- الافتتاح و الاختتام بالملح.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٢
- ١٨- أن يغسل الثمار بالماء قبل أكلها.
- ١٩- أن لا يأكل على الشبع.
- ٢٠- أن لا يمتلئ من الطعام.
- ٢١- أن لا ينظر في وجوه الناس لدى الأكل.
- ٢٢- أن لا يأكل الطعام الحار.
- ٢٣- أن لا ينفخ في الطعام و الشراب.
- ٢٤- أن لا ينتظر بعد وضع الخبز في السفرة غيره.
- ٢٥- أن لا يقطع الخبز بالسكين.
- ٢٦- أن لا يضع الخبز تحت الإناء.
- ٢٧- أن لا ينظف العظم من اللحم الملتصق به على نحو لا يبقى عليه شيء من اللحم.
- ٢٨- أن لا يُقشّر الثمار.
- ٢٩- أن لا يرمى الثمرة قبل أن يستقصى أكلها.
- (مسألة ١١٨٨): الآداب في شرب الماء أمور:
- ١- شرب الماء مصّاً لا عبّاً.
- ٢- شرب الماء قائماً بالنهار.
- ٣- التسمية قبل الشرب و التحميد بعده.
- ٤- شرب الماء بثلاث أنفاس.
- ٥- شرب الماء عن رغبة و تلذذ.
- ٦- ذكر الحسين و أهل بيته - عليهم السلام - و اللعن على قتلته بعد الشرب.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٣
- ٧- أن لا يكثر من شرب الماء.
- ٨- أن لا يشرب الماء على الأغذية الدسمة.
- ٩- أن لا يشرب الماء قائماً بالليل.
- ١٠- أن لا يشرب من محلّ كسر الكوز، و من محلّ عروته.
- ١١- أن لا يشرب بيساره.
- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٤

□
النذر: هو الالتزام بفعل شيء أو تركه لله.

□ (مسألة ١١٨٩): يعتبر في النذر إنشاؤه بصيغته، بأن يقول الناذر مثلاً:

لله علي أن أتى بناقلة الليل، أو أدع التعرض للمؤمنين بسوء، و له أن يؤدي هذا المعنى بأي لغة أخرى غير العربية.

(مسألة ١١٩٠): يعتبر في الناذر: العقل، و البلوغ، و الاختيار، و القصد، و عدم الحجر؛ فيلغو نذر الصبي و إن كان مميزاً، و كذلك نذر المجنون و لو كان أديارياً حال جنونه، و من اشتد به الغضب إلي أن سلبه القصد، و المفلس إذا تعلق نذره بما تعلق به حق الغرماء من أمواله، و السفية و إن تعلق نذره بمال خارجي، أو بمال في ذمته.

(مسألة ١١٩١): يعتبر في متعلق النذر من الفعل أو الترك أن يكون مقدوراً للناذر، فلا يصح منه أن ينذر الحج ماشياً مع عدم قدرته علي ذلك، و كذلك يعتبر فيه أن يكون راجحاً، فلو نذر فعل مباح - كشرب الماء - من دون أن يقصد به جهة راجحة - كالتقوى علي العبادة مثلاً - لم يصح نذره، كما لا يصح نذره - أيضاً - إذا أصبح متعلقه مرجوحاً و لو دنيوياً، لأغراض طارئة، كما إذا نذر ترك التدخين و ضره تركه.

(مسألة ١١٩٢): يعتبر إذن الزوج في صحته نذر زوجته إذا نافي حق

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٥

الزوجية إن كان لاحقاً، بل يعتبر إذنه علي الاظهر و إن كان نذرها قبل تزوجها بها. أما نذر الولد فيصح فيما إذا لم ينفه والده، و لكن إذا نهاه الوالد عن العمل الذي التزم به، انحل نذره.

(مسألة ١١٩٣): إذا نذر المكلف الإتيان بالصلاة في مكان بنحو كان منذوره تعيين هذا المكان لها لا نفس الصلاة، فإن كان في المكان جهة رجحان بصورة أولية - كالمسجد - أو بصورة ثانوية طارئة - كما إذا كان المكان أفرغ للعبادة، و أبعد عن الرياء بالنسبة إلي الناذر - صح النذر، و إلا لم ينعقد و كان لغواً.

(مسألة ١١٩٤): إذا نذر الصلاة أو الصوم أو الصدقة في زمان معين وجب عليه التقيد بذلك الزمان في الوفاء، فلو أتى بالفعل قبله أو بعده لم يعتبر وفاء؛ فمن نذر أن يتصدق علي الفقير إذا شفي من مرضه، أو أن يصوم أول كل شهر، و تصدق قبل شفائه أو صام قبل أول الشهر أو بعده لم يتحقق الوفاء بنذره.

(مسألة ١١٩٥): إذا نذر صوماً و لم يحدده من ناحية الكمية، كفاه صوم يوم واحد، و إذا نذر صلاة بصورة عامة دون تحديد، كفته صلاة واحدة، و إذا نذر صدقة و لم يحددها نوعاً و كمّاً أجزأه كل ما يطلق عليه اسم الصدقة، و إذا نذر التقرب إلي الله بشيء - علي وجه عام - كان له أن يأتي بأي عمل قربي - كالصوم أو الصدقة أو الصلاة و لو ركعة الوتر من صلاة الليل، و نحو ذلك من طاعات و قربات -.

(مسألة ١١٩٦): إذا نذر صوم يوم معين جاز له أن يسافر - إذا شاء -

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٦

في ذلك اليوم فيفطر و يقضيه، و لا كفارة عليه، و كذلك إذا جاء عليه اليوم و هو مسافر فإنه لا يجب عليه قصد الإقامة، بل يجوز له الإفطار و القضاء، و إذا لم يسافر، فإن صادف في ذلك اليوم أحد مسوغات الإفطار - كمرض أو حيض أو نفاس - أو اتفق أحد العيدين فيه أفطر و قضاه، أما إذا أفطر فيه - من دون مسوغ - عمداً فعليه القضاء و الكفارة، و الأظهر أن كفارة حنث النذر هي الكفارة في مخالفة اليمين علي ما يأتي.

(مسألة ١١٩٧): إذا نذر المكلف ترك عمل في زمان محدود لزمه تركه في ذلك الزمان فقط، و إذا نذر تركه مطلقاً - قاصداً الالتزام بتركه في جميع الأزمنة - لزمه تركه مدة حياته، فإن خالف و أتى بما التزم بتركه عمداً فعليه الكفارة. و لا جناح عليه في الإتيان به

خطأً أو غفلةً أو نسياناً أو إكراهاً أو اضطراراً.

(مسألة ١١٩٨): إذا نذر المكلف التصدق بمقدار معين من ماله و مات قبل الوفاء به، فالظاهر أنه لا يجب التصدق من التركة، إلا أن الأولي لكبار الورثة إخراج ذلك المقدار من حصصهم و التصدق به من قبله.

(مسألة ١١٩٩): إذا نذر الصدقة على فقير لم يجزه التصدق بها على غيره، و إذا مات الفقير المعين قبل الوفاء بالنذر فالأحوط إعطاؤها لوارثه، و كذلك إذا نذر زيارة أحد الأئمة عليهم السلام معيناً فإنه لا يكفي أن يزور غيره، و إذا عجز عن الوفاء بنذره فلا شيء عليه.

(مسألة ١٢٠٠): من نذر زيارة أحد الأئمة عليهم السلام لا يجب عليه عند الوفاء غسل الزيارة و لا صلاتها إذا لم ينص على ذلك في نذره

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٧

و التزامه.

(مسألة ١٢٠١): المال المنذور لمشهد من المشاهد المشرفة يصرف في مصالحه، فينفق منه على عمارته، أو إنارتته، أو لشراء فراش له، و ما إلى ذلك من شؤون المشهد.

(مسألة ١٢٠٢): المال المنذور لشخص الإمام عليه السلام أو بعض أولاده دون أن يقصد الناذر مصرفاً معيناً، يصرف على جهة راجعة إلى المنذور له، كأن ينفق على زواره الفقراء، أو على حرمة الشريف و نحو ذلك.

(مسألة ١٢٠٣): الشاة المنذورة صدقة أو لأحد الأئمة عليهم السلام أو لمشهد من المشاهد إذا نمت نموّاً متصلاً - كالسمن - كان النماء تابعاً لها في ارتباطها بالجهة المنذور لها، و إذا نمت نموّاً منفصلاً - كما إذا أولدت شاة أخرى، أو حصل منها لبن - فالنماء للناذر.

(مسألة ١٢٠٤): إذا نذر المكلف صوم يوم إذا برئ مريضه، أو قدم مسافره، فعلم ببراء المريض و قدوم المسافر قبل نذره لم يكن عليه شيء.

(مسألة ١٢٠٥): لا- شأن لنذر الأب و الأم في تزويج بنتهما من هاشمي و نحو ذلك، فإن البنت إذا بلغت كان لها الخيار في رفض الزواج بهاشمي و نحوه أو قبوله.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٨

العهد و حكمه

(مسألة ١٢٠٦): إذا عاهد المكلف ربه تعالى أن يفعل فعلاً راجحاً بصورة منجزه، أو فيما إذا قضى الله له حاجته المشروعة، و أبرز تعهده هذا بصيغة، كأن يقول: عاهدت الله، أو على عهد الله أن أقوم بهذا الفعل - أو أقوم به - إذا برئ مريضى، و جب عليه أن يقوم بذلك العمل وفقاً لتعهده، فإن كان تعهده بدون شرط و جب عليه العمل على أية حال، و إن شرط في تعهده قضاء حاجته - مثلاً - و جب العمل إذا قضيت حاجته، و إن خالف تعهده كانت عليه الكفارة؛ و هى عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً، أو صوم شهرين متتابعين، و على هذا فلا يصح العهد بدون صيغته، و المشهور أنه لا يصح إذا لم يكن متعلقه راجحاً، و الأحوط - وجوباً - العمل به إذا لم يكن مرجوحاً شرعاً. و يعتبر في انعقاده ما يعتبر في انعقاد النذر.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٨٩

اليمين و حكمها

(مسألة ١٢٠٧): يجب الوفاء باليمين - كالنذر و العهد - و إذا خالفها المكلف عامداً و جبت عليه الكفارة، و هى: عتق رقبة، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم. و فى حال العجز عن هذه الأمور يجب صيام ثلاثة أيام متواليات.

(مسألة ١٢٠٨): يعتبر في انعقاد اليمين أن يكون الحالف بالغاً عاقلاً مختاراً قاصداً، فلا أثر ليمين الصغير أو المجنون و لو أدوارياً إذا حلف حال جنونه، و لا ليمين المكره، و السكران، و من اشتد به الغضب حتى سلبه قصده و اختياره.

(مسألة ١٢٠٩): يعتبر في اليمين اللفظ، أو ما هو بمثابة كالإشارة بالنسبة إلى الأخرس، فلا تكفى الكتابة، كما يعتبر أن يكون القسم بالله تعالى، و ذلك يحصل بأحد أمور:

الأول: ذكر اسمه المختص به، كلفظ الجلالة و ما يلحق به، كلفظ الرحمن.

الثاني: ذكره بأوصافه و أفعاله المختصّة التي لا يشاركه فيها غيره، كمقلب القلوب و الأبصار، و الذي نفسى بيده، و الذي فلق الحبة و برأ

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٠

النسمة.

الثالث: ذكره بالأوصاف و الأفعال التي يغلب إطلاقها عليه بنحو ينصرف إليه تعالى و إن شاركه فيها غيره، كالربّ و الخالق و البارئ و الرازق و أمثال ذلك، بل الأحوط ذلك فيما لا ينصرف إليه أيضاً.

(مسألة ١٢١٠): يعتبر في متعلق اليمين أن يكون مقدوراً في ظرف الوفاء بها؛ فلو كان مقدوراً حين اليمين، ثم عجز عنه المكلف انحلّ اليمين، و تنعقد اليمين فيما إذا كان متعلقها راجحاً شرعاً، كفعل الواجب و المستحب و ترك الحرام و المكروه، أو راجحاً دنيوياً مع عدم رجحان تركه شرعاً، و لو تساوى متعلق اليمين و عدمه في الدين و الدنيا فالأظهر وجوب العمل بمقتضى اليمين.

(مسألة ١٢١١): إذا التزم بالإتيان بعمل أو بتركه بنذر أو عهد أو يمين، و كان مقدوراً في ظرف الوفاء به إلا أنه تعسّر عليه، لم يجب الوفاء به إذا بلغ العسر مبلغ الحرج، و لا الكفارة عليه حينئذ.

(مسألة ١٢١٢): لا تنعقد يمين الولد إذا منعه أبوه، و يمين الزوجة إذا منعتها زوجها، و يمين المملوك إذا منعه المالك، و إذا أقسموا بدون إذنهم كان للأب و الزوج و المالك حلّ اليمين، بل لا يبعد أن لا تصحّ يمينهم بدون إذنهم.

(مسألة ١٢١٣): إذا ترك الإنسان الوفاء بيمينه نسياناً أو اضطراراً أو إكراهاً، لا تجب عليه الكفارة، و على هذا الأساس، إذا حلف الوسواسي على عدم الاعتناء بالوسواس، كما إذا حلف أن يشتغل بالصلاة فوراً، ثم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩١

منعه وسواسه عن ذلك، لم تجب عليه الكفارة فيما إذا كان الوسواس بالغاً إلى درجة يسلبه عن الاختيار، و إلاّ لزمته الكفارة.

(مسألة ١٢١٤): الأيمان؛ إمّا صادقاً و إمّا كاذباً، فالأيمان الصادقة ليست محرّمة، و لكنّها مكروهة، فيكره للمكلف أن يحلف على شيء صدقاً، أو أن يحلف على صدق كلامه.

و أمّا الأيمان الكاذب فهو محرّمة، بل تعتبر من المعاصي الكبيرة.

و يستثنى من الأيمان الكاذب ما يقصد بها الشخص دفع الظلم عنه، أو عن سائر المؤمنين، بل قد تجب فيما إذا كان الظالم يهدّد نفسه أو عرضه، أو نفس مؤمن آخر أو عرضه، و في الحالة التي يسمح له فيها باليمين الكاذبة، إن التفت إلى إمكان التورية و كان عارفاً بها، يحسن أن يورّى في كلامه؛ بأن يقصد بالكلام معنى غير معناه الظاهر بدون قرينه موضحه لقصده، فمثلاً: إذا حاول ظالم الاعتداء على مؤمن، فسألك عن مكانه و أين هو؟

فتقول: ما رأيته، و قد رأيته قبل ساعة، و تقصد بذلك أنك لم تره منذ دقائق.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٢

(مسألة ١٢١٥): إذا تمّ الوقف بشرائطه الشرعية، خرج المال الموقوف عن ملك الواقف، وأصبح مالاً لا يوهب، ولا يورث، ولا يباع إلّا في موارد معينة، فيجوز فيها البيع كما تقدم في المسألة (٦٤٢) وما بعدها.

(مسألة ١٢١٦): يعتبر في الواقف: البلوغ، والعقل، والاختيار، والقصد، وعدم الحجر لسفه أو تفليس، فلا يصحّ وقف الصبي، والمجنون، والمكره، والمحجور عليه.

(مسألة ١٢١٧): يعتبر في الوقف الدوام على المشهور - فلا يصحّ إذا وقته الواقف، كما إذا وقف داره على الفقراء إلى سنة، أو بعد موته - وإخراج الواقف نفسه عن الوقف، فلو وقف دكاناً - مثلاً - على نفسه بأن تصرفه بعد موته على مقبرته - مثلاً - لم يصحّ، وإذا وقف مالاً على الفقراء، ثم أصبح فقيراً فالأحوط عدم جواز الانتفاع بمنافعه. وكذلك يعتبر فيه إذا كان من الأوقاف الخاصة القبض، فلا يصحّ من دون قبض الموقوف عليه أو قبض وكيله أو وليه. ويكفي قبض نفس الواقف إذا وقف مالاً على أولاده الصغار بقصد أن يكون ملكاً لهم كي ينتفعوا بمنافعه، لأنه الولي عليهم، وأما الأوقاف العامة فالأحوط اعتبار القبض في صحتها.

(مسألة ١٢١٨): لا تعتبر الصيغة في الوقف فضلاً عن اللغة العربية، بل

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٣

يتحقق بالعمل أيضاً، فلو بنى بناءً بعنوان كونه مسجداً، وأذن بالصلاة فيه كفى ذلك في وقفه، ويصحّ - عندئذٍ - مسجداً، والأحوط اعتبار القبول في الوقف على الجهات العامة، كالمدارس والمقابر والقناطر ونحوها، وكذلك الوقف على العناوين العامة من الناس - كالفقراء، أو العلماء ونحوها - وأما المساجد فالظاهر عدم اعتبار القبول فيها، وأما اعتبار القبول في الأوقاف الخاصة فمبني على الاحتياط.

(مسألة ١٢١٩): بطلان الوقف على الحمل قبل أن يولد لا يخلو من إشكال والاحتياط لا ينبغى تركه، نعم إذا لوحظ الحمل - بل المعدوم - تابعاً لمن هو موجود بالفعل؛ بأن يجعل طبقه ثانية أو ثالثة له صحّ الوقف بلا إشكال.

(مسألة ١٢٢٠): إذا وقف الإنسان مالاً؛ فإما أن ينصب متولياً على الوقف، وإما أن لا يجعل التولية لأحد؛ فإن نصب للتولية أحداً تعين، ووجب على المنصوب العمل بما قرره الواقف من الشروط، وإن لم ينصب أحداً فالمال الموقوف؛ إن كان موقوفاً على أفراد معينين على نحو التمليك - كأولاد الواقف مثلاً - جاز لهم التصرف في العين الموقوفة طبقاً للوقف من دون أخذ إجازة من أحد فيما إذا كانوا بالغين عاقلين، وإذا لم يكونوا بالغين أو عاقلين كان زمام الوقف بيد وليهم يتصرف فيه وفقاً لمقتضيات الوقف، وإن كان المال موقوفاً على جهة عامية أو خاصة، أو عنوان كذلك - كالأموال الموقوفة على الفقراء أو الخيرات -، فالتولي له الحاكم الشرعي أو المنصوب من قبله.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٤

(مسألة ١٢٢١): المال الموقوف على أشخاص - كأولاد طبقه بعد طبقه - إذا آجره المتولي مدة من الزمان ملاحظاً بذلك مصلحة الوقف، ثم مات أثناءها لم تبطل الإجارة، بل تبقى نافذة إلى أن ينتهي أمدها، وأما إذا آجرت الطبقة الأولى الوقف بنفسها مدة وانقضت الطبقة - أثناء تلك المدة - بطلت الإجارة بالنسبة إلى بقية المدة إذا لم تمضها الطبقة الثانية، وفي صورة أخذ الطبقة الأولى للأجرة - كلها - يكون للمستأجر استرجاع مقدار إجارة المدة الباقية منها من أموال الطبقة الأولى.

(مسألة ١٢٢٢): إذا ظهرت خيانة المتولي للوقف، وعدم صرفه منافع الوقف في الموارد المقررة من الواقف فللحاكم أن يضم إليه من يمنع عنها، وإن لم يمكن ذلك عزله ونصب شخصاً آخر متولياً له.

(مسألة ١٢٢٣): العين الموقوفة لا تخرج عن وصفها وفقاً بمجرد الخراب، نعم إذا كانت الوقفية قائمة بعنوان - كوقف البستان للتنزه أو للاستغلال - فإن أمكن بيعها وشراء بستان أخرى تعين ذلك، وإلا بطلت الوقفية بذهاب العنوان وترجع ملكاً للواقف، ومنه إلى ورثته حين موته.

(مسألة ١٢٢٤): إذا كان بعض الأموال وقفاً و بعضه ملكاً طلقاً جاز لمن يرجع إليه أمر الوقف - من المتولّي أو الحاكم - طلب تقسيمه، كما يجوز ذلك لمن يملك البعض ملكاً طلقاً.

(مسألة ١٢٢٥): إذا كان الفراش وقفاً عليّ حسيّة - مثلاً - لم يجز نقله إليّ المسجد للصلاة عليه و إن كان المسجد قريباً منها، و كذلك إذا وقف مالاً عليّ عمارة مسجد معيّن لم يجز صرفه في عمارة مسجد آخر،
المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٥

إلا إذا كان المسجد الموقوف عليه في غني عن العمارة إليّ أمد بعيد، فيجوز - عندئذٍ - صرف منافع الوقف في عمارة مسجد آخر.
(مسألة ١٢٢٦): إذا وقف عقاراً لتصرف منفعه في عمارة مسجد معيّن، و يعطى لإمام الجماعة و المؤذن في المسجد منها؛ فإن كان حاصل الوقف وافيّاً بالجميع فهو، و إلاّ قدّم عمارة المسجد، فإن بقي من منافع الوقف شيء - بعد العمارة - قسّم بين إمام الجماعة و المؤذن عليّ السواء، و الأحسن لهما أن يتصالحا في القسمة.
المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٦

الوصية و أحكامها

الوصية: هي تملك عين أو منفعة، أو تسليط عليّ التصرف بعد الوفاة.

و الوصي: هو الشخص المعيّن لتنفيذ وصايا الميت و تنفيذها، فمن عيّنه الموصي لذلك تعيّن و سمّي: وصياً.

(مسألة ١٢٢٧): يعتبر في الموصي: البلوغ، و العقل، و الاختيار؛ فلا تصحّ وصية المجنون و المكره، و كذلك الصبي إلاّ إذا بلغ عشر سنين و كان قد عقل، و أوصى لأرحامه، و في نفوذ وصيته غير أرحامه إشكال. و كذا في اعتبار الرشد لإنفاذ وصية الموصي إشكال فينبغي عليّ ورثته الكبار ألاّ يتركوا الاحتياط في إنفاذ وصيته.

و يعتبر في الموصي - أيضاً - أن لا يكون مُقدماً عليّ موته بتناول سمّ، أو إحداث جرح عميق و نحو ذلك مما يجعله عرضة للموت، ففي حال قيام الإنسان بمثل هذه المحاولات عمداً لا تصحّ وصيته في ماله و لا تنفذ.

(مسألة ١٢٢٨): لا يعتبر في صحّة الوصية اللفظ، بل تكفي الإشارة المفهومة للمراد من الموصي و إن كان قادراً عليّ النطق. و يكفي في ثبوت

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٧

الوصية وجدان كتابة للميت دلّت القرائن عليّ أنّه كتبها بعنوان الوصية، و أما لزوم العمل بما كتبه - فيما إذا علم أنّه كتبها ليوصي عليّ طبقها بعد ذلك - فمشكل.

(مسألة ١٢٢٩): إذا أوصى الإنسان لشخص بمال فقبل الموصي له الوصية، ملك بعد موت الموصي و إن كان قبوله في حياة الموصي، بل الظاهر عدم اعتبار القبول في الوصية، و المشهور أن ردّ الموصي له الوصية التمليكية مبطل لها إذا كان الردّ بعد الموت و لم يسبق بقبوله، و لكنّه لا يخلو عن إشكال.

(مسألة ١٢٣٠): إذا ظهرت للإنسان علامات الموت و جب عليه أمور:

منها: ردّ الأمانات إليّ أصحابها، أو إعلامهم بذلك إذا خاف عدم أداء الوارث.

و منها: وفاء ديونه إذا كانت عليه ديون قد حلّ أجلها و هو قادر عليّ وفائها و طالبه الدائن؛ و أما إذا لم يكن قادراً عليّ وفائها، أو كان أجلها لم يحلّ بعد، أو لم يطالبه الدائن، و جبت عليه الوصية بها و الاستشهاد عليها، هذا إذا توقف أداء ديونه عليها، و إلاّ لم تجب الوصية بها.

و منها: أداء الخمس و الزكاة و المظالم فوراً إذا كان عليه شيء من ذلك، و كان يتمكّن من الأداء؛ و إذا لم يتمكّن من الأداء و كان

له مال، أو احتمال أن يؤدي ما عليه بعض المؤمنين تبرعاً وإحساناً، وجبت عليه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٨

الوصية به.

ومنها: الوصية باتخاذ أجير من ماله عليّ الإتيان بما عليه من الصلاة والصيام إذا ضاق الوقت عن أدائهما؛ بل إذا لم يكن له مال و احتمال أن يقضيها شخص آخر عنه مجاناً وجبت عليه الوصية به أيضاً، وإذا كان له ولد أكبر يجب عليه قضاء ما فاته - عليّ ما تقدم - تخير بين الإيصال وإخباره.

ومنها: إعلام الورثة بما له من مال عند غيره، أو في محلّ خفي لا يعلمه غيره، لئلا يضيع حقهم، ولا يجب عليّ الأب نصب القيم عليّ الصغار إلا إذا كان إهمال ذلك موجباً لضيعاعهم أو ضياع أموالهم، فإنه يجب عليّ الأب - والحالة هذه - جعل القيم الأمين عليهم عليّ الأحوط.

(مسألة ١٢٣١): المشهور أن يكون الوصي للمسلم مسلماً، وأن يكون عاقلاً مطمئناً به فيما يرجع إليّ حقوق غير الموصى - كأداء الحقوق الواجبة - بل مطلقاً عليّ الأحوط، والأحوط أن يكون بالغاً أيضاً.

(مسألة ١٢٣٢): يجوز للموصى أن يوصى إليّ اثنين أو أكثر، وفي حالة تعدد الأوصياء؛ إن نصّ الموصى عليّ أن لكلّ منهم صلاحية التصرف بصورة مستقلة عن الآخر، أو عليّ عدم السماح لهم بالتصرف إلا مجتمعين، أخذ بنصه، وإن لم يكن للموصى نصّ فلا يجوز لكل منهم الاستقلال بالتصرف، بل لا بدّ من اجتماعهم، وإذا تشاخ الأوصياء - ولم يجتمعوا - أجبرهم الحاكم عليّ الاجتماع، وإذا تعذر ذلك ضمّ الحاكم إليّ أحدهما شخصاً آخر حسب ما يراه من المصلحة وينفذ تصرفهما.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٣٩٩

(مسألة ١٢٣٣): إذا أوصى أحد بثلث ماله لزيد ثم رجع عن وصيته بطلت الوصية من أصلها، وإذا غير وصيته - كما إذا جعل رجلاً خاصاً قيماً عليّ الصغار، ثم جعل مكانه شخصاً آخر - بطلت الوصية الأولى و لزم الوصية الثانية.

(مسألة ١٢٣٤): إذا أتى الموصى بما يعلم به رجوعه عن وصيته - كما إذا أوصى بداره لزيد ثم باعها، أو وكلّ غيره في بيعها - بطلت الوصية.

(مسألة ١٢٣٥): لو أوصى بشيء معين لشخص ثم أوصى بنصفه لشخص آخر، قسّم المال بينها بالسوية.

(مسألة ١٢٣٦): إذا وهب المالك بعض أمواله وأوصى ببعضها ثم مات، نفذت الهبة من دون حاجة إليّ إجازة الوارث - كما تقدم - و يخرج ما أوصى به من ثلثه من الباقي.

(مسألة ١٢٣٧): إذا أوصى بإبقاء ثلثه و صرف منافعه في مصارف معينة - كالخيرات - وجب العمل عليّ طبق وصيته.

(مسألة ١٢٣٨): إذا اعترف في مرض الموت بدين عليه، و لم يتهم في اعترافه بقصد الإضرار بالورثة جاز اعترافه، و خرج المقدار المعترف به من أصل ماله، و مع الاتهام يخرج من الثلث.

(مسألة ١٢٣٩): إذا أوصى المالك بإعطاء شيء من ماله إليّ أحد بعد موته لم يعتبر وجود الموصى له حال الوصية، فإن وجد في ظرف الإعطاء له أعطى له، و إلما صيرف فيما هو أقرب إليّ نظر الموصى، و إذا أوصى بشيء لأحد؛ فإن كان موجوداً عند موت الموصى ملكه، و إلا بطلت الوصية،

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٠

و رجع المال ميراثاً لورثة الموصى، مثلاً إذا أوصى لحمل؛ فإن تولد حياً ملك الموصى به، و إلا رجع المال إليّ ورثة الموصى.

(مسألة ١٢٤٠): لا - يجب عليّ الموصى إليه قبول الوصية، و له أن يردّها في حياة الموصى بشرط أن يبلغه الرد، بل الأحوط اعتبار تمكنه من الإيصال إليّ شخص آخر أيضاً، فلو كان الرد بعد موت الموصى، أو قبل موته و لكن الرد لم يبلغه حتى مات، أو بلغه و لم

يتمكّن من الإيضاء لشدة المرض - مثلاً - لم يكن للردّ أثر، و كانت الوصاية لازمة، نعم إذا كان العمل بالوصية حرجياً على الموصي إليه جاز له ردّها.

(مسألة ١٢٤١): ليس للموصي أن يفوض أمر الوصية إلى غيره، نعم له أن يوكل من يثق به في القيام بشئون ما يتعلّق بالوصية فيما لم يكن غرض الموصي مباشرة الوصي بشخصه.

(مسألة ١٢٤٢): إذا أوصى إلى اثنين مجتمعين و مات أحدهما، أو طرأ عليه جنون أو غيره ممّا يوجب ارتفاع وصايته، فللحاكم الشرعي أن يضمّ إليه شخصاً آخر، و له - أيضاً - نصب شخص ثالث مكانهما إذا كان كافياً بالقيام بشئون الوصية، و إذا ماتا معاً فللحاكم نصب شخص واحد إذا كان كذلك.

(مسألة ١٢٤٣): إذا عجز الوصي عن انجاز الوصية ضمّ إليه الحاكم من يساعده فيها.

(مسألة ١٢٤٤): الوصي أمين؛ فلا يضمن ما يتلف في يده إلّا مع التعدي أو التفريط، مثلاً: إذا أوصى الميت بصرف ثلثه على فقراء بلده، المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠١

فنقله الوصي إلى بلد آخر، و تلف المال في الطريق ضمن لتفريطه بمخالفته الوصية.

(مسألة ١٢٤٥): لا بأس بالإيضاء على الترتيب، بأن يوصى إلى زيد، فإن مات فالإي إلى عمرو، إلّا أن وصايته عمرو تتوقّف على موت زيد.

(مسألة ١٢٤٦): الحجّ الواجب على الميت بالأصالة و كذا الحقوق المائيّة - مثل الخمس و الزكاة و المظالم - تخرج من أصل المال، سواء أوصى بها الميت أم لا.

(مسألة ١٢٤٧): إذا زاد شيء من مال الميت بعد أداء الحجّ و الحقوق المائيّة؛ فإن كان قد أوصى بإخراج الثلث أو أقلّ منه، فلا بدّ من العمل بوصيته، و إلّا كان تمام الزائد للورثة.

(مسألة ١٢٤٨): لا - تنفذ الوصية فيما يزيد على ثلث الميت، فإن أوصى بنصف ماله - مثلاً - توقّف نفوذها في الزائد على الثلث على إضاء الورثة، فإن أجازوا - و لو بعد موت الموصي بمدّة - صحّت الوصية و إلّا بطلت في المقدار الزائد، و لو أجازها بعضهم دون بعض نفذت في حصّة المجيز خاصّة.

(مسألة ١٢٤٩): إذا أوصى بنصف ماله مثلاً، و أجازت الورثة ذلك قبل موت الموصي نفذت الوصية، و لم يكن لهم ردّها بعد موته.

(مسألة ١٢٥٠): إذا أوصى بأداء الخمس و الزكاة و غيرها من الديون، و باستيجار من يقضى فوائده من الصلاة و الصيام، و بالصرف في الأمور المستحبة كإطعام المساكين - كلّ ذلك من ثلث ماله - و جب أداء

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٢

الديون أوّلًا، فإن بقي شيء صرف في أجره الصوم و الصلاة، فإن زاد صرف الزائد في المصارف المستحبة، فإذا كان ثلثه بمقدار دينه فقط - و لم يجز الوارث وصيته في الزائد على الثلث - بطلت الوصية في غير الدين.

(مسألة ١٢٥١): لو أوصى بأداء ديونه و بالاستيجار للصوم و الصلاة، و بالإتيان بالأمور المستحبة؛ فإن لم يوص بأداء الأمور المذكورة من ثلث ماله و جب أداء ديونه من أصل المال، فإن بقي منه شيء يصرف ثلثه في الاستيجار للصلاة و الصوم و الإتيان بالأمور المستحبة إذا وفي الثلث بذلك، و إلّا فإن أجازت الورثة الوصية في المقدار الزائد و جب العمل بها، و إن لم تجزها و جب الاستيجار للصلاة و الصوم من الثلث، فإن بقي منه شيء يصرف الباقي في الأمور المستحبة.

(مسألة ١٢٥٢): إذا أوصى من لا وارث له - إلّا الإمام - بجميع ماله للفقراء و المساكين و ابن السبيل؛ ففي نفوذ وصيته في جميع المال - كما عن بعضهم، و تدلّ عليه بعض الروايات -، و عدم نفوذها - كما هو المعروف - إشكال و لا يبعد الأول، و أما لو أوصى بجميع ماله في غير الأمور المذكورة فالأظهر عدم نفوذ الوصية.

(مسألة ١٢٥٣): تثبت دعوى مدعى الوصاية له بمال؛ بشهادة رجلين عدلين، و بشاهد و يمين، و بشهادة رجل و امرأتين، و بشهادة أربع

نسوة، و يثبت ربع الوصية بشهادة امرأة واحدة، و نصفها باثنتين، و ثلاثة أرباعها بثلاث، و تمامها بأربع، كما تثبت الدعوى الآنفة الذكر بشهادة رجلين ذميين عدلين في دينهما عند الضرورة و عدم تيسر عدول

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٣

المسلمين، و أما دعوى القيمومة على الصغار من قبل أبيهم، أو الوصاية على صرف مال الميت فلا تثبت إلا بشهادة عدلين من الرجال. (مسألة ١٢٥٤): إذا لم يرد الموصى له الوصية و مات في حياة الموصى، أو بعد موته قامت وراثته مقامه، فإذا قبلوا الوصية ملكوا المال الموصى به، بل يملكونه بمجرد عدم الرد إذا لم يرجع الموصى عن وصيته.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٤

أحكام الكفارات

(مسألة ١٢٥٥): الكفارة قد تكون مرتبة، و قد تكون مخيرة، و قد يجتمع فيها الأمران، و قد تكون كفارة الجمع.

(مسألة ١٢٥٦): كفارة الظهار و قتل الخطأ مرتبة، و يجب فيهما: عتق رقبة، فإن عجز صام شهرين متتابعين، فإن عجز أطعم ستين مسكيناً، و كذلك كفارة من أفطر يوماً من قضاء شهر رمضان بعد الزوال، و يجب فيها إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام، و الأحوط أن تكون متتابعات.

(مسألة ١٢٥٧): كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان، أو خالف عهداً مخيرة، و هي: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً.

(مسألة ١٢٥٨): كفارة الإيلاء و كفارة اليمين و كفارة النذر - حتى نذر صوم يوم معين - اجتمع فيها التخيير و الترتيب، و هي عتق رقبة، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم. فإن عجز صام ثلاثة أيام متواليات.

(مسألة ١٢٥٩): كفارة قتل المؤمن عمداً ظلماً كفارة جمع، و هي عتق رقبة، و صيام شهرين متتابعين، و إطعام ستين مسكيناً، و كذلك الإفطار على حرام في شهر رمضان على الأحوط.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٥

(مسألة ١٢٦٠): إذا اشترك جماعة في القتل العمدي فوجب الكفارة على كل واحد منهم، و كذا في قتل الخطأ.

(مسألة ١٢٦١): إذا كان المقتول مهدور الدم شرعاً - كالزاني المحصن، و اللائط، و المرتد - فقتله غير الإمام، لم تجب الكفارة إذا كان بإذنه، و أما إن كان بغير إذن الإمام ففيه إشكال.

(مسألة ١٢٦٢): قيل: من حلف بالبراءة فحنث فعليه كفارة ظهار، فإن عجز فكفارة اليمين، و لا دليل عليه، و قيل: كفارته إطعام عشرة مساكين، و به رواية معتبرة.

(مسألة ١٢٦٣): الأحوط الأولى في جز المرأة شعرها في المصاب كفارة الإفطار في شهر رمضان، و في نتف شعرها أو خدش وجهها إذا أدمته، أو شق الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته كفارة يمين على الأحوط الأولى.

(مسألة ١٢٦٤): لو تزوج بامرأة ذات بعل، أو في العدة الرجعية لزمه أن يفارقها، و الأحوط أن يكفر بخمسة أصوع من دقيق، و إن كان الأقوى عدم وجوبه.

(مسألة ١٢٦٥): لو نام عن صلاة العشاء الآخرة حتى خرج الوقت أصبح صائماً على الأحوط استحباباً.

(مسألة ١٢٦٦): لو نذر صوم يوم أو أيام فعجز عنه فالأحوط أن يتصدق لكل يوم بمُد على مسكين، أو يعطيه مُدّين ليصوم عنه.

(مسألة ١٢٦٧): إذا عجز عن الصيام في المرتبة - و لو لأجل كونه

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٦

حرجاً عليه- وجب الإطعام، و كلّ مورد يجب فيه الإطعام؛ فإن كان بالتسليم لزم لكلّ مسكين مُدّ من الحنطة أو الدقيق أو الخبز على الأحوط في كفارة اليمين، و أما في غيرها فيجزي مطلق الطعام- كالتمر، و الأرز، و الأقط، و الماش، و الذرة-، و لا تجزي القيمة، و الأفضل- بل الأحوط- مدان، و لو كان بالإشباع أجزاء مطلق الطعام. و يستحبّ الإدام، و أعلاه اللحم، و أوسطه الخلّ، و أدناه الملح.

(مسألة ١٢٤٨): يجوز إطعام الصغار مباشرة و تسليم الطعام إليهم وليصرفه عليهم، و الأحوط احتساب الاثنين منهم بواحد.
 (مسألة ١٢٤٩): يجوز التبعض في التسليم و الإشباع، فيشبع بعضهم و يسلم إلي الباقي، و لكن لا يجوز التكرار مطلقاً؛ بأن يشبع واحداً مرّات متعدّدة، أو يدفع إليه أمداداً متعدّدة من كفارة واحدة إلّا إذا تعدّر استيفاء تمام العدد على الأحوط.
 (مسألة ١٢٧٠): الكسوة لكلّ فقير ثوب وجوباً، و ثوبان استحباباً، بل هما مع القدرة أحوط.
 (مسألة ١٢٧١): لا بد من التعيين مع اختلاف نوع الكفارة، و يعتبر التكليف و الإسلام في المكفّر، كما يعتبر في مصرفها الفقر، و الأحوط اعتبار الإيمان. و لا يجوز دفعها لواجب النفقة، و يجوز دفعها إلي الأقارب، بل لعله أفضل.
 (مسألة ١٢٧٢): المدار في الكفارة المرتبة على حال الأداء، فلو كان قادراً على العتق ثم عجز صام، و لا يستقرّ العتق في ذمته. و يكفي في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٧

تحقق الموجب للانتقال إلي البدل فيها العجز العرفي في وقت التكفير، فإذا أتى بالبدل ثم طرأت القدرة أجزاء، بل إذا عجز عن الرقبة فصام شهراً ثم تمكّن منها اجترأ بإتمام الصوم.
 (مسألة ١٢٧٣): في كفارة الجمع- إذا عجز عن العتق- وجب الباقي، و عليه الاستغفار على الأحوط، و كذا إذا عجز عن غيره من الخصال.

(مسألة ١٢٧٤): يجب في الكفارة المخيرة التكفير بجنس واحد، فلا- يجوز أن يكفّر بنصفين من جنسين؛ بأن يصوم شهراً أو يطعم ثلاثين مسكيناً.

(مسألة ١٢٧٥): الأشبه في الكفارة المائية و غيرها جواز التأخير بمقدار لا يُعدّ من المسامحة في أداء الواجب، و لكن المبادرة أحوط.
 (مسألة ١٢٧٦): من الكفارات المندوبة ما روى عن الصادق عليه السلام: من أن كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان، و كفارة المجالس أن تقول عند قيامك منها: «سبحان ربك ربّ العزة عما يصفون، و سلام على المرسلين، و الحمد لله ربّ العالمين»، و كفارة الضحك أن يقول: «اللهم لا تمقتني»، و كفارة الاغتيال: الاستغفار للمغتاب، و كفارة الطيرة: التوكّل، و كفارة اللطم على الخدود: الاستغفار و التوبة.

(مسألة ١٢٧٧): إذا عجز عن الكفارة المخيرة لإفطار شهر رمضان عمداً استغفر و تصدّق بما يطيق على الأحوط، و لكن إذا تمكّن بعد ذلك لزمه التكفير على الأحوط وجوباً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٨

أحكام الإرث

إشارة

(مسألة ١٢٧٨): الأرحام في الإرث ثلاث طبقات، فلا يرث أحد الأقراب في طبقة إلّا إذا لم يوجد للميت أقرباء من الطبقة السابقة عليها. و ترتيب الطبقات كما يلي:

الطبقة الأولى: الأبوان والأولاد مهما نزلوا؛ فالولد وولد الولد كلاهما من الطبقة الأولى، غير أن الولد يمنع الحفيد والسبط عن الإرث عند اجتماعهما مع الولد.

الطبقة الثانية: الأجداد والجَدَّات مهما تصاعدوا، والإخوة والأخوات، أو أولادهما مع عدم وجودهما؛ وإذا تعدد أولاد الأخ منع الأقرب منهم الأبعد عن الميراث، فابن الأخ مقدّم في الميراث على حفيد الأخ، وهكذا، كما أن الجدّ يتقدم على أبي الجد.

الطبقة الثالثة: الأعمام والأخوال والعَمَّات والخالات؛ وإذا لم يوجد أحد منهم قام أبناؤهم مقامهم، ولاحظ فيهم الأقرب فالأقرب؛ فلا يرث الأبناء مع وجود العمّ أو الخال أو العمّة أو الخالة إلّا في حالة واحدة، وهي أن يكون للميت عمّ أبوي - يشترك مع أب الميت في الأب فقط - وله ابن عمّ من الأبوين - يشارك أبا الميت في الوالدين معاً - فإن ابن العمّ - في هذه الحالة - يُقدّم على العمّ.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٠٩

وإذا لم يوجد للميت أقرباء من هذه الطبقات ورثته عمومه أبيه وأمه، وعمّاتهما وأخواتهما وخالتهما وأبناء هؤلاء مع عدم وجودهم، وإذا لم يوجد للميت أقرباء من هذا القبيل ورثته عمومه جدّه وجدّته وأخواتهما وعمّاتهما وخالتهما، وبعدهم أولادهم مهما تسلسلوا، والأقرب منهم يُقدّم على الأبعد.

وهناك بإزاء هذه الطبقات الزوج والزوجة، فإنّهما يرثان بصورة مستقلة عن هذا الترتيب، على تفصيل يأتي.

إرث الطبقة الأولى

(مسألة ١٢٧٩): إذا لم يكن للميت قريب من الطبقة الأولى إلّا أبناؤه ورثوا المال كلّهُ؛ فإن كان له ولد واحد - ذكراً كان أو أنثى - كان له كلّ المال، وإذا تعدد أولاده - وكانوا جميعاً ذكوراً أو إناثاً - تقاسموا المال بينهم بالسوية، وإذا مات عن أولاد ذكور وإناث كان للولد ضعف البنت؛ فمن مات عن ولد وبنت واحدة قسّم ماله ثلاثة أسهم، وأعطى للولد سهمان، وللبنات سهم واحد.

(مسألة ١٢٨٠): إذا لم يكن للميت قريب من الطبقة الأولى غير أبويه؛ فإن كان أحدهما حيّاً فقط أخذ المال كلّهُ، وإن كانا معاً حيّين أخذ الأب ثلثي المال، وأخذت الأم الثلث مع عدم الحاجب، ومع وجود الحاجب من الأقرباء ينقص سهم الأم من الثلث إلى السدس، ويعطى

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٠

الباقي للأب، كما إذا كان للميت إخوة، فإنّهم - وإن لم يرثوا شيئاً - إلّا أنّهم يحجبون الأم عن الثلث، فينخفض سهمها من الثلث إلى السدس إذا توفرت فيهم شرائط معيّنة، وهي خمسة:

١- وجود الأب.

٢- أن لا يقلّ الإخوة عن رجلين، أو أربع نساء، أو رجل وامرأتين.

٣- أن يكونوا إخوة الميت لأبيه وأمه، أو للأب خاصّة.

٤- الإسلام.

٥- الحرية.

٦- أن يكونوا منفصلين بالولادة لا حملاً.

(مسألة ١٢٨١): لو اجتمع الأبوان مع الأولاد فلذلك صور:

منها: أن يجتمع الأبوان مع بنت واحدة ولا تكون للميت إخوة يحجبون الأم - كما سبق -؛ فيقسّم المال خمسة أسهم، فكلّ من الأبوين سهم واحد، وللبنات ثلاثة أسهم.

ومنّها: أن يجتمع الأبوان مع بنت واحدة وللبيت إخوة يحجبون الأم؛ فيقسّم المال أسداساً، وتعطى ثلاثة أسهم كاملة منها للبنات،

كما تعطى - أيضاً - ثلاثة أرباع سدس آخر، و تنخفض حصّة الأم إلى السدس، فتكون حصّة الأب السدس و ربع السدس، فبالنتيجة يقسم المال أربعة وعشرين حصّة؛ تعطى أربعة منها للأم، و خمسة منها للأب، و الباقي - و هو خمس عشرة حصّة - للبنت.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١١

و منها: أن يجتمع الأبوان مع ولد واحد، فيقسم المال إلى ستّة أسهم، يعطى كلّ من الأبوين منها سهماً، و يعطى الولد سهماً أربعة، و كذلك الحال اذا تعدد الأولاد مع وجود الأبوين، فإنّ لكلّ من الأب و الأم السدس، و تعطى السهام الأربعة للأولاد يتقاسمونها بينهم بالسوية إن كانوا ذكوراً جميعاً أو إناثاً، و إلّا قسّمت بينهم على قاعدة: أن للولد ضعف ما للبنت.

(مسألة ١٢٨٢): إذا اجتمع أحد الأبوين مع الأولاد فله صور أيضاً:

منها: أن يكون أحد الأبوين حياً و للميت بنت واحدة، فيعطى ربع المال للأب أو الأم، و يعطى الباقي كلّه للبنت.

و منها: أن يجتمع أحد الأبوين مع ولد واحد، أو أولاد ذكور للميت، و في هذه الحالة يعطى أحد الأبوين سدس المال و الباقي للولد، و مع التعدد يقسم بينهم بالسوية.

و منها: أن يجتمع أحد الأبوين مع بنات للميت، فيأخذ الأب أو الأم خمس المال، و يكون الباقي للبنات، يقسم بينهن بالسوية.

و منها: أن يجتمع أحد الأبوين مع ولد و بنت معاً، فيعطى سدس المال للأب أو الأم، و يقسم الباقي بين أولاده؛ للذكر مثل حظّ الأنثيين.

(مسألة ١٢٨٣): اذا لم يكن للميت ابن أو بنت بلا واسطة كان الإرث لأولادهما، فيرث حفيده حصّة أبيه و إن كان أنثى، و يرث سبطه حصّة أمه و إن كان ذكراً، للذكر مثل حظّ الأنثيين، فلو مات شخص عن بنت ابن و ابن بنت؛ أخذت البنت سهمين و أخذ الابن سهماً واحداً.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٢

إرث الطبقة الثانية

(مسألة ١٢٨٤): سبق أن الإخوة من الطبقة الثانية، و وراثته الأخ لأخيه تتصور على أنحاء:

١- أن يكون وارث الميت أحاً واحداً، أو أختاً واحدة؛ فلأخ أو الأخت - في هذه الحالة - المال كلّ، سواء أ كانت الأخوة باعتبار الأب أو الأم، أو باعتبارهما معاً.

٢- أن يرثه إخوة متعددون كلّهم إخوته لأبيه و أمه، أو كلّهم إخوته لأبيه فقط فيقسم المال بينهم بالسوية إن كانوا جميعاً ذكوراً أو إناثاً، و إلّا قسّم على قاعدة: إن للذكر ضعف ما للأنثى، فلأخت سهم و للأخ سهمان.

٣- أن يرثه إخوة متعددون، كلّهم إخوته لأمه، فيقسم المال بينهم بالسوية، سواء أ كانوا ذكوراً أو إناثاً، أو مختلفين.

٤- أن يجتمع الأخ للأبوين مع الأخ للأب، دون أخ للأم، فيرث المال كلّ الأخ للأبوين، و لا يرث الأخ للأب شيئاً، و مع تعدد الإخوة للأبوين - في هذه الحالة - يتقاسمون المال على قاعدة: إن للذكر ضعف ما للأنثى.

٥- أن يجتمع الإخوة للأبوين، أو الإخوة للأب - إذا لم يكن إخوة للأبوين -، مع أخ واحد أو أخت واحدة للأم، فيعطى للأخ أو الأخت للأم سدس واحد، و يقسم الباقي على سائر الإخوة؛ للذكر ضعف الأنثى.

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٣

٦- أن يجتمع الإخوة للأبوين، أو الإخوة للأب إذا لم تكن إخوة للأبوين، مع إخوة و أخوات للأم، فينقسم الميراث ثلاثة أسهم، يعطى سهم منها للإخوة من الأم يتقاسمونه بالسوية ذكوراً و إناثاً، و السهمان الآخران للباقيين: للذكر ضعف الأنثى.

٧- أن يجتمع الإخوة من الأبوين مع أخوة للأب، و أخ واحد أو أخت واحدة للأم، فيحرم الإخوة للأب من الميراث، و يعطى للأخ أو

الأخت من الأم سدس المال، و يقسم الباقي - كله - علي إخوته من الأبوين؛ للذكر ضعف الأنثى.

٨- أن يجتمع للميت إخوة من الأبوين، و إخوة للأب و إخوة للأم، فلا يرث الإخوة للأب- كما فى الصورة السابقة- و يعطى للإخوة المتعديدين من الأم ثلث المال، يقسم بينهم بالسوية ذكوراً و إناثاً، و الثلثان الآخران للإخوة من الأبوين؛ للذكر ضعف الأنثى. (مسألة ١٢٨٥): إذا مات الزوج عن زوجة و إخوة، و ورثته الزوجة- علي تفصيل يأتى- و ورثته إخوته- وفقاً لما عرفت فى المسائل السابقة-.

و إذا ماتت الزوجة عن إخوة و زوج، كان للزوج نصف المال و الباقي للإخوة- طبقاً لما سبق- غير أن الإخوة للأم لا يرد عليهم النقص، و إنما يرد علي الإخوة للأب أو للأبوين، فإذا كانت التركة ستة دراهم، و كان للميت زوج- مثلاً- كان اللازم للإخوة من الأم أن يأخذوا درهماين منها، كما لو لم يوجد زوج لأختهم المتوفاة، و يعطى للزوج ثلاثة دراهم- المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٤

نصف التركة- و يبقى درهم واحد للإخوة من الأب أو الأبوين، و هذا معني أن الإخوة للأب أو الأبوين يرد النقص عليهم دون الإخوة من الأم.

(مسألة ١٢٨٦): إذا لم يكن للميت إخوة قامت ذريتهم مقامهم فى أنصبتهم، و كذلك فى طريقة توزيعها بالتساوى أو الاختلاف علي المشهور، فذرية الإخوة من الأم توزع التركة عليهم بالتساوى ذكوراً و إناثاً، و ذرية الأخوة من الأب أو الأبوين يكون التقسيم بينهم علي قاعدة: أن للذكر ضعف حظ الأنثى علي المشهور، و الأحوط الرجوع إلى الصلح.

(مسألة ١٢٨٧): الأجداد و الجدات من الطبقة الثانية كالإخوة- كما سبق- و لإرثهم صور:

١- أن ينحصر الوارث فى جد، أو جدة لأبيه أو لأمه؛ فالمال كله للجد أو الجدة، و مع الجد الأقرب أو الجدة لا يرث الأبعد.

٢- أن يرثه جدّه و جدّته لأبيه، فللجدّ الثلثان، و للجدّة الثلث.

٣- أن يرثه جدّه و جدّته لأمه؛ فيقسم بينهم المال جميعاً بالسوية.

٤- أن يرثه أحد جدّيه لأبيه مع أحد جدّيه لأمه؛ فللجد أو الجدة من الأم الثلث، و الباقي للجد أو الجدة من الأب.

٥- أن يرثه جدّاه- الجد و الجدة- لأبيه و جدّاه لأمه؛ فيعطى للجدّين من الأب ثلثان، للجدّ منه ضعف ما للجدّة، و يعطى للجدّين من الأم الثلث يقسم بينهما بالسوية كما هو المشهور.

(مسألة ١٢٨٨): إذا مات الرجل و له زوجة و جدان- الجدّ و الجدة-

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٥

لأبيه و جدان لأمه، فيعطى لجدّيه من الأم ثلث مجموع التركة يقسم بين الجدّ و الجدة علي السواء علي المشهور، و ترث الزوجة نصيبها- علي تفصيل سوف يأتى-، و يعطى الباقي لجدّه و جدّته لأبيه؛ للذكر منهما ضعف حظ الأنثى.

(مسألة ١٢٨٩): إذا ماتت المرأة عن زوج و جدّ و جدة، أخذ الزوج نصف المال، و الباقي للجدّ و الجدة، وفقاً للتفصيلات السابقة.

(مسألة ١٢٩٠): إذا اجتمع الأخ أو الأخت أو الإخوة أو الأخوات مع الجدّ أو الجدة، أو الأجداد و الجدات؛ ففيه صور:

الأولى: أن يكون كلّ من الجدّ أو الجدة و الأخ أو الأخت جميعاً من قبل الأم، ففي هذه الصورة يقسم المال بينهما بالسوية، و إن اختلفوا فى الذكورة و الأنوثة.

الثانية: أن يكون جميعاً من قبل الأب، ففي هذه الصورة يقسم المال بينهم بالتفاضل للذكر مثل حظّ الأنثيين مع الاختلاف فى الذكورة و الأنوثة، و إلّا بالسوية.

الثالثة: أن يكون الجدّ أو الجدة للأب، و الأخ أو الأخت للأبوين؛ و حكم هذه الصورة حكم الصورة الثانية.

الرابعة: أن يكون الأجداد أو الجدات متفرقين؛ فكان بعضهم للأب و بعضهم للأم، سواء أ كانوا جميعاً ذكوراً أو جميعاً إناثاً، أو

مختلفين في الذكورة والأنوثة، و كانت الإخوة و الأخوات - أيضاً - كذلك؛ يعنى كان بعضهم للأُم و بعضهم للأب، كانوا جميعاً ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين فيهما،

المسائل المنتخبة (لروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٦

ففي هذه الصورة يقسم المال على الشكل التالي: للمتقرب بالأُم من الإخوة أو الأخوات و الأجداد أو الجدات جميعاً الثلث يقسمونه بينهم بالسوية و لو مع الاختلاف في الذكورة و الأنوثة على المشهور، و للمتقرب بالأب منهم كذلك الثلثان الباقيان يقسمونهما بينهم بالتفاضل - للذكر مثل حظ الأنثيين - مع الاختلاف فيهما، و إلا فبالسوية.

الخامسة: أن يكون مع الجد أو الجدة من قبل الأب أخ أو أخت من قبل الأم، ففي هذه الصورة يكون للأخ أو الأخت السدس إن كان واحداً، و الثلث إن كان متعددًا، يقسم بينهم بالسوية، و الباقي للجد أو الجدة، واحداً كان أو متعددًا، نعم في صورة التعدد يقسم بينهم بالتفاضل مع الاختلاف في الذكورة و الأنوثة، و إلا فبالسوية.

السادسة: أن يكون مع الجد أو الجدة للأُم أخ للأب؛ ففي هذه الصورة يكون للجد أو الجدة الثلث - واحداً كان أو متعددًا - و للأخ الثلثان و إن كان واحداً، و إذا كانت مع أحدهما أخت للأب، فإن كانتا اثنتين فما فوق فلهن الثلثان، و إن كانت واحدة فلها النصف، و للجد أو الجدة الثلث في كلتا صورتين، فيبقى السدس زائداً من الفريضة في الصورة الأخيرة، و لا يترك الاحتياط بالصلح فيه.

السابعة: أن يكون الأجداد أو الجدات متفرقين، فكان بعضهم للأب و بعضهم للأُم، و كان معهم أخ أو أخت للأب واحداً كان أو أكثر؛ ففي هذه الصورة يقسم المال على النحو التالي: للجد أو الجدة من قبل الأم الثلث، و مع التعدد يقسم بينهم بالسوية على ما هو المشهور و لو مع

المسائل المنتخبة (لروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٧

الاختلاف في الذكورة و الأنوثة، و للجد أو الجدة و الأخ أو الأخت للأب جميعاً الثلثان الباقيان يقسمان بالتفاضل مع الاختلاف، و إلا فبالسوية.

و إذا كان معهم أخ أو أخت للأُم يكون للجد أو الجدة للأُم مع الأخ أو الأخت لها الثلث بالسوية على المشهور، و لو مع الاختلاف في الذكورة و الأنوثة، و للجد أو الجدة للأب الثلثان يقسمان بالتفاضل مع الاختلاف فيهما، و إلا فبالسوية.

الثامنة: أن يكون مع الإخوة أو الأخوات المتفرقين جد أو جدة للأب، ففي هذه الصورة يكون للأخ أو الأخت للأُم السدس إن كان واحداً، و الثلث إن كان متعددًا، يقسمونه بينهم بالسوية، و للأخ أو الأخت للأب مع الجد أو الجدة له الباقي يقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين مع الاختلاف و إلا فبالسوية، و إن كان معهم جد أو جدة للأُم فقط للجد أو الجدة مع الأخ أو الأخت للأُم جميعاً الثلث يقسمونه بينهم بالسوية على المشهور، و للأخ أو الأخت للأب الباقي يقسمونه بينهم بالتفاضل مع الاختلاف، و إلا فبالسوية.

(مسألة ١٢٩١): أولاد الإخوة لا يرثون مع الإخوة شيئاً، فلا يرث ابن الأخ و إن كان للأبوين مع الأخ أو الأخت و إن كان للأب أو الأم فقط.

المسائل المنتخبة (لروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٨

إرث الطبقة الثالثة

(مسألة ١٢٩٢): العم و العمّة من الطبقة الثالثة، و لإرثهما صور:

منها: أن ينحصر الوارث في عم واحد، أو عمّة واحدة؛ فالمال كله للعم أو العمّة، سواء كانا مشتركين مع أب الميت في الأب و الأم معاً - العم أو العمّة للأبوين - أو في الأب فقط - العم أو العمّة للأب - أو في الأم فقط - العم و العمّة للأُم -.

و منها: أن يموت الشخص عن أعمام أو عمّات، كلهم أعمام أو عمّات للأب، أو للأُم أو للأبوين؛ فيقسم المال جميعاً عليهم بالسوية.

و منها: أن يموت الشخص عن عمّ و عمّة، كلاهما للأب، أو كلاهما للأبوين فالمشهور؛ أن للعمّ ضِعْف ما للعمّة، و لا فرق - في ذلك - بين أن يكون العمّ أو العمّة واحداً أو أكثر من واحد، و الأحوط الرجوع إلى الصلح.

و منها: أن يموت الشخص عن أعمام و عمّات للأب؛ و الأحوط في هذه الصورة هو الرجوع إلى الصلح.

و منها: أن يموت الشخص عن أعمام و عمّات، بعضهم للأبوين و بعضهم للأب و بعضه للأب؛ فلا يرثه الأعمام و العمّات للأب و إنما يرثه الباقيون، فإذا كان للميت عمّ واحد للأب، أو عمّة واحدة كذلك، فالمشهور على أنه يعطى السدس، و أخذ الأعمام و العمّات للأبوين الباقي يقسم

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤١٩

بينهم على قاعدة: أن للذكر ضعف حظّ الأنثى، و إذا كان للميت عمّ للأب و عمّة لها - معاً - أخذ الثلث، و في تقسيمه بينهما بالسوية أو بالتفاضل إشكال، و الأحوط الرجوع إلى الصلح.

و منها: أن يموت الشخص عن أعمام و عمّات بعضهم للأب و بعضهم للأب؛ فيقوم المتقرّب بالأب - في هذه الصورة - مقام المتقرّب بالأبوين في الصورة السابقة.

(مسألة ١٢٩٣): الأخوال و الخالات من الطبقة الثالثة - كما مرّ - و إذا اجتمع منهم المتقرّبون بالأب و المتقرّبون بالأبوين لم يرث المتقرّبون بالأب - أي الخال المتّحد مع أمّ الميت في الأب فقط - و إنما يرثه الباقيون.

(مسألة ١٢٩٤): إذا اجتمع من الأعمام و العمّات واحداً أو أكثر، مع واحد أو أكثر من الأخوال؛ قسم المال ثلاثة أسهم: فسهم واحد للخولة، و سهمان للعمومة، و إذا لم تكن للميت أعمام و أحوال قامت ذريّتهم مقامهم - على نحو ما ذكرناه في الأخوة - غير أن ابن العمّ للأبوين يتقدم على العمّ للأب، كما تقدّم.

(مسألة ١٢٩٥): إذا كان ورثه الميت من أعمام أبيه و عمّاته، و أخواله و خالاته، و من أعمام أمّه و عمّاتها، و أخوالها و خالاتها؛ أعطى ثلث المال لهؤلاء المتقرّبين بالأب و في تقسيمه بينهم بالسوية أو بالتفاضل إشكال، فالأحوط الرجوع إلى الصلح، و أما الباقي فثلثه لعمّ الأب و عمّته يقسم بينهما للذكر مثل حظّ الأنثيين، و ثلثه للخال و الخالة، و في تقسيمه بينهما

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٢٠

بالتفاضل أو بالتسوية إشكال، فالأحوط الرجوع إلى الصلح، و إذا لم يكن هؤلاء كان الإرث لذريّتهم مع رعاية الأقرب فالأقرب.

ارث الزوج و الزوجة

(مسألة ١٢٩٦): للزوج نصف التركة إذا لم يكن للزوجة ولد، و له ربع التركة إذا كان لها ولد و لو من غيره، و باقى التركة يقسم على سائر الورثة، و للزوجة - إذا مات زوجها - ربع المال إذا لم يكن للزوج ولد، و لها الثمن إذا كان له ولد و لو من غيرها، و الباقي يعطى لسائر الورثة، غير أن الزوجة لها حكم خاص في الإرث، فإن بعض الأموال لا ترث منها مطلقاً، و لا نصيب لها - لا فيها و لا في قيمتها و ثمنها - و هي الأراضي بصورة عاقية، كأرض الدار و المزرعة، و ما فيها من مجرى القنوات، و بعض الأموال لا ترث منها عيناً، و لكنّها ترث منها قيمة؛ بمعنى أن للوارث دفع القيمة إليها، و يجب عليها القبول، و ذلك في الأشجار و الزرع و الأبنية التي في الدور و غيرها، فإنّ سهم الزوجة في قيمة تلك الأموال، و أما غير تلك الأموال من أقسام التركة فترث منه الزوجة. كما يرث سائر الورثة.

(مسألة ١٢٩٧): لا يجوز لسائر الورثة التصرف فيما ترث منه الزوجة و لو قيمة - كالأشجار، و بناء الدار - إلّا مع الاستئذان منها، كما أنه لا بدّ لهم لكي يعطوا الزوجة نصيبها من قيمة البناء و الأشجار و نحوها - ممّا للزوجة نصيب في قيمته لا في عينه - أن يقوموا البناء الشجر بملاحظته ثابتاً في

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٢١

الأرض بدون أجره مدى بقاءه، و يعطى إرث الزوجة من قيمته المستنبطة علي هذا الأساس.

(مسألة ١٢٩٨): إذا تعددت الزوجات؛ قسّم الربع أو الثمن عليهنّ و لو لم يكن قد دخل بهنّ أو ببعضهنّ، و يستثنى من ذلك من لم يدخل بها و كان قد تزوّجها في مرضه الذي مات فيه، فإنّها لا ترث منه كما أنّه ليس لها المهر، و لكن الزوج إذا تزوّج امرأة في مرض موتها يرث منها و لو لم يدخل بها.

(مسألة ١٢٩٩): الزوجان يتوارثان فيما إذا انفصلا بالطلاق الرجعي ما دامت العدة باقية، فإذا انتهت أو كان الطلاق بائناً فلا توارث.

(مسألة ١٣٠٠): إذا طلق الرجل زوجته في حال المرض و مات قبل انقضاء السنة- أى اثني عشر شهراً هلالياً- ورثت الزوجة عند توفّر شروط ثلاثة:

١- أن لا تتزوّج المرأة بغيره إلّٰى موته أثناء السنة، و إذا تزوّجت فالأحوط الصلح.

٢- أن لا يكون الطلاق بعوض من الزوجة مع كراهتها له، بل يشكل إرثها منه إذا كان الطلاق بطلب منها، و إن كان من دون بذل عوض.

٣- موت الزوج في ذلك المرض بسببه، فلو برئ من ذلك المرض و مات بسبب آخر لم ترثه الزوجة، و إذا مات في ذلك المرض بسبب أمر آخر فالأحوط الصلح.

(مسألة ١٣٠١): ما تستعمله الزوجة من ثياب و نحوها- بسماع من

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٢٢

زوجها لها بذلك- لا تعتبر جزءاً من التركة و تختصّ بالزوجة.

مسائل متفرقة في الإرث

(مسألة ١٣٠٢): يعطى من تركه الميّت للولد الأكبر أو للولدين المتساويين في العمر- مع عدم وجود أخ أكبر منهما- قرآن الميّت و خاتمه و سيفه و لباسه الذي لبسه. أو أعدّه للبس، فإذا تعدّد غير اللباس- كما إذا كان له سيفان- تعيّن الاحتياط بالصلح مع باقى الورثة.

(مسألة ١٣٠٣): إذا كان عليّ الميّت دين؛ فإن كان مستغرقاً للتركة و جب عليّ الولد الأكبر صرف مختصّاته الآنفه الذكر في أداء الدين، و جاز له- عليّ إشكال- فكّها بما يخصّها من الدين، و إن لم يكن مستغرقاً كان عليه المساهمة في أدائه من تلك المختصات بالنسبة، فلو كان الدين يساوى نصف مجموع التركة كان عليه صرف نصف تلك المختصات في هذا السبيل، و جاز له فكّها بالنسبة.

(مسألة ١٣٠٤): يعتبر في الوارث أن يكون مسلماً إذا كان المورث كذلك، فلا يرث الكافر من المسلم، و إن ورث المسلم من الكافر، و كذلك يعتبر فيه أن لا يكون قد قتل مورثه عمداً ظلماً، و أما إذا قتله خطأ- كما إذا رمى بحجارة إلّٰى الهواء فوقعت عليّ مورثه و مات بها- فيرث منه، إلّا أن إرثه من الدية محلّ نظر.

(مسألة ١٣٠٥): الحمل يرث إذا انفصل حيّاً، و عليه فما دام حملاً؛ إن

المسائل المنتخبة (للروحاني، السيد محمد)، ص: ٤٢٣

علم بوحدته يفرز له نصيب الذكر، و يقسم باقى التركة عليّ سائر الورثة، و إن احتمل تعدّد الحمل، فالمشهور أن يفرز سهم ولدين

ذكرين. □

و الحمد لله ربّ العالمين

و صلّى الله عليّ محمّد و آله الطاهرين

و لعنة الله عليّ أعداءهم أعداء الدين

قمي، سيد محمد حسيني روحاني، المسائل المنتخبة (لروحاني، السيد محمد)، در يك جلد، شركة مكتبة الألفين، كويت، اول، ١٤١٧ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايت المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كاشك، و الرسائل القصيره SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد

جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة
 (ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة
 المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و مُفترق " وفائى/ " بنايه " القائمية "
 تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبة، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان

الغامدية

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

